De Monetaire Revolutie

Het Excellente Monetaire Systeem

Wilfred Berendsen

Podcast “The Excellent Monetary System”

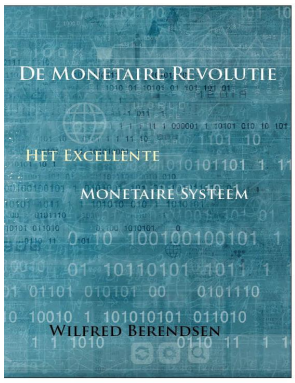

In addition to the book 'The Excellent Monetary System', a podcast with the same name is now available.

A true monetary transformation is necessary to solve the crises and systemic failures in our current financial systems. The Excellent Monetary System provides the most comprehensive and effective solution for that transformation.

The Excellent Monetary System podcast can be found on Spotify and Springcast:

🎧 Spotify:

https://open.spotify.com/show/3KpO0Si6CODOnk82HpTbNJ

📌 Springcast:

https://app.springcast.fm/podcast/the-excellent-monetary-system-ems

الثورة النقدية

النظام النقدي الممتاز

المؤلف :ويلفريد بيريندسن

د .و.ت.م .بيريندسن

الثورة النقدية

النظام النقدي الممتاز

المؤلف :د .و .ت .م .بيريندسنكولوفون

حقوق النشر ©2025 د.و.ت.م .بيريندسن

الطبعة الأولى :يونيو 2016

جميع الحقوق محفوظة

تحرير :ويلفريد بيريندسن

الغلاف من تصميم :و.ت.م .بيريندسن

ISBN : 9789492514066

ISBN 978-9-49-251406-6

9 789492 514066

784: نور،

المواقع الإلكترونية: www.excellentmonetairsysteem.nl

www.wilfredberendsen.nl

لا يجوز استنساخ و/أو نشر أي جزء من هذا المنشور عن طريق الطباعة أو التصوير أو الشريط الصوتي أو الإلكتروني أو أي وسيلة أخرى دون إذن كتابي من الناشر.

تنويه :تم ترجمة هذا النص تلقائيًا من اللغة الهولندية باستخدام DeepL. على الرغم من الحرص، قد تحدث بعض الأخطاء الصغيرة في الترجمة أو اختلافات في التفسير .تظل النسخة الهولندية الأصلية هي المرجع للمحتوى والمعنى الدقيق.

License:
This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC -ND 4.0).
It may not be used for commercial purposes without the author’s permission.

الثورة النقدية

مقدمة

في السنوات الأخيرة، قضيت الكثير والكثير من الوقت في تشخيص مشكلة "أزمة الديون ."وقد قادني ذلك - قبل عدة سنوات أيضًا - إلى الحل الأمثل لهذه المشكلة، وهو نظامي النقدي الممتاز .وعلى مدى السنوات التالية، اكتسبت فهماً أعمق وأعمق لما يحدث بالفعل، لكنني تمكنت أيضاً من تحسين محتوى نظامي النقدي الممتاز .وبشكل رئيسي أيضاً السياسة النقدية التي هي جزء من نظامي النقدي الممتاز .هذه السياسة النقدية - التي تلعب على المستوى الحكومي، وعلى مستوى المؤسسات، وكذلك على المستوى الفردي/العائلي - هي جزء أساسي جدًا من نظامي النقدي الممتاز.

في قسم آخر من هذا الكتاب، أصف بمزيد من التفصيل الأجزاء والجوانب التي يتكون منها نظامي النقدي الممتاز .سيحدث نظامي النقدي ثورة نقدية، وسيصبح النظام النقدي الجديد للعالم .من حيث المبدأ، أردت أن أسمي هذا الكتاب "ما بعد الأزمة ". والماضي لا يشير فقط إلى نهاية الأزمة، بل يشير أيضًا إلى حقيقة أنني شخصيًا)في بحثي وتفكيري (وآمل أن يكون كل من من أجل اكتساب نظرة (BEYOND حسب المصطلح الإنجليزي) سيقرأ هذا الكتاب قد تجاوز الأزمة ويجب أن يتجاوزها ثاقبة للحل وكيفية تقديمه وتطويره.

ومع ذلك، فإن عبارة "ما وراء الأزمة "تشير أيضًا إلى حقيقة أنه يجب على المرء أيضًا تجاوز تسمية الأزمة للوصول إلى فهم كامل وأفضل لما يجري بالفعل .ويرجع ذلك إلى أن الأزمة ليست أزمة ديون بقدر ما هي أزمة ديون أو إلى حد ما فقط .بل هي أكثر وأساسًا أزمة دخل نتجت وتتسبب فيها تطورات مختلفة في مجتمعنا واقتصاداتنا .المزيد عن ذلك لاحقًا في هذا الكتاب .كما أن أزمة الدخل هذه هي أيضًا نتيجة لأسباب أخرى كامنة/أعم، لكنها المشكلة الأساسية التي يواجهها بعض الأفراد والجماعات، وكذلك الحكومات، في هذا الوقت .ونتيجة لأزمة الدخل تلك، اضطر المزيد والمزيد من الأفراد والجماعات وكذلك الحكومات والمنظمات إلى الاقتراض أكثر فأكثر .وهو ما أدى إلى أزمة ديون أيضًا .ومع ذلك، فإن أزمة الديون هذه ليست سوى جزء صغير من العواقب السلبية العديدة لأزمة الدخل .لقد حدثت أزمة الديون تلك بسبب وبسبب العديد من الأسباب الأخرى ولكن، على وجه الخصوص، أيضًا بسبب النقص الكبير في المال .إن هذا النقص الكبير في المال هو أمر شائع في اقتصادنا ومجتمعنا وكان مشكلة منذ فترة طويلة .كان هذا النقص في المال يحدث بالفعل، قبل أزمة الديون بسنوات عديدة أو حتى عقود عديدة قبل أزمة الديون، وقد بدأ بالفعل في نهاية القرن الماضي أو ربما قبل ذلك .ويمكن رؤية هذا النقص في المال في العديد من الجوانب والخصائص والعمليات في مجتمعنا اليوم.

إن عدم تسميتي للكتاب بـ "انتهاء الأزمة "في نهاية المطاف له علاقة بحقيقة أن هذا العنوان كان موجودًا بالفعل .ولكنه أيضًا يتعلق في الواقع بثورة نقدية .ثورة نقدية ضرورية للبدء في تمكين وتحريك بعض التحولات الأخرى في مجتمعنا أيضًا .أتحدث ،على وجه الخصوص عن التحولات الاجتماعية والسياسية والتنظيمية .حيث يجب أن تشمل التحولات السياسية والتنظيمية على وجه الخصوص، الجوانب الاجتماعية أيضًا.

يُعرف جاك دريدا، من بين أمور أخرى، بمقولته "لا يوجد شيء خارج النص) "جاك دريدا، "في علم النحو"، 158-159(في اللغة الهولندية "لا يوجد شيء خارج النص ."ذكرت مجلة "فلسفة "في نص عن دريدا)1930-2004 (على موقعها الإلكتروني أن هذا لا يعني أن "كل شيء "يتكون من كلمات .لكن دريدا لم يقصد بذلك أكثر من أنه حتى العالم المحسوس يتصرف كنص .وهكذا مجلة الفلسفة. (http://www.filosofie.nl/jacques-derrida.html)

ومع ذلك، أنا شخصيًا أعتقد أن جاك دريدا كان يقصد شيئًا مختلفًا تمامًا بعبارته .وأن "لا يوجد شيء خارج النص) "جاك ،دريدا، "في علم النحو"، 158-159 .(يشير إلى فكرة أو ظاهرة أن كل شيء مدرج بالفعل في النص بطريقة أو بأخرى وأنه لا يوجد في الواقع أي شيء موجود خارج النص .أو أن شيئًا ما يجب أن يكون مدرجًا بالفعل في النص في مكان ما لكي يوجد أو يأتي إلى الوجود .النص هنا هو أيضًا التفكير، الفردي والجماعي على حد سواء .تفكيري الفردي ولكن أيضًا نصوص الآخرين .والتفاعل بين التفكير والمجتمع .وفيه أيضاً ما هو غير موجود بعد ولكن يمكن أن يأتي إلى الوجود موجود بالفعل في النصوص أو الاختلافات بينها .وأيضًا ما هو مفقود في المجتمع، ما يجب أن يكون موجودًا ولكنه لم يوجد بعد، غالبًا ما يكون موجودًا بالفعل في لا منطقية النصوص في المجتمع والأكوان.

في ما تبقى من هذا الكتاب، سألقي نظرة فاحصة وأذكر الأسباب الكامنة وراء الأزمة الحالية .كما سأقوم أيضًا بشرح المزيد من الشرح لنظام الإدارة البيئية الخاص بي، وهو النظام النقدي الجديد للعالم .وكذلك فيما يتعلق بالمقترحات الأخرى المذكورة لحل أزمة الديون .وآمل أن أوضح في هذا الكتاب لماذا هذه المقترحات الأخرى غير عملية ولن تنجح .ولماذا سينجح الحل الذي أقدمه .كما آمل أن يساهم في ذلك المزيد من التوضيحات حول أنظمة النقود الحالية وكذلك العلاقة مع الماضي والتطورات في الوقت الحاضر، وتفسيرات حول ظاهرة التضخم وغيرها من القضايا التي نوقشت هنا في هذا الكتاب.

لذا فإن الأزمة الاقتصادية، في رأيي، هي أزمة دخل أكثر بكثير من كونها أزمة ديون .وذلك لأنه عندما تكون الديون إشكالية حقاً، هناك أيضاً أزمة دخل .وإذا أصبح هذا الدخل أعلى)إلى حد ما(، سواء بشكل مؤقت أو غير ذلك، فإن الديون تصبح بطبيعة الحال أقل إشكالية .لطالما كان للديون وظيفة في مجتمعنا الاقتصادي .وظيفة منطقية تنتمي حقًا إلى منطق النظام ولا ينبغي إزالتها منه .لطالما كان الناس قادرين على الاستدانة في الماضي وينبغي أن يكونوا قادرين على القيام بذلك في المستقبل .إذا لزم الأمر .وينطبق الأمر نفسه على المنظمات والحكومات .ومع ذلك، يجب أن تكون هناك دائمًا طريقة لسداد تلك الديون في نظامنا الاقتصادي، لا يكون هذا ممكنًا إلا إذا كان الدخل مرتفعًا بما فيه الكفاية، أي إذا كان الدخل مرتفعًا بما يكفي لسداد ،النفقات وأيضًا إذا كان هناك ما يكفي لسداد أي ديون .ويفضل أيضًا في إطار زمني معقول أو مرغوب فيه .في هذا الكتاب أطرح أيضًا في هذا الكتاب السؤال "ما مقدار ما يكفي ."وعند القيام بذلك، أتناول أيضًا جانب الدخل وجانب الديون .وأشرح هناك أيضًا لماذا لا يعد يوبيل الديون حلًا جيدًا بشكل دائم في الأوقات الحالية .ولماذا الحل الدائم للديون مطلوب في حالات معينة .ولكنني أشرح أيضًا بشكل جزئي كيف يمكن لنظام الإدارة البيئية الخاص بي أن يساهم في حل دائم للديون بشكل فوري وقبل كل شيء في زيادة الدخل وربما تقليل النفقات.

وإلى جانب أزمة الدخل، أو بالأحرى نتيجة لها، من الواضح أن هناك العديد من الأزمات الاجتماعية .كما أن هذه الأزمات الاجتماعية يمكن استيعابها ودعمها بشكل أكبر بكثير، كما يمكن منعها أيضًا إذا ما تم تطبيق نظام الإدارة البيئية الخاص بي. وكما سأسمي وأشرح أكثر في هذا الكتاب أيضًا، فإن نظام الإدارة البيئية الخاص بي ليس بديلًا للنظام النقدي الحالي بقدر ما ،هو مكمل له .وأعني بذلك أن النظام النقدي الحالي لن يكون موجودًا بالفعل أيضًا إذا وبمجرد تطبيق نظام الإدارة البيئية للنقود ولكن يمكن ببساطة أن تستمر أجزاء كثيرة من النظام النقدي الحالي وكذلك العديد من الهياكل التنظيمية المالية الموجودة في إلى النظام النقدي الحالي في EMS الوجود .ومع ذلك، يمكن إضافة الإضافة اللازمة لتحويل النظام النقدي الحالي إلى نظامي غضون يوم واحد .إذا ومتى حدث ذلك، فإن نظام الإدارة البيئية سيصبح حقيقة واقعة.

سيتم نشر هذا الكتاب في عام 2016 .في يناير 2015، رأيت أن مؤسسة أموالنا قد بدأت نوعًا من العرائض/حملة توقيعات لتمكين خلق المال من العدم دون خلق ديون .لم يعجبني ذلك على الإطلاق .خاصة وأن كلاً من ديفيد غرايبر/مؤسسة أوكوبى وكذلك جميع المنظمات التابعة للحركة الدولية للإصلاح النقدي كانت لا تزال تنادي بالاستبدال الكامل للاحتياطي النقدي الجزئي بالبنوك الاحتياطية الكاملة على الأقل حتى عام 2014 .أد بروير، الذي يروج الآن أيضًا لخلق النقود من العدم، كان على حد علمي لا يزال يعارض ذلك تمامًا في عام 2014 .فقد كان ضد قيام البنوك بخلق النقود من فراغ، وعلى حد علمي

حتى عام 2014 لم يؤيد أبدًا خلق النقود من فراغ بدون ديون .وإذا كان الأمر كذلك، فعلينا أن نتحقق من تاريخ كتابته ونشره بالضبط .وينطبق الشيء نفسه على مجموعات الحركة الدولية للإصلاح النقدي، والتي تعد ستيشتينج أونز جيلد واحدة منها. ولكن من السهل إلى حد ما التأكد من أن هذه المجموعات كانت على أي حال تعارض بشدة العمل المصرفي الاحتياطي الجزئي وأرادت التحول إلى العمل المصرفي الاحتياطي الكامل .ربما جنبًا إلى جنب مع إعادة الربط بين النقود والذهب .لذا فإن إعادة إدخال معيار الذهب.

وحتى الآن في عام 2016، لا تزال جميع المجموعات التابعة للحركة الدولية للإصلاح النقدي ترغب في الانتقال إلى العمل المصرفي الاحتياطي الكامل .إن نيتهم الحالية لخلق النقود من العدم تأتي في سياق هدفهم الأسمى وهو تمكين حالة من الاحتياطي المصرفي الاحتياطي الكامل في الممارسة العملية .وبالتالي، فإن فكرة ومفهوم الاحتياطي المصرفي الاحتياطي (DFM) يتماشى مع مفهوم النقود الخالية من الديون .ومع ذلك، فإن مفهوم وتعريف النقود الخالية من الديون (FRB) الكامل هو شكل محدد للغاية من النقود الخالية من الديون التي يجب فهمها فيما يتعلق بالبنوك الاحتياطية الكاملة .المزيد عن ذلك في بقية كتابي.

إلى هذا الحد، من المهم التحقق بعناية من المصادر والبيانات، وكذلك من محتوى النصوص/الحجج ومقارنتها بعملي وكذلك بيانات الخلق .لأنه بهذا يمكن التحقق/إثبات من هو أول من جاء بفكرة خلق المال من العدم دون ديون .وأيضًا في أي سياق ولأي غرض .إذن ما إذا كان الهدف الأساسي من هذه الفكرة هو حل مشكلة الديون، وما إذا كان الهدف منها هو تزويد الأفراد بأموال بدون ديون و/أو فوائد، وما إذا كان سيتم دفع الإنفاق الحكومي بتلك الأموال أم لا، وما إذا كان سيتم إلغاء الضرائب بتلك الأموال أم لا، وما إذا كان يجب إنشاء أموال غير محدودة أم لا، وإذا لم يكن كذلك، فمن سينظم كم وكيف سيتم تنظيمها، وما إذا كان يجب أن يكون هناك دخل أساسي أم لا، وما إذا كان يجب استخدام الأموال من العدم لخلق دخل للأفراد والمنظمات أم لا، إلى آخره .ومن المهم للغاية أيضًا ما إذا كانت المجموعات التي تعلن عن الأمور تفهم بما فيه الكفاية عن التضخم لأن هذا هو الحجة المضادة الرئيسية ضد الأموال الإضافية في الاقتصاد .وأخيرًا وليس آخرًا، من الواضح أنه من المهم جدًا ما إذا كان الاقتراح الذي يقترح خلق النقود من الهواء يهدف إلى الاختفاء الكامل للعمل المصرفي الاحتياطي الكامل وبالتالي الاختفاء الكامل للعمل المصرفي الاحتياطي الجزئي وبالتالي الاختفاء الكامل لخلق الديون من قبل البنوك الخاصة والاختفاء الكامل لخلق النقود من الهواء من قبل البنوك الخاصة .أو أنه، كما هو الحال في مقترح نظام الإدارة البيئية والواقع، قد تستمر البنوك الخاصة في خلق الديون وتستمر أيضًا في خلق النقود من فراغ.

.ثم من المهم للغاية، بطبيعة الحال، كيف يتم إدخال التغييرات في النظام النقدي وأي سياسة نقدية يتم اتباعها في هذه العملية جميع القضايا التي فهمتها بنفسي، من خلال فهمي، وعملت عليها بشكل صحيح لفترة طويلة .ليس فقط في كتابي الصادر في عام 2011 عن أمازون "(المضطهدون بالمال ونظامنا المالي المجنون - دعوة للاستيقاظ للمواطنين والمنظمات والحكومات والمجتمع ككل"، و.ت.م .بيرندسن، 2011(، ولكن أيضًا في أعمالي السابقة التي نشرتها أو سجلتها في أماكن مختلفة. في باريس ذات أهمية)سردٌ IFSAM 2010 بالإضافة إلى ذلك، فإن ورقتي عن المال التي كتبتها للمؤتمر العالمي للإدارة IFSAM، المؤتمر العالمي للإدارة، W.T.M. Berendsen، حول فهم المال واستخدام المال بطرق أكثر تعبيرية. وكذلك العمل الذي أردت نشره في مجلة الاقتصاد السياسي)حان الوقت للتحول نحو مجتمع نقدي ممتاز، و.ت.م .(2010 بيرندسن، 2012 .(في ذلك العمل/ورقة العمل تلك كنت قد شرحت وشرحت أيضاً نظام الإدارة البيئية الخاص بي بعض الشيء، ولكن للأسف لم تنشره مجلة JPE على JPE في ذلك الوقت .كان ذلك في عام 2012، لكن ربما لا يزال لدى الأرجح رقميًا في قاعدة بياناتها .أو مخزنة في مكان ما .بما أنني كنت قد قدمت الورقة رقميًا في ذلك الوقت.

كما يتضح من جدول المحتويات، يبدأ قسمان مهمان من هذا الكتاب في الصفحتين 115 و125 .حيث أشرح هنا الفرق بين نظام الإدارة البيئية الخاص بي ومقترحات "نقودنا "وكذلك المقترحات الأخرى مثل النقود الخالية من الديون .حيث أشرح أيضًا

أن مفهوم النقود الخالية من الديون هو شكل وسعة محددة جدًا للنقود الخالية من الديون، والتي في الواقع حتى الآن لا تنطبق في الواقع إلا على مقترح الاحتياطي المصرفي الكامل .ولذلك، يكون الأمر أكثر وضوحًا أيضًا عندما يشار إلى النقود الخالية من الديون (DFM) باسم النقود الخالية من الديون - الاحتياطي المصرفي الكامل أو اختصارًا باسم DFM-FRB أو DFMFRB.

يتكون نظام الإدارة البيئية الذي قمت بإنشائه من مزيج فريد من النظام النقدي الحالي والوضع الحالي مع ابتكاري للنظام النقدي ومن أجله، حيث تعتبر السياسة النقدية)إمكانيات تطبيق ابتكاري (على وجه الخصوص مهمة أيضًا وجزءًا أساسيًا من نظام الإدارة البيئية الجديد .يأتي نظام الإدارة البيئية الخاص بي من خلال إدخال وبالتالي تطبيق ابتكاري للنظام النقدي .وقد تم وصف هذا الابتكار لنظام المال بالفعل، من بين أمور أخرى، في كتابي الإلكتروني المنشور بالفعل على موقع أمازون/كيندل في عام 2011 .بعنوان "مقهورون بالمال ونظامنا المالي المجنون - دعوة للاستيقاظ للمواطنين والمنظمات والحكومات والمجتمع ككل" (W.T.M. Berendsen، 2011).

1. كيف أن ابتكاري لنظام المال سيحل أزمة الديون ويبدأ في تغيير مجتمعنا بشكل جذري ومستدام.

هذا الكتاب هو جزء من قضيتي لتحسين النظام المالي والاقتصادي والنقدي والسياسات المالية والاقتصادية والنقدية التي نعمل بها حاليًا على مستوى العالم بشكل جذري.

هذا الخط من النقاش هو نتيجة ونتيجة لسنوات من البحث والعمل الذي قمت به .والتي تركز على أكثر بكثير من مجرد أزمة الديون .هناك كتاب لي موجود على موقع أمازون/كيندل منذ عام 2011 "(مضطهدون بالمال ونظامنا المالي المجنون - دعوة للاستيقاظ للمواطنين والمنظمات والحكومات والمجتمع ككل"، دبليو تي إم بيريندسن، 2011 .(يحتوي هذا الكتاب على حل هو أكثر من - (EMS) لأزمة الديون .ومع ذلك، فإن هذا الحل، ابتكاري للنظام النقدي - الذي ينتج عنه نظام نقدي ممتاز ذلك بكثير .فالابتكار لا ينطوي فقط على ماهية الحل، بل على الكيفية أيضًا .على الرغم من أن إمكانيات الكيفية متضمنة بالفعل جزئياً في الابتكار نفسه .والواقع أن هذا الابتكار مطلوب لتغيير وتحسين نظامنا المالي والنقدي الحالي بشكل أساسي.

هذا التغيير الجوهري في نظامنا النقدي مطلوب، وكان ينبغي أن يحدث منذ فترة طويلة في الماضي .وعدم حدوث ذلك هو السبب في أننا في ورطة الآن)عام 2016 .(كما أن هذه المشاكل أوسع بكثير وأبعد مدى مما يفهمه معظم الناس .يدرك الناس أنها سيئة، ولكن لا يدركون مدى سوءها .كما أن معظم الناس لا يدركون حتى الآن أنه في السياسة هناك وعي وفهم ضئيل للغاية لما يحدث، ولكن بصرف النظر عن ذلك، فإن الوضع في الوقت الحالي هو أن هناك طريقة واحدة فقط للمضي قدمًا في النظام المالي الحالي .وهو التدهور الشامل والجذري .لاقتصادنا ومجتمعنا وحياتنا .ومستقبلنا .هذا المستقبل يتم تدميره بالكامل بالنسبة لعدد متزايد من الأفراد لأن السياسيين والاقتصاديين لا يدركون بما فيه الكفاية أن السبب هو قلة المال في الاقتصاد، بالإضافة إلى نظامنا النقدي الحالي الذي يعود إلى ما قبل التاريخ.

حيث لا أريد أن أجمع كل الاقتصاديين معًا .فهناك بعض الاقتصاديين العظماء والجيدين .إلا أنه حتى هؤلاء الاقتصاديين لا يدركون ويفهمون تماماً ما يحدث، وما هو الحل للخروج من هذه الدوامة المدمرة والسلبية.

هذا الحل، كما ذكرت، موجود في كتابي الموجود على موقع أمازون/indle ("مضطهدون بالمال ونظامنا المالي المجنون- دعوة للاستيقاظ للمواطنين والمنظمات والحكومات والمجتمع ككل"، دبليو تي إم بيريندسن، 2011 .(هذا كتاب إلكتروني وهو مكتوب باللغة الإنجليزية .نظرًا لأنني أستطيع التعبير عن نفسي بشكل أفضل باللغة الهولندية على أي حال، فإن هذا الكتاب مكتوب باللغة الهولندية .ومع ذلك، فإن الحقيقة هي أنني كتبت بالفعل الكثير لدعم حجتي في ابتكاري لنظام المال. بعض ما كتبته باللغة الإنجليزية .وقد أضيف بعض هذه الكتابات إلى هذا الكتاب .كما يمكن رؤيته الآن، ليس في النسخة الأولى التي نشرتها، ولكن إما في طبعة خاصة أو في الترجمة الإنجليزية لهذا الكتاب .على أي حال، لن أقوم بترجمة النص الإنجليزي أو تحسينه أو ما شابه ذلك .فالوقت ينفد، ويجب أن يتم فهم ابتكاري وتنفيذه في أقرب وقت ممكن .إنها حقًا معركة ضد الوقت .لذلك سأقوم بتأليف هذا الكتاب في أقرب وقت ممكن ومن ثم نشره .وآمل أن يقوم كل من يقرأ هذا الكتاب ويُعجب بمحتواه بنقله إلى أكبر عدد ممكن من الآخرين .يجب أن يقرأ هذا الكتاب أكبر عدد ممكن من الناس .وينبغي أن يقدم الابتكار من قبل السياسيين في أقرب وقت ممكن.

مفتاح محتوى هذا الكتاب هو أن يكون النص مفهوماً بما فيه الكفاية، وأن يزداد الفهم العام للأزمة وما يلزم لحلها .ولكن قبل كل شيء، من الأهمية بمكان أن يتم توصيل ابتكاري لنظام المال على الأقل أكثر فأكثر في المجتمع .ويفضل أيضًا داخل السياسة .حيث يجب فهم ابتكاري وتطبيقه .وهذا هو أهم شيء على الإطلاق .لأن ابتكاري هو الأكثر انتشاراً على الإطلاق ويجب أن يتم تنفيذه .يجب أن يكون كذلك .فهو سيحل الأزمة، ولكنه بالإضافة إلى ذلك سيحسن حياة الكثير من الناس بشكل كبير جداً .إنه ينطوي على وضع مربح للجانبين لأي شخص على هذه الأرض حقًا.

آمل أن أحقق من خلال هذا الكتاب أن يتم فهم ابتكاري وتنفيذ ابتكاري في النهاية .وفي النهاية، هذا هو الهدف الوحيد .يمكن أيضًا سرد الابتكار نفسه في بضعة أسطر، وهو ما سيراه القارئ في هذا الكتاب .ولا يستغرق تنفيذه أيضًا في الحقيقة أكثر من بضع دقائق .بضع دقائق .وفي النهاية، هذا هو كل ما يتطلبه الأمر لحل أزمة ديوننا العالمية .بشكل كامل .للعالم أجمع .إلا أن الوصول إلى هناك - تنفيذ الإجراء البسيط نسبيًا المطلوب - يتطلب وقتًا أطول بكثير .والمزيد من الفهم والحكمة لما ينطوي عليه الأمر .وكيف يمكن حلها.

،سأحاول في هذا الكتاب أن أشير بطرق مختلفة إلى ما هو الخطأ في النظام المالي والنقدي الحالي .وما هي أوجه قصوره والأسباب التي تجعله يضر بمجتمعنا كثيراً في العصر الحالي .إن ابتكاري للنظام النقدي يتعلق بإمكانية بل أفضل إمكانية لمجتمعنا .إنه تحول في مجتمعنا ضروري للغاية وسيؤدي إلى فرص غير مسبوقة في كل مجال يمكن تصوره .ومن بين أمور أخرى، ولأنه أيضًا من خلال ابتكاري يمكن للعلم أن يتحسن وسيتحسن أيضًا بشكل كبير .في جميع المجالات الممكنة.

هذه الفرصة التي ستتحسن فيها العلوم بشكل كبير من خلال ابتكاري لنظام المال مرتبطة بالزيادة الحادة في الموارد التي يمكن أن تتاح وستصبح متاحة من ذلك الحين فصاعدًا لتحسين كل من التعليم والبحث بشكل كبير .لن يكون المال عائقًا أمام البحوث الجيدة بشكل أساسي من ذلك الحين فصاعدًا .ومن ثم يمكن لمشاريع على نطاق واسع مثل مشروع سيرن الحالي أن تتم بشكل ،أكبر بكثير .ويمكن للعلماء الأفراد ببساطة الحصول على المال الذي يحتاجونه لأبحاثهم من ذلك الحين فصاعدًا .ومع ذلك يجب أن تكون نقطة البداية هي أن يكون البحث الذي سيقومون به لديه فرصة معقولة وكافية ليكون مفيدًا بالفعل للمجتمع .هذا المعيار هو معيار مهم في جميع الأوقات بالنسبة للعلم والعلماء .في الوقت الحالي بسبب قلة المال وأهمية الحصول على أفضل النتائج .لا ينبغي إنفاق الأموال المخصصة لأبحاث غير ذات صلة بالموضوع على تلك الأبحاث، بل يجب أن تذهب إلى أبحاث أكثر أهمية مثل الأبحاث المهمة عن السرطان أو أمراض أخرى .أو الأبحاث الأساسية والعملية الاقتصادية أو الاجتماعية .على سبيل المثال.

إن ابتكاري ليس فقط لحل الأزمة .ولكن أيضًا كمفتاح لإصلاح مجتمعنا وتحسينه بشكل جذري .وليس المقصود به أن يكون المفتاح فحسب، بل هو المفتاح لتحقيق ذلك .لأن ابتكاري يستند إلى الفهم الأكثر شمولاً واتساعًا وأساسًا حول الاقتصاد والأزمة الاقتصادية وإدارة التغيير .إن ابتكاري لنظام المال يجعل نظام المال المغلق نسبيًا اليوم أكثر انفتاحًا ومرونة .ومن بين أمور أخرى، فإنه يتيح ما يلي :

- حل الأزمة الاقتصادية)الدخل (بمجرد تقديم ابتكاري بالطريقة الصحيحة، ستُحل الأزمة الاقتصادية بشكل نهائي وستصبح من الماضي.

- إلغاء بعض أو كل الضرائب .ليس بشكل مؤقت، ولكن لفترة أطول أو حتى بشكل دائم إذا رغبت في ذلك .والضرائب التي يمكن إلغاؤها بهذه الطريقة هي ضريبة الدخل، وضريبة المبيعات، والضريبة على المبيعات، والضريبة على البنزين .ولكن - بشكل عام أي ضرائب أو رسوم أخرى سارية توفر إيرادات للحكومة .في الواقع، لم تعد الحكومة بحاجة إلى تلك الإيرادات أو إلى حد أقل بكثير - بمجرد استخدام ابتكاري لنظام المال .لن يكون من الضروري إلغاء جميع الضرائب في الواقع لأن ذلك لن يكون مرغوبًا في جميع الحالات، ولكن من الناحية المالية فإن الإمكانية موجودة ضمن النظام النقدي الممتاز.

- تحسين قوي للنظام الاجتماعي .فإعانات المرض، وإعانات البطالة، ونظام الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى يمكن أن تتحسن وستتحسن بشكل كبير من خلال ابتكاري .وستتوفر أموال أكثر بكثير، وبالتالي ستتوفر أموال أكثر بكثير لمثل هذه المخصصات .ولكن أيضًا - ويفضل أن يكون ذلك بالتعاون مع المفكرين والعلم - يمكن وسيتسنى توسيع الأنظمة والأحكام الاجتماعية أو تحويلها إلى محتوى وتكوين يناسب المجتمع المستقبلي بشكل أفضل .إذا كان ذلك مطلوبًا أو مرغوبًا فيه من أجل اقتصاد ومجتمع مستدام .ويمكن هنا النظر في جميع أنواع التسهيلات الجديدة والمبتكرة.

- فصل الدخل عن العمل بدرجة أكبر بكثير مما هو عليه الحال في الوقت الحاضر .وعندئذ لن تعود البطالة مشكلة، على الأقل من الناحية المالية .وسيجعل ذلك تحقيق المزيد من المكاسب في الكفاءة والأتمتة أكثر احتمالا، وستكون هذه التحسينات في الحقيقة تحسنا وليس تدهورا، ويرجع ذلك جزئيا إلى أنها ستكون أقل إشكالية بالنسبة للمجتمع .كما أن الأفراد في المجتمع سيكون لديهم المزيد من وقت الفراغ عند الرغبة في ذلك.

- تحسين قوي للعلم من خلال توافر المزيد من الموارد .من الناحية المالية، وكذلك من الناحية التنظيمية.

2. السبب الحقيقي للأزمة الاقتصادية العالمية

في وقت كتابة هذا الجزء من هذا الكتاب، أنا والجميع في نهاية عام 2012 .وبحلول الوقت الذي تقرأون فيه هذا الكتاب سيكون، للأسف، عام 2013 أو حتى سنوات بعد ذلك .في السنوات الأخيرة، السنوات التي سبقت عام 2012، كان على العالم بأسره أن يتعامل مع حقائق وعواقب الأزمة المالية .حيث كان وما زال الأمر يتعلق بوضع مالي ضار بالجميع تقريبًا تم تسميته وشرحه بطرق مختلفة .في حوالي عام 2008، كانت لا تزال هناك تسمية الأزمة المالية .والتي لا تزال موجودة حتى اليوم، ولكنها تتحدث بشكل أكثر تحديدًا عن أزمة الديون .أزمة مالية عامة نتج عنها مديونية مفرطة للأطراف .وحاليًا، في عام 2012، على الأقل من وجهة نظر الحكومة، ينصب التركيز بشكل أساسي على ديون الحكومة نفسها .بينما يتم إيلاء اهتمام أقل لحل الديون الخاصة أو الفردية .في هولندا، ولكن أيضاً في بلدان أخرى، يتم اتباع السياسة النقدية حتى بطريقة تدفع إلى زيادة الأعباء على السكان، وبالتالي تدهور وضعهم المالي بشكل عام .وسيؤدي استمرار الاستراتيجية النقدية الحالية للاتحاد الأوروبي وبلدان الاتحاد الأوروبي إلى تفاقم الوضع بالنسبة للمقيمين والشركات، وبالتالي الاقتصاد ككل.

سأعود إلى أسباب تفاقم الوضع لاحقًا في هذا الكتاب .كما سأشرح أكثر الحل الذي طرحته .لماذا هو الحل للأزمة، بل لماذا هو الحل لتحسين مجتمعنا بشكل جذري.

هذا الجزء من الكتاب كان ولا يزال يتعلق بتسمية السبب الحقيقي للأزمة، أو الظاهرة التي يشار إليها في مجتمع اليوم على هذا النحو .والواقع أن هذا السبب ليس السبب المقبول عموماً لأزمة الديون.

يُنظر إلى أزمة الديون في الوقت الحالي)حوالي عام 2012 (على أنها ناتجة عن الأزمة المالية التي بدأت حوالي عام 2008. على الأقل، وبعبارات بسيطة، ربما تكون هذه صيغة مبسطة وغير مكتملة لما هو شائع إلى حد ما فيما يتعلق بالأزمة المالية وأزمة الديون .ويُنظر إلى أزمة الديون على نطاق واسع على أنها ناتجة عن الأزمة المالية أو نتيجة لها .وتلك الأزمة، الأزمة المالية، يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها أزمة مفاجئة إلى حد ما بدأت في عام 2008.

أما بالنسبة لسبب الأزمة المتعارف عليه بشكل عام - وهو ليس السبب الفعلي للأزمة - فمنذ بداية الأزمة المالية)حوالي عام 2008(، تمت الإشارة إلى سياسات البنوك على أنها سبب الأزمة المالية، ففي تلك الرواية للتفسير المحتمل لسبب الأزمة المالية، فإن الأزمة كانت ستبدأ في أمريكا والسبب هو توفير البنوك في أمريكا للرهون العقارية المفرطة .والإفراط العام في توفير المنتجات المالية من قبل البنوك أو حتى توفير منتجات مالية ذات مخاطر عالية جداً للأفراد .ونتيجة لذلك، فإن الأفراد بشكل رئيسي كانوا سيقعون في المشاكل وكانت الأزمة المالية حقيقة واقعة .وهذا السبب المقبول والمسمى على نطاق واسع للأزمة المالية يُنظر إليه إلى حد كبير على أنه سبب أزمة الديون. وينظر إلى أزمة الديون هذه على أنها نابعة من الأزمة المالية.

مع هذا السبب المسمى والمقبول على نطاق واسع للأزمة المالية وأزمة الديون، فإنني أختلف تمامًا .لأنه "ببساطة "ليس سبب الأزمة المالية والاقتصادية .ربما تكون البنوك قد قامت بالفعل بتسويق منتجات تنطوي على الكثير من المخاطر .أو قدمت قروضاً عقارية كانت تنطوي على مشاكل .استثمرت بشكل محفوف بالمخاطر .وسوف تستمر في القيام بذلك الآن وفي

المستقبل .ومع ذلك، ليس هذا هو السبب الأساسي والحقيقي الذي أدى إلى مشاكل مالية وأزمة مالية واقتصادية وكذلك أزمة ديون .في الواقع، السبب الأساسي هو سبب مختلف تمامًا .ويؤثر على حياتنا جميعاً .ليس فقط منذ الأزمة المالية، ولكن منذ فترة طويلة قبلها .وسيؤثر، حتى لو تم تقديم ابتكاري سلبًا على حياتنا جميعًا لفترة طويلة قادمة ....ولكن على الأقل من خلال إدخال نظامي النقدي الإلكتروني، فإن الكثير من هذا الضرر لن يكون أو سيصبح مشكلة كما سيكون بدون إدخال نظامي النقدي الممتاز.

يكمن السبب الحقيقي لأزمة الديون في حقيقة أن نظامنا المالي غير مكتمل - غير مكتمل .ونتيجة لذلك، فإن نظامنا المالي لم يعد يناسب العصر الحالي .وهو كذلك بالفعل .في الواقع، يمكن الإبقاء على الكثير من التنظيم المالي الحالي وقواعد النظام المالي .ومع ذلك، فإن ابتكاري ضروري للغاية .فهو السبيل الوحيد لحل المشاكل الحالية بشكل دائم .في الواقع، إن ابتكاري مكمّل للنظام المالي والنقدي الحالي .وهناك حاجة ماسة إلى هذا المكمل .وكان ينبغي حقاً أن يتم تقديمه منذ عقدين من الزمن. وآمل أن يصبح هذا الأمر واضحًا لقراء هذا الكتاب وفي أقرب وقت ممكن في مجال السياسة وما شابه ذلك .حتى يتم تقديم ابتكاري وبالتالي جعل اقتصادنا وواقعنا المالي والنقدي أكثر واقعية وقابلية للعيش مرة أخرى .وبينما يمكن أو سيبقى الكثير من التنظيم المالي الحالي وقواعد النظام المالي الحالي حتى مع نظامي النقدي الممتاز، فإن العديد من الجوانب سوف)يمكن (أن تتحول إلى شيء أكثر استدامة.

إن نظامنا المالي الحالي غير مكتمل ولا يتناسب مع مجتمع اليوم والتطور الحاصل في المجتمع يتضح من المشاكل الموجودة الآن والمتعلقة بالمال والمال .ومع ذلك، فإن بعض هذه المشاكل موجودة منذ فترة طويلة ولا يشار إليها بالأزمات المالية .على الرغم من أنها تؤثر عليها وتتفاقم بسبب الأزمة المالية .أنا أتحدث عن الديون بشكل عام)الديون التي كانت موجودة قبل أن تكون هناك أزمة مالية (وجميع أنواع المشاكل التي تنبع من المشاكل المالية.

وما هو مدهش أن ندركه ونذكره الآن هو حقيقة أن المشاكل في هذه الحالة هي في الغالب مشاكل أيضا لأنها تُسمى مشكلة وينظر إليها على هذا النحو .ولكن أيضا لأن الوكالات والأطراف التي تتعامل معها لا تجد أو تبتكر حلولا مبتكرة لضمان أن تكون الظواهر التي توصف بأنها مشكلة أقل بكثير من كونها مشكلة أو لا تعود مشكلة على الإطلاق.

فالديون العامة، على سبيل المثال، لم تكن مشكلة في الماضي لأنها لم تكن تعتبر كذلك .والحقيقة أنها كذلك الآن لأن الديون كانت أو وصلت بالفعل إلى مستويات غير مقبولة .ولكن حتى عدم القبول هذا هو شيء تراه الحكومات أو نراه نحن بشكل عام على هذا النحو .ويمكن مناقشة ما إذا كان الأمر كذلك بالفعل .عندما يؤخذ في الاعتبار ابتكاري وفهمي الكامل للاقتصاد والمال، فحتى المستوى الحالي للديون الحكومية لا يمثل مشكلة حقيقية .بل هي ظاهرة ضرورية للاقتصاد وحياتنا لكي يستمر الاقتصاد وحياتنا في العمل بالمستويات الحالية .بدلاً من أن يكون الوضع أسوأ بكثير.

في الواقع، يتم تكبد الديون - سواء كانت خاصة أو عامة - لتمويل ما نريده أو نحتاجه بالفعل .وكل ما نموله، وندفع ثمنه .هو في الواقع يثري حياتنا بدرجة أكبر أو أقل .على الرغم من أنه من الصحيح بالطبع أن الكثير مما نشتريه أو نستخدمه يتبين أنه غير ضروري، أو أنه يمكن استخدام هذه الأموال في مكان آخر بشكل أفضل .ومع ذلك، حتى في هذه الحالة، فإن الأموال التي تُنفق بهذه الطريقة تحافظ على استمرار اقتصادياتنا، كما أن هذه الاستثمارات لها استخداماتها .بطرق مختلفة.

،وينطبق الأمر نفسه على الرهون العقارية .الرهون العقارية التي تقدمها البنوك مطلوبة أو مرغوبة في ذلك الوقت .ونعم بعض تلك الرهون العقارية كانت وربما تكون مرتفعة للغاية .ومع ذلك، فإن هذا أيضًا ناتج إلى حد كبير عن تطورات أخرى في مجتمعنا .مثل الزيادة الضئيلة للغاية في الدخل الإجمالي والدخل الصافي لأصحاب الدخل المنخفض بشكل رئيسي .وبالنظر إلى ارتفاع إنتاجية العمل وكذلك التحسينات والتغييرات في الإدارة ومجتمعنا بشكل عام، كان ينبغي أن يرتفع دخل الفئات ذات الدخل المنخفض بشكل رئيسي في العقود الماضية أكثر بكثير مما كان عليه .وفي الوقت الحالي، مع إلقاء اللوم جزئيًا على أزمة الديون أيضًا، فإن بعض إن لم يكن كل الدخول المنخفضة تنخفض في الواقع .وأنا أتحدث عن كل من الدخل في الساعة وكذلك عدد ساعات العمل وبالتالي إجمالي الدخل الإجمالي .على أي حال، هذا هو الوضع كما يتطور حاليًا في هولندا.

.تؤدي سياسات الشركات ووكالات التوظيف وكذلك الحكومة بشكل متزايد إلى تدهور الوضع المالي للعمال والمقيمين فالشركات تحاول أن تشتري بمبالغ أقل وأقل .مما يؤدي إلى عقود "أفضل "من وكالات التوظيف .الذين يحققون بعد ذلك وفورات في التكاليف التي يريدون تحقيقها لأنفسهم على الأقل جزئيًا على حساب العمال في قطاع التوظيف .ولكن أكثر فأكثر، يمكن للحكومات أيضًا أن تفعل شيئًا حيال ذلك .من خلال معاقبة سكانها من خلال خفض المزايا وزيادة الضرائب .ومن الأمثلة على ذلك زيادة معدلات ضريبة القيمة المضافة في هولندا، والتي تأتي على رأس ارتفاع أسعار البنزين وبالتالي ارتفاع الإيرادات الحكومية .ويدفع المقيمون بشكل متزايد التكاليف المتزايدة للحكومات، في حين أن العديد من هؤلاء السكان يعانون بالفعل من صعوبات كبيرة .ليس بسبب خطئهم أو أفعالهم أو سياستهم، بل بسبب أخطاء المنظمات والحكومات .وبشكل رئيسي من قبل الحكومة .وأيضًا النصائح الخاطئة من الاقتصاديين السائدين والفهم الخاطئ بل والضار للاقتصاد والمال المترتب على ذلك .السياسة النقدية الحالية لدول الاتحاد الأوروبي وكذلك هولندا على سبيل المثال .ضارة بصراحة لكل من سكان ومؤسسات الاتحاد الأوروبي وهولندا .ولكن أيضًا بالنسبة للحكومة نفسها .فالمرء لا يدمر شعبه ومنظماته فحسب، بل يدمر الحكومة والمجتمع ككل .مع محتوى وطابع السياسة النقدية الحالية.

.هناك بالفعل أزمة في الوقت الحالي .ولكن هذه الأزمة يمكن أن تكون أفضل بكثير إذا كانت الحكومة تتبع سياسة نقدية أفضل كما أن الشركات التي لديها المجال المالي للقيام بذلك يمكن ويجب أن تكون أكثر مراعاة لموظفيها وعملائها الأقل حظًا .فإذا كانت الفواتير لا تزال غير مدفوعة، فلا شك أن هناك نقصًا في الأموال وراء ذلك.

تطلب جميع الشركات تقريباً في هولندا بشكل متزايد الدفع خلال 14 يوماً، وهي مدة قصيرة جداً .خاصة عندما لا يتم دفع الفواتير، يمكن للمرء في الواقع تمديد المدة قليلاً أو اختيار طرق مبتكرة أو مبتكرة للدفع من شأنها أن تساعد العميل المعني بشكل كبير .بدلاً من إرسال رسائل تذكيرية تلقائياً والتفكير ببساطة وببساطة في أهمية الدفع حتى لو كان ذلك على حساب العميل.

ولكن أبعد من ذلك، هناك حاجة ماسة ومطلوبة حقًا إلى حل حقيقي للأزمة الاقتصادية الدائمة .وفي الوقت الراهن، تجلس الحكومات في الوقت الحالي لإخماد المزيد من الحرائق بل وتزيد الوضع سوءًا مما هو عليه بالفعل .ويرجع ذلك جزئيًا ،أيضًا إلى أنهم ببساطة لا يعرفون حتى الآن أو ليس لديهم حل جيد لأزمة الديون .في حين أن هناك حلًا واحدًا منذ فترة طويلة ألا وهو الحل الذي قدمته .ومع ذلك، من أجل فهمه واستيعابه، يجب على المرء بالطبع أن يحيط علماً به .وبالفعل فهم ماهية الحل الذي أقدمه وما سيعنيه بالنسبة للمجتمع .نحن الآن في زمن مثير للاهتمام .زمن التحول .حيث يجب أن يتكيف نظامنا النقدي أيضًا مع متطلبات الوقت الحاضر، وأيضًا مع متطلبات المستقبل .في الوقت الحالي، نتعامل جميعًا مع نظام نقدي يعود .إلى ما قبل التاريخ، وعلاوة على ذلك لا يتناسب مع الوقت الحاضر .وهو أيضًا غير مكتمل ويؤدي إلى العديد من المشاكل فالأزمة المالية ليست بسبب البنوك، ولكن بسبب عدم اكتمال نظامنا النقدي .وإذا ما تم حل هذه المشكلة، وحالما يتم حلها، من خلال تطبيق ابتكاري للنظام النقدي، فإن الأزمة ستصبح على الفور وبشكل دائم من الماضي .ولكن، وهذا على الأقل بنفس القدر من الأهمية، فإن العديد من المشاكل التي كانت موجودة قبل أزمة الديون وهي موجودة الآن)وغالباً بدرجة أكبر مما

كانت عليه قبل الأزمة (ستحل فوراً أيضاً .فكر في المشاكل المتعلقة بالمشاكل المالية المتعلقة بالبطالة والصحة والشيخوخة وما شابه ذلك .ولكن أيضًا جميع أنواع المشاكل المتعلقة بنقص الأموال أو الناجمة عن نقص الأموال يمكن أن تنخفض إلى حد كبير.

ومع ذلك، تقوم سياسات الحكومة والشركات على -نتيجة- النظام المالي والنقدي الحالي .قواعد نظامنا النقدي وما ينتج عنه من فهم لماهية المال وإمكانياته .تلك الإمكانيات غير مفهومة بشكل كامل .من خلال الفهم غير المكتمل للاقتصاد والمال من قبل الاقتصاديين والجميع تقريبًا .إلا أن فهمي كامل بما فيه الكفاية .وأوسع بكثير .لدي خلفية في إدارة التغيير والعلوم الاجتماعية وأنا متخصص في المال والاقتصاد والأزمة الاقتصادية .وبشكل رئيسي أيضًا في هذا الأخير .وفهمي، إلى حد ما وفي بعض المجالات، أفضل وأكثر تحديدًا من فهم العديد من الاقتصاديين الأفضل في هذا الوقت والماضي .وبقدر ما يتعلق الأمر بالأزمة المالية والاقتصادية، فإن هذا هو الحال تمامًا .وحلي هو الحل الوحيد الصحيح والممتاز أيضًا.

يمكن تغيير بعض قواعد نظامنا النقدي .ويحتاج نظامنا النقدي إلى مكمل - مكمل .وهذا التكميل هو ابتكاري لنظام المال .إنه يكمل نظام المال الحالي .وأكثر من ذلك .لأنه يجعل من الممكن أيضًا تحسين مجتمعنا حقًا بطريقة مستدامة وطويلة الأجل .في العديد من المجالات .يمكن تحسين العلم بشكل كبير من خلاله، والعلم هو في نهاية المطاف مصدر العديد من التحسينات. وسيصبح أكثر من ذلك في المستقبل .ليس فقط من خلال ابتكاري - من أجل - نظام المال، والذي سيتم إدخاله بلا شك في السنوات القادمة .ولكن أيضًا من خلال أعمال أخرى لي ولغيري من المثقفين والأكاديميين .ابتكار آخر أو تطوير آخر من ابتكاري أو تطويري الذي سيبدأ بلا شك في إحداث تأثير كبير في إدخال المزيد من التحسينات في مجتمعنا هو ما وراء السيميائية .لقد قمت بتطوير ما وراء السيميائية أو ما وراء السيميائية .وهي تستند إلى السيميائية التي وضعها تشارلز ساندرز بيرس ولكنها تستند أيضًا إلى أكثر من ذلك بكثير .وهي أفضل من أي ميتافيزيقا أو أي فلسفة أو منظور ميتافيزيقي .لن أتطرق إليها بمزيد من التفصيل هنا، لكنني أردت ذكرها في هذا الكتاب .خاصةً لأن الميتا سيميائية الميتا مهمة جداً للمستقبل .فهي تتعلق، من بين أمور أخرى، بأساس جديد كلياً للعلم وصناعة المعنى والممارسة .الأمر الذي سيؤدي إلى تحسينات عميقة في العلم وبالتالي المجتمع .يتعلق الأمر بتوحيد العلم وصناعة الحس والممارسة .ولا يتعلق بالنظرية لأنه مع الميتا سيميوطيقا لا توجد نظرية أخرى .لأن الفوارق بين العلم والممارسة تتلاشى تماماً، ولم تعد هناك مشكلة .فهي غير موجودة في ،الميتاسيميوطيقا .على الأقل ليس بالطريقة التي توجد بها اليوم .عندما أقول أن الاختلافات بين العلم والممارسة غير موجودة .أعني أن علم الميتاسيميائية ونتائجه ذات صلة مباشرة وقابلة للتطبيق في الممارسة .لأنها تستند إلى ذلك وترتبط به مباشرة.

.ولكن بالعودة إلى القواعد .يمكن تغييرها .في الواقع، معظم قواعد نظامنا النقدي يمكن ببساطة أن تبقى على شكلها الحالي خلق الديون ليس مشكلة، بل على العكس تماماً .فهو ضروري في نظامنا المالي الحالي .كل ما في الأمر أنه إلى جانب خلق الديون، يجب أن يكون هناك أيضًا إمكانية التخلص منها بشكل حقيقي ودائم إذا لزم الأمر .كما هو الحال في الوقت والوضع الحالي .فالديون العامة هي في الحقيقة مشكلة كبيرة الآن، وذلك جزئياً لأنها كذلك ولكن أيضاً لأنه يُنظر إليها ويتم التعامل معها على هذا النحو .فالمشاكل موجودة ليتم حلها وبالتالي التخلص منها .ديون الحكومات مشكلة، لذا يجب على الحكومات التخلص منها .لذا يجب التخلص من الديون وإزالتها .ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا إذا تم سدادها .وهذا يتطلب أموالاً إضافية .وهو غير موجود في الوضع الحالي ومع نظام النقود الحالي، ولكنه سيصبح متاحًا حقًا بمجرد تقديم ابتكاري لنظام النقود.

إن سداد الديون من خلال الدفع من قبل سكان البلد أو العمال أو الشركات ليس خياراً أو حلاً طويل الأجل .لأن المقيمين في معظم البلدان، وخاصة أصحاب الدخل المنخفض، كانوا ولا يزالون يفتقرون إلى المال على أي حال .كان هذا صحيحًا قبل بدء الأزمة)وهو أيضًا ما تسبب جزئيًا في الأزمة ويزداد سوءًا في الوقت الحالي (وهو الحال تمامًا الآن في الأوقات الحالية .كما أن تحمل المزيد من الديون لسداد الديون ليس خيارًا مطروحًا على الإطلاق.

والخيار والحل الوحيد الجيد والدائم حقًا لحل جزئي لديون الحكومات وأيضًا ديون الأفراد .هو سداد الديون أو تسديدها دون .خلق ديون جديدة .وبدون أن يدفع أهل البلد أو الشركات ثمنها من خلال الضرائب .وهذا يترك حلاً واحداً فقط لسداد الديون وذلك من خلال خلق أموال جديدة .أموال إضافية حقيقية .بدون ديون في المقابل .في العصر الحالي، هذا بسيط للغاية لأن معظم الأموال رقمية على أي حال .تتكون من بتات وبايتات في نظام كمبيوتر أو شبكة .بيانات .معلومات .ويمكن نسخ هذه المعلومات أو إنشاؤها بسهولة تامة .إذا تم ذلك من قبل الطرف الصحيح وفي الشبكة الصحيحة)شبكة البنوك، النظام ،المصرفي (فبهذه الطريقة وبهذه الطريقة يمكن حل الأزمة المالية والاقتصادية بسهولة وببساطة تامة .بشكل دائم .ولكن أيضًا .وبهذه الطريقة، يمكن خلق المال لدفع الإنفاق الحكومي .دون الحاجة إلى الإيرادات الحكومية.

لذلك بعد تقديم ابتكاري لنظام المال، لا تكون هناك حاجة دائمًا للضرائب أو الدخل كدخل لسداد النفقات .يتكون الدخل بعد ذلك من خلق أموال جديدة .ثم تدخل تلك الأموال الجديدة - أو المعلومات الجديدة - إلى نظام المال .عن طريق تحويل المعلومات إلى حسابات أخرى .عند هذه النقطة، تصبح المعلومات دخلاً حقيقياً للأفراد أو المؤسسات .وتصبح جزءًا من نظامنا النقدي .أو في الواقع هو كذلك بالفعل عندما يتم إنشاء المال بالطريقة التي وصفتها في كتابي الأول على موقع أمازون indle/ ،"مضطهدون بالمال ونظامنا المالي المجنون - دعوة للاستيقاظ للمواطنين والمنظمات والحكومات والمجتمع ككل" (W.T.M. Berendsen، 2011)، ولكن أيضًا في هذا الكتاب.

هذا النظام النقدي .(EMS) بمجرد تطبيق ابتكاري لنظام المال، سيجد العالم كله نفسه فيما أسميه النظام النقدي الممتاز الممتاز هو من إبداعي، وابتكاري للنظام النقدي هو جزء أساسي منه .في الواقع، هذا الابتكار الخاص بالنظام النقدي هو الجزء الأساسي والأكثر أهمية، لأنه بدون ابتكاري يكون النظام النقدي غير مكتمل، وبالتالي لا يمكن أن يصبح ممتازًا أو يؤدي إلى نتائج ممتازة وعظيمة .بعد تقديم ابتكاري لنظام المال وتطبيقه، فإنه.

3. عدم منطقية نظامنا المالي الحالي

أريد هنا أن أتحدث باستفاضة أكثر قليلاً عن الاختلالات أو الاختلالات في نظامنا المالي الحالي أو نتيجة له.

من الأمور غير المنطقية والشائعة إلى حد ما في نظامنا المالي الحالي، وهو أمر ضار للغاية أيضًا، هيمنة المال وأهميته في مجتمعنا .فرأس المال الاجتماعي والمالي مترابطان ويؤثر كل منهما على الآخر إلى حد كبير .ومع ذلك، فإن الحقيقة هي أن رأس المال المالي يزداد أهمية في مجتمعنا، على حساب رأس المال الاجتماعي .على الأقل، هذا هو الحال على وجه الخصوص في المؤسسات والشركات .وليس كثيراً في بقية مجتمعنا .ولكن الحقيقة هي أن الأخلاق الاجتماعية داخل الشركات تؤثر بطبيعة الحال أيضًا على رفاهيتنا وسلوكنا العام في المجال الخاص .ولكن في الشركات، لذلك، يتم تجاهل رأس المال الاجتماعي بشكل متزايد وأقل أهمية .وتعتمد زيادة رأس المال الاجتماعي أكثر فأكثر على سلوك الأفراد والتزامهم فقط .ولكن نظرًا لضيق الوقت وأيضًا الالتزام الأكثر صرامة بالقواعد والإجراءات الرسمية داخل الشركات - والعديد من الأسباب الأخرى - يتم إزاحة رأس المال الاجتماعي ورغبات الموظفين إلى الخلفية وتجاهلها بشكل متزايد، في حين يتم اعتبار رأس المال المالي أكثر أهمية .وغالبًا ما يكون ذلك أيضًا على حساب الموظفين .من خلال تدهور الدخل أو تدهور البيئة .مثل ارتفاع الأسعار)للطاقة، والبنزين، وما إلى ذلك (ولكن أيضًا من خلال لوائح أكثر صرامة من البنوك .في الواقع، كل هذا ناتج بشكل أساسي عن زيادة الندرة - نقص الأموال والتمويل .مما يجعل من المهم بشكل متزايد إيلاء أهمية أكبر للمال والتمويل.

إن حصول رأس المال الاجتماعي على اهتمام أقل وأقل في العديد من الشركات يؤدي إلى عدم اكتمال التواصل .والمشاكل الاجتماعية التي تنتج عن ذلك .أتوسع قليلًا في هذا الكتاب في شرح مصطلح "جسد بلا أعضاء" (BwO) لجيل دولوز وفيليكس غوتاري .تم ذكر مفهوم BwO والفصام :الرأسمالية وألف هضبة" (وفيليكس غوتاري، 1987 .(وأشير هنا أيضًا إلى التقسيم الفرعي الذي جاء في كتاب "ألف هضبة "إلى أنواع مختلفة من BwOs. إذا كان رأس المال الاجتماعي قليل الاحترام أو كثير التجاهل، سواء في المنظمات أو في مجتمعنا، فإنه يؤدي إلى ما يسمى هناك بـ BwOO داخل المصانع .وضع اجتماعي غير مكتمل وبالتالي ضار .الفارغ و/أو السرطاني، يمكننا بعد ذلك الحديث عن متلازمة المبنى المريض .لكن الأمر لا يتعلق بالمبنى، بل بالأشخاص الذين يعملون ويعيشون فيه. يجب أن يكون المبنى، سواء كان في المجال الخاص أو داخل المؤسسات، مفعمًا بالحياة .يجب أن يكون مفعماً بالطاقة الإيجابية والصحة .وينطبق الأمر نفسه على المجتمع بالمناسبة .لكن ذلك يتطلب رأس مال اجتماعي ومالي كافٍ .فندرة رأس المال المالي، أي المال، تؤدي إلى مشاكل، ولكنها تؤدي أيضًا إلى نقص في الطاقة الإيجابية .على الرغم من أنه يبدو أن الكثير من الناس لا يزال لديهم الكثير من الطاقة الاجتماعية على الرغم من النقص الكبير في المال في مجتمعنا .ويبدو أن الكثير من الناس لا يزالون بارعين في الحفاظ على المظاهر، وأن كل شيء على ما يرام معهم.

ومع ذلك، فإن الحقيقة هي أن جميع أنواع المشاكل التنظيمية تؤثر أيضاً على تدهور أوضاعنا المالية العامة .يمكن للمرء أن يفكر، على سبيل المثال، في نقل الإنتاج إلى الخارج .والتي قد تكون خطوة جيدة للشركات نفسها، ولكنها ليست في مصلحة هولندا والموظفين بشكل عام .وبالتالي فهي أيضاً ضارة جداً للشركات نفسها .لأن نقل الإنتاج إلى الخارج يعني تلقائياً أيضاً عملاً أقل للهولنديين ودخلاً أقل في هولندا .وهذا يؤدي أيضاً إلى إنفاق أقل .والحقيقة هي أن النفقات هي أيضاً دخل وفي كثير من الحالات "يلغي بعضها بعضاً "على هذا النحو .ولكن في حالة انتقال الإنتاج إلى الخارج، وبالتالي لا تزال هناك نفقات)وإن كانت أقل (بينما لا تعود هذه النفقات إلى الشركات كدخل .بل تعود ولكن في الخارج .وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تفاقم الوضع بالنسبة لهولندا نفسها وبالتالي السكان والشركات .ليس دائماً بالمعنى الاجتماعي، ولكن بالتأكيد بالمعنى المالي. بالمناسبة، أنا أتحدث عن الحقائق والتطورات الحالية في نظامنا المالي والنقدي الحالي غير المكتمل والضار .بمجرد أن يتم

تطبيق ابتكاري سيتغير الوضع بشكل كبير، لأن الوضع سيتغير بشكل كبير، لأن التمويل سيصبح ببساطة ويصبح أقل أهمية وأقل أهمية بكثير لمجتمعنا ككل ولمواطني هولندا والدول الأخرى.

هناك حقيقة تنظيمية أخرى تزيد الوضع سوءاً وهي حقيقة "تعدد اللاعبين ."وأعني بذلك تعدد الأنشطة التي تقوم بها شركات مختلفة بشكل متزايد .ولكن أيضاً، في حالة الموظفين، هناك المزيد والمزيد من الأطراف التي لها مصالح وسلطة .على سبيل المثال، قد يضطر العمال المؤقتون إلى التعامل مع وكالات وشركات توظيف متعددة .بينما يتعين على تلك الشركات نفسها أيضاً التعامل مع أطراف متعددة .الذين يحاولون خفض التكاليف .والتي بدورها تفرض بدورها على العمال من خلال محاولة تحقيق خفض التكاليف معهم أيضاً .على سبيل المثال، قيام الشركة الأم في الخارج بإعطاء مكتب فرعي في بلد آخر ميزانية صارمة للغاية .إذا لم يفهم مديرو ذلك الفرع بعد ذلك أن الميزانيات موجودة ليتم تجاوزها، ويحاولون خفض المزيد من تلك الميزانيات المنخفضة)للغاية (بالفعل، فإن هذا يؤدي إلى دوامة من الميزانيات الأكثر تشددًا وتشديدًا والمزيد من التخفيضات. وهي في النهاية ليست إلا سيئة لكل من الشركات المعنية وكذلك للاقتصاد ككل.

كل هذا لا يخلق دوامة سلبية فحسب، بل والأهم من ذلك، يخلق حالة من عدم المنطق في مجتمعنا .وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تدهور متزايد للاقتصاد ولمكانة وفرص الأفراد في مجتمعنا.

ولكن، هناك العديد من المشاكل غير المنطقية في نظامنا المالي والنقدي الحالي .أحد الأمثلة على ذلك هو حقيقة أن العمال الأكبر سنًا بشكل عام لديهم فرص أقل في سوق العمل، في حين أن هناك الكثير من العمال الأصغر سنًا للعمل أيضًا .ومع ذلك أيضًا وخاصةً بدافع المصلحة الذاتية ومن أجل الحصول على حياة معقولة إلى حياة جيدة ودخل جيد على الإطلاق - يتعين - على العمال الأكبر سنًا الاستمرار في العمل بل وحتى لفترة أطول وأطول لأن ذلك يتم تشجيعه بقوة بل وإجباره من الحكومة. لذا، فمن ناحية، هناك من ناحية الفرص الأسوأ لكبار السن والحاجة غير الحقيقية من المنظور التنظيمي لإبقاء كبار السن يعملون لفترة أطول .ومن ناحية أخرى، هناك الحكومة التي - من وجهة نظر مالية - تريد فقط أن يعمل الجميع لفترة أطول. ومع ذلك، فإن وجهة النظر المالية للحكومة لا يُنظر إليها إلا من وجهة نظر الحكومة من حيث توفير تكاليف المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي، في حين يتم التغاضي عن الزيادة في تكاليف الرعاية الصحية)التي ستكون مرتفعة بلا شك(وكذلك تكاليف إعانات البطالة لأولئك الذين سيكونون قادرين على العمل وتجاهلها .وبشكل عام، إذن، يتم النظر إلى القضايا بشكل عام من منظور مصالح الأطراف ووجهات نظرهم، بينما يتم تجاهل أو تجاهل قضايا ونقاط مهمة حتى في هذه الحالة. الكثير من هذا واضح لنا جميعًا، بدرجة أكبر أو أقل .ومع ذلك، يتماشى الجميع مع ذلك ويفكرون بضيق شديد .لأنه في نهاية المطاف، يركز المرء ويجب أن يركز على دخله ومصلحته .ليس حتى لأن نظامنا المالي تم إعداده بهذه الطريقة، بل بسبب ندرة المال .وهذه الندرة في المال آخذة في الازدياد .نحن بحاجة حقًا إلى التخلص من ندرة المال تلك، ودرجة الاعتماد العالية والمتزايدة على المال .ربما تكون الحرية هي أعظم قيمة في مجتمعنا، ولكن بسبب ندرة المال المتزايدة، أصبحنا وما زلنا نعتمد على المال بشكل كبير .وهذا يمكن ويجب أن يتغير.

وثمة مسألة أخرى تزداد أهمية وهي أن الزيادة في عدد الموظفين ليست في الواقع مطلوبة أو مرغوبة حقاً .فالكفاءة داخل الشركات تتزايد باستمرار، كما أن تحسين إجراءات العمل والتغييرات في مجتمعنا تعني في الواقع أن هناك حاجة إلى عدد أقل ،وأقل من الموظفين لإنتاج نفس الإنتاج بل وأكثر .هذا يعني أنه في الواقع، من وجهة نظر تنظيمية وأقل من وجهة نظر مالية يصبح الإبقاء على الموظفين أقل أهمية من وجهة نظر تنظيمية وأقل من وجهة نظر مالية .تمثل البطالة مشكلة كبيرة في ،العصر الحالي، خاصة من وجهة نظر مالية، في حين أنها أصبحت مشكلة أقل وأقل بالنسبة للشركات .وعلى العكس من ذلك فإن العمال الدائمين على وجه الخصوص أصبحوا أقل رغبةً بسبب مرونة العمالة وزيادة الكفاءة .أيضًا، من أجل مجتمع أكثر ،استدامة ونزعة استهلاكية أكثر استدامة، سيكون من الجيد في الواقع أن يتم إنتاج كميات أقل وربما أقل بكثير .هذا ممكن أيضًا لأنه لا يزال هناك الكثير من الاستهلاك والإنتاج غير الضروري في الواقع ويمكن التخلص منه .خاصةً إذا ظل من غير المهم

حتى بالنسبة للشركات أن تستمر في الإنتاج بالأعداد التي تنتجها الآن، وإذا كان المستقبل المالي والمال مضمونًا في جميع الأوقات لجميع سكان البلد حقًا سواء كانوا يعملون أم لا .وبعبارة أخرى، يجب أن يكون الدخل الأساسي أكثر من كافٍ لتلبية الاحتياجات الأساسية والعيش حياة جيدة دون الحاجة إلى الاستدانة، حتى بالنسبة لأولئك الذين لا يعملون .يجب أن يُمنح هذا الدخل الأساسي بشروط .كما يجب أن يظل العاملون بالطبع يحتفظون بالمزايا .وهذا الشكل من الدخل الأساسي سيكون وينبغي أن يكون مختلفًا تمامًا عن الاقتراح غير المجدي للدخل الأساسي غير المشروط.

وأود أيضاً أن أشير إلى أنه من المهم جداً بالنسبة للموظفين الذين يعملون أن يتمتعوا بالأمان والاستمرارية .ليس فقط من حيث العمل، ولكن أيضًا من حيث السكن وما إلى ذلك .ولكن أيضاً إمكانية الحصول على رهن عقاري تعتمد كثيراً على الاستمرارية في الدخل وبالتالي العمل .بما أن الدخل في الوضع الحالي - أي الدخل الكافي والملائم لحياة جيدة - لا يزال يعتمد بشكل كبير على وجود عمل أو عدمه .هذه الاستمرارية في العمل تقدمها الشركات بشكل أقل وأقل من قبل الشركات، ولكن أيضًا مؤسسات التوظيف المؤقت)حيث يعمل معظم العمال المرنين (تقدم القليل بل وأقل وأقل أمانًا واستمرارية .في حين أن هذا هو المطلوب حقاً .فالاستمرارية مطلوبة للحفاظ على استمرارية اقتصاداتنا بسلاسة، وكذلك لحل أو تحسين الكثير من المشاكل الاجتماعية في المؤسسات الحالية .كما أنه أمر سيء للغاية بالنسبة للشركة نفسها إذا تغيرت تركيبة القوى العاملة مراراً وتكراراً .ففي نهاية المطاف، يستغرق ذلك الكثير من الوقت للتعلم باستمرار، ويؤدي إلى المزيد من الأخطاء وإلى قلة خبرة الموظفين .وبالتالي هناك مساوئ أكثر للموظفين الأقل ثباتًا وخبرة.

يجب أن يتحسن هذا الأمر في المستقبل .من خلال توظيف المزيد من العمال الدائمين من قبل كل من الشركات ووكالات التوظيف .يمكن القيام بذلك .فمن غير المنطقي للغاية أن يكون لدى شركة ما أكثر من 50 %من قوتها العاملة من العمال المؤقتين .والآن، صحيح أن معظم الشركات التي لديها عمال وكالات توظيف توظف معظمهم في المتاجر .في حين أن بعض الشركات توظف بالفعل نسبة كبيرة من عمال الوكالات .وبعضهم أيضاً لفترات زمنية أطول .حيث أن تلك الفترة الأطول غالباً ما تكون أيضاً "قصيرة "قبل أن تبدأ الالتزامات الإضافية للوكالة أو الشركة المستأجرة تجاه العمال المؤقتين في الظهور.

ولمواجهة كل هذا، أدعو شخصياً إلى أن يُطلب من وكالات التوظيف أن تضمن على الأقل في الشركات التي لديها مستويات توظيف ثابتة إلى حد ما، أن يكون 40 في المائة على الأقل من العمال المؤقتين الذين تنشرهم في المتاجر هم عمال مؤقتون يعملون بشكل دائم لدى الوكالة .وينبغي أن يكون ذلك ممكنًا، إذا تم التمييز بين نوع الشركة والسوق ومقدار التوظيف الدائم. ولكن يمكن التعبير عن هذا التوظيف بالعمال بدوام كامل، مما يتطلب أن يكون لدى وكالة التوظيف، على سبيل المثال، 40 في المائة من الموظفين بدوام كامل في شركة ما من العمال المرنين الذين لديهم عقود دائمة .هناك دائماً في كل شركة جزء ثابت وآخر مرن من العمل .وهذا الجزء الثابت، على الأقل إلى حد كبير، يمكن وينبغي أن ينتقل - افتراضيًا - إلى منظمات التوظيف .ويمكن بعد ذلك إلزام منظمات التوظيف تلك بإعطاء هؤلاء الـ40 %من إجمالي القوى العاملة لديها اعتباراً من ،تاريخ معين مثلاً)بدلاً من 40 %في كل شركة يتم توظيف عمال مؤقتين فيها (عقوداً دائمة .بأثر فوري .بالإضافة إلى ذلك في حالات فردية لا يزال هناك التزام بالقيام بالشيء نفسه بعد فترة زمنية معينة، ولكن بعد ذلك أيضاً تنظيم أن عامل الوكالة المؤقتة لا يسمح له حتى بتعيين عامل الوكالة المؤقتة نفسه فجأة في شركة أخرى إذا كان عامل الوكالة المؤقتة نفسه يحب العمل في تلك الشركة وكانت الشركة راضية عن عامل الوكالة المؤقتة هذا .ومن ثم يصبح للعامل المؤقت تأثير أكبر بكثير على ما إذا كان بإمكانه أو يسمح له أو لها بالبقاء مع شركة ما، ويقرر ذلك مع الشركة التي يعمل بها .أو حتى الشركة قد لا يكون لها أي تأثير في ذلك أكثر مما لو كانت الشركة لا تزال تستخدم العمال المؤقتين .أنا أذكر هنا فقط، ولكن بشكل عام أعتقد أن هناك حاجة ماسة إلى تنظيم مثل الذي أصفه أو شيء من هذا القبيل .لتحسين وضع العمال المؤقتين بشكل كبير وبالتالي توفير الأمن والاستمرارية أيضاً .وبالتالي الحفاظ على اقتصادنا يعمل بشكل أفضل .ولكنه أيضاً مرغوب فيه من وجهة نظر اجتماعية .فكل عقد ليس عقدًا ماليًا فحسب، بل هو عقد اجتماعي أيضًا .وهذا الأخير يتم تجاهله بشكل متزايد وفي كثير من الأحيان.

وبشكل عام، يجب على المنظمات والمديرين والحكومات والسياسيين أن يولوا اهتماماً أكبر بكثير وأن يقفوا إلى جانب المواطنين والمقيمين والعمال .من أجل الناس .وليس من أجل الإجراءات والآلات والأموال .في بعض النواحي، تبدو المنظمات اليوم أكثر فأكثر مثل ما يسميه جيل دولوز وفيليكس غوتاري "أجساد بلا أعضاء "في كتاب "ألف هضبة ."يميز هذا الكتاب، "ألف هضبة"، بين 3 أنواع مختلفة من الأجساد بلا أعضاء .على أي حال، هذا التصنيف أو التقسيم الفرعي مثير للاهتمام للغاية، ولكن بالطبع يمكن تصور المزيد من التقسيمات الفرعية أو تقسيمات أخرى .ولكن في "ألف هضبة"، يتم التمييز بين BwOs "الـ" الممتلئة ."و"الفارغة "السرطانية BwOO "هي" المشلولة "أو" الفارغة BwO "أو" الفارغة غير منظم تمامًا حيث تتدفق جميع أنواع التيارات بحرية عبر BwOO المضادة لأوديب ."إنه يمثل" BwO المشلولة "هي" BwOO السليم .وهي منتجة .وأخيرًا، هناك BwOO الكامل، وهو BwOO بدون نهاية ولا توجيه .ثم هناك BwO السرطاني الذي يقع في نمط من التكاثر اللانهائي لنفس النمط BwO السرطاني وهو.

قد لا يبدو هذا التعريف لـ "جسد بلا أعضاء "مثيراً للاهتمام، أو أقل إثارة للاهتمام، بالنسبة لمعظم قراء هذا الكتاب .مما هو عليه بالنسبة لي، وأعتقد أيضًا بالنسبة لمعظم الباحثين والمثقفين الأفضل تنظيمًا .ولكن حتى بالنسبة للأخيرين، من المهم والمثير للاهتمام ربط هذا التقسيم الفرعي للجسد بلا أعضاء بما يلي .كونه فهمي واهتمامي بعمل ديفيد بوجي واهتمامي بعمل ديفيد بوجي .يركز عمل ديفيد بوجي بشكل خاص على سرد القصص، ولكن له أيضًا كل ما يتعلق بصناعة الحواس.

قبل بضع سنوات، صادفت مقالًا كتبه ديفيد بوجي على أحد المواقع الإلكترونية كان مثيرًا للاهتمام بالنسبة لي .طوّر ديفيد مفهوماً مثيراً للاهتمام ووثيق الصلة بالموضوع، ألا وهو مفهوم ومفهوم السرد المضاد .لسوء الحظ، لم يعد ذلك الموقع الإلكتروني يعمل، لكن الأمر يتعلق بالمقالة التالية التي كتبها ديفيد بوجي هناك في ذلك الوقت:

" لقد كنت أطور فكرة أن علم السرد المضارع هو جسر للتحول بين القصة الحية)وما قبل القصة (والسرد .يخطر لي الآن منذ كتاب أن علم السرد المضاد هو دراسة عمليتين .إحداهما يمكن أن نسميها مصاص الدماء، تمتص الدم من القصة الحية، كل ذلك الإبداع ،2001 المشترك، وتختزلها إلى بداية ووسط ونهاية سردية)خطية .(والأخرى مثل لازاروس الذي يبعث من التجريد السردي الميت ليحيا من جديد، في قصة حية.
النوع 1 السرد المضاد :إنه مصاص الدماء يسلم مساحات من القصة الحية إلى المكان الرسمي .النوع 2 من السرد المضاد .إنها قيامة لازاروس لفضاء القصة الحية من أمكنة الجثث السردية الميتة.

،يُعرّف السرد القصصي، بالنسبة لي، بأنه الممارسات المتغايرة في التفاعل بين السرد والحكاية وقوتي السرد المتضادتين) " .ديفيد بوجيه http://anarchlyst.wordpress.com/2008/04/04/the-friday-tea-time-blog-11/) ،أبريل 5 2008

في القطعة الواعية التي أتحدث عنها الآن، تلك الموجودة على الموقع الإلكتروني المعني، يميز ديفيد بين رواية مصاص الدماء ورواية لازاروس.

عندها ستكون السردية المضادة لمصاصي الدماء تدور حول "امتصاص الدم من "...في حين أن السردية المضادة لعازر ،تدور حول "إضافة الحياة ."لقد قمت بنفسي بإعادة تسمية السردية المضادة لمصاصي الدماء إلى السردية المضادة للشيطان وذلك أيضًا بسبب الإشارة إلى أعمال نيتشه وارتباطها بأعمال نيتشه ثم إلى ما وراء الخير والشر بالطبع.

والحقيقة هي أن السرد المضاد لمصاصي الدماء وكذلك سرد القصص والتواصل بهذه الشخصية يؤدي إلى ما يسميه دولوز بـ صحي .حيث BwOO السرطاني .في حين أن السرد المضاد لمصاصي الدماء والسرد القصصي يؤدي أكثر إلى BwOO ولكن الحقيقة هي أن هناك المزيد والمزيد من المنظمات أو أجزاء من المنظمات .BwOO توجد منظمات يمكن وصفها بـ BwOO التي يمكن وصفها على هذا النحو .ويؤدي التواصل الشيطاني أو تواصل مصاصي الدماء بشكل عام)أكثر (إلى سرطاني وربما ما يسمى بـ "متلازمة المبنى المريض ."حيث لا يتعلق الأمر هنا بمبنى مريض بل بطرق مضطربة وربما مرضية للتواصل أو نقص)صحي (معطّل و/أو ضار في التواصل)الصحي .(ولكن حتى التواصل الصحي يمكن أن يؤدي إلى أضرار بسبب عوامل أخرى.

بأكملها لا علاقة لها بأزمة الديون والحل .ولكن الحقيقة هي أن الحل - الحل الذي ابتكرته - لن يحل BwOO يبدو أن قصة السرطانية BwOs أزمة الديون فحسب .بل سيؤدي أيضًا إلى تواصل أكثر صحة .تواصل أفضل .وبالتالي سيحل مشكلة والكثير من الخطابات والتواصل الشيطاني .وهذا بدوره سيؤدي إلى تقليل مشاكل الصحة النفسية في المجتمع - وهو ما سيتحقق بالفعل، بالمناسبة، بمجرد تطبيق ابتكاري وانتهاء أزمة الديون .وستنتهي معها أيضًا العديد من المشاكل المالية المتعلقة أو غير المتعلقة بأزمة الديون .مما سيؤدي إلى انخفاض تكاليف المساعدة والرعاية النفسية .بالإضافة إلى ذلك، سيؤثر أيضًا على الصحة العامة ومحتوى التواصل داخل الأسر والمجتمع بشكل عام .ومن الواضح أن هذه كلها آثار جانبية مهمة للغاية ستصبح حقيقة واقعة بمجرد تنفيذ ابتكاري .وسينتج عنها بعد ذلك حل أزمة الديون وإنهائها ونمو الاقتصاد والمجتمع وعودتهما إلى حالة صحية أفضل.

.الأجساد المختلفة بدون أعضاء، وأيضًا بشكل خاص روايات ديفيد بوجي عن مصاص الدماء ولازاروس الأنتاركي Phronesis .إن Phronesis Antenarrating بالمناسبة، هي أيضًا تتماشى إلى حد كبير مع مفهوم ومفهوم هو مفهوم ومفهوم قمت بتطويره بنفسي، بعد عمل ديفيد بوجي .علاوة على ذلك، بالنسبة للفونيسيس Antenarrating أنترارياتينغ، فإن عملي الخاص ومجموعتي المتطورة من فهم الميتاسيميوطيقا والميتاسيميوطيقا ذات صلة أيضًا .حيث تتعلق في الواقع، أنا لا أرى أن .BwOO صحية ولكن أكثر من الجسم السليم .لذلك ليس BwOO الميتاسيميوطيقا في الواقع بـ كل ما في الأمر أن طابع الإجراءات والممارسات يجب أن يتناسب مع المنظمة نفسها .BwOO المنظمة تستفيد من كونها ومتطلبات العصر .يجب أن يكون هناك تناسب .ولا ينبغي أن يكون هذا التناسب مبنياً على أساس غير منطقي أو غير cq أو الواقع على وجه التحديد من أساس غير منطقي أو مضطرب BwOO منطقي .بينما، من وجهة نظري، تنبع حالة السليم لا يزال قائمًا على أساس غير منطقي جزئي .وبالتالي غير مرغوب فيه BwOO مضطرب .حتى الـ.

.بما أنني أكتب الآن، وقد ذكرت بالفعل جزءًا من أعمال ديفيد بوجي بالفعل، أود أن أذكر بعضًا آخر من أعماله على الفور أعمال ديفيد واسعة للغاية وذات مستوى وجودة عالية جدًا بشكل عام .وأنا معجب جداً بعمله .والكثير مما أطوره وأقوم به بنفسي يرتبط به .أو حتى يضيف إليه شيئاً أساسياً أو مهماً .ومع ذلك، غالبًا ما يفاجئني ديفيد بوجي بعمله، لأنه يعطي زوايا رائعة.

وكذلك مقالة كتبها في عام 2012 .كان ذلك النص على
http://quantumstorytelling.posterous.com/quantum-storytelling-bakhtin-and-ontology-of.
لسوء الحظ، لم يعد ذلك النص موجودًا أيضًا، لكنني أشير هنا فقط إلى بعض المفاهيم التي استخدمها ديفيد أيضًا في المزيد من نصوصه .لقد وجدتُ في ذلك النص اهتمامًا خاصًا بالتمييز في علم الوجود بين الماضي والحاضر والمستقبل .وأيضًا كلمة الفرنسية التي تعني "تشكيل وصنع المستقبل ."أما بالنسبة لأنطولوجيات الماضي والحاضر والمستقبل، فإن المهم Avenir والمثير للاهتمام بشكل خاص هو حقيقة أنه لا يمكن الفصل بين الماضي والحاضر والمستقبل .ومع ذلك في الكثير من عمليات صنع القرار، يتم الفصل بين الكثير منها .تمامًا كما لا يُنظر إلى القضايا والمصالح المختلفة بشكل منفصل عن بعضها

البعض ومع ذلك يتم الفصل بينها كثيرًا .فمصالح الموظفين لا يتم النظر إليها إلا قليلاً، والموظفون أنفسهم لا ينظرون إلى رغباتهم وأوضاعهم المستقبلية إلا قليلاً جداً .ولكن الحكومات أيضًا تعمل برؤية قصيرة جدًا وضيقة جدًا .وأيضًا بسبب قلة الاهتمام بالمستقبل .أو لأنه يتم النظر في عدد قليل جدًا من القضايا والنقاط الحرجة فيما يتعلق بذلك المستقبل .لذا فيما يتعلق بالأنطولوجيا، من المفيد جدًا تقسيمها إلى الماضي والحاضر والمستقبل، ومن ثم نرى كيف وبأي طريقة تلعب هذه الأمور دورًا.

.ومع ذلك، يمكن القول بشكل عام أن العديد من جوانب علم الوجود أكثر أهمية .مثل، على سبيل المثال، عمومية الأنطولوجيا والمنطق المستخدم .حيث يؤدي المنطق المحدود أو غير المكتمل إلى عدم المنطقية والضرر والمشاكل .كما هو الحال الآن في التفكير الاقتصادي واقتصادنا ونظامنا النقدي .مع العديد من العواقب التي تعتبر أزمة الديون أكثرها وضوحًا ولكنها ليست الأكثر ضررًا .إن العواقب الاجتماعية لنقص المال - حيث نقص المال هو سبب سوء المنطق الحالي - أسوأ بكثير .ولكن، لا يمكن أن يتطور الحل لذلك ولن يصبح واقعًا أو بدرجة أقل إذا لم يتم فهم ابتكاري لنظام المال وتنفيذه.

صناعة المشاعر هي صناعة المشاعر .تتحدد أفعالنا وتفكيرنا بمشاعرنا أكثر بكثير مما نفهمه في الوقت الحاضر .يجب على المنطق الكامل والمنطقي وكذلك الأنظمة الكاملة أن تأخذ الشعور في الاعتبار بشكل كافٍ .فالعقلانية لا تكون عقلانية)كافية(إذا لم يؤخذ الشعور في الحسبان بشكل كافٍ أو إذا لم يؤخذ الشعور في الحسبان على الإطلاق .فالجسد الذي لا إحساس له ،بدون أعضاء غير صحي .الجوانب عديمة الإحساس في إحساسنا بشكل عام غير صحية .السحر، وإثراء المنظمات والحياة هو في نهاية المطاف عن الحب .الحب في كل شكل يمكن تصوره .يمكن أن تكون الجوانب الاجتماعية والاجتماعية للمنظمات التي تنطوي على صناعة الحواس في طبيعة الحب بشكل أو بآخر أو الكراهية أو الشر بشكل أو بآخر .على هذا النحو، فإنني أفضّل أن يكون استخدامي لمصطلح مصاص الدماء إلى الشيطان فيما يتعلق بمصطلحات ديفيد بوجي عن مصاص الدماء ولازاروس أنتينارو في موضعه وفهمه .وهل يمكن أن يُطلق على سرد لازاروس المضاد للحب أيضًا سرد مضاد للحب .على سبيل المثال .الحب هو الحياة .الحياة بدون حب لا يمكن تصورها .وحياة بلا كراهية أو شرور أمر يمكن تصوره .بل وأكثر من ذلك يمكن تصوره وتصوره بسرور .لذلك فإن الكائن الحي الذي يسعى إلى الشر أو الكراهية أو العنف هو كائن غير منطقي بل ومختل.

أعلم أنني ذكرت الكثير من الأمور الاجتماعية، في الوقت الذي كان من المفترض أن يكون هذا الكتاب عن أزمة الديون والحل .ومع ذلك، فقد سبق لي أن أشرت إلى أن رأس المال الاجتماعي والمالي مترابطان بشكل كبير .ونقص المال المتزايد في المجتمع يؤدي ببساطة إلى تدهور رأس المال الاجتماعي .حب أقل، ولكن ليس بالضرورة المزيد من الكراهية والشر .في الواقع، أعتقد وأعتقد أنني أفهم أن قلة الحب ليس لها أي تأثير فعليًا على ارتفاع الكراهية أو الشر .كما لن يؤدي ارتفاع الكراهية أو السوء إلى انخفاض الحب .لذا، فإن تدهور رأس المال الاجتماعي لن يؤدي إلى حب أقل .ومع ذلك، فإن تدهور رأس المال الاجتماعي قد يؤدي إلى مشاكل اجتماعية بسبب، على سبيل المثال، انخفاض التواصل أو)الناتج عن ذلك(انخفاض الثقة في الآخرين .لذا فبينما لن يقل الحب ورأس المال الاجتماعي كثيراً، إلا أنه سيأخذ طابعاً مختلفاً .وربما يتم التواصل بشكل أقل أو بطريقة مختلفة .علاوة على ذلك، هناك حاجة بالطبع إلى التواصل ورواية القصص لإلهام الناس وتنظيمهم وإعادة توجيههم .ولمجرد الحصول على معلومات كافية وبالتالي الفهم .لمعرفة المزيد وبشكل أفضل .ولبناء العلاقات والحفاظ عليها .لا يمكن للنمو والتحسن الاجتماعي أن يأتي إلا بالنمو والتحسن المالي .النمو والتحسن الحقيقي، وليس الحلول المزيفة.

4. الأعمال ذات الصلة التي قام بها الاقتصاديون

أريد أن أتوقف هنا وأذكر بإيجاز أعمال عدد قليل من الاقتصاديين، خاصة في العصر الحالي، الذين قالوا أو طوروا أشياء ذات صلة .هؤلاء بشكل عام هم أفراد متخصصون في مجال المعرفة في الاقتصاد، وعلى عكس معظم الاقتصاديين السائدين، فهم يفهمون ما يتحدثون عنه .ويتحدثون أيضًا عن القضايا ذات الصلة بدلاً من النماذج النظرية للغاية والاختزالية القائمة على الرياضيات بشكل كبير .والتي ليس لها أهمية تذكر في الممارسة العملية بل وتضر بها.

يمكن العثور على بعض هؤلاء الاقتصاديين الذين لا يزالون على قيد الحياة اليوم في جامعة هارفارد وكذلك جامعة إراسموس حيث تخرجت أنا شخصياً .لن أخوض في عمل الاقتصاديين بتفصيل كبير هنا .فمع أنني خبير في الاقتصاد وأزمة الديون، إلا أن تخصصي في مجالات إدارة)التغيير (والعلوم الاجتماعية والفلسفة ولكن بشكل أكبر في مجال الإدارة)التغيير .(وعلى هذا النحو، لست على دراية بالنظريات والمقالات الاقتصادية المتخصصة بأي تفاصيل حقيقية .ومع ذلك، فإنني أدرك أن أعمال الاقتصاديين الذين أذكرهم هنا ذات صلة لإثراء فهمي ومناقشتي أيضًا .لذلك سأذكر السبب هنا، على الرغم من أنني لن أخوض في الأمر بتعمق.

روبرت بارو، وهو أستاذ في جامعة هارفارد، ذو صلة بالموضوع .لأنه، من بين أمور أخرى، نشر مقالاً يجادل فيه بأن التضخم الأعلى من 3 في المائة لا يضر ببلد ما في كثير من الحالات)روبرت ج .بارو، 2013 "Inflation and Economic Growth," Annals of Economics and Finance, Society for AEF, vol. 14(1)، ص 121-144). ويشير في تلك المقالة إلى أنه حتى معدلات التضخم التي بلغت 10 في المائة في كثير من الحالات لا يبدو أنها كانت ضارة حتى للبلدان التي شهدت هذه المعدلات في الماضي .وهذه الملاحظة مهمة وذات صلة خاصة بالنظر أيضًا إلى أن متطلبات نظام الإدارة البيئية في الاتحاد الأوروبي تتطلب من البلدان إبقاء معدلات التضخم فيها أقل من 3 في المائة. ويشير عمل بارو وآخرين - وهناك المزيد من الاقتصاديين الذين يشيرون أو يجادلون بأن التضخم الذي يزيد عن 3 في المائة لا يمثل مشكلة حتى، بل إن نسبة 7 في المائة أو أكثر لا تشير إلى أن نسبة 3 في المائة غير ذات صلة بالموضوع على الإطلاق .وبالتالي فإن تلك المتطلبات الخاصة باتفاق نظام الإدارة البيئية هي كذلك .ومع ذلك، فإن الحقيقة هي أن العديد من البلدان والسياسيين لا يزالون يميلون إلى التمسك بنسبة 3 في المائة كمبدأ توجيهي .في حين أن شرط الـ 3 في المائة هذا غير منطقي تمامًا وغير ذي صلة، وفي هذه العملية يسبب أيضًا الكثير من الضرر في المجتمع إذا تم الحفاظ عليه بالفعل في هذا اليوم وهذا العصر .بدلاً من السماح بمعدل تضخم أعلى بكثير .وبالمناسبة، فإن العجز في الميزانية الذي يقل عن 3 في المائة هو أيضًا غير ذي صلة، على الرغم من أنه يبدو كذلك في الوقت الحالي .استنادًا إلى المفاهيم الاقتصادية الحالية وأيضًا نصائح ورؤى الاقتصاديين السائدين .لكن الحقيقة هي أنه - في ظل النظام النقدي الحالي وما ينتج عنه من فرص للاقتصاد والمجتمع - يجب ببساطة الحصول على أو خلق عجز في الميزانية يزيد عن 3 في المائة من أجل زيادة دفع الاقتصاد على هذا النحو وضمان الحد من الضرر في المجتمع .وفي حال تم إدخال ابتكاري للنظام النقدي وحالما يتم تطبيقه، سيكون من السهل أيضًا القضاء على عجز الميزانية المرتفع تمامًا على أي حال .والأفضل الآن هو تقليل الاهتمام بالاستحقاقات والديون وبدلاً من تقليلها دعها تزداد قليلاً .هذا أفضل لسكان هولندا ولشركاتنا ولسياستنا وحكومتنا أيضاً.

أوليفييه بلانشارد .أريد أن أذكره لأنه، من حيث المبدأ، أطلق اسمًا جيدًا على جزء من اللغز الكبير المسمى بالاقتصاد .على الرغم من أنه كان بإمكانه تسميته بشكل أفضل .وكان بإمكانه وينبغي أن يفهمها في سياق أوسع .ولكن بشكل عام، فإن ما يجادل به هو في جوهره جيد جدًا، في حين أن أوليفييه بلانشارد يسيء إلى حد ما تفسير وتفصيل طابع ومضمون هذه الحجة. وأنا أشير إلى حجته المتعلقة بالاختلالات العالمية .وهو مصطلح يستخدمه بلانشارد نفسه للإشارة إلى سبب الأزمة .وهو في جوهره غير صحيح تمامًا بالفعل .لأن الاختلالات العالمية ليست سببًا .ولكنها ليست أكثر من نتيجة واحدة من النتائج العديدة

المترتبة على السبب الحقيقي، وهي أيضا نتيجة واحدة من النتائج العديدة التي تؤدي مجتمعة إلى مشاكل تؤدي مجتمعة أيضا إلى المشاكل المالية والديون التي يشار إليها في مجملها بأزمة الديون.

الحقيقة هي أنه، سواء بالنسبة للأزمة نفسها أو لفهمها وإيجاد حل لها، فإن الأمر مهم جدًا من أي منظور وأساس يتم النظر إلى أزمة الديون وبالتالي فهمها .في الواقع، إن منظوري وطريقة النظر إليها في جوهرها وأساسها تختلف عن منظور الآخرين على أي حال .أفضل .أقول ذلك من فهم عام .وكما ذكرت سابقًا في هذا الكتاب، فقد طوّرتُ ما وراء السيميولوجيا الفوقية. هذه الميتا سيميوطيقا الفوقية هذه، وهي أفضل مجموعة من المفاهيم التي تم تطويرها على الإطلاق، هي في آنٍ واحد أفضل أساس ومبدأ توجيهي لجميع العلوم وصناعة الحواس والممارسة .إنه ينطوي على توحيد كل شيء على أساس البنية والطابع/"طبيعة "كل شيء الحقيقية الوحيدة الكامنة وراء كل شيء .إنه أفضل أساس لكل شيء، وعلى الرغم من أن كل شيء ،بعيد كل البعد عن أن يكون مستندًا حقًا على هذا الهيكل والطابع الكامن لكل شيء، إلا أنه أفضل عندما يكون كذلك .في الواقع كل شيء في أكواننا التي لم يخلقها البشر يستند أيضًا إلى هذه البنية والطابع الكامن الأكثر امتيازًا لكل شيء .لكن إدراك أن الأمر كذلك، والطريقة الرائعة والذكية بشكل لا يصدق في الرؤية والفهم التي تنتج عن ذلك، هي في النهاية نتيجة وصادرة من عقلي .من نفسي، أنا .أنا ودماغي هما مصدر ذلك الوعي، والميتاسيميوطيقا هي نتيجة لذلك الوعي وتلك الرؤية وذلك المنظور، ولكن أيضًا فهمي وإدراكي لأوجه القصور في الاقتصاد الحالي ونظامنا المالي الحالي والحل أيضًا نابع من دماغي وبالتالي فهو أيضًا مبني على الرؤية وطرق التفكير القائمة على الكلية)تسميتي/مفهومي للهيكل والطابع الحقيقي الوحيد الكامن وراء كل شيء (وهو منظور ميتاسيميوطيقي .وبحكم التعريف، يجب أن تستند الميتاسيميوطيقا على فهم وتطبيق أفضل أو أسوأ للكلية الكلية.

لا يملك أوليفييه بلانشارد هذا المنظور، بل إنه يعمل بأجزاء من منظور ورؤية أسوأ بكثير وأدنى بكثير .مما يؤدي إلى فهم متصور ليس فهماً حقيقياً بل يمكن وصفه بأنه هراء نسبي .لقد كتبت الليلة فقط على حسابي على سكايب باللغة الإنجليزية ما يلي" :يبدو أن البرهان العلمي والمجتمعي هو كلمة أخرى لـ"اكتمال "رياضي أو جدلي أو جدلي-رياضي متصور ولكنه غير حقيقي في الغالب .هذه كلمات قليلة تسمي شيئًا متعددًا وأساسيًا في الأساس .كونه الفهم والخلل الضار في مجتمعنا الذي يشمل "حقيقة أن الكثير بل والغالبية العظمى مما يُفهم في مجتمعنا الحالي على أنه دليل - سواء العلمي أو العملي - يتكون من "اكتمال رياضي أو جدلي أو جدلي رياضي متصور ولكنه غير حقيقي، وهو في الواقع غير مكتمل وبالتالي غير صحيح و/أو ضار بالمجتمع .أريد، وسوف أتناول هذا الأمر بشيء من التفصيل في هذا الكتاب أيضًا .لأن فهم هذه الحقيقة مهم ولكن أيضًا لأنها سبب وسبب مهم في أن منطق أوليفييه بلانشارد أيضًا بل بشكل عام منطق معظم الاقتصاديين وأيًا كان غير صحيح وقائم على أضعاف ما هو عليه من عدم الدقة ومجموعات من المغالطات والهراء النسبي.

ومع ذلك، هناك جانب واحد من أزمة الديون الإجمالية التي يذكرها أوليفييه بلانشارد وهو مثير للاهتمام جزئياً ومفصل بشكل جيد .بينما يشرحه في أعمال أخرى له بطريقة مختلفة وغير صحيحة جزئيًا وغير ذات صلة بالموضوع .وأنا أشير هنا إلى ،"الاختلالات العالمية .في بعض الأوراق التي كتبها أوليفييه بلانشارد لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا "(الاختلالات العالمية .أوليفييه بلانشارد، مكسيكو سيتي، مايو 2007 (هناك رسم بياني جيد ومثير للاهتمام .حيث يقول العنوان في الواقع كل شيء حيث يقول" :إن العجز الكبير في الحساب الجاري الأمريكي يعكس الفوائض في آسيا ومصدري النفط") ."الاختلالات العالمية"، أوليفييه بلانشارد، مكسيكو سيتي، مايو 2007، الورقة رقم 4 .(وهذا يشير إلى أن جزءًا كبيرًا من ديون الحكومات ربما يكون سببه العولمة والنفط .والتدفقات المالية التي تتدفق من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي نحو آسيا والبلدان المصدرة للنفط نتيجة لذلك .وبشكل عام إلى حد ما، فإن العولمة تأخذ المزيد والمزيد من الأموال من العملية الأساسية أو اللازمة للتجارة الدولية واستيعابها في التجارة الدولية بدلاً من استخدامها في العملية الأساسية .وهذا على حساب أصحاب الدخل المنخفض على وجه الخصوص، الذين يكسبون بالتالي ويصبح لديهم القليل من المال لإنفاقه .وفي هذه الأثناء، ترتفع أسعار المواد الغذائية والبنزين والطاقة، من بين أمور أخرى، في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار المواد الغذائية والبنزين والطاقة .وفي الوقت نفسه، نحتاج جميعًا بالإضافة إلى ذلك إلى هاتف محمول باهظ الثمن مع اشتراك باهظ الثمن في الهاتف

المحمول، ولا يمكننا حقًا العيش بدونه .جميع الضروريات الأساسية التي لا يمكننا الاستغناء عنها .والتي تشكل بالفعل الغالبية العظمى من إنفاق الفئات ذات الدخل المنخفض .وستفعل ذلك بشكل أكبر لأنها تزيد من التكاليف الثابتة .بينما في الوقت نفسه، فإن الدخل الإجمالي والصافي لهذه الفئات الأقل دخلاً - وهم عموماً العمال المؤقتون الذين يشهدون انخفاضاً في كل من الأجر في الساعة وعدد ساعات العمل - ينخفض فقط، سواء كان ذلك بشكل كبير أو لا.

قبل أن أنتقل الآن إلى ذكر اقتصاديين آخرين وأعمالهم .أريد أن أذكر أن هذا العمل مهم من ناحية، ولكنه من ناحية أخرى لا علاقة له على الإطلاق بحل أزمة الديون وقيادة اقتصادنا ومجتمعنا وجعلهما في حالة جيدة .من المهم أن أذكر عملهم، وأن أكتب حجة مفصلة إلى حد ما مثل تلك الموجودة في هذا الكتاب، لأن هناك حاجة إلى فهم ما نقوم به في هولندا، بل وعلى مستوى العالم أيضًا فيما يتعلق بالاقتصاد والمال وأنظمة المال .والواقع أن الكثير من هذه الأمور مشوشة ومضرة تماماً، خاصةً بسبب الكثير من سوء الفهم في مجال الاقتصاد والمال .الاقتصاد هو علم لم يتم تطويره بعد .إن نظامنا المالي، بل وحياتنا أيضًا، قد أصبح في الحقيقة أكثر تعقيدًا وصعوبةً بل وغير مكتمل وبالتالي ضارًا أكثر مما هو عليه ويمكن أن يكون عليه .في جوهرها، يمكن أن يكون المال ونظامنا النقدي وأيضًا الاقتصاد في جوهره بسيطًا بشكل لا يصدق ولكنه أيضًا فعال وعظيم .هذا أيضًا ما أسعى إليه، وما يمكن أن يصبح واقعًا وسيصبح واقعًا، بمجرد أن يصبح ابتكاري لنظام المال)وهو ما سبق ذكره في كتابي الأول -كتابي- على موقع أمازون (indle/. هذا الابتكار سيجعل نظامنا المالي مكتملاً مرة أخرى ويتناسب مع طابع وخصائص مجتمعنا الحالي.

ومع ذلك، فقد وجدت بالفعل أن تنفيذ الحل الذي قدمته لن يكون سهلاً بشكل خاص، على الرغم من أن الحل نفسه بسيط وسهل التنفيذ حقًا .ومع ذلك، فهو الحل الأمثل والوحيد الذي سيعمل حقًا بشكل دائم .لعدة أسباب .وعلى وجه الخصوص، فإن حقيقة صعوبة تنفيذه لها أسباب اجتماعية أيضًا .فالسياسيون والاقتصاديون لا يزالون يعتمدون كثيرًا على المعرفة الاقتصادية الحالية وعلاقة ذلك بنظامنا النقدي الحالي وسياستنا النقدية .فالمال موجود في كل مكان، والسياسة النقدية أيضًا موجودة في كل مكان وتؤثر على كل شيء .أنا لا أتحدث فقط عن السياسات والإجراءات النقدية للحكومات، ولكن أيضًا السياسات والإجراءات النقدية للمنظمات والأفراد .كما أن نقص المال موجود في كل مكان .حتى بين أولئك الذين لا ينقصهم المال بشكل مباشر أو حتى يكسبون أكثر من احتياجاتهم .ففي نهاية المطاف، يتأثر هؤلاء الأفراد أيضًا بنقص المال لدى الآخرين على جميع الأصعدة .يمكن للمرء بعد ذلك التفكير في العواقب السلبية المختلفة لنقص المال داخل العمل وخارجه .وداخل وخارج الأسرة أو الدائرة الاجتماعية الخاصة بالمرء .كما أن الجريمة هي أيضًا بشكل غير مباشر، إلى حد ما، غالبًا ما تكون نتيجة لنقص المال .التأخر في الدفع لعملاء الشركات .نقص المال .سوء أداء الاقتصاد وتأثيره على فرص الشركات والمؤسسات والأفراد .نقص المال.

في جوهرها، هناك حجة رئيسية واحدة أو ربما أهم حجة ضد خلق المزيد من الأموال .وهي حجة التضخم .ومع ذلك، فإن هذه الظاهرة، التضخم، يساء فهمها تمامًا من قبل الاقتصاديين .التضخم في حد ذاته ليس سلبيًا .ولا يجب أن يكون كذلك .إلى جانب ذلك، يمكن مناقشة ما هو الأسوأ، التضخم الذي يتحول إلى سالب في اقتصاد معقول إلى سليم مقابل الاقتصاد الذي لدينا الآن (أو حتى اقتصاد أسوأ بكثير ولكن مع تضخم أعلى قليلاً عام 2012).

لذا في حين أن التضخم هو الحجة الرئيسية ضد خلق المزيد من الأموال، إلا أنه حجة غير ذات صلة بالموضوع تمامًا .إنها قضية ومفهوم وثيق الصلة بالموضوع، خاصةً بسبب الدور الرئيسي والأهمية التي يلعبها التضخم في كل من التفكير والسياسة الاقتصادية وكذلك السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي ودول الاتحاد الأوروبي .ولكنه ليس كذلك بدافع المصلحة الاقتصادية والاجتماعية البحتة .بل على العكس من ذلك .فالتضخم، وخاصة عدم فهم ما يعنيه هذا المفهوم بين الاقتصاديين والسياسيين على حد سواء، يديم بلا داعٍ الوضع الاقتصادي السيئ الذي يوصف بالأزمة .بل ويزيد هذا الوضع سوءًا.

في الواقع، في الوقت الراهن، وأنا أكتب هذه المقالة الآن سبتمبر 2012، فإن من بين الأمور التي تبقي الوضع الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي والعالم في مستوى أسوأ بكثير مما يمكن أن يكون، بل وممكن أيضاً في ظل النظام النقدي والسياسات النقدية الحالية غير العقلانية والمختلة:

1) فهم وصلابة مفهوم التضخم .وقد سبق أن تحدثت هنا جزئياً عن 1 و2 عن هذا الأمر، لكنني أتطرق إلى هذا الأمر بتعمق أكثر في بقية الكتاب.

2) يسحب صندوق الطوارئ هذا المزيد من الأموال من الاقتصاد، وهي العملية .ESM صندوق الطوارئ الأوروبي الأساسية .بينما في هذا الوقت بالذات، هذا ضار للغاية وكارثي بالنسبة للمجتمع والمنظمات والأفراد .لأن هناك بالفعل القليل جدًا من المال، وبهذه الطريقة يتم إخراج المزيد من الأموال من العملية الأساسية .وهذا يضر بالمنظمات والأفراد، ويؤدي إلى استمرار العمليات السلبية المستمرة منذ بعض الوقت .إن صندوق الطوارئ ليس ضارًا في حد ذاته، بل قد يلعب دورًا جيدًا جدًا في المستقبل .ولكن في الوقت الحالي، وفي إطار النظام النقدي الحالي، فهو مبادرة ضارة للغاية .وبالمناسبة، سيتغير هذا الأمر تمامًا بمجرد إدخال ابتكاري لأن الأموال اللازمة لصندوق الطوارئ لن تأتي من الحكومات أو المنظمات أو الأفراد إلى أي حد .إن رفع الضرائب أو تدهور الاقتصادات من أجل صندوق الطوارئ)وهو ما يحدث الآن وسيحدث أكثر في المستقبل القريب إذا لم يتم تطبيق ابتكاري بحلول ذلك الوقت (...لن يكون ضروريًا عندئذٍ .بينما هو القاعدة الآن وبالتالي درجة عالية من التدهور في اقتصادنا وبالتالي مجتمعنا.

وعلى هذا النحو، فإن أعمال روبرت بارو حول التضخم - الأبحاث والنتائج التي ذكرتها هنا - لها صلة بالموضوع .على الرغم من أن الفهم الأفضل لكل هذا والخلل في فهم التضخم هو نقطة انطلاق مهمة للغاية وأساسية لفهم أوسع وأفضل بكثير، ونأمل أن يكون الفهم النهائي لامتياز ابتكاري لنظام المال والنظام النقدي الممتاز الذي سينتج عن ذلك.

ويؤدي سوء الفهم الخاطئ للتضخم إلى تعقيدات جذرية غير ضرورية وضارة في تقديم ابتكاري - حل أزمة الديون .ويرجع السبب في ذلك إلى أن المفاهيم الخاطئة للتضخم - التي تستحضر أشباحًا وربما كوابيس عن التضخم ليست حقيقية أو ذات صلة على الإطلاق - منتشرة بشكل لا يصدق في تفكير وتواصل الاقتصاديين السائدين والسياسيين والحكومات على وجه الخصوص .لكن العديد من هذه المفاهيم الخاطئة تُرجمت أيضًا إلى سياسات كارثية للغاية على المستويين الوطني والعالمي. ولا سيما أيضًا في السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي .وتعد اتفاقية وتوجيهات نظام الإدارة البيئية مثال "جيد "على ذلك .ومن الأمثلة الجيدة على 1 من أكبر العقبات و"الكوارث "في مجتمعنا، هي السياسات السلبية والضارة المؤثرة للغاية الناتجة عن الفهم الخاطئ والمختل والضار للاقتصاديين فيما يتعلق بظاهرة التضخم.

سأكرر ذلك في عدة مواضع في هذا الكتاب، ولكن آمل أيضًا أن أكون قادرًا على شرح ذلك بشكل كافٍ .وهذا الأمر الأخير صعب، خاصةً لأن أولئك الذين يحتاجون إلى الاقتناع مبرمجون تمامًا ومعميّون بالافتراضات غير الصحيحة وسوء الفهم فيما يتعلق بالتضخم .حتى عندما أحاول شرحه بطريقة مبسطة نسبيًا .وربما لأن هذا الشرح البسيط يفشل أحيانًا في تقديم تفسير أوسع بكثير لسبب أن فهمي للتضخم صحيح تمامًا ولماذا لا يكون فهمنا للتضخم صحيحًا على الإطلاق، ولماذا لا تكون المفاهيم "الأكثر شيوعًا صحيحة على الإطلاق .عادةً ما يتطلب التفسير الجيد لذلك أ (شرحًا شخصيًا أكثر شمولاً وأكثر" شمولاً بكثير، و)ب (أن يأخذ أولئك الذين يحتاجون إلى الاقتناع الوقت الكافي للاستماع فعليًا وإظهار الاهتمام والتفكير فيما أكتب أو الأفضل من ذلك أن يشرحوا .وللأسف لا يزال هذا الأخير نادرًا جدًا في الوقت الحالي، ويرجع ذلك أساسًا إلى أن معظم الناس يعتقدون أنهم يعرفون ويفهمون كل شيء بالفعل .عدم الانفتاح على إمكانية أن الأمر ليس كذلك)حقيقة (وأن الناس يفكرون بشكل خاطئ تمامًا في هذا المجال.

مع كل ظاهرة وواقع في مجتمعنا، من الواضح أن العلاقة بين الظواهر والواقع في مجتمعنا مهمة للغاية .فإذا ما جعلنا هذه الظاهرة هي الرائدة في الفكر والسياسة، دون أن يكون لدينا عين وفهم للوضع الذي نجد أنفسنا فيه والعوامل البيئية التي تلعب دورًا في ذلك، يمكن أن نبدأ في اتباع سياسات خاطئة تمامًا وعدم إدارة بعض جوانب مجتمعنا بالطريقة الصحيحة .وهذا أيضًا ما يحدث بشكل أو بآخر مع ظاهرة التضخم .فإذا لم يتم وضع القواعد والشروط الصحيحة في الاقتصاد أو المجتمع، يمكن أن يحدث التضخم .ويمكن أن يكون ذلك سيئًا أو جيدًا .ففي حالة أن يكون التضخم سيئًا، يكون ذلك نتيجة للظروف وطريقة الإدارة .وفي هذه الحالة، يجب تغيير الظروف أو طريقة الإدارة، وليس - كما يفعل الاتحاد الأوروبي - جعل ظاهرة التضخم السيئة رائدة لأنها ستكون دائمًا نتيجة الظروف أو الإدارة .فالتضخم هو نتيجة لظروف غير صحيحة ومختلة .فمع وجود الظروف الصحيحة والإدارة الجيدة، لا يحدث التضخم .وإذا حدث ذلك مع ظروف وإدارة معينة، فلا مشكلة على الإطلاق إذا ارتفع التضخم .لأنه يمكن إدارته، ولكن أيضًا لأن تحسن الظروف لا يؤدي على الأرجح إلى التضخم .وإذا حدث على الإطلاق، فإن ذلك التضخم يكون ذا طبيعة مختلفة تمامًا عن حالة السياق السيئ وغير المكتمل مع ظروف خاطئة.

يضمن ابتكاري للنظام النقدي أن نظامنا النقدي الحالي وكذلك الاقتصادات القائمة عليه يمكن إصلاحها وترميمها بالكامل .إن العمل الفني "الحالي الذي هو اقتصادنا)وهو جزء مهم، إن لم يكن الجزء الأهم في مجتمعنا (لم يكتمل منذ فترة طويلة، ولكنه" ،الآن يتضرر أكثر فأكثر .وهذا بدوره يؤثر سلبًا على المجتمع ككل .ولا يمكن حل هذه المشكلة إلا إذا تم إصلاح نظامنا النقدي نظامنا النقدي وكذلك سياساتنا .ولا يمكن تهيئة الظروف المناسبة لسياسة نقدية سليمة وما ينتج عنها من مجتمع صحي متنامٍ إلا من خلال نظام نقدي سليم .نظامي النقدي الممتاز هو ذلك بالضبط .وسوف يحتل مكانة أساسية مركزية في مجتمعات المستقبل .ونأمل أن يكون هذا المستقبل قريبًا.

ولكن لنعد الآن إلى مسألة التضخم .يحدث التضخم في الأساس بسبب خروج اقتصادنا عن التوازن .قد يكون هذا بسبب أن الكثير من الأموال تذهب بالفعل إلى كيانات أو عمليات معينة في مجتمعنا .ولكن حتى في هذه الحالة، فإن التوازن سوف يتعافى بشكل عام على المدى الطويل .خاصة إذا فهمت الحكومة ما يحدث واتخذت الخطوات المناسبة .وفي حال أصبحت الأسعار مرتفعة للغاية بالنسبة للدخل، فإن أحد الاحتمالات هو كبح جماح الأسعار .ولكن هناك احتمال آخر يتمثل في رفع الحد الأدنى للدخل .على سبيل المثال .والواقع أنه من الصحيح أيضاً أن زيادة الحد الأدنى للدخول على المدى الطويل من شأنها أن تسمح بخفض الأسعار .لأنه نتيجة لارتفاع الدخول، سترتفع المبيعات وكذلك معدل دوران السلع بشكل عام .وهو ما سيجعل الشركات أكثر ربحية، وإلى جانب الكفاءة ووفورات الحجم، من المحتمل أن تخفض الأسعار أو تجعل أجور العمال ترتفع أكثر .ما أحاول إيصاله هنا هو أن الأرباح أو المزايا التي تحققها الشركات يجب أن تنتقل بشكل عام إلى العمال .من خلال تحسين الأجور أو تحسين أجور العمال من خلال تقليل العمل أو أي شيء آخر .يمكن القيام بذلك، وإذا لم يتم ذلك فإنه يؤدي بشكل عام إلى مشاكل على المدى الطويل .كما هو الحال الآن أيضًا، في الواقع، يجب أن يكسب العمال في الفئات الأقل دخلًا الآن أكثر بكثير مما يكسبونه الآن .ويرجع ذلك جزئياً إلى الأتمتة ومكاسب الكفاءة.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالتضخم، فإن أعمال ميلتون فريدمان مهمة ومثيرة للاهتمام بالطبع .ومع ذلك، لن أتعمق أكثر في ذلك هنا .ومع ذلك، أريد أن أفعل ذلك فيما يتعلق بمفهوم ميلتون فريدمان ذي الصلة .أنا أتحدث عن مفهومه عن "الهبوط المروحي للنقود") "الكمية المثلى من النقود"، ميلتون فريدمان، 1969 .(وقد ذكر ميلتون فريدمان هذا المفهوم ذات مرة وناقش العديد من المفكرين والأكاديميين فيما بعد هذا المفهوم أو ذكروه بالطبع.

والحقيقة أن مصطلح فريدمان "الهبوط الهليكوبتر من النقود") "الكمية المثلى من النقود"، ميلتون فريدمان، 1969 (يبدو لطيفًا .ومع ذلك، فإن هذا لن يساعد الاقتصاد على التعافي لعدة أسباب .والسبب الرئيسي لعدم نجاح ذلك هو حقيقة أنه حتى إسقاط النقود بطائرة هليكوبتر "التي استخدمها فريدمان لا تتعلق بخلق نقود جديدة حقًا .إن جانب التيسير الكمي)التيسير" الكمي (الذي بدأه بنك الاحتياطي الفيدرالي)الاحتياطي الفيدرالي (ويمارسه في الوقت الحالي لا يعمل لنفس السبب الرئيسي

تقريبًا، ولكن أيضًا لنفس خصائص "إسقاط الأموال بالهليكوبتر "بشكل أو بآخر .وبطبيعة الحال، هناك فرق كبير بين "إسقاط النقود بطائرة هليكوبتر من المال "بشكل اعتباطي وبين التيسير الكمي الموجه بشكل هادف .وربما يكون هناك أيضًا المزيد من الاختلافات التي يمكن العثور عليها وتسميتها بين "إسقاط النقود بطائرات الهليكوبتر "والتيسير الكمي .ومع ذلك، هناك أيضًا بعض أوجه التشابه التي تضر في الواقع وتضمن أن كلاً من التيسير الكمي و"إسقاط الأموال بطائرات الهليكوبتر "ليس فعالاً حقًا على المدى الطويل .أو على الأقل ليس فعالاً بما فيه الكفاية وأقل بكثير مما يمكن أن يكون عليه الحل الأمثل والكبير مثل ابتكاري لنظام المال، وهو كذلك بالفعل.

ولكن من المدهش أن جون ماينارد كينز)الذي أحبه شخصيًا كثيرًا (في عام 1936 في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود "اقترح بالفعل شيئًا مشابهًا إلى حد ما لاقتراح ميلتون فريدمان "إسقاط طائرة هليكوبتر من النقود ."وأنا أشير إلى المقطع التالي في كتابه :

"لو قامت الخزانة بملء الزجاجات القديمة بالأوراق النقدية، ودفنها في أعماق مناسبة في مناجم الفحم المهجورة التي تمتلئ بعد ذلك حتى السطح بقمامة المدينة، وترك الأمر للمشاريع الخاصة على مبادئ عدم التدخل المجربة لاستخراج الأوراق النقدية مرة أخرى)يتم الحصول على الحق في القيام بذلك ,بالطبع، عن طريق تقديم العطاءات لاستئجار الأراضي التي تحمل الملاحظات(، لن تكون هناك حاجة إلى مزيد من البطالة، وبمساعدة التداعيات فإن الدخل الحقيقي للمجتمع، وثروته الرأسمالية، ربما يصبح أكبر بكثير مما هو عليه في الواقع."

(John Maynard Keynes, "The General Theory of Employment, Interest and Money" London: Macmillan، 1936، ص 129)

في سبتمبر 2012، أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي عن جولة ثالثة من التيسير الكمي، التيسير الكمي 3 .هذا مع الاستمرار أيضًا في الإجراءات التي تم الإعلان عنها في إطار التيسير الكمي 2 .والحقيقة هي أن هذه التدابير، مثلها مثل "إسقاط النقود بطائرات الهليكوبتر "(HDOM) كما كان يقصدها ميلتون فريدمان، لن تنجح .على الأقل، إذا فهمت ما يعنيه مصطلح إسقاط الأموال بطائرات الهليكوبتر ."وفيما يتعلق بمصطلح "إسقاط الأموال بطائرات الهليكوبتر"، فإنني للأسف مضطر للاعتماد على مصادر غير مباشرة فيما يتعلق بالمزيد من المعلومات حول ما قد يترتب على ذلك .ووفقًا لتلك المصادر غير المباشرة، فإن أحد الجوانب والخصائص الهامة لـ "إسقاط الأموال بطائرات الهليكوبتر "هو نفس ما يعنيه مصطلح "التيسير الكمي و لا يضيفان بالفعل أموالاً إضافية إلى الاقتصاد .على الأقل ليس HDOM الكمي ."كونها حقيقة أن كلاً من التيسير الكمي على المدى الطويل .لأنه في كل من التيسير الكمي والتيسير عالي المخاطر، يتم إنشاء ديون مقابل الأموال التي يتم إنشاؤها .ويتم ذلك بشكل متعمد في كل من التيسير الكمي والتيسير عالي المخاطر .وبحسب ما أفهمه لأن هذا من شأنه أن يمنع التضخم، وفقًا للاقتصاديين .ومع ذلك، في حالة الولايات المتحدة، فإن التيسير الكمي يعني أيضًا أن جبل الديون ينمو أكثر بكثير، في حين أنه كان مرتفعًا للغاية بالفعل.

ومع ذلك، فقد حاولت بالفعل أن أشرح بطرق مختلفة في هذا الكتاب أن التضخم في كثير من الحالات لا يجب أن يكون أمرًا سيئًا .وأن التضخم يمكن إدارته بشكل جيد على أي حال، ويمكن مواجهته، إذا كان ضروريًا ومطلوبًا حقًا .ومع ذلك، فمن الواضح بالفعل من الأدوات واللوائح المختلفة للاقتصاديين والسياسيين والحكومات أن الناس لا يفهمون بما فيه الكفاية عن مفهوم وظاهرة التضخم.

إن خلق المال، خلق المال الحقيقي، هو ما هو ضروري للغاية وسيكون ضروريًا للغاية على المدى الطويل .ولكن علاوة على ذلك، فإن الطريقة الأمثل والأفضل لخلق نقود إضافية جديدة بالفعل - ابتكار نقودي هو ابتكار لنظام النقود - هو أيضاً الحل الأمثل لحل أزمة الديون حقاً .وبالإضافة إلى ذلك، لجعل نظامنا النقدي الحالي مرنًا للغاية وتحويله من نظام مغلق نسبيًا إلى نظام أكثر انفتاحًا، بحيث تتضاءل الترابطات بين المال والندرة، وبالتالي زيادة فرص الكيانات في النمو حقًا .سيؤدي تطبيق ابتكاري للنظام النقدي إلى الانتقال إلى النظام النقدي الممتاز الذي ابتكرته وأطلقتُه .وهو ليس نظامًا نظريًا، بل نظام يتطابق بشكل مباشر مع الاحتياجات والضرورات في ممارستنا ومجتمعنا .يجب أن يصبح النظام النقدي الممتاز حقيقة واقعة للتحول إلى اقتصاد ومجتمع أكثر اجتماعية وأفضل بكثير.

لذا فإن المشكلة الرئيسية في كل من التيسير الكمي وسعر الفائدة المرتفع هي حقيقة أنه لا يتم إضافة أموال إضافية حقيقية ومطلوبة بشدة إلى اقتصادنا .في حين أن هناك حاجة ماسة إلى :

- Überhaupt السماح بسداد الديون السابقة جزئياً على الأقل.

- تمكين النمو الحقيقي للاقتصاد، بما في ذلك من خلال ذلك، مرة أخرى ولكن أيضًا من خلال

- للتمكين من تحديد كمية أكثر اكتمالاً وفعالية أيضاً لمجتمعنا وتحويل التبعيات غير الفعالة والضارة والضارة في مجتمعنا حيثما كان ذلك ضرورياً وحيثما أمكن إلى تبعيات أقل ضرراً أو حتى لا تبعيات على الإطلاق .أعود إلى هذا الأمر في أجزاء أخرى من حجتي في هذا الكتاب.

- يمكن أن يصبح الدعم الأكثر تحديدًا والأكثر تميزًا - ربما من خلال دعم أكثر تحديدًا - من خلال رأس المال الاجتماعي و/أو المالي ممكنًا وواقعًا أيضًا.

كلاهما له تأثير عدم إضافة أموال بالفعل، بينما يزيد من HDOM ومن ثم فإن التيسير الكمي وفكرة التيسير الكمي وفكرة الديون .وبما أنه يجب دفع الفائدة أيضًا على الديون، فإن الوضع العام للحكومات يزداد سوءًا .ما لم تنخفض تكلفة الفائدة ويتم استبدال وضع الدين القديم بآخر جديد بتكاليف فائدة أقل .وبما أن الحكومات بالإضافة إلى المؤسسات والأفراد تنفق في الواقع أموالها مرة أخرى على العملية الأساسية داخل الاقتصاد، وفي هذه العملية أيضًا لها علاقة مهمة مع الكيانات الأخرى في الاقتصاد والاقتصاد نفسه، فإن التيسير الكمي وأيضًا التيسير الكمي يضر بالاقتصاد نفسه في هذا الصدد .فحقيقة أن الديون مرتفعة للغاية بالفعل، بل وترتفع، لها تأثير خانق للغاية على الاقتصاد نفسه .لو لم يكن هناك سوى الآثار السلبية لزيادة الديون على السياسة النقدية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي .فهذه السياسات بالفعل سلبية للغاية في طابعها، وكذلك في جوهرها .وأيضًا لأن الحكومات لا تفهم حتى الآن كيف يعمل الاقتصاد حقًا، وقبل كل شيء، كيف يمكن أن يعمل .كما أن عدم فهم المفهوم المعقد على ما يبدو لمفهوم التضخم وما ينتج عنه من سياسة سلبية للاتحاد الأوروبي أيضًا بسبب ذلك، لا يؤدي إلا إلى مزيد من التدهور في الاقتصاد والمجتمع.

الجانب الضار الآخر للتيسير الكمي هو أن الأموال التي يتم ضخها في الاقتصاد بهذه الطريقة، ولكن على أساس خلق الديون ورسوم الفائدة للبنوك، ينتهي بها المطاف أيضًا إلى البنوك إلى حد كبير .وليس إلى الأطراف في المجتمع التي تحتاج إليها أكثر من غيرها، حيث توجد المشاكل بالفعل .ما يحدث في الواقع مع التيسير الكمي 3 - إذا كنت أفهمه بشكل صحيح - هو أن بنك الاحتياطي الفيدرالي يأخذ القروض من البنوك .ثم يضخ تلك الأموال مرة أخرى إلى البنوك لسداد ديون الرهن العقاري .بما في ذلك خلق ديون إضافية للبنوك بسعر الفائدة.

في رأيي، يسلط هذا التفسير المبسط للتيسير الكمي الثالث الضوء على مدى اختلال مسار عمل بنك الاحتياطي الفيدرالي في حالة التيسير الكمي الثالث على الأقل .اقتراض الأموال من البنوك .ثم سداد قروض أخرى من البنوك .بحيث يكون لدى تلك البنوك المزيد من الأموال لتقديم المزيد من الرهون العقارية .بصرف النظر عن حقيقة أنه من غير المرجح أن تقوم البنوك عمليًا بإقراض المزيد من الأموال للرهون العقارية بهذه الطريقة على أي حال لأن إقراض الرهون العقارية يخضع لقواعد لا - تتغير، ويحتاج الأفراد إلى الحصول على المال للحصول على قروض عقارية .ولهذا السبب - من خلال هذا الإجراء سيحصلون فقط على أموال أقل في المستقبل؛ لأنه يجب رفع الضرائب لسداد القروض التي تأخذها الحكومة أيضًا)يومًا ما(.

هذا على النقيض من ابتكاري لنظام المال، والذي يهدف في جوهره إلى خلق نقود إضافية حقيقية بدون ديون .وبهذه الأموال الإضافية، يمكن بعد ذلك سداد ديون أكثر أو أقل، من بين أمور أخرى، دون أن تحل محلها ديون أخرى .لذا فإن الأمر يتعلق بسداد)أجزاء من (الديون بالفعل .حيث يمكن للطرف الذي يتلقى المال أن يبدأ فعليًا في استخدام المال مرة أخرى وبالتالي لا يتراجع إلى الوراء .لن يخسر أحد، أي طرف، إذا تم تنفيذ ابتكاري لنظام المال .بينما هناك أطراف ستكسب .وسيزداد ذلك فقط إذا تم استخدام المال الذي سيصبح متاحًا بشكل إضافي من خلال ابتكاري لأغراض أخرى .مثل تعليم أفضل، ورعاية صحية أفضل، ورعاية أفضل للمسنين، وتحسين)فرص وتمويل (العلوم .ولكن أيضًا، الإلغاء)الجزئي (للضرائب .ليس لفترة قصيرة، ولكن لفترة أطول وربما بشكل دائم .ضريبة الدخل، ضريبة/ضريبة/ضريبة على البنزين، ضريبة القيمة المضافة. ضريبة الكلاب .ضريبة كاميرات السرعة .ضريبة السرعة .يمكن إلغاؤها جميعًا بدرجة أكبر أو أقل بمجرد تطبيق نظام ابتكاري للمال .دون أن تحل محلها ضرائب أخرى، ودون زيادة الديون أو نقص الأموال في الحكومة أو الأطراف الأخرى في المجتمع.

ابتكاري لنظام المال .هو حل يربح فيه الجميع .يستفيد الجميع ولا يعاني أحد .حقًا الجميع وجميع الأطراف مستفيدون .وخلافًا لقصة التيسير الكمي وفكرة HDOM، فإنه يوفر الحل لأزمة الديون .الحل الوحيد والأفضل.

5. ثورة نقدية تتطلب طريقة تفكير مختلفة

هذا الكتاب هو وصف شامل جداً للأزمة الاقتصادية والحل .شامل وغير شامل أيضًا .ليس شاملاً لأنني أظل سطحيًا إلى حد ما ولا أتعمق في العديد من الجوانب والقضايا المتعلقة بالمال والاقتصاد وأزمة الديون .ولكنه شامل لأنني أناقش بعض القضايا بتوسع أكثر من اللازم .في الواقع، في رأيي، يمكن شرح المشكلة بأكملها التي أدت إلى أزمة الديون والحل الناتج عنها بشكل كافٍ في أقل من 10 صفحات من النص .إلا أن المشكلة تكمن في أن معظم الناس لن يستوعبوا تلك الصفحات العشر من الشرح بسبب الكثير من الافتراضات حول الاقتصاد غير الصحيحة، ولكن الكثير من الناس يعتقدون أنها ذات صلة .في حين أنها ليست كذلك.

.والحقيقة هي أن المبدأ والأساس الأساسي لنظامنا الاقتصادي ونظامنا النقدي بأكمله هو في جوهره بسيط للغاية ويمكن تفسيره إلا أن الوجود العلائقي للمال والمال في نظامنا الاقتصادي ومجتمعنا متعدد الأوجه بشكل لا يصدق .ولكن يرتبط بالنظام النقدي الأساسي أيضًا الكثير من "الرتوش "التي لا علاقة لها بالموضوع ولا يمكن فهمها بشكل كافٍ لحل أزمة الديون .على العكس من ذلك، فإن العديد من تلك الجوانب الإضافية للنظام المالي والاقتصادي هي أيضًا غير مكتملة ومدمرة جزئيًا لأطراف أو عمليات معينة في ذلك النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ينتمي إليه مجتمعنا ويشكله.

فيما يتعلق بفهم المال ونظامنا الاقتصادي، فإن ما ينطبق على كل شيء في مجتمعنا صحيح .أي أن نظامنا المالي ونظامنا الاقتصادي هو أيضًا جزء من تفكيرنا .نظام تفكيرنا .ومع ذلك، فهو ليس جزءًا منه فحسب، بل إنه يؤثر أيضًا على تفكيرنا ونظام تفكيرنا .للأفضل أو للأسوأ، ولكن في عصرنا الحالي أكثر وأكثر للأسوأ .هذه السلبية هي نتيجة الخلل في نظامنا الاقتصادي النابع من نظامنا النقدي .حيث لا يمكن الفصل بين النظام الاقتصادي والنظام النقدي والسياسة النقدية، بل هما في الحقيقة والواقع أيضًا نفس الشيء .ومرة أخرى، لا .بمعنى أن النظام النقدي والنظام الاقتصادي والسياسة النقدية هما نسختان متطوّرتان بشكل أو بآخر من أموالنا .يمكن اعتبار هذا كعملية خطية أو دائرية أو أي شكل آخر يمكن تصوره .كما أن بعض القواعد أو القوانين أو العقود - الروابط بين النقود والكيانات الأخرى في مجتمعنا داخل نظام مثل النظام الاقتصادي أو النظام النقدي - تجعل الواقع أكثر خطية أو مصفوفة .تماماً كما تؤثر خصائص معينة للمال نفسه داخل النظام، مثل في هذه الحالة ندرة المال أو الندرة المتصورة للمال)والتي هي مرة أخرى ليست خاصية للمال أو النظام نفسه، بل هي خاصية الفرد أو هي/الجماعة في ارتباطها بجوانب أو خصائص المال والنظام الذي يعمل فيه(، تؤثر على التبعيات وبالتالي على التفكير المصفوفي بشكل أو بآخر وعلى واقع الواقع .ثم تؤثر تلك المصفوفة بشكل أو بآخر في جميع الحالات على أجزاء من رأسمالنا المالي وواقعنا وكذلك رأسمالنا الاجتماعي وواقعنا .لأن المالي لا يؤثر فقط على الاجتماعي، بل لأن المالي هو دائماً)رأس مال (اجتماعي بدرجة أكبر أو أقل.

الحرية ليست مجرد قيمة مهمة لنا جميعاً .إنها قيمة مهمة جزئياً لأن المزيد من الحرية تعني تبعية أقل .تبعية علائقية أقل .لكنها تنطوي على جوانب مختلة أو معطلة للتبعية العلائقية التي يجب حلها أو التخلص منها لضمان المزيد من الحرية .فيما يتعلق بالمال، فإن ندرة)متصورة (أقل في المال تعني تبعية أقل .وبالإضافة إلى ذلك، في حالة ندرة أقل في المال، يعني أيضًا المزيد من الفرص على الصعيدين المالي والاجتماعي .وفي هذه الحالة، فإن المزيد من الحرية يعني أيضًا المزيد من النمو .المزيد من نمو المنظمات والحكومة والأفراد في المجتمع .وفي النهاية، فإن الأمرين الأخيرين فقط، أي المزيد من النمو للأفراد والمجتمع، هما المهمان حقاً .على الرغم من أن نمو المنظمات والحكومات يساهم في نمو الأفراد والمجتمع.

إلى جانب ندرة المال، فإن القواعد والقوانين والعقود السلبية أو المتصورة أو المتصورة سلبًا تؤثر سلبًا أيضًا على حريتنا وبالتالي على نمونا .على الرغم من أن القواعد والقوانين والعقود يمكن أن يكون لها أيضًا تأثير إيجابي على النمو .في هذا الصدد، أحيانًا ما يكون فقدان بعض الحرية في العلاقات العلائقية ضروريًا لتمكين النمو في مجالات أخرى .إلا أن ما يتم نسيانه في كثير من الأحيان هو أن النمو ليس نموًا ماليًا فحسب، بل اجتماعيًا أيضًا .وأن هذا النمو الاجتماعي هو في نهاية المطاف هو الشيء الوحيد المهم حقًا، وبالتالي يجب أن يكون هو الرائد في كل ما نقوم به .فالعقد أو القواعد والقوانين)القواعد والقوانين هي أشكال محددة من العقود (ليست مالية فقط، بل اجتماعية أيضًا ويجب أن تكون كذلك .وسيتعين علينا التعامل مع ذلك خاصة في تنفيذ وتطبيق العقد أو القواعد والقوانين بطريقة كافية وممتازة في جميع الأوقات .في كل ما نقوم به في هذا المجتمع حقًا، يجب أن يلعب الجانب الاجتماعي وكوننا اجتماعيين دورًا كبيرًا بقدر ما يمكن تصوره .وكذلك في نظامنا النقدي ونظامنا الاقتصادي ونظامنا النقدي/سياستنا النقدية.

أما بالنسبة للشخصيات الخطية والمصفوفة التي سبق ذكرها في نظامنا النقدي ونظامنا الاقتصادي ونظامنا النقدي، فيمكن قول ما يلي .إن كل شيء في مجتمعنا حقًا، وأعني حقًا كل شيء، هو جزء من صناعة الحواس .تفكيرنا .حيث أنظمة التفكير والتفكير الفردية والجماعية هي جزء من بعضها البعض وتؤثر على بعضها البعض .إن الوضع الأمثل والأفضل يوجد عندما يكون كل تفكيرنا وكل شيء في مجتمعنا قريبًا قدر الإمكان من الأساس الأساسي الأكثر امتيازًا للتفكير ومظاهر هذا التفكير في مجتمعنا .هذا الأساس الكامن الممتاز هو ما أسميته بالكلية أو التعددية الكلية .في الواقع، يجب أن يستند كل شيء في تفكيرنا ومجتمعنا على هذا الأساس .إذا لم يكن كذلك، فإنه يؤدي إلى حقائق أقل مثالية وحتى ضارة أو مضطربة.

والحقيقة هي أن نظامنا النقدي الحالي بأكمله قائم في الواقع على اللا منطقية ومليء بها .اللا منطقية النسبية التي لم تكن في الحقيقة ولم يتم ملاحظتها حتى الآن، ولكنها موجودة .أنا أتحدث عن علاقات علائقية معينة تعاقدية أو تعاقدية أو قواعد قائمة بين المنظمات و/أو الأفراد .والتي هي غير منطقية في طابعها أو شكلها أو تكوينها عندما ينظر إليها من خلال علاقتها مع المجتمع ومن طريقة تفكير غير منطقية ومثالية تمامًا .إن عدم المنطقية هذه هي في جزء منها نتيجة لندرة المال، ولكنها أيضًا نتيجة للتطورات التي طرأت على مجتمعنا والمرتبطة بطريقة تنظيم مجتمعنا والدور الذي يمكن أن يلعبه المال فيه في الوقت الحالي .بدءاً من نظامنا النقدي الحالي والقواعد المطبقة فيه.

لقد أصبح نظامنا النقدي الحالي يؤثر بشكل متزايد على اقتصادنا وطريقة حياتنا ببساطة بسبب جميع العقود والقواعد الإضافية على سبيل المثال، السياسات النقدية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والدول والمنظمات .لقد أصبحنا نعتمد بشكل متزايد - على المال .ومع ذلك، فمن الصحيح أيضًا أن المال أصبح ببساطة نادرًا على نحو متزايد، وأن هناك حاجة أقل وأقل إلى العمالة لإنتاج السلع والخدمات .في حين أن هناك اعتماد مباشر أو غير مباشر بين العمل والدخل في إطار النظام النقدي الحالي الذي يعود إلى ما قبل التاريخ ومع النظام النقدي الحالي .فجميع المنافع الاجتماعية وكذلك جميع النفقات الحكومية لا يمكن دفعها إلا إذا قام العمال بدفع هذه النفقات .هذا هو الوضع في اقتصادنا الحالي .وإذا كان عدد الأشخاص الذين يؤدون العمل أقل، أو إذا كان العمال معًا يكسبون مالًا أقل أو يضطرون إلى كسب المزيد بسبب زيادة التكاليف الاجتماعية ولا يكسبون هذا المزيد)كما هو الحال في الوضع الحالي (فإن ذلك يؤدي إلى مشاكل .وهو ما يحدث بالضرورة في اقتصاد مغلق نسبيًا مثل اقتصادنا .وعندها من المؤكد أن يخرج الاقتصاد عن التوازن، كما حدث في العالم في السنوات الأخيرة .فالأزمة المالية والأزمة الاقتصادية المسماة رسميًا منذ عام 2008 تقريبًا بدأت في الواقع قبل ذلك بكثير .إنها النتيجة المنطقية لنظام نقدي غير مكتمل لا يتناسب مع تطورات عصرنا.

لحل أزمة ديوننا حقًا .وتكييف نظامنا وسياساتنا المالية والنقدية مع احتياجات الوقت الحاضر ومستقبل أكثر تميزًا .ومن بين أمور أخرى، هناك حاجة إلى ما يلي:

1) يجب أن يصبح المال أقل ندرة بكثير مما هو عليه الآن .وهذا يزيل إلى حد كبير التبعيات السلبية للغاية الآن في المجتمع. ويضمن حرية أكبر مرة أخرى .وبالطبع تزداد إمكانيات وفرص الحكومات والمنظمات والأفراد نتيجة لذلك

2) يجب ألا يتم كسب المال من خلال العمل من أجله)إنتاج السلع و/أو الخدمات (فحسب، بل يجب بالإضافة إلى ذلك، يجب إنتاج المال ببساطة .وهذا مطلوب في الوقت الحالي على الأقل في أقرب وقت ممكن لتعويض النقص الكبير في المال .ولكن في المستقبل هو مطلوب أيضًا لـ 3 (لأن هذا الفصل بين المال والعمل يتيح أيضًا ما يلي

3) يجب ألا يضطر العمال إلى دفع جميع التكاليف التي تتكبدها الحكومات .أي أنه لا ينبغي أن يظل العمال مضطرين إلى الاستمرار في الدفع من خلال العمل لتكاليف الحكومة التي تشمل بالتالي إعانات العاطلين عن العمل، وتكاليف الرعاية الصحية، ورعاية المسنين، وغير ذلك من الاستحقاقات وغيرها .وفي المستقبل، ينبغي ببساطة أن يتم دفع جزء من تلك النفقات عن طريق الأموال التي يتم إنتاجها إلى جانب أو في العملية الأساسية لما يُنظر إليه الآن على أنه خلق للقيمة أي إنتاج السلع والخدمات.

مع كل هذه التدابير، فإن نظامنا النقدي الحالي سوف يتناسب مع متطلبات ورغبات عصرنا مرة أخرى .ومن ثم سيتحول عدم الملاءمة الموجود الآن إلى ملاءمة ممتازة مع رغبات ومتطلبات المجتمع وطابعه .ولكن بعد هذا التحول الضروري في نظام المال، سيتعين على المجتمع أيضًا أن يتحول في بعض النواحي .من بين أمور أخرى وأيضًا إلى حد كبير نتيجة للتغييرات في نظام النقود وأيضًا ما سيتيحها في الجيل الجديد من المجتمع .وهذا كثير .الكثير .إن ابتكاري لنظام المال سيؤدي إلى إمكانيات وتطورات غير مسبوقة في المجتمع والاقتصاد .سيأتي الاقتصاد والمال ويمكن أن يأتي مرة أخرى لخدمة المجتمع ونمو الأفراد والمنظمات والحكومات.

في الوقت الحالي، الاقتصاد بالتأكيد ليس "لعبة محصلتها صفر ."ليس جزئيًا لأن القيمة لا تعتمد فقط على المال، بل إنها تتكون من كل شيء ما عدا المال .وكما قلت أيضًا في جزء آخر من هذا الكتاب، فإن المال لا يساوي شيئًا .يبدو هذا تأكيدًا غريبًا، لكنه ليس كذلك إذا تخيلنا في أذهاننا أننا لم نعد قادرين على فعل أي شيء على الإطلاق بالمال الذي في محافظنا أو في البنك أو ما لم نكسبه بعد .في هذه الحالة، لن يكون للمال في الواقع أي قيمة .لا قيمة للمال إلا بسبب القواعد التي)وضعناها (بشكل جماعي فيما يتعلق بالمال وحقيقة أننا، من حيث المبدأ على الأقل إلى حد كافٍ، نلتزم جميعًا بتلك القواعد.

6. في كينونتنا العلائقية والمصفوفة

في العلوم الاجتماعية، هناك تيار يُشار إليه بتيار البناء الاجتماعي .وهذا التيار هو تيار عام، ويهتم به الباحثون في مختلف العلوم الاجتماعية بدرجة أكبر أو أقل .ويشار إلى البعض على أنهم من دعاة البناء الاجتماعي، وهذا بالطبع هو الحال دائمًا بدرجة أكبر أو أقل .ومع ذلك، هناك بعض الأكاديميين والمثقفين المعروفين الذين ينظر إليهم الآخرون على أنهم من أنصار البناء الاجتماعي .أحد الأمثلة على ذلك هو عالم الاجتماع والفيلسوف الفرنسي برونو لاتور، الذي يُنظر إليه مع ميشيل كالون وجون لو على أنهم مؤسسي نظرية شبكة الفاعل .نظرية الشبكة الفاعلة تعتبر نظرية البناء الاجتماعي حركة مهمة في العلوم الاجتماعية .وهي تفترض أن العالم قابل للتطويع والتغيير من قبلنا كأفراد أو فاعلين .وهذا صحيح بالطبع .لكن الحقيقة المهمة التي تدعم هذا التيار هي أن العلم يتقدم أيضًا بشكل متزايد في فهم بيئتنا الاجتماعية ومجتمعنا .وفي هذه العملية، يقوم أيضًا بتطوير منهجيات وأدوات أفضل وأفضل للبدء فعليًا في فهم مجتمعنا بشكل أفضل، بل وأيضًا - وهذا هو الأكثر إثارة للاهتمام والروعة - تحسينه .وعلى هذا النحو، فإن البناء الاجتماعي وأساليب البحث والتقنيات المرتبطة به هي أيضًا جزء مهم ورائع جدًا من إدارة التغيير .إن عملي، وخاصةً عملي في مجال البناء الاجتماعي، ليس فقط جزءًا مهمًا من ذلك فحسب، بل هو أيضًا أساسي ومهم جدًا لزيادة تحسين البناء الاجتماعي والمنهجيات المرتبطة به وتحسينها، وكذلك تحويل المجتمع وتحسينه بشكل خاص .في كل شكل يمكن تصوره وفي كل مجال يمكن تصوره .إنها أفضل طريقة ممتازة للرؤية، وأفضل منهجية ممتازة وأهم خطوة إلى الأمام للعلم والممارسة .سأضطر في المستقبل إلى شرح السيميائية الفوقية - التي هي أفضل من سيميائية سي إس بيرس ومن أي سيميائية فوقية - في المستقبل .لكن من حيث المبدأ، فإن السيميائيات الفوقية - ابتكاري، قد تم بالفعل .تمامًا كما هو الحال مع ابتكاري لنظام المال، لكن لسوء الحظ، فهو أيضًا يحتاج إلى مزيد من الشرح، خاصةً أن المزيد والمزيد من الناس على دراية به ويبدأون في فهم مدى روعة كل هذا.

عالم النفس وعالم الاجتماع كينيث جيرجن هو واحد من بين العديد من العلماء الآخرين الذين يمكن اعتبارهم ينتمون إلى علماء وألف العديد من الكتب .ومن بين تلك الكتب، كتاب "الوجود العلائقي "المثير للاهتمام .TAOS البناء الاجتماعي .أسس معهد هنا .الكتاب في حد ذاته جيد جدًا ومثير للاهتمام .ومع ذلك، كما هو الحال مع معظم الكتب وجميع الكتب بشكل عام، فإن المنظور الأساسي - أو على الأقل منظور الشخص الذي يقرأ ما هو موصوف في الكتاب - ليس مهمًا جدًا فحسب، بل إنه ضروري .في كثير من الحالات، يمكن أن نرى بالفعل من خلال عرض العمل)النص نفسه أو طريقة توصيله من قبل الكاتب المثقف نفسه (أن المثقف المثقف المثقف للعمل العلمي نفسه لا يملك المنظور والفهم الصحيح الوحيد والصحيح حقًا .ويمكن العثور على هذا المنظور والفهم الصحيحين الوحيدين الصحيحين كونهما متحولين ومناسبين للممارسة العملية في أعمال قليلة وحتى لو أمكن اكتشافه، فإنه ليس في جميع جوانب العمل وأوجهه .أي أنه حتى لو أمكن الكشف عن شكل من أشكال الميتا-سيميائية فإنه ليس كاملاً وشاملاً بما فيه الكفاية .وهذا يؤدي إلى كل أنواع الأخطاء .الواقع ليس متعدد الطبقات .إنه هولو-متعدد الطبقات، والتي ربما يكون من الأفضل ترجمتها بالهولو-متعدد الطبقات باللغة الهولندية .حيث مرة أخرى، يجب رؤية ،هذا الهولو-المتعدد وتقديمه بطريقة مختلفة عن الهولوغرافية أو الهولوغرافية .الهولوجرافي أكثر إفرادًا من الهولو-مضاعفات وبالتالي أكثر خطية في الطابع من الهولو-مضاعفات في الطابع .يجب أن يُنظر إلى الهولو-المتعدد بطريقة الهولو-المتعدد، أي بشكل تراكمي أكثر أو أقل هولو-متعدد لجميع الاتجاهات للخارج .كل الاتجاهات التي يمكن تصورها .كل شيء هولو-مضاعف هو في حد ذاته جزء من هولو-مضاعف لا نهائي ويتكون في حد ذاته من هولو-مضاعف لا نهائي .لذا في الواقع، كل شيء هولو-متعدد هو هولو-متعدد .أكواننا الهولوبلورية هي هولوبلورالية هولوبلورية .وهي طريقة علائقية للرؤية .والتي في جوهرها تأخذ بعين الاعتبار حقًا كل العوامل والقضايا وحتى الاحتمالات التي يمكن تصورها .هذه الواقعية والجوهرية يتم تناولها أيضًا، ونأمل أن يتم تقديمها بشكل كافٍ، في إنشائي للفونيسيسيس أنتروباريسينغ .والذي هو جزء من الممارسة العملية ج.ق .الفونيسيسيس الفوقية.

يجب أيضًا فهم الكينونة العلائقية من منظور ميتا-سيميائي .والميتا-سيميائية والميتا-سيميائية هي أيضًا تتعلق بالشكل والوجود المطلق والأكثر اكتمالاً للكينونة العلائقية .والكينونة العلائقية غير الكينونة بعد .والذي يمكن القول إنه أيضاً شكل من

أشكال الكينونة وليس الوجود .الممكنات باعتبارها تنتمي إلى الكينونة .هذا النص - هذا الكتاب، على سبيل المثال - هو شكل من أشكال الكينونة إذا اعتبرناه كتاباً ونصاً .بينما هو شكل من أشكال عدم الكينونة إذا نظرنا إلى المضمون وإلى ذلك الجزء من المضمون الذي لم يتحقق بعد في مجتمعنا أو في أي مكان خارج نص هذا الكتاب .وفي هذا الصدد، بالمناسبة، فإن مقولة جاك دريدا التي ذكرتها في جزء سابق من هذا الكتاب هي أيضاً مثيرة للاهتمام وذات صلة وثيقة بالموضوع.

عند النظر إلى الكينونة العلائقية أو الواقع من حولنا .عندها يجب أن يكون مفهوماً أن هذه الأشكال من الكينونة هي دائماً شكل أكثر اختزالاً من التعددية الكلية .على هذا النحو، يُفضّل أن يكون الإحساس والتمثيل أيضاً أكثر تعددية في جوهره، ويفضل أن يكون أكثر تعددية من الواقع .أو على الأقل مكتملًا ومتعددًا بما فيه الكفاية سواء في التمثيل نفسه أو في تركيبة التمثيل وكذلك في تفسير هذا التمثيل .وكلما كانت عملية صناعة الإحساس أكثر تعددية - أي أن تكون متصلة ومطابقة لما أسميته "السرد التمثيلي "- كلما كانت النتيجة أفضل، وكلما كانت إمكانية وجود كائن أكثر امتيازًا أفضل.

ولكن بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نفهم أن تعدد الإمكانيات يمنحنا فرصًا غير محدودة تقريبًا لتحويل الواقع من حولنا وإعطائه أشكالًا وحقائق أخرى .خاصة عندما يكون فهم ومهارات من يفعلون ذلك أكبر وأكثر نموًا .بالإضافة إلى ذلك، من المهم أن نفهم على الإطلاق أن الواقع كما نختبره ليس سوى واقع واحد من بين العديد من الحقائق، والأهم من ذلك، الاحتمالات .هناك العديد من الاحتمالات الأخرى التي لا حصر لها تقريبًا لواقعنا وبالتالي مجتمعنا ومنظماتنا وأفرادنا داخله .قد يبدو هذا كحقيقة معروفة وثابتة .ولكن ما يعنيه ذلك بالنسبة لإمكانيات مجتمعنا والطريقة التي يمكننا، بل والأهم من ذلك، أن ننظم بها الأمور بشكل أفضل .يضاف إلى ذلك حقيقة أن كل شيء يحتاج إلى النظر في كل شيء وفهمه بطريقة علائقية كلية .عندئذ، ما أقوله ،هنا عن واقع يمكن أن يكون مختلفًا جدًا بطرق مختلفة كثيرة جدًا يأتي أيضًا في منظور مختلف تمامًا، ولكن قبل كل شيء تزداد الإمكانيات بعد ذلك بشكل كبير لتحسين مجتمعنا ونموه وتحويله بشكل كبير جدًا بطريقة عميقة وعلى مستوى نوعي أفضل بكثير إلى شيء يمكن أن يتحسن وينمو باستمرار.

إن ابتكاري لنظام المال جزء أساسي من هذا الأمر .إنه جزء من الفهم الشمولي، وهو ما يعني بحكم تعريفه أنه يساهم في تحسين النمو والتحول في مجتمعنا بشكل كبير .ومع ذلك، وبما أن المال والسياسة النقدية يلعبان دورًا عميقًا في كل شيء في المجتمع حقًا، فإن ابتكاري للنظام النقدي على وجه الخصوص سيكون له التأثير الأكثر عمقًا على كل شيء يمكن تخيله حقًا .لا أحد، ولا حتى أنا، يفهم تمامًا حتى الآن إلى أي مدى سيكون كل هذا بعيد المدى .ولا يمكن فهمه حتى الآن لأن هذا سيؤدي حقًا إلى طاقة ونتائج إيجابية غير مسبوقة تقريبًا وبشكل عام قوية جدًا .خاصةً عندما ستصبح علاقتي الفوقية العلائقية بشكل متزايد الأساس والمنظور الرئيسي وجزءًا من صناعة الحواس والعلم والممارسة والمجتمع ككل.

.إن نظامنا النقدي الحالي، في أساسه وتأثيره، مقيد وضار للغاية .ويرجع ذلك أساسًا إلى أن هذا النظام النقدي غير مكتمل ولكن، وهذا أمر أكثر جوهرية، فهو لا يتطابق مع الواقع .هذا الواقع يستدعي نظامًا نقديًا متعددًا وخالقًا للفرص لا يقوم على المزيد والمزيد من التبعيات التي تعيق، بل يركز على فرص الابتكار والتحول والنمو.

بعض جوانب نظامنا المالي الحالي التي تعيق وتؤدي إلى نتائج ضارة هي

- المال هو في الأساس تقدير كمي للواقع .وهي طريقة لتمثيل الواقع من حولنا .ومع ذلك، فإن هذا التمثيل دائمًا ما يكون اختزاليًا وبالتالي غير مكتمل إلى حد ما .وهذا في حد ذاته لا يجب أن يكون عائقًا، طالما أن خصائص وخصائص هذا التمثيل تتطابق مع الواقع بأكبر قدر ممكن .وطالما أن التحديد الكمي يتم بطريقة كاملة قدر الإمكان .ما أقصده بذلك هو، على سبيل المثال، أنه إذا تم التعبير عن شيء ما بالنقود، فإن أكبر قدر ممكن من الجوانب التي من المهم التعبير عنها بالنقود يتم التعبير

عنها بالفعل بالنقود .على سبيل المثال، عند الحديث عن التكاليف، على سبيل المثال، عند الحديث عن التكاليف، يجب أيضًا تحديد التكاليف الاجتماعية وتكاليف الموارد الطبيعية بشكل كافٍ .عند إنتاج منتج ما، لا تقتصر أهمية التكاليف المباشرة للعمالة والتكاليف المادية فحسب، بل أيضًا التكاليف العلائقية مثل التكاليف الاجتماعية، وتكاليف الرعاية الصحية، وتكاليف الاستيلاء على الطبيعة والمجتمع والتأثير عليهما، وما إلى ذلك .لا يتم تحديد هذه التكاليف بشكل كامل، كما نعلم جميعًا .ليس ،على المستوى التنظيمي، ولكن أيضًا ليس على المستوى الحكومي .هناك بعض التكاليف التي لا يأخذها أحد بعين الاعتبار وبالتالي لا يتم تسديدها أو دفع ثمنها .ولأن بعض الأشياء لا يتم تقديرها كمياً، فإن الخسائر في تلك المجالات لا تؤخذ بعين الاعتبار في بعض الحالات أو بشكل عام .ولا يتم أخذها في الاعتبار، بل ولا تعتبرها بعض الأطراف ذات صلة .وأحيانًا أيضًا لأن هذه التكاليف - سواء كانت تكاليف مالية أو اجتماعية أو غير ذلك من التكاليف الرأسمالية - لا تظهر حتى لأنها لا تُسمى أو تمثل رأس المال المالي أو الاجتماعي.

يسيء الاقتصاديون فهم ظاهرة التضخم تمامًا .فهم لا يفهمون بما فيه الكفاية، على سبيل المثال، أن التضخم هو في الأساس - ،تسمية للاختلالات .عدم التوازن في الاقتصاد .وهو بالطبع يمكن أن يكون له العديد من الأسباب .ولكن بالإضافة إلى ذلك هناك أيضًا العديد من الأشكال المختلفة للتضخم وأسبابه أيضًا .وهذه الأسباب مختلفة في الغالب، ولكنها بالإضافة إلى ذلك متعددة بشكل عام .أكثر تعددًا بكثير مما يفهمه الاقتصاديون حاليًا .وعلاوة على ذلك، صحيح أن التضخم يمكن إدارته بشكل عام بشكل جيد للغاية عندما يتم فهمه بشكل كافٍ، وأنه من المهم جدًا في أي مناخ أو واقع اجتماعي يحدث التضخم وبالتالي أيضًا طبيعة هذا التضخم وأسبابه .ولكن من الصحيح أيضًا أن التضخم لا ينبغي أبدًا أن ينظر إليه على أنه شيء قائم بذاته، بل على أنه ظاهرة من ظواهر كثيرة في المجتمع ستحدث على أي حال إلى حد ما ولكنها في الغالب ليست ضارة أو لا داعي لها. هناك العديد من الأسباب التي تجعل أشكال التضخم المختلفة ليست سيئة في حد ذاتها أو حتى نتيجة طبيعية منطقية لتطورات جيدة وبناءة للغاية في المجتمع .في مجتمع اليوم، على سبيل المثال، يعتبر التضخم في الغالب مجرد ظاهرة من ظواهر النمو. هذا الشكل والنوعية من التضخم ليس ضارًا .هناك حالات اجتماعية مختلفة لا يمثل فيها التضخم في حد ذاته مشكلة وبالإضافة إلى ذلك، بينما توجد أشكال غير مرغوب فيها من التضخم، فإنها عادة ما تنطوي على سبب أعمق .وفي هذه الحالة الوضع الحالي في المجتمع - فإن هذا السبب الأعمق هو سوء فهم .فالتضخم يمكن أن ينشأ من كثرة الأموال في المجتمع أو - نتيجة لقلة الأموال في المجتمع .وعلاوة على ذلك، يمكن أن ينشأ التضخم نفسه نتيجة عدم التوازن الزائد في النظام في حد ذاته .دون دخول أموال أكثر أو أقل في المجتمع .وقد يكون أيضًا أن توليفات مختلفة من الخروج عن التوازن مع أو بدون أموال أكثر أو أقل في الاقتصاد تؤدي إلى ظواهر تضخمية أكثر أو أقل .ولكن في مجتمع اليوم، هناك نقص مزمن في المال بين أطراف معينة في المجتمع .هذه اختلالات إشكالية في التوازن، وبالتالي هناك تضخم إشكالي هنا أيضًا .والتضخم الإشكالي هو تضخم إشكالي لأنه ناتج عن نقص في النقود، ولأن هذا النقص الإشكالي في النقود لا يتم القضاء عليه من خلال إدارة النظام الذي هو مجتمعنا بشكل صحيح، وأيضاً وخاصة لأن التضخم الإشكالي يتحول إلى تضخم إشكالي متزايد لأن هذا التضخم نفسه يخلق بالفعل نقوداً أقل، أي أن التضخم هو مشكلة .ومن ثم يجب معالجة سبب ذلك التضخم الإشكالي بدلاً من اعتبار التضخم نفسه مشكلة فقط .وأعني بذلك أن النظام أو الواقع الذي نتعامل معه يعمل أو يتعامل مع نظام نقدي غير مكتمل. وهذا النقص، منطقياً تماماً، يسبب التضخم .لذا يجب حل عدم الاكتمال عن طريق تعديل النظام النقدي نفسه.

إن نظامنا المالي الحالي في جوهره لا يوفر بشكل كافٍ النمو المطلوب للكيانات في مجتمعنا .فعندما تنمو كيانات معينة من الناحية المالية، يكون ذلك في الغالب على حساب كيانات أخرى في المجتمع من الناحية المالية وبالتالي بشكل عام .ولكن من الصحيح أيضًا أنه إذا تم تحويل الأموال إلى كيانات عملية في مجتمعنا، فإن هذا يمكن أن يكون أيضًا على حساب العملية الأساسية نفسها بشكل عام .وأعني بذلك، على سبيل المثال، أن المنتجات والخدمات المتعددة وكذلك عمليات التغيير في المؤسسات تستهلك مواردنا المالية بشكل متزايد .على حساب العملية الأساسية مثل، على سبيل المثال، استحالة رفع الأجور ،أو حتى إبقائها على نفس المستوى عندما لا ينمو المعروض النقدي بشكل كافٍ كما هو الحال في الوقت الحالي .ففي النهاية يجب أن يأتي المال دائمًا من مكان ما بالطبع .وربما يكون جزء كبير من الديون - سواء كانت عامة أو خاصة - ضروريًا أو ناجمًا عن الحاجة المتزايدة للمال من أجل العملية نفسها .وفي الواقع، وعلى حد علمي، فإن كميات أكبر وأكبر من الأموال يتم تداولها بين البلدان .ولا يهم كم من الوقت يستمر هذا الأمر، ولكن إلى جانب ذلك، كم من الأموال المتداولة .ففي نهاية المطاف، كل الأموال المتداولة بين الكيانات بهذه الطريقة لا يمكن استخدامها، على الأقل في ذلك الوقت، في العملية الأساسية نفسها .أو ستؤدي إلى ديون سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

للمال عدة وظائف في مجتمعنا .وقد ازدادت هذه الوظائف بشكل كبير بمرور الوقت من حيث التعدد والترابط على حد - سواء .نحن نعيش في مجتمع وضعتنا فيه تبعيات المال في مصفوفة .وتشكل تلك المصفوفة وتبعياتها عوائق أمام النمو حيثما وجدت اللامنطقية في المصفوفة نفسها، وكذلك حيثما ازداد الاعتماد على تلك اللامنطقية .كما في حالة الأزمة المالية أو الاقتصادية الناجمة عن نقص المال .النقص المتزايد في المال يؤدي إلى المزيد من التأثير السلبي لعدم منطقية نظامنا النقدي المصفوفة الحالي وسياساتنا النقدية.

نظامنا المالي الحالي هو نظام مغلق .ليس لأنه يجب أن يكون كذلك، بل لأننا وضعنا قواعد اللعبة على هذا النحو ونلتزم - بها .ويرجع ذلك جزئيًا إلى سوء فهم كل من ماهية المال وما يمكن أن يكون، ولكن أيضًا بسبب الافتراضات الخاطئة وسوء فهم الظواهر الاقتصادية .مثل التضخم، على سبيل المثال .إن فهم الاقتصاد غير مكتمل ومجزأ للغاية .لا يفهم الاقتصاديون عمومًا سوى أجزاء من الاقتصاد ومجتمعنا، وحتى ذلك الجزء المحدود جدًا مما يركزون عليه غالبًا ما يكون فهمهم غير وأقل من ذلك بكثير ما يمكن أن ،"IST" مكتمل وفي كثير من الحالات فهمًا خاطئًا .وبذلك، فهم غالبًا ما يفهمون فقط وضع يصبح عليه المال واقتصادنا من خلال تعديل النظام نفسه وربما أيضًا قواعد نظامنا الاقتصادي والنقدي .لا يحتاج المرء أن يتوقع الحل الأمثل لاقتصادنا من الاقتصاديين .في الواقع، هذا الحل موجود بالفعل، ولا يمكن إيجاد أو ابتكار حل أفضل منه .أنا أتحدث عن الحل الذي أتحدث عنه، والذي ينبغي تطبيقه في مجتمعنا في أقرب وقت ممكن .ومنذ ذلك الحين، ستُحل الأزمة المالية وأزمة الديون بشكل نهائي .ويمكن لاقتصادنا ومجتمعنا وكذلك المنظمات والأفراد داخله أن ينمو كما لم يحدث من قبل .حيث لا يكون النمو ولا ينبغي أن يكون نموًا كميًا بقدر ما يكون نموًا نوعيًا.

ولكن ما يخلص إليه الأمر في جوهره هو أن كلاً من رأس المال المالي ورأس المال الاجتماعي)وكلاهما بالمناسبة مترابطان بشكل كبير ويؤثران أيضاً على بعضهما البعض ويرتبطان بعلاقات (كلاهما علائقي .ومع ذلك، يجب أن تكون تلك العلاقات ذات طابع صحيح .وتؤثر وتكون إيجابية وليست سلبية .في حالة الركود أو الأزمة، وخاصة في حالة الركود أو الأزمة، فإن بعض جوانب النظام الاقتصادي تكون أو يمكن أن تكون سلبية ومضرة بالحكومة أو المؤسسات أو الأفراد .إلا أن التبعيات المفرطة البحتة بين الكيانات في المجتمع يمكن أن تكون سلبية وضارة أيضًا .الحرية هي واحدة من أعظم قيم وصفات الحياة .التبعية المفرطة تؤدي إلى تآكل الحريات .وهو ما يمكن أن يؤدي وسيؤدي إلى آثار ضارة مختلفة على رأس المال .رأس المال المالي، وكذلك رأس المال الاجتماعي.

بسبب نمو التبعيات بين الكيانات المالية وكذلك الاعتماد البحت على أشكال مختلفة من النقود .إلى جانب الندرة المتزايدة للمال والنقص في المال .لقد انتهى بنا المطاف بشكل متزايد في هيكل مصفوفة يتعين علينا جميعًا أن نبذل جهدًا أكبر فأكبر ونبذل المزيد والمزيد من الجهد للحصول على حصة من المال .العديد من هذه التبعيات لم تكن موجودة من قبل، ولم يكن هناك في تلك الأيام بشكل عام وضع اقتصادي متدهور بشدة كما هو الحال الآن منذ عام 2008 .وبينما أكتب هذا المقال، نحن الآن في عام 2012 والحكومات تبذل قصارى جهدها بطرق عديدة لإعادة الاقتصاد إلى العمل مرة أخرى وتخفيض الديون بشكل فعال .ومع ذلك، فالحقيقة هي أن هذا الأمر لا يمكن أن ينجح ولن ينجح إلا إذا تم فهم ابتكاري لنظام المال وتنفيذه .وحتى ذلك الحين، فإن جميع الإجراءات التي تتخذها الحكومات أو الكيانات الأخرى داخل مجتمعنا لن تكون سوى أشكال من مكافحة الحرائق .ولن تؤدي إلى تحسن حقيقي، بل على العكس من ذلك .وفي هذه الأثناء، سيزداد الوضع الاقتصادي ككل سوءًا وسوءًا .لا يوجد خيار آخر .في الواقع، نحن الآن في دوامة لا يمكن أن تسير - في ظل النظام المالي والاقتصادي الحالي - إلا في اتجاه واحد فقط .وهو الاتجاه الهبوطي نحو الأسوأ .في أبسط الاحتمالات، هناك في الحقيقة احتمالان فقط لمستقبل الرأسمالية واقتصادات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبقية العالم .وهما الاحتمالان التاليان:

1) لن يتم تنفيذ ابتكاري للنظام النقدي .وفي هذه الحالة، لن يكون بمقدور اقتصاداتنا ومجتمعنا سوى التدهور .ولن يكون هناك أي سبيل للنهوض عندئذ .ولن يكون هناك حتى

2) يتم تقديم ابتكاري للنظام النقدي .ومنذ ذلك الحين، ستنتهي أزمة الديون .ولكن هذا يعني أيضًا مزيدًا من التحسين والتحول ليس فقط لنظامنا المالي والنقدي ولكن أيضًا لمجتمعنا ككل .تحول نحو النظام النقدي الممتاز الذي ابتكرته .وهو

النظام النقدي العلائقي الأفضل والأكثر تميزاً على الإطلاق .والنظام النقدي الممتاز هو أيضًا نظام نقدي للحرية والفرص الرائعة للأفراد والمؤسسات والمجتمع.

يجب أن يكون المال مرة أخرى وبالتالي يجب أن يصبح محفزًا للنمو بشكل ملحوظ .لقد سبق أن كتبت في مكان آخر أن المال لا قيمة له .إذا ادخرنا المال، فإن هذا المال ليس له قيمة .فالقيمة التي نستمدها منه هي محض القيمة التي يملكها لأننا نستطيع الحصول على سلع أو خدمات أخرى مقابلها في المستقبل .تلك السلع والخدمات لها قيمة بالنسبة لنا .أما المال نفسه فلا قيمة له .ولكن في الواقع، وبسبب القواعد والاتفاقيات التي أبرمناها فيما بيننا فيما يتعلق بما يمكننا فعله بالمال، وحقيقة أنه يمكننا الحصول على سلع وخدمات مقابلها والتي لها قيمة بالفعل، فإن امتلاك المال في الوقت الذي نحتاج إليه له قيمة .على هذا النحو، فإن كلاً من اقتراض المال وادخار المال له قيمة وهو مفيد جدًا بل وضروري لاستمرارية الحياة .ومع ذلك، فإن المشكلة الكبيرة هي أن الديون في عصرنا الحالي أصبحت كبيرة جدًا من حيث الإجمالي، وأيضًا على وجه التحديد .وأن هذه هي الوسيلة الوحيدة الممكنة للمزيد والمزيد من المؤسسات والأشخاص للبقاء على قيد الحياة على الإطلاق في اقتصادات اليوم وبالتالي المجتمع .ما يجب إدراكه أيضًا هو أنه حتى الأفراد الذين لديهم وظيفة ثابتة لا يستطيعون أحيانًا حتى تحمل تكاليف منزلهم الخاص وينتهي بهم الأمر إلى الديون، في حين أنهم لا يفعلون الكثير من الأشياء المميزة بالمال الذي يكسبونه بالفعل. بل إن هناك عمالًا يستدينون أحيانًا أو حتى يضطرون إلى الاستدانة لمجرد دفع تكاليف ضروريات الحياة وليس حتى تلك الكماليات الباذخة .هذا في الواقع أمر مخزٍ ولا يمكن تصوره في أيامنا هذه، بمعزل بالطبع عن الواقع وإدراك أننا بالفعل في أزمة مالية وأزمة ديون شديدة للغاية وستستمر كذلك)على افتراض أن ابتكاري لن يتم تقديمه بعد لأي سبب كان .(بصرف النظر عن حقيقة أنه في الماضي، لم يكن من الضروري بشكل عام حتى الاستدانة للاستمرار في تلبية ضروريات الحياة)الأساسية (الضرورية، بينما في الوقت الحاضر هو كذلك .أعتقد أيضًا أن ديفيد غرايبر، في كتابه عن الديون "(الديون، أول سنة، ديفيد غرايبر، 2014("، كان يمكن أن يضيف الكثير من الناحية الأنثروبولوجية والاقتصادية من خلال ذكر 5000 وإثبات بوضوح شديد أنه تاريخيًا، لم يكن من الضروري التعاقد على الديون إلى الحد الذي هي عليه في الوقت الحاضر من أجل)الاستمرار في (تلبية ضروريات الحياة الضرورية حقًا.

إن المعرفة والفرص متوفرة بالفعل لمنح كل من يعمل حياة أفضل بكثير، حيث يمكن للناس أن يشتروا منازلهم الخاصة ولا يضطرون حقًا إلى الاستدانة أو الاستدانة من أجلها .وإذا استدانوا بالفعل، فإن هذا "يمكن التحكم فيه "وبالتالي يمكن سداد هذه الديون دائمًا .إن ابتكاري للنظام النقدي يزيد من هذه الاحتمالات فقط، كما أنه سيحسن بشكل كبير من وضع الحكومات والمنظمات .نحن نعيش في زمن مثير للاهتمام .وقت يمكننا فيه الانتقال حقًا إلى مجتمع أفضل بكثير .إلا أن هذا يتطلب تحولاً في نظامنا النقدي .تحول يكون فيه ابتكاري لنظام المال هو المفتاح .إنها الثورة النقدية اللازمة لجعل نظامنا النقدي كاملاً. وأيضًا خلق وإيجاد الفرص لمجتمعنا ككل وكذلك الحكومات والمنظمات والأفراد داخله بشكل أساسي.

لا يمكن للكينونة العلائقية للمال في اقتصادياتنا بل أيضًا الكينونة العلائقية لأي شيء في اقتصادياتنا بل وأيضًا الأكوان أن تتطور بأفضل طريقة إذا كانت هذه الكينونة العلائقية أيضًا ذات طابع وأساس ممتازين .هذا هو أساس وطابع الوجود العلائقي الشمولي العلائقي .لكن الكائن العلائقي الشمولي العلائقي يمكن أيضًا أن يكون ذو طابع ممتاز بشكل أو بآخر .حتى أيضًا إيجابية أو سلبية .فالعملي والميتا-سيميوطيقا موجه نحو الطاقة الإيجابية والتطورات الإيجابية ويجب أن يكون هذا أيضًا طابعها بقدر الإمكان .وهذا بالطبع ينطبق أيضًا على رأس المال، المالي والاجتماعي على حد سواء.

ولضمان أن يصبح مجتمعنا أكثر إيجابية بكثير، ستكون هناك حاجة إلى الخطوات التالية، من بين خطوات أخرى :

- يجب تقديم ابتكاري للنظام النقدي .وهذا أمر لا بد منه حقا لمجتمعنا ككل

إن العلاقات المتبادلة - التبعيات - في مجتمعنا التي لها علاقة بالمال يجب أن تكون جميعها منطقية وتؤدي إلى أفضل - الإمكانيات والنتائج .وهذا يعني أيضًا أن هذه الروابط أو التبعيات يجب ألا تكون خانقة .يجب ألا تقيدنا نحن والآخرين في تصرفاتنا .أو على الأقل ليس أكثر مما هو ضروري أو مرغوب فيه.

هذه التبعيات في مجتمعنا التي تتعلق بالمال ليست فقط تبعيات للمال نفسه، بل هي أيضًا تبعيات ناتجة عن اختلالات في التفكير .حيث أن بعض التبعيات المتعلقة بالمال نفسه هي نتيجة للاختلالات في التفكير .نحن جميعًا نعتمد على المال إلى حد ما .ومع ذلك، يزداد هذا الاعتماد كلما أصبح المال أكثر ندرة .لقد أصبح المال أكثر ندرة منذ فترة طويلة .ويرجع ذلك جزئيًا ،إلى أن المال المتاح فعليًا أقل لكل فرد ومؤسسة، ولكن جزئيًا أيضًا لأن كل فرد في مجتمعنا، مع زيادة الرخاء و/أو الرفاهية : يحتاج أيضًا إلى المزيد من المال ويستهلكه بشكل عام .لذلك هناك في الواقع تطوران يحدثان في الوقت الحالي، وهما

1) يتوفر لدى الأفراد والمنظمات أموال أقل وأقل من ذي قبل

2) يحتاج الأفراد إلى المزيد والمزيد من الأموال ويستهلكونها)باستمرار (لتلبية الاحتياجات الثابتة والكمالية.

ولكي يبقى 2 (ممكنًا، وهو أمر لا بد منه إذا أردنا الاستمرار في النمو، يجب حل مشكلة 1 .(ومرة أخرى فإن الأمر ليس كذلك تمامًا، لأنه في الواقع قد يتم تخفيض السلع الكمالية لبعض الأطراف، مما قد يؤدي إلى أن يذهب الدخل بالفعل إلى أطراف أخرى وربما يضطر إلى ذلك في المستقبل .فتخفيض الاستهلاك ضروري في بعض الحالات .ومع ذلك، سيكون ذلك بشكل عام أقل ضرورة واستحسانًا مما هو مفترض في بعض الدوائر ومن قبل بعض الأطراف .في الواقع، فإن رقمنة مجتمعنا تعمل بالفعل على تقليل الاستهلاك .وهو ما قد يفسر أيضًا سبب قدرتنا على الاكتفاء بإنتاج أقل.

فالاقتصادات الأوروبية لا تعمل الآن بشكل جيد كما كانت في السابق، بل إن بعض الشركات تغلق أبوابها لفترة من الوقت. ولكن في الوقت نفسه، لا يوجد نقص حقيقي في السلع أو الخدمات، بل لا يزال هناك فائض في هذا الصدد .حتى أن خفض الإنتاج لا يمثل مشكلة من ناحية الاستهلاك والإنتاج، بل على العكس تمامًا .فحتى الآن، ما زلنا في الواقع ننتج ونستهلك أكثر من اللازم .وهذا أمر يمكن وينبغي تخفيضه، وهو أمر ممكن جدًا .إذا أصبحنا أقل اعتمادًا على العمالة لتوليد الدخل .هناك حاجة إلى فصل العمل عن الدخل، خاصة من أجل مستقبل مجتمعنا والحفاظ على الموارد الطبيعية .إلى حد أكبر بكثير مما هو عليه الحال حاليًا .ففي العصر الحالي، على أي حال، يتم توليد كل الدخل بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق العمل .وهو في الواقع ليس ضرورياً .فعن طريق ابتكاري لنظام المال، يمكن ببساطة توليد الدخل بالكامل، إذا لزم الأمر، دون الحاجة إلى أي عمل على الإطلاق .وهذه هي بنفس القدر أعظم نقاط القوة في ابتكاري .فهو قادر ليس فقط على حل أزمة الديون العالمية فحسب، بل أيضاً على جعل البطالة غير مشكلة على الإطلاق من الناحية المالية وضمان عدم اضطرار العمال إلى دفع دخل العاطلين عن العمل .ولكن بالإضافة إلى ذلك، لم يعد العمال)وأعني بذلك جميع الذين يشاركون في أي وقت من الأوقات في عملية العمل بأي شكل من الأشكال (مضطرين أيضًا إلى دفع تكاليف الإنفاق الحكومي أو دفع تكاليف رعاية المسنين والرعاية الصحية .ومن حيث المبدأ، لم يعودوا بحاجة إلى القيام بذلك على الإطلاق لأن جميع هذه النفقات يمكن دفعها من دخل من مصدر خارجي لا علاقة له بالعمل على الإطلاق.

7. من العقيدة الأنطولوجية إلى عقيدة الفعل)الأيون(، وعقيدة الصيرورة وعقيدة الخلق - الخروج من المصفوفة

علم الوجود هو تقليديًا جزء أو فرع من الفلسفة الميتافيزيقية .تأتي كلمة علم الوجود من

اليونانية ὄν = و كائن λόγος = عقيدة، كلمة.

في الميتاسيميوطيقا، التي بدأتها وأنشأتها بنفسي، لا وجود للفلسفة والمنظور الميتافيزيقي .الميتافيزيقا منظور اختزالي ودون المستوى الأمثل .والبديل، وهو منظور محسّن إلى حد كبير، هو منظور الميتاسيميوطيقا .وبحكم التعريف، فإن الميتاسيميوطيقا أو الميتاسيميوطيقا أو الميتاسيميوطيقا العملية لها مبدأ كلي)وهو من ابتكاري (كأساس ومبدأ توجيهي .إن المبدأ التوجيهي للميتاسيميوطيقا هو بالمثل ما يجب أن يصبح المبدأ التوجيهي لكل شيء .لضمان التوحيد الأكثر امتيازًا والتطور والنمو الأكثر امتيازًا .من كل شيء ومن أجل كل شيء.

وعلى هذا النحو، لا توجد الأنطولوجيا أيضًا ضمن منظور الميتاسيميوطيقا أو ضمن الميتاسيميوطيقا .فالميتاسيميوطيقا هي إلى حد ما منهجية وأساس خلقي .لكن الميتاسيميوطيقا ليست علمًا خلقيًا ولا يمكن إدراجها أو تحديدها مع نظرية الخلق .بما أن نظرية الخلق تستند إلى رؤية مختلفة لا يمكن تحديدها مع العلم .في حين أن الميتاسيميوطيقا، على العكس من ذلك، هي علمية، ولكنها عملية أيضًا، ومن خلال استكمال المفاهيم والمنظورات السائدة، تقدم مساهمة أساسية لتحسين جميع العلوم والممارسة أيضًا.

الأنطولوجيا، في الفلسفة التقليدية، تعني الدراسة الفلسفية لجوهر الكينونة أو الوجود أو "ال "حقيقة .بالتأكيد، هنا يقود منظور والمنطق من اليونانية ὄντος، ὤν معين أو وجهات نظر معينة .الأنطولوجيا مشتقة من اليونانية، على مشتقة من اليونانية λογία. الجزء الأخير، لوجيا يرمز إلى العلم أو الدراسة أو النظرية .ويحدد بقوة الأساس الفلسفي الذي يقوم عليه .والذي يحدد بعد ذلك بقوة نتائج هذا الأساس وإمكانياته ويؤدي إلى قيود من حيث الاحتمالات.

ما يُشار إليه بالأنطولوجيا في الفلسفة التقليدية من الأفضل أن يُطلق عليه مثلاً الأنطولوجيا الأنطولوجية ضمن الميتاسيميوطيقا. حيث يؤدي المنظور الميتا-سيميائي في الميتا-سيميائية إلى نتائج مختلفة للغاية وكذلك الاحتمالات .وفي حين أن الجانب الإبداعي والاحتمالات يلعب دورًا أقل بروزًا، إن وجد، في الأنطولوجيا والميتافيزيقا، فإنه يلعب دورًا أكثر أو أقل بروزًا في الميتاسيميوطيقا والميتا سيميوطيقا.

لا ينظر المنظور الأنطوسي والوجودي الأنطوسي إلى جوهر الوجود أو "الواقع "كمعطى فقط .بل على العكس من ذلك، فهو ينظر أيضًا إلى جوهر الوجود وبالتالي يخلق إمكانيات لجوهر الوجود وإمكانيات ما ليس موجودًا بعد .نحو الاحتمالات .على هذا النحو، فإن الكلمات اليونانية التالية ومشتقاتها ذات أهمية وقيمة في علم الوجود والمنظور الوجودي :

الفعل - المرج - علم طبقات الأرض - علم طبقات الأرض - علم طبقات الأرض - علم طبقات الأرض - πρατω:1

أكشن - باكسي - أونتوباكسي - أونتوباكسي- أونتوباكسي- سيميوباكسي- باكسي - πραξη:2

الخلق - ديميوجيا - أونتوديميوجيا - أونتوديميوجيا - سيميوديميوغيالوجي - ديميوجيا - ديميوجيا - διμιμιουργια:4

وبذلك، يصف كل إصدار ما يلي :أولاً، الكلمة اليونانية، ثم الترجمة الإنجليزية، ثم الكلمة اليونانية بالخط/الأحرف الأنجلوسكسوني .ثم الجمع بين على مع هذا الجزء اليوناني.

ثم، وتماشيًا مع جوهر وإمكانيات المنظور الأنطوسي أو الأنطوسيميوطيقا)أو الأنطوسيميوتك(، قمت أيضًا بإضافة كلمة)علامة (مع الكلمات/الترجمة اليونانية الأربع لمفاهيم الفعل، والفعل، والصيرورة، والخلق .في حين أن إضافات semio على "و"سيميو "في إطار الميتا-سيميوتيكا، في الواقع، قد تكون في الواقع زائدة عن الحاجة وقد تكون ضارة .لذلك، بدلاً من " السيميائية الفوقية والسيميائية الفوقية، قد يكون من الأفضل التحدث ببساطة عن السيميائية الفوقية والسيميائية الفوقية أو السيميائية الفوقية السيميائية والسيميائية)حيث السيميائية والسيميائية هي بحكم التعريف سيميائية فوقية إذا افترضنا أن والسيميائية هي أفضل من السيميائية البيرانية من نواحٍ كثيرة .(وأيضًا لأن السيميائية العملية والميتا سيميائية بحكم تعريفها لها بالفعل طابع الوعي أيضًا بالماضي والحاضر والمستقبل من جميع جوانبه والتحقيق فيه.

إن كلاً من البراتولوجيا، والباكسيلوجيا، والجيانتيلوجيا، وكذلك السيميوطيقا)وهو خلط معقد وصعب، وأنا أدرك ذلك بالطبع(هي جزء من الميتاسيميائيات وما يرتبط بها من سيميولوجيا .وكلها تتجاوز الأنطولوجيا والمنظور الأنطولوجي للميتافيزيقا. كما أن هذه الإضافات إلى الفلسفة التقليدية والتحول من الميتافيزيقا إلى الميتاسيميوطيقا ضرورية وقيمة للغاية بالنسبة للابتكار والاستدامة بل لجميع العلوم والممارسات بشكل عام .إن الاحتمالات، وكذلك فهم ما يمكن أن تعنيه هذه الاحتمالات لمجتمعنا وكيف يمكن أن تتشكل داخل مجتمعنا، جزء أساسي ومهم من الميتاسيميوطيقا والميتاسيميوطيقا.

ومع ذلك، ولفهم هذه الاحتمالات بشكل صحيح، من المهم في كثير من الحالات فهم جوهر الهياكل والوقائع الحالية بشكل جيد. وكذلك مكانها ومكانها ووظيفتها الممكنة في مجتمع علائقي.

يجب أن تكون الهياكل والوقائع وطرق التنظيم مستدامة ومتماشية مع التنظيم المستدام .حيث لا يجب أن يأتي الإنسان دائمًا في المقام الأول تمامًا، ولكن لا يجب أن يصبح الإنسان فيها بالتأكيد تابعًا للغاية للهياكل والأدوات التي يقدمها أو يمكن أن يبدأ العلم والممارسة في تقديمها لنا.

كتب فريدريك نيتشه ما يلي في كتابه "ما وراء الخير والشر" :

إن الفلاسفة الحقيقيين، مع ذلك، هم الآمرون والقائمون على القانون؛ فهم يقولون" :هكذا يجب أن يكون ."!إنهم يحددون أولاً" إلى أين "و"لماذا "البشرية، وبذلك يضعون جانباً العمل السابق لكل العاملين في الفلسفة وكل المقهورين في الماضي - إنهم" يمسكون المستقبل بيد مبدعة، وكل ما كان وما كان، يصبح بالنسبة لهم وسيلة وأداة ومطرقة .إن "معرفتهم "هي خلق، وخلقهم هو إعطاء قانون، وإرادتهم للحقيقة هي - إرادة القوة) ."فريدريك نيتشه، "ما وراء الخير والشر"، 1886(

إذا تم الانتقال من العلم إلى فهم العلم، فإن التغيير الحقيقي والأكثر امتيازًا يمكن أن يحدث على أساس هذا الفهم .وعلى هذا النحو، فإن العلم الأكثر تميزًا يجب أن يكون أساسه الفهم وما أسميه فهم العلم .ثم يتطور العلم بعد ذلك إلى القدرة على تشكيل المجتمع بطريقة أفضل حقًا .وهذا شكل من أشكال الإبداع .وهو ما لا يمكن تسميته بالعلم الزائف، بل على العكس تمامًا. هناك علم جيد وعلم غير جيد أو غير صحيح .لكن هذا لا يتحدد بما إذا كان العلم يخلق أكثر أو أقل .فالعلم الأفضل، أو على الأقل العلم الاجتماعي الأفضل، يجب أن يكون قادرًا على رؤية المستقبل، بل يجب أن يكون أيضًا جزءًا من هذا المستقبل أو حتى أن يكون مؤيدًا لتشكيل هذا المستقبل وصياغته.

كما أن هذه الأسس والسمات الخاصة بالتحول والتغيير والخلق والابتكار مطلوبة أيضًا وقوة دافعة في الممارسة العملية .وقد كتبتُ في ورقة بحثية عن السحر في المؤتمر العالمي للإدارة الذي نظمه الاتحاد الدولي لعلوم الإدارة 2010 (W.T.M. Berendsen، "نحو مجتمع معاد إحياؤه من خلال رواية القصص والسرد القصصي"، المؤتمر العالمي للإدارة الذي نظمه الاتحاد الدولي لعلوم الإدارة 2010)

لقد كتبت، من بين أمور أخرى، أن السحر يتعلق بـ"التوافق الأمثل بين الكليات، وليس بين الأحاديات ."هذه ملاحظة وجملة أساسية وجوهرية للغاية، كما أن الكثير مما أكتبه أساسي وجوهري .للتغيير والنمو وبالتالي للمجتمع ككل.

والحقيقة هي أن مجتمعنا الحالي يمر بمرحلة تحول .وهو أبعد ما يكون عن الاكتمال .لكن الميتاسيميوطيقا والميتاسيميوطيقا الكلية تشكل مفتاحًا وأساسًا مهمًا لذلك .وليس فقط مفتاحًا وأساسًا مهمًا وأساسًا مهمًا، بل هو الأهم على الفور .أن)أكون قادرًا على (تشكيل هذا التحول بأكثر الطرق عمقًا وامتيازًا.

في الوقت الحالي وفي هذا الوقت - عام 2012 وبعض الوقت القادم - هناك العديد من جوانب مجتمعنا التي تقوم على أساس رديء .ونظامنا المالي والنقدي والنقدي والنقدي كلها أمثلة على ذلك .وعلاوة على ذلك، فإن الأمر كذلك هو أن هناك حاجة ماسة إلى تحول صحيح وماهر وممتاز في نظامنا المالي والنقدي والمالي وهو أيضًا المفتاح للبدء في تشكيل وتمكين التحول الأكثر امتيازًا والأكثر حاجة لمجتمعنا.

إن ابتكاري للنظام النقدي والنظام النقدي الممتاز الذي ابتكرته هو الأكثر ملائمة للمستقبل بشكل ممتاز .وسوف يكمل ويحول نظامنا النقدي الحالي الرديء بطريقة تمكن بعد ذلك من تحقيق تحول أكثر امتيازًا وعظيمًا لمجتمعنا ككل وللأفراد والمؤسسات .تحول يركز على الاستدامة وجودة الحياة .سيؤدي ذلك إلى ثورة نقدية سلمية ولكن مطلوبة بشدة، والتي ستؤدي بعد ذلك إلى تمكين العديد من الثورات الاجتماعية الكبرى.

8. جوهر نظامنا النقدي والنقدي الحالي وتأثيره على الأنظمة والسياسات النقدية

لقد أشرت في العديد من الأوقات والأماكن في كتاباتي عن الأزمة المالية والاقتصادية، ولكن أيضًا على نطاق أوسع، إلى أن الأساسيات والأسس ضرورية .يجب أن تكون الأسس متناغمة مع الممارسة قدر الإمكان .أتحدث عن الأسس لأنني أتحدث عن الجوانب الأساسية وأيضًا المنظورات والأسس الأساسية للعلم والممارسة.

في هذا الجزء من كتابي هذا، أريد أن أتعمق قليلاً وبشكل أكثر تحديداً في الجوانب الأساسية والأساسيات في نظام المال والمال الحالي .وبالتالي الانتقال إلى ما هو ممكن وما هو أفضل وأنسب للمجتمع الحالي والمستقبلي وللأفراد والمنظمات في الحاضر والمستقبل .حيث يجب افتراض وجود تنظيم مستدام ومجتمع مستدام، وهو ما قد لا يتناسب ويتصل دائمًا مع المنظمات والهياكل المستدامة .ومرة أخرى، قد يكون الأمر كذلك؛ فالأمر كله يعتمد على نظرتك للأمر وكيفية إدراكك له.

وبالطبع يجب التمييز بين

1) المال ونظامنا النقدي

2) النظام النقدي والسياسات النقدية

3) المضمون وطرق التفكير بسبب النظام النقدي المرتبط أو غير المرتبط بالنظام النقدي و/أو صنع السياسة النقدية

حيث أن 2 (هي في الغالب نتيجة لخصائص وخصائص 1 (ومحددة من قبل جوهر وخصائص 1 .(و)3 (هو، بدرجة أكبر أو أقل، نتيجة لجوهر وخصائص)1 (و)2 (ومحدد من خلالهما .ولهذا السبب، وبسبب الدور الأساسي الذي يلعبه المال في اقتصاداتنا ومجتمعنا، يجب أن يكون نظامنا النقدي كاملاً ومتماشياً مع رغبات ومتطلبات المستقبل .وينبغي أن تكون هذه المتطلبات بحيث يتم استهداف أعلى درجة ممكنة من التنظيم المستدام .وأكبر قدر ممكن من الجودة والفرص للأفراد والمجتمع وأرضنا.

لكن النقطة المهمة جدًا أيضًا هي أن نظامنا النقدي والنقدي يجب أن يكون منطقيًا وكاملاً .إذا لم يكن كذلك، فإنه يؤدي إلى جميع أنواع التفكير المختل والسلوك المختل في مجتمعنا .ويؤدي ذلك إلى جميع أنواع المشاكل، من مشاكل الصحة العقلية والنفسية والجسدية إلى موت الأفراد، بالإضافة إلى تلف وزوال المنظمات والمنتجات والحيوانات والكيانات الأخرى في مجتمعنا وأكواننا .في الواقع، لا يمكن أن يكتمل نظامنا النقدي والمالي إلا إذا كان إحساسنا الفردي والجماعي بأكمله متناغمًا ومتوافقًا معه .حيث يجب أن يكون هناك تفاعل في القوة بين نظامنا النقدي وصناعة أحاسيسنا والعالم والأكوان من حولنا.

يبدو ذلك معقدًا، وهو كذلك .خاصةً لأنه من المهم للغاية أن يتم وضع أساس نظامنا المالي بطريقة تجعل الإضافات والتعديلات الضرورية لعقولنا الفردية والجماعية، وبالتالي عملية صنع الشعور، ممكنة بل وتبقى ممكنة أيضًا .وأن تتم هذه الإضافات بالطريقة الصحيحة والأفضل الممكنة.

في الوقت الحالي، ليس هذا هو الحال في الغالب .نحن غالبًا ما نفكر بوعي أو بدون وعي في الأمور بطريقة غير عقلانية جدًا ،وأحيانًا مشوشة لأن نظامنا المالي غير معد بالطريقة الصحيحة .هذه الطرق المشوشة أو غير العقلانية في التفكير، بالمناسبة تنتج أيضًا في كثير من الأحيان عن أو بسبب قصور في جوانب أخرى من مجتمعنا أو في علمنا أو فهمنا.

ولكن الحقيقة هي أن ندرة المال الحالية تؤدي إلى العديد من طرق التفكير المشوشة وإلى العديد من الطرق المشوشة في مجتمعنا .والحكومات والمنظمات وكذلك الأفراد يدركون ذلك بدرجة أكبر أو أقل، ومع ذلك يتصرف الناس بطرق لا تتماشى مع ما هو أكثر منطقية وصوابًا أو ما يمكن أن يتماشى معه أكثر بكثير.

ما هو المال وما هو المال ونظامنا النقدي؟ للإجابة على هذا السؤال، من المهم أولاً ما هي الخصائص التي يتمتع بها المنظور الأساسي .من أجل الحصول على نتيجة ممتازة ومستدامة وعظيمة، يجب أن يكون هذا المنظور سيميولوجيًا وأنطولوجيًا غير كافٍ بل ومحدود .خاصةً إذا تم إيلاء الكثير من الاهتمام للأوضاع والاحتمالات الحالية وتم النظر في الجوانب الوراثية ،والديموغرافية وبالتالي الاحتمالات قليلاً أو لم يتم النظر فيها على الإطلاق .وهو الأمر الذي يحدث كثيرًا في العلوم الحالية خاصة في العلوم الاجتماعية حيث تلعب الجوانب الجينيو-جينية والديموجية السيميولوجية بالتحديد وظيفة ودورًا مهمًا .لذلك عند النظر إلى ماهية النقود ونظامنا النقدي الحالي، لا يمكن للمرء أن يهرب من النظر إليها بطريقة نقدية .حيث أن السؤال والإجابة عن ماهية المال، والأهم من ذلك، ما يمكن أن يكونه ويصبح عليه، يتحدد إلى حد كبير أيضًا من خلال فهم ما هو المقصود بنظامنا النقدي، والأفضل من ذلك، ما يمكن أن يكونه ويصبح عليه.

- عندما يتم افتراض ماهية المال وما هو عليه فقط، فإن ذلك يؤثر على رؤية وفهم ماهية المال في الأساس - والأهم من ذلك ما يمكن أن يصبح عليه المال ونظامنا المالي .وهذا يثبت، من بين أمور أخرى، الفهم والرؤية الحاليين لماهية المال وما يفترض أن يكون عليه المال في الأساس .كتب الباحث في أوتريخت كلاس فان إغموند، في مقالته "فلسفة الحياة والسياسة المستدامة "- محاضرة للمؤتمر الاجتماعي المسيحي 2011 - ما يلي" :المال في الأساس هو وسيلة لتنظيم تدفق الأنشطة والسلع".

أنا لا أوافق على ذلك، لعدة أسباب .أولاً، إنه يقيم علاقة بين المال وتدفقات الأنشطة والسلع .وهو أمر صحيح جزئيًا، لكنه مقيد واختزالي للغاية .بمعنى أنه يتم ذكر وظيفة واحدة فقط للمال والنظر فيها هنا، في حين أن هناك العديد من الوظائف الأخرى. ولكنه يفترض أيضًا أن دور المال هو في الأساس إنتاج السلع والأنشطة وأن المال أقل أهمية بالنسبة للأفراد والمؤسسات في المجتمع .لكن الأهم من ذلك، أن الوصف أعلاه للهدف أو الغرض أو المنفعة من المال يتجاهل تمامًا الاحتمالات الوراثية والديموغرافية للمال ونظامنا النقدي .هذه الاحتمالات، كما ناقشت، هي أيضًا جزء لا يتجزأ من كيفية تعريف الأشياء وفهمها. فما هو المال وما كان وما هو الغرض منه وطريقة فهمه يؤثر بشكل مباشر على إمكانيات وحقائق السياسة النقدية وطبيعة ومحتوى الأنظمة النقدية في جميع أنحاء العالم.

يهدف المال في الأساس إلى تنظيم تدفق الأنشطة والسلع .أريد التخلي تمامًا عن هذا التعريف للمال لعدة أسباب .أولاً، لأنه من الواضح أن المال له العديد من الأدوار والوظائف في مجتمعنا .ولكن إلى جانب ذلك، هناك تعريف أكثر عمومية وأفضل بكثير، وهو تعريف أكثر فعالية وأكبر بكثير .وهذا يتعلق بالتعريف التالي للمال :

المال هو محلل للنمو والتنمية المستدامة، ويدعم التنظيم المستدام والحياة المستدامة.

هذا التعريف للمال يركز أكثر على الأفراد والمجتمع وأقل على المؤسسات والإنتاج .وفي رأيي بل وفي جوهره أيضًا، فإن المال يهدف أيضًا إلى تقليل أو حتى القضاء تمامًا على تدفقات الأنشطة والسلع .والمال هو عامل مساعد، فهو مطلوب في العملية ولكن لا يتم استهلاكه فعليًا .حيث أن المال المستخدم يستمر ببساطة في الوجود فقط في مكان مادي أو رقمي مختلف.

وعلاوة على ذلك، فإن تعريفي للمال يدعم الضمانات الاجتماعية وتحسين وتحسين تنمية الأفراد ومجتمعنا والعالم .وهو ما لا تفعله التعريفات الأخرى لجوهر ودور المال، أو بدرجة أقل .يدعو تعريفي إلى الحفاظ على الضمانات الاجتماعية .وهو يتطلب ويتطلب نظامًا نقديًا وسياسة نقدية تدعم هذا الأمر وتمكنه.

إن نظامنا النقدي الحالي ومن ثم سياستنا النقدية الحالية لا يدعم دور المال كمحفز للنمو والتنمية المستدامة .بل على العكس من ذلك .يُظهر الوضع الحالي)أكتوبر 2012 (في اليونان أن سياسة الاتحاد الأوروبي لها بالفعل آثار سلبية بعيدة المدى .أحد الأمثلة على ذلك هو تفكيك الضمان الاجتماعي .على سبيل المثال، هناك الآن مرضى السرطان في اليونان الذين يتجاهلهم النظام الاجتماعي تمامًا، وبالتالي لا يستحقون المساعدة من الأطباء أو المستشفيات .فهم لا يتلقون أي رعاية .وهو أمر لا يمكن الدفاع عنه تمامًا سواء من وجهة نظر إنسانية أو من وجهة نظر النمو والتنمية المستدامة .هذه هي الحالات التي لا ينبغي أن تكون مطلوبة على الإطلاق في ما يسمى بالمجتمعات المتقدمة والتي يجب أن تخجل منها حكومة الاتحاد الأوروبي .والتي ينبغي حظرها من الاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن .حقًا يجب أن يحصل كل مواطن في الاتحاد الأوروبي على رعاية صحية جيدة، بغض النظر عن الوضع المالي أو الاجتماعي الذي يعيشه المرء.

حتى عام 2008، وهو عام الأزمة المالية والاقتصادية، بدا أن الاتحاد الأوروبي كان يسير على ما يرام .وبدا نظامنا النقدي وكذلك سياستنا النقدية صحيحة ومركزة على النمو والتنمية .وأن تكون داعمة لذلك .ثم جاءت الأزمة .والتي، على عكس الرأي والافتراض الأكثر شيوعًا، لم تكن بسبب البنوك أو المضاربات من قبل أطراف مختلفة .فالأزمة المالية التي تسمى اليوم بأزمة المديونية في عصرنا الحالي ولكنها في الحقيقة تنطوي على نفس الظاهرة، هي نتيجة منطقية لنقص خطير وعميق في المال .وذلك لأن الكيانات في مجتمعنا تنمو بشكل أسرع وتحتاج إلى المزيد والمزيد من الأموال .بينما في الماضي، كانت الحكومات في الماضي تخلق القليل جدًا من المال أو على الأقل بشكل افتراضي ذهبت تلك الأموال إلى الجهات الخاطئة .هناك نقص شديد في الأموال خاصةً بين العاطلين عن العمل ولكن أيضًا العاملين في الفئات المهنية الدنيا وشرائح الدخل المنخفضة. ليس من الطبيعي أن يكون الشخص الذي يعمل بدوام كامل ويعمل بجد ويبذل قصارى جهده أيضًا لا يستطيع حتى إعالة أسرته بشكل طبيعي، وحتى مع وجود نمط إنفاق أقل من المعتاد لا يزال يكافح من أجل دفع الفواتير .وهو وضع، للأسف، أصبح الآن واقعاً متزايداً بشكل متزايد .أيضًا وحتى في بلد مثل هولندا .كل هذا نتيجة نظام نقدي وسياسة نقدية مقيدة بشدة وقمعية .وخاصة أيضًا بسبب قلة الأموال في نظامنا، في مجتمعنا .ولكن هذا القليل جداً من المال هو أيضاً نتيجة جزئية لطبيعة النظام المالي والاقتصادي الحالي والسياسة النقدية الحالية وإمكانياتها الموضوعية.

إن النظام النقدي الكامل والشامل يجب ألا يقتصر على توفير ضروريات الحياة اليومية فحسب، بل يجب أن يوفر بالإضافة إلى ذلك ليس فقط إمدادات ثابتة ومستدامة من الاحتياجات الاجتماعية بل أيضاً ما يسمى باحتياجات الرفاهية .ومن المؤكد أن هذه الكماليات ليس من الضروري أن تكون بالقدر الذي يجب أن تكون عليه تلك الكماليات، وبالتأكيد ليس بالقدر الذي يتسم به بعض الأفراد في مجتمعنا من الفخامة والبذخ .ولكننا في نظامنا النقدي الحالي ونظامنا النقدي وسياستنا النقدية نختار ببساطة حرية الفرد في شراء ما يستطيع شراءه، حتى لو مات شخص ما في الجوار أو حتى في العالم كله من الجوع أو الوحدة الاجتماعية أو بسبب تجاهله التام .وعلاوة على ذلك، فإن الأمر ببساطة هو أننا في مجتمعنا الحالي نجد أنه من الطبيعي جدًا أن نسيء معاملة الآخرين بدرجة أكبر أو أقل من أجل كسب قروشنا.

أم أن الأمر أكثر دقة؟ هل نحن لا نساعد إخواننا من البشر مالياً لأننا لا نريد ذلك، أم لأننا لا نستطيع؟ يبدو أن الحالة الأخيرة هي الحالة الأخيرة .ولكن ماذا عن أصحاب الدخل الكبير حقاً في مجتمعنا، أو السياسيين الذين يديرون ويديرون بلداننا ومجتمعاتنا الدولية؟ إذا أرادوا ذلك حقًا، فبالتأكيد يمكنهم على الأقل مساعدة زملائهم من البشر جزئيًا من الناحية المالية؟ لأنه بالتأكيد "هناك "فائض من المال، وإذا لم يكن هناك أي فائض، فبالتأكيد يمكن توليده؟ أم أن هذا أيضًا وهم، وهل هناك أيضًا حدود لكمية المال المتاح للمرء بل والأكثر من ذلك حدود للمال الذي يمكن للمرء أن يدخره؟

ومن ثم أعود إلى المفهوم الذي يدور حوله كل شيء حقًا .الندرة .ندرة المال، ندرة أو نقص في الفهم الكافي، ندرة أو نقص في المنهجية والطرق الصحيحة للوصول إلى حل ومجتمع أكثر مثالية واستدامة .على ما يبدو، اجتماعيًا أو فكريًا أو اقتصاديًا أو غير ذلك، فإننا غالبًا ما نفتقر إلى الموارد أو الفهم للوصول إلى طريقة أفضل للعيش والتنظيم.

.ومع ذلك، تشير خبرتي وفهمي على حد سواء إلى القناعة بأن مفتاح الطريقة الأفضل للعيش والتنظيم يكمن حقًا في التمويل وخاصة في القضاء على الندرة، المتصورة أو غير ذلك .حيث لا تقتصر أهمية الندرة الحالية على الندرة الحالية فحسب، بل أيضًا الندرة المتصورة أو غير المتصورة في المستقبل .يحتاج الشخص إلى اليقين .اليقين بأنه، سواء في الحاضر أو في المستقبل، لديه على الأقل ما يكفي من الموارد المالية للعيش، وكذلك لإعالة أسرته وبيئته .وهذا اليقين ليس موجودًا في الوقت الحالي، وفي الواقع أصبح هذا اليقين أقل وأقل وأكثر غموضًا .كما لا يمكننا أن نثق حقًا في أن هذا الأمر سيتحسن بعد، ولا يمنحنا سياسيونا وكذلك بيئتنا المزيد من الثقة في ذلك أيضًا .ولن تأتي هذه الثقة حقًا إلا عندما يتخذ السياسيون خطوات فعلية ويحققون نتائج فعلية في القضاء على الندرة المالية أو الاجتماعية .حيث تعتبر الندرة المالية مهمة بشكل خاص .لأن هذا هو المفتاح لتحقيق نتيجة أكثر استدامة وكبيرة أيضًا فكريًا واقتصاديًا وغير ذلك.

المال كمحفز للنمو والتنمية المستدامة .وهذا يغطي إلى حد كبير كل شيء .إنه وصف كامل ومستدام أيضًا .ولكن لتحقيق ذلك يتطلب على الأقل ما يلي كونه

1) القضاء على ندرة المال في مجتمعنا

2) الفصل، بالنسبة للأفراد والأسر، بين الحصول على الدخل من العمل، وبين الإنتاج.

3) ضمان الاستقرار في الدخل والحصول على موارد مالية كافية في جميع الأوقات لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل المأوى المناسب والغذاء والرعاية الصحية ورعاية المسنين والمواصلات ومستوى معين من الرفاهية وفرص تربية الحيوانات أو ممارسة الهوايات والرياضة والتنمية الفكرية والاجتماعية.

4) التخصيص السليم للمال في مجتمعنا، بما يضمن حصول أكبر عدد ممكن من الأفراد في مجتمعنا على المال الكافي لتلبية احتياجاتهم الأساسية ولكن أيضًا أكثر من ذلك ولكن بطريقة مستدامة.

رقم 2 (هو الأكثر أهمية وأهمية لعدة أسباب .فهو يسمح بتحقيق الاستدامة الحقيقية، ولكنه أيضاً مفتاح منع التضخم في المستقبل .فمن خلال عدم الاعتماد على الدخل والعمالة وبالتالي لن يكون إنتاج الخدمات والمنتجات ضروريًا من وجهة النظر المالية، كما أنه من غير الضروري تمامًا رفع أسعار السلع أو حتى الإبقاء عليها عند مستواها الحالي .ومن ثم، يمكن أن تصبح أسعار السلع من ذلك الحين فصاعدًا أكثر تناغمًا وخدمة للأفراد والمجتمع .ويمكن بعد ذلك خفض الأسعار على الرغم من أن ذلك سيؤدي إلى "خسائر "إذا كان ذلك مرغوبًا فيه للمجتمع أو لأفراد معينين .وعلى هذا المستوى أيضًا، يمكن بعد ذلك التعامل مع جوانب التمويل والمال ونظامنا النقدي وسياستنا النقدية بطريقة أكثر منطقية واستدامة .سيكون الأمر أكثر منطقية بكثير، بهذه الطريقة.

الأمر كله يتعلق بالإحساس الجيد

،وهو كذلك .إذا أصبحت النقاط المذكورة أعلاه جزءًا من نظامنا المالي، بالطريقة المستدامة والكاملة التي أعنيها وأتصورها ونتيجة لذلك سيتم حل العديد من المشاكل في المجتمع تلقائيًا .لن يصبح المال مشكلة حقيقية مرة أخرى، ولكن بالإضافة إلى ذلك سيصبح المال أداة ويدعم التنمية المستدامة حقًا .وعندها سيصبح المال حافزاً حقيقياً للنمو والتنمية المستدامة.

أن النمو والتطور المستدام للمجتمع سيشمل تدمير المنظمات أو أجزاء من المنظمات .وتدمير العمليات التنظيمية، وعمليات الإنتاج والموارد وتدمير الإنتاج .خاصة أيضاً لأن أجزاء من الإنتاج غير مستدامة أو لا تساهم في التنظيم المستدام .حتى الإنتاج في حد ذاته لن يساهم في الاستدامة في كثير من الحالات .فالإنتاج ضروري، ولكن فقط عندما تكون هناك حاجة ،حقيقية إليه .والكثير من الإنتاج اليوم لن يكون كذلك، وقد تقل الحاجة إلى الإنتاج في المستقبل .من خلال لوجستيات أفضل ولكن بشكل خاص من خلال الابتكارات في طرق الإنتاج والابتكارات أيضًا في خلق وتلبية احتياجات الناس.

إن حقيقة أننا سنضطر في المستقبل إلى إنتاج أقل أو عدم الإنتاج على الإطلاق لتلبية احتياجاتنا من الدخل سيؤدي بالفعل إلى انخفاض هائل في الإنتاج .إذا كان هناك إنتاج أقل، وبالتالي لم تعد هناك حاجة فعلية للمؤسسات، فسيكون لذلك أيضًا تأثير هائل ،على تخفيض الإنتاج المرتبط بالإنتاج والمطلوب للحفاظ على الإنتاج .فكروا في إنتاج معدات التعبئة والتغليف، وإنتاج الآلات وإنتاج معدات النقل، وإنتاج المعدات المكتبية.

ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن تسهر الحكومة على تهيئة الظروف الملائمة للاستدامة بطرق مختلفة .حيث يلعب شعب البلد أيضاً دوره في ذلك .كما ينبغي توجيه المجتمع الاستهلاكي ونمط استهلاك الأفراد والأسر نحو الاستدامة .ويشمل ذلك ما يلي :

- ضمان دخل كافٍ للمقيمين في بلد ما في جميع الأوقات، حتى لو لم يكن لدى المرء دخل مرتبط بالعمل.

- عدم التردد أو السلبية بشأن تقليل العمل أو حتى إلغاء بعض الصناعات أو المؤسسات بالكامل إذا كان ذلك يعزز الاستدامة أو كان مفيدًا أو مرغوبًا فيه لغرض آخر

- تشجيع تحسين المنتجات بحيث تصبح أكثر استدامة بالفعل وتعزيز الاستدامة.

- تشجيع الاستبدال الأقل سرعة للمنتجات والإدارة المستدامة للبيئة والمجتمع والبيئة والممارسات الاجتماعية والبيئية المستدامة

إن إزالة ندرة النقود مع ما يتبع ذلك من فصل الدخل عن تشغيل العمل والإنتاج أيضًا، يجعل كل هذا ممكنًا أكثر بكثير مما هو عليه في الوقت الحاضر .إذا أصبح الأفراد والمجتمع أقل اعتمادًا على العمل والإنتاج من حيث الدخل، فهذا يعني تلقائيًا أنه يمكن إنتاج كميات أقل .في الواقع، لم تعد هناك حاجة للإنتاج عندئذٍ لتوليد الدخل، بل لما يجب أن يكون عليه في الواقع .أي تلبية احتياجات أو ضروريات المستهلكين أو من أجلهم .ولكن، والأهم من ذلك، يجب أن يخدم الإنتاج أيضًا بشكل أساسي فقط من أجل النمو والتنمية المستدامة والحياة المستدامة والمجتمع المستدام .حيث أن تلك المنتجات أو الخدمات المادية التي يتم إنتاجها ليست هي العامل المحفز، بل هي الأدوات والضروريات الجوهرية للتنمية المستدامة والنمو.

ويمكن تحقيق هذا النمو المستدام للمجتمع إذا أصبح الإنتاج أقل، أو أفضل، مختلفاً .وخير مثال على هذا الاختلاف هو حقيقة .أن الإنتاج قد تدهور بالفعل في السنوات من 2008 إلى الواقع .لم يتحسن، بل تدهور .بينما تحسنت كفاءة العمليات التنظيمية ويمكن أن تتحسن تلك الكفاءة وستتحسن .إلا أنها لا تزال حاليًا على حساب العمال والاقتصاد .هذه النقطة الأخيرة، تأتي على حساب العمال والاقتصاد .لا يتطابق مع حقيقة أن كفاءة الإنتاج وعمليات الإنتاج تزداد سوءًا .لأنها تتحسن .فلماذا إذن يزداد العمال وسكان الدول سوءًا؟ بينما تتحسن كفاءة الإنتاج والعمليات الإنتاجية والتنظيمية في الواقع؟ الإجابة بسيطة، وهي أن السبب في ذلك يعود جزئياً وبالتحديد إلى هذا الأمر .في حين أن الاقتصاد نفسه يجب أن يتوقف عن العمل بشكل متزايد، فإننا جميعًا نبدأ في العمل بجدية أكبر وأكثر .القيام بالمزيد والمزيد في نفس الفترة الزمنية .الكفاءة هي اسم اللعبة .فبالأجر نفسه الذي كنا نتقاضاه في السابق، سنقوم بعمل المزيد والمزيد .مع عدد أقل وأقل من الأشخاص .وهذا على حساب العمال واقتصادنا، وبالتالي على حساب مجتمعنا .والسبب هو أن فوائد الكفاءة لا تكاد تنتقل إلى العمال والاقتصاد، هذا إن انتقلت أصلاً .بل على العكس من ذلك .في الواقع، تضر الكفاءة بالعمال والاقتصاد .فالإنتاج الهزيل، في اقتصاد وظروف اليوم، يضر بالعمال والاقتصاد.

وتؤدي الكفاءة، على الأقل بالطريقة الحالية التي يتم بها إدخال الكفاءة، إلى اقتصاد أقل استدامة وهي حالة متطرفة من التنظيم غير المستدام .لا ينبغي أن يتوقف الاقتصاد، بل يجب أن يُسمح لنا بذلك .ولا يمكننا تحقيق ذلك من خلال العمل بجدية أكبر مقابل نفس الأجر، أو العمل بجهد أقل مقابل أجر أقل.

لذا فإن ما أقوله، وما هو حقيقة واقعة، هو أن الإنتاج الهزيل أو غيره من أساليب الكفاءة يضر بالعمال والاقتصاد على حد سواء .وهذا هو الحال الآن، مع النظام النقدي الحالي والسياسة النقدية الحالية .وإذا تم تغيير النظام النقدي الحالي والسياسة النقدية الحالية، فإن الكفاءة ستظل ضارة بالعمال إذا لم يتم جعل تلك الكفاءة مستدامة .وهذا الطابع المستدام لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت تلك الاستدامة تعود بالنفع على العامل .على سبيل المثال، إذا سُمح للعمال في المستقبل بالاختيار بين العمل بجهد أكبر ثم العمل لساعات أقل - مقابل نفس الأجر - أو العمل بجهد أقل والعمل لساعات أكثر - مقابل نفس الأجر .وإذا أدت زيادة الكفاءة أيضًا إلى زيادة الأجر، على سبيل المثال .أو إذا كانت السياسات والنظام النقدي والمالي ينصان على أن العمال والمقيمين في بلد ما يستفيدون ماليًا من زيادة الكفاءة وغيرها من طرق التنظيم في جميع الأوقات .ولكن بطبيعة الحال، لا يتعلق التنظيم المستدام بالتنظيم المالي فقط، بل يتعلق أيضًا بالتنظيم الاجتماعي.

على هذا النحو، يمكن القول بشكل عام أنه ينبغي ويجب السماح للعمال بالتباطؤ، بل يجب السماح لهم بالتباطؤ في الحاضر والمستقبل .يجب أن يُسمح لنا جميعًا بالعمل بوتيرة عادية، وهي أقل سرعة واندفاعًا مما هي عليه في الوقت الحاضر .إذا كان ذلك ممكنًا، فينبغي أن ننتج أقل قليلًا أو بنفس الوتيرة تقريبًا مع زيادة عدد الأشخاص .لا يحتاج الاقتصاد إلى التباطؤ .ولكن لا يحتاج أيضًا إلى أن يكون أسرع .فوتيرة الاقتصاد لا تهم .بل يتعلق الأمر أيضًا بالإيقاع الصحيح .ويجب ألا تعتمد تلك الوتيرة والإيقاع على الاقتصاد، بل على العمال وعلى أنفسنا .من الأفراد والجماعات .الاقتصاد في أزمة الآن ولكن لا داعي لأن يكون كذلك .إذا ما قمنا بفصل الدخل وأيضًا عملية صنع السياسات المالية والنقدية والواقعية أكثر عن أداء العمل .يجب فصل الترابطات المتبادلة بشكل أكبر في هذه العملية .وهو أمر يتيح ابتكاري للنظام النقدي .ومع ذلك، فهو المفتاح لجعل العمليات التنظيمية والتنظيمية مستدامة حقًا، وهذا يعني بطبيعة الحال أن هذه الاستدامة تعود بالنفع على العامل .وبذلك يجب أن يأتي التنظيم والمنظمات لخدمة العمال والمجتمع.

إذا وعندما يتم تقديم ابتكاري فيما يتعلق بالتمويل، لن يهم بعد الآن كم نكسب أثناء العمل .أو مدى صعوبة أو لين عملنا .أو كم ساعة في اليوم .وبالمثل، بقدر ما يتعلق الأمر بالتمويل، لن يهم الشركات بعد ذلك ما إذا كان المرء يحقق ربحًا أم لا .سواء كانت تفرّغ حاوية من الصين يدويًا، أو تضمن تحميلها على منصات نقالة على الجانبين الصيني والأوروبي، وظروف عمل جيدة للموظفين في كل من البلد المورّد وبلدهم.

من أجل اقتصاد وتنظيم مستدام، يجب أن يكون العمل فقط لتلبية الاحتياجات .وينبغي أن يكون المال مرة أخرى على نحو متزايد أو بالأحرى يجب أن يكون محفزًا للنمو المستدام فقط .ليس أكثر من ذلك، ولكن بالتأكيد ليس أقل من ذلك أيضًا. يجب أن يخدم المال بشكل متزايد المجتمع والأفراد، والأمر نفسه ينطبق على السياسة النقدية.

نتيجة لأزمة الديون، من المرجح أن ينشئ الاتحاد الأوروبي صندوقًا للطوارئ .وسيتعين على الدول أن تدفع الأموال في صندوق الطوارئ هذا .بينما يعاني سكان تلك البلدان بالفعل من أوقات عصيبة .ثم يتم إقراض تلك الأموال لليونان وغيرها من الدول المتعثرة في حين أن هناك بديل أفضل بكثير .كون أن الاتحاد الأوروبي لا يملك أموالاً مودعة في صندوق الطوارئ، بل يخلق أمواله الخاصة في صندوق الطوارئ .ومن ثم لا تقترض اليونان الأموال بقدر ما تتبرع بها .مع شرط أنه إذا عادت اليونان إلى وضع إيجابي حقًا أو إيجابي بما فيه الكفاية في السنوات العشرين المقبلة، فإنها ستودع نفس المبلغ أو هذا المبلغ مرة أخرى في صندوق الطوارئ مع الفائدة في المستقبل .على سبيل المثال .وبهذه الطريقة، لن تضطر الدول الأخرى إلى إيداع الأموال في صندوق الطوارئ، وبالتالي لن تضطر إلى البدء في تقليص حجم الودائع المطلوبة في صندوق الطوارئ. وبهذه الطريقة، سيساهم ذلك كثيرًا في انتعاش الاقتصاد بدلاً من أن يؤدي إلى تدهور الاقتصاد ووضع الأفراد في المجتمع.

9. تضخم القيمة - ما وراء مفهوم التضخم

مقدمة

منذ حوالي عام 2000، وأنا أعمل على حل أزمة الديون، وأسبابها الجذرية .أولاً ببصيرة ثاقبة ولكن أيضًا على نطاق أوسع بكثير من مجرد ما يتعلق بأزمة الديون .وقد نتج عن ذلك النظام النقدي الممتاز الذي ابتكرته .إن هذا النظام النقدي الممتاز هو الحل الأمثل والأفضل لأزمة الديون العالمية، ويمكن أيضًا تقديمه في وقت قصير غير واقعي تقريبًا ولكن يمكن تحقيقه بالكامل .وبالفعل، مع ابتكاري للنظام النقدي - الذي هو تكييف للنظام النقدي الحالي وسيضمن التحول إلى النظام النقدي الممتاز يمكن حل أزمة الديون بالكامل، وإنهائها في غضون يوم واحد .لن تكون جميع البلدان مؤهلة و/أو قادرة على تحقيق ذلك - فعلياً خلال يوم واحد، ولكن "بلدي "هولندا، من بين بلدان أخرى، في هذا الموقف .كما أن ألمانيا وربما فرنسا وعلى الأرجح الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً في وضع يسمح لها بتطبيق ابتكاري لنظام المال، وفي غضون يوم واحد أيضاً .إذا قامت حكومة واحدة فقط من حكومات تلك الدول بذلك بالفعل، فهذا يعني إنهاء أزمة الديون العالمية في غضون يوم واحد .ليس لبلدانهم فقط، بل للعالم أجمع .ستنتهي أزمة الديون منذ ذلك الحين .حلت تماما.

وثمة نتيجة أخرى بعيدة المدى لابتكاري للنظام النقدي هي أكبر من ذلك بكثير .وذلك لأن النظام النقدي الممتاز يدعم أيضًا التنمية المستدامة لمجتمعنا بالطرق الممتازة الأكثر ملاءمة .وبالتالي فإن التحول إلى النظام النقدي الممتاز يعني في آن واحد التحول إلى مجتمع نقدي ممتاز .وهو ما يدعم كذلك تحولاً آخر إلى مجتمع اجتماعي ممتاز .إن المزيد من التميز في الاجتماعي "أهم بكثير من المزيد من التميز في "النقدي/المالي ."لكن النقطة المهمة هي أن رأس المال الاجتماعي والمالي" مرتبطان بقوة .وأن النظام النقدي الحالي ومن ثم السياسات الحالية لا تعزز المجتمع الاجتماعي، بل إنها في الواقع تعيقه تمامًا أو حتى تدمره في العديد من المجالات .إن الطريقة الوحيدة لخلق الحرية الاجتماعية والجودة الاجتماعية بدرجة ممتازة أكثر مما كانت عليه في الماضي هي من خلال خلق ودعم الحرية المالية .والنظام النقدي الممتاز يفعل ذلك بأكثر الطرق روعة وامتيازًا.

المنظور الأساسي لفهم أفضل

للتوصل إلى فهم أفضل لظاهرة أزمة الديون وما ينطوي عليه الأمر، من المهم النظر إليها بالطريقة التالية .يتكون رأس المال من رأس المال المالي ورأس المال الاجتماعي .يأتي كل من رأس المال المالي ورأس المال الاجتماعي في العديد من الأصناف، والقدرات .وأشكال متعددة .على الرغم من أن رأس المال الاجتماعي يميل إلى أن يكون أكثر تعددًا وتنوعًا من رأس المال المالي .يتكون الواقع من حولنا من كيانات وعمليات .ويمكن أيضًا تسمية هذه الكيانات بالكائنات، وفي هذه الحالة "ينبغي النظر إلى الكائنات الحية على أنها كائنات أيضًا .كل هذه الكائنات ديناميكية .ومن ثم نطلق على تلك الديناميكية "عملية والأشياء أو الكيانات هي جزء من الديناميكيات، أي العمليات .يتم توزيع كل من رأس المال المالي والاجتماعي بشكل متزايد بين عدد متزايد من العمليات والكيانات في العصر الحالي .ويعني هذا أيضًا أن نسبة رأس المال الاجتماعي أو المالي المتاح أو الذي يمكن أن يكون متاحًا لعملية معينة تتناقص بشكل عام .بالنسبة للنسب التي قد تكون أو لا تكون إشكالية .تحتاج جميع العمليات والكيانات إلى حصة ما من رأس المال الاجتماعي والمالي .للوجود على الإطلاق، أو الاستمرار في الوجود .لا تمثل ،وفرة رأس المال المالي الكلي أو رأس المال الاجتماعي الكلي)إجمالي رأس المال الذي سيتم توزيعه بين الكيانات (مشكلة ولا تمثل وفرة رأس المال المالي المحلي أو رأس المال الاجتماعي المحلي)رأس المال المتاح لعمليات أو كيانات محددة(مشكلة أيضاً .فالنقص عادة ما يكون كذلك، بدرجة أكبر أو أقل .لا ينبغي "حل "النقص المحلي عن طريق خلق نقص محلي في أماكن أو لحظات زمنية أخرى .وهو أمر حدث بالفعل في الماضي وحاليًا، بل ويحدث بشكل متزايد .وذلك لأن هناك نقصًا

متزايدًا في رأس المال المالي الكلي، وبالتالي في رأس المال الاجتماعي المحلي أيضًا .وبالفعل، لتعويض النقص في إجمالي رأس المال المالي أو الحد منه مؤقتًا، هناك حاجة إلى المزيد والمزيد من نشر رأس المال الاجتماعي.

تضخم المشكلة

عندما أتواصل أو أريد أن أشرح للآخرين نظامي النقدي الممتاز، غالبًا ما يأتي السؤال عما إذا كان النظام النقدي الممتاز لن يؤدي إلى التضخم .ثم أقول أن هذه ليست مشكلة على الإطلاق .وأنني قد وصفت أيضًا بعض الأشياء عن التضخم في الماضي والتي توضح بالفعل أن التضخم ليس مشكلة في النظام النقدي الممتاز .ومع ذلك، فإن ما سبق أن كتبته عن التضخم غير متاح في كثير من الأحيان .كما أن ما كتبته قد لا يكون كافياً لإعطاء الناس فهماً كافياً لمعرفة أن التضخم في الواقع وفي الحقيقة ليس مشكلة على الإطلاق قبل تطبيق النظام النقدي الممتاز وعندما يكون النظام النقدي الممتاز حقيقة واقعة .في النص التالي الآن، آمل أن أشرح ذلك بشكل كافٍ .معظم النصوص السابقة التي سبق أن كتبتها عن التضخم موجودة على حسابي/صفحة الويب الخاصة بي على www.academia.edu. ويمكن تنزيلها من هناك .ولكن آمل ألا يكون ذلك ضروريًا بعد قراءة النص التالي الآن، وأن يؤدي إلى فهم كافٍ بأن التضخم في النظام النقدي الممتاز ليس مشكلة بل سيكون أقل بكثير مما هو عليه في الوقت الحاضر .لأنه في الوقت الحاضر، يحدث الكثير من التضخم دون أن تلاحظه الحكومة أو الاقتصاديون بشكل كافٍ أو تسميه .وهو أمر نأمل أن يتضح أيضاً أثناء قراءة النص التالي الآن.

ما هو تضخم الأسعار

تضخم الأسعار - أو ما يسميه الاقتصاديون والأخبار وما شابه ذلك عادةً بالتضخم - يعني أنه يمكن شراء كمية أقل من المال بنفس المبلغ من المال .لذلك هناك حاجة إلى المزيد من المال لشراء نفس الشيء.

إذا زاد عدد الوحدات النقدية المتداولة وانخفض المعروض من السلع والخدمات، ينشأ وضع يمكن أن يؤدي إلى التضخم .وإذا انخفض عدد الوحدات النقدية المتداولة وازداد المعروض من السلع والخدمات، فقد يؤدي ذلك إلى الانكماش .هذه هي الاحتمالات .ومع ذلك، فإن حدوث ذلك بالفعل يعتمد أيضًا على المزيد من العوامل .وتثبت التطورات الاقتصادية في العقود الأخيرة ذلك.

ويرجع السبب في أن منطق التضخم والانكماش قد عمل بشكل عكسي في العقود الأخيرة إلى أن نظامنا النقدي - نظامنا النقدي الحالي لكي يعمل بشكل صحيح .أعني بذلك أن النظام النقدي - نظامنا النقدي الحالي - قد لا يكون غير منطقي إلى هذا الحد، بل إنه يصبح غير منطقي في المجتمع لأن المنظمات والأفراد في مجتمعنا ببساطة لا "يعملون "و"يتصرفون "بالطريقة التي النظام النقدي "لنا ".سأعود إلى ذلك لاحقاً .ولكن بقولي أن التضخم والانكماش يعملان cq يتوقعها النظام النقدي الحالي بشكل عكسي، أعني أن التضخم والانكماش يحدثان بالفعل ولكن بطريقة مختلفة تمامًا عما يدركه ويفهمه الاقتصاديون حاليًا. وينبع سوء الفهم هذا من الفهم الضيق جداً لظاهرة التضخم، ولكن أيضاً لأن نظامنا النقدي الحالي وصناعة السياسة النقدية الحالية وإجراءات الحكومات والمنظمات والأفراد الحالية تتسبب بالفعل في تطور التضخم والانكماش بشكل منطقي في هذا السياق، ولكن هذه التطورات هي في بعض النواحي عكس ما "يفهمه "الاقتصاديون ويعتقدون أنهم "يرونه "فيما يتعلق بالتضخم والانكماش في المجتمع.

ما يثير الاهتمام هو فهم ما تعنيه "الأموال المتداولة "في الواقع .وما إذا كان هذا هو المال المخصص للاستهلاك والإنتاج، وما إذا كان يشمل الأموال التي تخصصها الشركات والحكومات أو المنظمات الأخرى أو الأفراد)لأي غرض كان .(وكيف تطورت هذه التحفظات في الآونة الأخيرة، وخاصة أيضًا بعد ظهور أزمة الديون .في الواقع، بعد أزمة الديون تلك، تم تخصيص المزيد من الأموال للبنوك وربما الحكومات من قبل البنك المركزي الأوروبي وما شابه ذلك .ومن الواضح أن تلك الأموال كان يجب أن تأتي من مكان ما .وبالنظر إلى الإمكانيات النقدية الحالية، لا يمكن أن تأتي إلا من مكان واحد، وهو من "الاقتصاد و"من "العمال والمواطنين .في حين أن "الاقتصاد "و"المواطنين "بالتحديد يحتاجون ويحتاجون إلى المزيد من" المال .تحتاج الكيانات)بما في ذلك العمليات (إلى المزيد من المال وليس أقل كما يحدث الآن.

كيف يُقاس تضخم الأسعار

عادة ما يتم أخذ عدد من المنتجات لحساب التضخم .هذه هي)تقريبًا (نفس المنتجات في كل مرة .من تلك المنتجات ثم عدد معين ولكن أيضًا في كل مرة نفس عدد المنتجات المستهلكة/المشتراة في السنة .ثم يتم ضرب ذلك في السعر السائد في تلك السنة .ثم ننظر بعد ذلك إلى الفرق في المبلغ الإجمالي في السنوات المختلفة .وعندما يزيد هذا المبلغ الإجمالي، يلاحظ التضخم؛ ففي نهاية المطاف، هناك حاجة إلى المزيد من المال لشراء تلك المنتجات المعينة بتلك الأعداد.

إذن هذه متوسطات .ولعدد معين من المنتجات ومنتجات محددة معينة .ومن المهم للغاية معرفة ما هي هذه المنتجات، وكذلك فهم كيفية الحساب بالضبط وكيف ينبغي فهمها من منظور اجتماعي واقتصادي أوسع .ولكن ما هو أكثر أهمية في كثير من الأحيان من كيفية ظهور هذه الاختلافات على مر السنين، ما هي الأسباب الكامنة وراء هذه الاختلافات .....أنا شخصياً أعتقد أنني أفهم أن عدم تعديل الأجور بشكل كافٍ لمعدلات التضخم في السنوات السابقة هو سبب رئيسي للتضخم الذي ينشأ في السنوات اللاحقة .ولكن هناك أسباب أخرى للتضخم، مثل ارتفاع أسعار السلع الأساسية أو تطورات الأسعار الأخرى .وعدم كفاية الوعي بالأسعار النسبية وما يترتب على ذلك من تطورات في الأسعار النسبية.

الاتجاهات في مجتمعنا المتعلقة بالتضخم

يُنظر إلى التضخم في الوقت الحالي في الغالب على أنه ظاهرة غير علائقية، أو أن هناك وعيًا غير كافٍ حول شخصيات وجوانب عديدة للتضخم القيمي العلائقي .هناك عدد لا بأس به من الاتجاهات في مجتمع اليوم مرتبطة بالتضخم .على سبيل المثال لا الحصر

الاتجاه إلى ضرورة بذل المزيد والمزيد من الجهد لكسب دخل معين .وأنه يمكن شراء القليل بشكل عام بهذا الدخل نفسه.

إن الاتجاه إلى أن التطورات الاجتماعية-الاجتماعية في المجتمع تتسبب في أن يكون الأفراد في الواقع متوقعين ومطلوبين أكثر فأكثر .فالمتطلبات الاجتماعية تزداد وترتفع، ولكن أيضًا زيادة الوعي والرغبة في الجودة تتطلب بذل المزيد من الجهد وبالتالي الإنفاق للاستمرار في تلبية معايير الجودة المتزايدة.

تتطلب متطلبات التدريب من أصحاب العمل وكذلك من أجل الأداء الملائم والسليم لبعض الوظائف والأعمال مستويات أعلى من التعليم والمهارات من العمال .ونتيجة لذلك، فإن مستوى التعليم العام للسكان آخذ في الارتفاع .وعلى الرغم من ارتفاع مستوى التعليم العام، إلا أن هناك المزيد والمزيد من العمال ذوي التعليم العالي الذين يضطرون للعمل دون مستواهم بسبب عدم توفر عمل في مستواهم الخاص، خاصة في المستويات الأدنى، حيث يتم القيام بالكثير من العمل على أساس مؤقت .وقد

ازدادت هذه الحصة في العقود الأخيرة، ومن المحتمل أن تزداد إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء .وهذا ليس بالضرورة أن يكون تطورًا سيئًا ولكنه كذلك في معظم الحالات .خاصةً لأن وكالات التوظيف المؤقتة هذه تحتفظ بحصة كبيرة نسبياً من أجور الساعة التي تدفعها الشركات لهؤلاء العمال بنفسها ولا تدفعها/تحولها للعامل المؤقت .ومن المفترض أن يكسب العمال المؤقتون أكثر من العمال العاديين لأنهم أكثر مرونة من حيث الانتشار، كما أن أصحاب العمل لديهم التزامات أقل .إلى جانب الأجر الإجمالي الأعلى في الساعة، يجب أن يحصل العمال المؤقتون أيضاً على مزايا ومكافآت إضافية منتظمة في المستقبل. مثل الشهر الثالث عشر وكذلك توزيع الأرباح وما شابه ذلك .هذه المكافآت كانت وتُمنح للعاملين الدائمين في الماضي والحاضر .لكن نسبة الموظفين الدائمين قد انخفضت بشكل كبير .وهذا لا يعني، كما هو الحال في العصر الحالي، أن عمال الوكالة الأكثر مرونة لا يستحقون الشهر الثالث عشر وبدل الأرباح .يجب أن يصبح الشهر الثالث عشر جزءًا قياسيًا من أجور العاملين في الوكالات حيث يتم ببساطة تقسيم استحقاق الشهر الثالث عشر، إن وجد، على عدد أيام العمل في السنة مضروبًا في عدد الأيام التي تم توظيف عامل الوكالة فيها من قبل الشركة المعنية .بحيث أنه حتى العامل المؤقت الذي يعمل لبضعة أيام أو أسابيع فقط في شركة معينة لا يزال يحصل على جزء من أجر الشهر الثالث عشر مضافًا إليه أجر الشهر الثالث عشر. تماماً كما يحق للموظف الدائم الذي يتم تسريحه من العمل لبضعة أيام أو شهر فقط قبل دفع أجر الشهر الثالث عشر الحصول على حصة متناسبة من أجر الشهر الثالث عشر.

،عادةً ما ينظر قياس التضخم عمومًا إلى تضخم النفقات فقط ولا يأخذ في الحسبان التضخم في جانب الدخل - تضخم الدخل وانخفاض الدخل.

في الواقع، في الوقت الحاضر، لا يتم حساب تضخم النفقات ورسم خرائطه وفهمه بالكامل .في حين أن تضخم الدخل لا يؤخذ في الحسبان بل، بالإضافة إلى ذلك، غير مفهوم على الإطلاق .ولا يزال يُفترض وجود حد أدنى كامل للدخل، في حين أنه في العديد من الفئات الأقل دخلاً وأكثر، يضطر الموظفون إلى القبول بدخل أقل وأقل .ويرجع ذلك إلى كل من انخفاض الأجور الفعلية في الساعة وفقدان المزايا الإضافية، وارتفاع نفقات التنقل، والتي يتم تعويضها أيضًا بشكل أقل، وكذلك فقدان حصص الأرباح وما شابه ذلك .ولكن بالإضافة إلى ذلك، يتزايد عدد الأشخاص القادرين على العمل لساعات أقل في الشهر، ولا يمكنهم أيضًا الحصول على أو ترتيب علاوة من خلال العمل الإضافي أو البدلات أو المزايا الإضافية .والواقع أن تلك البدلات أو المزايا الإضافية لا تزال تستند إلى الاعتقاد أو الاعتقاد بأن كل شخص يمكنه الحصول على دخل بدوام كامل أو على الأقل دخل معقول .ومع ذلك، فإن هذا هو الحال أقل وأقل، خاصة في الفئات ذات الدخل المنخفض، حيث أن هذه الفئات تتكون بشكل متزايد، خاصة أو على الأقل في هولندا، من الطلاب والشباب الذين يعيشون مع والديهم ويحصلون على ساعات قليلة ولا يمكنهم تغطية نفقاتهم لأنهم لا يزالون يعيشون مع والديهم.

كيف تتعامل الشركات والمؤسسات الأخرى مع التسعير الذي يؤدي إلى التضخم

من المثير للاهتمام أن ننظر إلى سبب ارتفاع الأسعار عندما تظل كميات النقود كما هي أو تنخفض أو ترتفع .ولكن أيضًا كيف تتعامل الشركات مع تلك الزيادات في الأسعار .وأعني بذلك ما الذي يفعلونه بالأموال التي يحصلون عليها بشكل إضافي - أو لا يحصلون عليها - من خلال رفع الأسعار .وكيف يرتبط ارتفاع أو انخفاض الأجور بارتفاع أو انخفاض الأسعار.

في كثير من الحالات، سيكون الحال في الممارسة العملية أنه لا توجد علاقة على الإطلاق في ارتفاع أو انخفاض الأجور في شركة معينة بالنسبة لارتفاع أو انخفاض الأسعار .وهو أمر يبدو غريبًا في بعض الحالات .كما أنه غير منطقي وضار للعمال الأفراد وكذلك للاقتصاد والمجتمع ككل.

إن هذا الضرر الذي يلحق بالاقتصاد موجود ومتزايد لأن هناك نقصًا متزايدًا في الأموال في اقتصادنا .فالأفراد وخاصة الأفراد من الفئات الأقل دخلاً لديهم أموال أقل وأقل لإنفاقها ويزداد نقص الأموال بشكل متزايد .وفي الوقت نفسه، يتم رفع الأسعار بشكل عام حتى الآن فقط، في حين أن الحد الأدنى للأجور الآن أيضًا بشكل عام وفردي أيضًا يزداد انخفاضًا .لأن ،العمال المؤقتين على وجه الخصوص)نسبة متزايدة من القوى العاملة (يمكنهم العمل لساعات أقل وأقل من ذلك بكثير وبالإضافة إلى ذلك، من خلال التعامل "الذكي) "والمعادي للمجتمع جزئياً (للاتفاقيات الجماعية للعمال المؤقتين وغيرها من حيل وكالات التوظيف المؤقتة، يتم الاحتفاظ بأقل الأجور الممكنة .حيث لا يتم دفع الشهر الثالث عشر وبدلات الأرباح بشكل عام .وفي الوقت نفسه، تقوم وكالات التوظيف نفسها بتحصيل ما بين 18 و25 يورو عن كل ساعة عمل مؤقتة عن كل عامل مؤقت، وعادةً ما تقوم بتمرير نصف هذا المبلغ أو أقل من ذلك فقط كأجر إجمالي للعمال المؤقتين .لذا فإن جزءاً صغيراً نسبياً فقط من المبلغ الذي يتم تحصيله يستخدم أيضاً لدفع أقساط المعاشات التقاعدية للعمال المؤقتين والضرائب للدولة.

ومن الأمثلة الملموسة على ذلك الشركات التي ترفع أسعارها على أي حال في الأوقات الحالية التي تتراجع فيها أرباح الموظفين وتتناقص المبالغ المالية المتداولة .ولا تمرر أي جزء من تلك الزيادة في الأسعار إلى الموظفين .بينما لا تنخفض مبيعاتها .عندما تنخفض المبيعات، يكون هناك ما يبرر زيادة الأسعار، في بعض الحالات، للحفاظ على معدل دوران مساوٍ أو كافٍ .ولكن هناك الكثير من المؤسسات التي تحافظ على مبيعات ثابتة نسبيًا .وترفع أسعارها على أي حال .ولا تمرر الكثير من ذلك إلى الموظفين

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن وكالات وشركات التوظيف تمنح العمال أجرًا أقل في الساعة، وأيضًا ساعات أقل في الأسبوع في الوقت الذي تبقى فيه الأسعار كما هي أو حتى ترتفع .ومن الواضح أن هذا الأمر له تأثير ضار على الاقتصاد، ولكن أيضاً بسبب انخفاض الأجور في الساعة الواحدة وبصفة عامة، يتم دفع ضرائب أقل للحكومة أيضاً.

ومن الأمثلة الصارخة جدًا والمعادية للمجتمع والمستهجنة هي التأمين الصحي .ففي حين أن هناك أزمة ويكافح المزيد والمزيد من الناس للاستمرار في دفع فواتيرهم على أي حال، تقوم شركات التأمين الصحي بشكل روتيني برفع أقساط التأمين الصحي .وفي الوقت نفسه، سواء بالتواطؤ مع شركات صناعة الأدوية أم لا، تستمر هذه الشركات في سداد تكاليف الأدوية الأكثر تكلفة التي يصفها الأطباء .بينما يتم تحفيز هؤلاء الأطباء أنفسهم على عدم وصف بدائل أرخص لمرضاهم .هذه الأدوية الأغلى ثمناً يجب أن يتم دفع ثمنها في النهاية من صندوق التأمين الصحي .وبالتالي يؤدي ذلك إلى اضطرار الجميع إلى دفع المزيد من أقساط التأمين الصحي .وهي مرتفعة جدًا على أي حال لأن شركات التأمين الصحي من المفترض أن تكون غير ربحية ولكنها تحقق أرباحًا عالية في الوقت نفسه.

كيف يتعامل الناس مع التضخم

يتم ذكر كلمة تضخم كثيرًا وبسهولة، ودائمًا تقريبًا مع الجهل التام بما يتحدثون عنه على الإطلاق .حتى في التنظير حول التضخم، يتم خلق "حقيقة "أحادية الجانب وموجزة للغاية بطريقة أحادية الجانب لا يمكن أن تكون حقيقية أبدًا وتؤدي أيضًا إلى رؤى "خاطئة تمامًا وفهم خاطئ تمامًا لما يحدث أو يمكن أن يحدث في المجتمع".

وبالتالي، فإن "فهم "التضخم يستند دائمًا إلى افتراضات ونماذج تتجاهل تمامًا التبعيات العلائقية للكيانات والعمليات في المجتمع.

أقل ما يقال عن كيفية تعامل الناس مع تضخم الأسعار هو أمر مثير للإعجاب، ولكنه في نفس الوقت مهم للغاية .ولا سيما السلع أو الخدمات التي تتأثر بها.

.ما يبرز بعد ذلك على الفور، أو يجب أن يبرز، هو أن الأفراد في هولندا في العصر الحالي يقللون بالفعل من التأمين الصحي في حين أن هذه ضرورة أساسية مهمة حقًا للحياة .وهذا يتعلق بالأمان .والضمان الصحي .وهو أمر لا يستغني عنه الناس بسهولة .إن ما يفعلونه، له علاقة بحقيقة أنه حتى الأشخاص الذين لديهم وظيفة "كاملة "لم يعد لديهم ما يكفي من المال لدفع تكاليف التأمين الصحي، سواء كان مكلفًا أو غير ذلك .بسبب زيادة الأسعار، ولكن أيضًا بسبب انخفاض الدخل.

وهناك فرق كبير بين ما إذا كان الموظف يعمل في وظيفة دائمة أو، كما هو الحال بشكل متزايد هذه الأيام وخاصة بالنسبة للفئات ذات الدخل المنخفض، يعمل من خلال وكالة توظيف مؤقتة .في هذه الحالة الأخيرة، يفتقر الموظف في معظم الحالات إلى المزايا الإضافية مثل الشهر الثالث عشر وكذلك تقاسم الأرباح وغيرها من الامتيازات التي تشتد الحاجة إليها في الواقع خاصةً بالنسبة للفئات ذات الدخل المنخفض أيضاً .وعلاوة على ذلك، فإن العمال المؤقتين، خاصة في الوقت الحالي، يعملون بشكل عام لساعات أقل من الموظفين الدائمين .وعلاوة على ذلك، يتم دفع تلك الساعات فقط من قبل صاحب العمل الذي يحتفظ بجزء كبير أو حتى الغالبية العظمى مما يدفعه العميل للعامل في جيبه الخاص ولا "يمرره "إلى العامل المؤقت أو إلى الحكومة - من خلال دفع الضرائب .ولذلك، فإن الاستبدال التدريجي، بل والمتسارع منذ الأزمة، للعمال الدائمين بالعمال المؤقتين يعني من بين العديد من الآثار السلبية الأخرى - انخفاضاً متسارعاً في تحويلات أموال الضرائب إلى الحكومات .ولكن وكالات التوظيف المؤقت هي أيضاً أكثر إبداعاً، وللأسف، أكثر فاعلية في الحفاظ على دخل العمال المؤقتين منخفضاً باستمرار .في الواقع، هذا هو أحد أكبر أسباب استمرار الوضع الاقتصادي في هولندا وغيرها من الدول الأوروبية وبالتالي في جميع أنحاء العالم، بل وتفاقم الوضع الاقتصادي في هولندا وغيرها من الدول الأوروبية .ولكن ليس السبب الحقيقي الكامن وراء ذلك .هذا السبب الحقيقي الكامن هو النقص الكبير في الأموال في اقتصاداتنا .نقص في المال للقيام بما نحققه و"نحققه "حاليًا في هذه الاقتصادات .ومع ذلك، لا ينبغي ولا يمكن أن يتم ذلك على حساب وعلى حساب وعلى حساب)دخل (الأفراد والعمال .التوفير على العمالة من أجل تحرير الأموال لتمكين وإبقاء "البقية "ممكنة .على المدى الطويل، بالطبع، هذا لا يجدي نفعًا .والضرر على المدى الطويل لهذه الطريقة الضيقة الأفق والمختلة في القيام بالأمور لا يمكن حسابه .والطريقة الوحيدة لمنع هذا الضرر وإصلاحه قدر الإمكان هي إدخال النظام النقدي الممتاز.

وعلاوة على ذلك، فإن الرعاية هي حالة محددة تماما عندما يتم النظر أيضا في رعاية المسنين .ولن تحصل فئات معينة من المسنين على الرعاية في دور رعاية المسنين في المستقبل إذا كان الأمر متروكاً للحكومة الهولندية الحالية .وعلى الرغم من انخفاض أجور ذوي الدخل المنخفض، إلا أن شركات التأمين الصحي لم تقم إلا بزيادة تكلفة التأمين على الرعاية في السنوات الأخيرة .ومن المفترض أن تكون كفاءة التأمينات الصحية نفسها بل والمستشفيات أيضاً قد زادت وينبغي أن تزيد أكثر من ذلك .يشهد موظفو المستشفيات وغيرهم من العاملين في مجال الرعاية الصحية انخفاضاً في الأجور ويتم تسريحهم .تحقق شركات التأمين الصحي غير الربحية المزيد والمزيد من الأرباح .ومع ذلك، يجب هنا إجراء المزيد من التخفيضات على حساب فئة ضعيفة للغاية من الناس .و"نحن "ندفع المزيد والمزيد من أقساط الرعاية الصحية بينما نحصل في المقابل على أقل وأقل مع احتمال ومعرفة أن الحكومة وكذلك شركات التأمين الصحي تعتبر المال أكثر أهمية من الناس، وإذا لزم الأمر، فإنها تفضل وضع المسنين في الشارع بدلاً من البحث عن حل اجتماعي قد يكلف المزيد من المال.

لذا، فإلى جانب المشكلة المتمثلة في أن التضخم كمفهوم في حد ذاته معرّف بالفعل تعريفاً أحادياً للغاية، هناك أيضاً المشكلة العامة المتمثلة في أن مفهوم تضخم الأسعار لا يُفهم ولا يُفسر من الناحية العلائقية .وبالتالي، ليس هناك "مجرد "فهم علائقي خاطئ، بل هناك غياب تام للوعي بأن التضخم سيكون أو هو علائقي على الإطلاق .إلى حد ما، يبدو أن هذا الإدراك موجود بالفعل، ولكن في وصف التضخم وقياساته، بالكاد يظهر، إن ظهر على الإطلاق .وإذا ظهر على الإطلاق، فهو يظهر إلى حد

ضئيل للغاية .هناك الكثير من الجوانب والعمليات التي لم يتم أخذها في الاعتبار .ربما أيضًا بسبب منظور أساسي خاطئ تمامًا.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالعلائقية، على سبيل المثال، فإن التمييز بين السلع التكميلية والسلع غير التكميلية مفقود بالفعل في مفهوم التضخم .وعلاوة على ذلك أيضًا، نتيجة لذلك، كيف يتعامل المستهلكون مع الاختلاف في طبيعة هذه السلع .بشكل عام، ولكن أيضًا فيما يتعلق بالتضخم وعلاقته بالتضخم .وفيما يتعلق بالشراء الإلزامي أو غير الإلزامي للسلع الأخرى المكملة أو غير المكملة من الناحية النسبية أو غير المكملة من الناحية النسبية.

كما تلعب الوظيفة العلائقية للسلع أو الخدمات دوراً كبيراً جداً .وأعني بذلك الوظيفة العلائقية المالية وكذلك الوظيفة العلائقية الاجتماعية .وأعتقد أنه من الجيد أن نلاحظ وندرك أن المزيد والمزيد من السلع والخدمات في مجتمعنا لها أو اكتسبت طابعاً علائقياً مالياً .وهذا يشمل وظيفة السلع الكمالية وكذلك أهمية وسائل التواصل الاجتماعي والمنتجات المكملة لها .وكذلك السيارة ،ووقودها .وبسبب الزيادة في تكاليف الوقود ولكن أيضًا بسبب الزيادة في حركة العمل والحركة الاجتماعية على حد سواء ازداد الطابع العلائقي المالي للسيارة وكذلك تكاليف الوقود .يُضاف إلى ذلك حقيقة أن وكالات التوظيف، بالإضافة إلى دفع أقل دخل ممكن، تعطي أيضًا بدلات منخفضة للمسافة المقطوعة للعمال الذين يقومون هم أنفسهم بتعيينهم بعيدًا عن مكان إقامتهم. بموافقة أو بدون موافقة هؤلاء العمال المؤقتين أنفسهم .ونتيجة لذلك، فإن هؤلاء العمال الذين يكسبون بالفعل أو يتقاضون أجورًا قليلة جدًا على أي حال، عليهم أيضًا إضافة التنقل.

ومن الأمثلة على السلع العلائقية الاجتماعية التعليم الجيد، والهواتف المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر، وكذلك السلع الكمالية مثل السيارة والعطلات .إلا أن زيادة معدل دوران السلع يرجع أيضًا إلى الجوانب العلائقية الاجتماعية وبدرجة أقل إلى الجوانب العلائقية الوظيفية .فبينما يزداد العمر الافتراضي للعديد من السلع، يتم استبدال هذه السلع نفسها في وقت قصير بشكل متزايد. انظر إلى السيارات وكذلك السلع الأخرى .أما أصحاب الدخل المنخفض فلديهم فرصة أقل أو لا يملكون أي فرصة)موارد مالية (لمواكبة ذلك، لكنهم لا يزالون يفعلون ذلك جزئياً بسبب الدافع الاجتماعي العلائقي .ويلعب هذا الدافع الاجتماعي العلائقي أيضًا دورًا في استخدام الهواتف المحمولة .في الوقت الحاضر، حتى بين الفئات الأقل دخلاً، لديك عائلات يمتلك كل فرد فيها تقريباً هاتفاً محمولاً .وترتفع أسعار هذه الهواتف المحمولة أكثر فأكثر، كما أن اشتراكات الهواتف المحمولة تزداد أسعارها أيضاً .وهذه تكاليف تتكرر كل شهر وبالتالي يجب دفعها.

إنفلاتي - شبح الأوبرا

اختزال مفهوم التضخم وما يدخله وما لا يدخله .ما يسميه بيرس بالتضخم الأول وليس كيفية تعامل الناس معه.

فمثلاً تكاليف الرعاية الصحية كمثال على ذلك؛ والحقيقة أن المزيد والمزيد من الناس غير قادرين بالفعل على تحمل تلك الحاجة الأساسية .والآن، يتزايد عدد الأشخاص الذين يدخرون من أجلها ولكن مع مرور الوقت سيتخلى المزيد والمزيد من الناس عن ذلك .لأنهم لا يستطيعون تحمل تكاليفها بعد الآن بسبب اختلال النظام النقدي الذي نعمل به الآن .والاضطراب الذي تدار به السياسة النقدية أيضًا، من بين أمور أخرى، هو سوء الفهم وأيضًا الجانب غير ذي الصلة تمامًا ومفهوم التضخم.

تضخم القيمة - مفهوم أوسع للتضخم

لقد أشرت بالفعل من خلال العديد من الأسباب والأمثلة إلى أن المفهوم)المالي (للقيمة في عصرنا الحالي اختزالي للغاية .ولهذا السبب أيضًا، فهو ضار للغاية خاصة إذا كانت الحكومة أو المنظمات الأخرى تبني سياساتها على أساسه.

مفهوم التضخم المالي في عصرنا الحالي اختزالي لأن:

فهو يستند إلى منظور خاطئ)أ (أحادي الجانب للغاية و)ب (يسلط الضوء على جوانب خاطئة من الواقع أو يبالغ في التركيز عليها

وهو)لهذا السبب أيضًا (قابل للتطبيق حقًا ويوفر رؤية ذات صلة إلى حد بعيد جدًا .والحال أن مفهوم التضخم)السعري (في حد ذاته لا يؤدي إلا إلى الكثير من سوء الفهم الضار وكذلك إلى صنع السياسات الضارة .وهو أمر نأمل أن يوضحه هذا النص بشكل أكبر.

يظهر هذا، من بين أمور أخرى، من خلال فقدان ما يلي في مفهوم التضخم :

- أسعار المنازل وأسعار البنزين والوقود

- بدلات نفقات السفر للموظفين

- زيادة (أقساط التأمين الصحي)

- التكلفة)المتزايدة (للهاتف)المحمول (واستخدام الإنترنت

- العلاقات المتبادلة بين السلع والخدمات المختلفة وأهمية وفائدة استخدام هذه السلع والخدمات .تعتبر تكاليف الضروريات أكثر أهمية وأقل قابلية للتجنب من التكاليف والنفقات الأخرى .على الرغم من أنه، وللأسف، يبدو الآن أنه حتى تكاليف طب الأسنان والرعاية الصحية العامة، وكذلك الملابس، يمكن توفيرها حتى إلى المستويات غير المرغوب فيها التي نشهدها في الوقت الحالي.

ولكن حتى لو تمت إضافة هذه الأمور إلى مفهوم التضخم، فإنه لا يزال اختزاليًا للغاية .لأن مفهوم التضخم المالي لا يشمل كلاً من التضخم الاجتماعي وتضخم السلع.

لذلك، أقدم هنا مفهوم تضخم القيمة .فالتضخم القيمي إذن هو مزيج من تضخم "المالي/"المالي، وتضخم السلع أو الخدمات نفسها، وكذلك التضخم الاجتماعي .وعلاوة على ذلك، أيضًا العلاقة والترابط بين التضخم المالي وتضخم السلع والتضخم الاجتماعي.

ولا أعني بتضخم السلع أو الخدمات تضخم السلع أو الخدمات الجديدة أو السلع أو الخدمات عند شرائها، بل تضخم السلع أو الخدمات التي تم شراؤها بالفعل .ولكن أيضًا تضخم المباني والعقارات الأخرى التي تم شراؤها في الماضي أو التي سيتم شراؤها في المستقبل .وكيف تتطور قيمة هذه السلع والخدمات بمرور الوقت.

،عندما يتعلق الأمر بتضخم الأسعار، ينظر الاقتصاديون فقط إلى تكلفة المنتجات الجديدة عند شرائها .ولكن ما لا يتم رصده وعلى حد علمي، لا توجد رقابة على الإطلاق في هذا الأمر .هو تضخم قيمة السلع والخدمات التي تم شراؤها بالفعل.

في الماضي، كان يتم شراء العديد من السلع التي يمكن الاحتفاظ بها بعد ذلك وتصبح قيمتها أكثر مع مرور الوقت في بعض الأحيان .فكر في المنتجات الخاصة والقيمة التي قل عددها أو لم تعد متوفرة .لكن ما يمكن ملاحظته الآن هو أن العديد من هذه السلع لم تعد تساوي الكثير، خاصة بسبب الأزمة .لذا لا يمكن بيعها وإن أمكن بيعها فبخسارة .لأن قيمة البضائع قد تكون أو لا ،تكون قد انخفضت بشكل كبير مقارنة بما كانت عليه قبل بضع سنوات، وربما أيضًا مقارنة بما كانت عليه عند شرائها .بالطبع يجب على المرء أن ينظر إلى المتوسط، ولكن هناك اتجاه عام بأن جميع السلع التي يتم شراؤها أو التي تم شراؤها تنخفض قيمتها .وإذا كان الأمر كذلك، فإن قيمتها تنخفض بشكل عام بمعدل أسرع مما كانت عليه في الماضي.

يبدو أن الملكية "الخاصة "لمختلف السلع قد انخفضت على مر السنين مقارنة بالماضي لعدة أسباب .ويعود ذلك جزئياً إلى تضخم القيمة المالية للسلع، ولكنه ينطوي أيضاً على تضخم القيمة الاجتماعية إلى حد ما .أو أيضًا تضخم القيمة العلائقية ،)الاجتماعية (لأن هناك الكثير من السلع لدرجة أن خصوصية سلعة معينة تقل .وبسبب تعدد السلع والمنتجات المتاحة تنخفض القيمة الفردية للسلع الفردية.

.ومع ذلك، فإن هذا الانخفاض في القيم له أيضًا تأثير، كبير أو غير ذلك، على تضخم قيمة السلع وبالتالي على الاقتصاد فالناس يحصلون على أموال أقل)مقابل (السلع التي يبيعونها، وبالتالي تقل الأموال المتاحة لتغطية نفقاتهم أو لشراء منتجات جديدة أو مختلفة.

بشكل عام، كل شخص لديه ما يكفي من الأشياء، وهذه ليست المشكلة في الدول الغربية .المشكلة هي القدرة على دفع النفقات الجارية .في حين أن هذه المشكلة كانت أقل بكثير في الماضي لأنه كان هناك توازن أفضل بين الدخل والنفقات، ولكن أيضًا لأنه كان هناك تضخم أقل بكثير مما كان عليه الحال خاصة في السنوات القليلة الماضية .وخلال السنوات القليلة الماضية بالتحديد، وهي سنوات الأزمة المالية وأزمة الديون، تسارع التضخم وازداد .ومع ذلك، كان هذا يتعلق بشكل رئيسي بالتضخم القيمي الذي لم يتم قياسه أو ملاحظته من قبل الاقتصاديين و/أو الحكومات، الدولة.

الوضع الحالي فيما يتعلق بالتضخم بالنسبة لأفراد محددين

إذا كان يُنظر إلى التضخم على أنه حقيقة أنه يمكن شراء كمية أقل بنفس المبلغ من المال .عندئذ يكون هناك فرق كبير فيما إذا كان الشخص المعني في هذه الحالة يمتلك مالاً أكثر أو في الواقع نفس المبلغ من المال أو أقل .في الحالة الأولى، إما أن يتحسن الشخص المعني أو يبقى الوضع كما هو بالنسبة لذلك الشخص .وفي كلتا الحالتين الأخريين، يخسر الشخص المعني.

في الوضع الحالي، عام 2013 وأزمة الديون .ينخفض معظم الأشخاص من حيث الأجور .بينما ترتفع الأسعار .يمكن شراء كميات أقل بنفس المبلغ من المال .لكن معظم الأشخاص لا يحتفظون بنفس المبلغ من المال بل ينخفضون في الواقع .لذا فإن التضخم بالنسبة لهؤلاء الأفراد تحديدًا يكون أكثر من متوسط التضخم .وينطبق هذا بشكل خاص على أصحاب الدخل المنخفض الذين يرون أحيانًا أن دخلهم ينخفض بشكل كبير.

يكون تأثير التضخم أكبر بين أصحاب الدخل المنخفض .فهم يلاحظون ذلك على الفور عندما تنخفض أجورهم خاصة إذا كان ذلك مرتبطًا بارتفاع أسعار المنتجات .ومن السيئ للغاية أن يكون التضخم غير مفهوم خاصة بالنسبة للفئات الأقل دخلاً لأن هذه الفئات هي الأكثر تضرراً من أي تضخم.

إن تضخم القيمة يحدث في مجتمعنا منذ فترة طويلة وعلى نطاق أوسع بكثير مما تفهمه الحكومات و"عامة الناس ."فالقياس هو المعرفة ولكن بعد ذلك يجب قياس الشيء الصحيح .وحتى ذلك الحين، فإن القياس وحده لا يعني الفهم .فالفهم الأكثر شمولاً لما يجري يتطلب فهمًا أوسع بكثير لكل من التضخم والاقتصاد والمجتمع ككل .ولا تكفي أدوات ولحظات القياس الكمي .هناك حاجة إلى إجراء بحوث نوعية أوسع نطاقًا وأكثر شمولاً لهذا الغرض، وقبل كل شيء، التواصل الجيد مع أصحاب المصلحة المعنيين والاستماع إليهم .في نهاية المطاف، يتعلق البحث النوعي بتعلم التواصل والاستماع والتفسير الجيد .بطريقة نقدية وهو ما يتضمن استخدام وتطبيق المنهجية الصحيحة وخاصة المنظور الأساسي وصناعة المعنى.

10. لماذا لن يكون التضخم مشكلة مع النظام النقدي الممتاز وضمنه

لن يكون التضخم مشكلة في النظام النقدي الممتاز وداخله، بل على العكس تمامًا .لن يكون تضخم الأسعار مشكلة، ولكن لن يكون تضخم القيمة كذلك .كلمة أخرى للتضخم هي التخفيض، وكلمة أخرى لانكماش القيمة هي زيادة القيمة .وبمجرد تطبيق النظام النقدي الممتاز، سيكون هناك تضخم في القيمة)القيم .(زيادة في قيمة رأس المال المالي والاجتماعي .بطرق عديدة.

ويرجع ذلك جزئيًا إلى ما يلي :

في إطار نظام الإدارة البيئية، يمكن تخفيض الضرائب على السلع وكذلك رسوم الإنتاج على البنزين .ومن ثم يتعين على الناس أيضًا أن يدفعوا ضريبة قيمة مضافة أقل ويدفعوا أيضًا ضريبة أقل على الوقود .وهذا يترك المزيد للسلع والخدمات الأخرى بينما يمكن أن تنخفض أسعارها أيضًا.

سترتفع الدخول، خاصة دخل الفئات ذات الدخل المنخفض، بشكل عام .ونتيجة لذلك، فإن أي زيادات في الأسعار التي تحدث لأسباب أخرى ستظل قادرة على الدفع في وقت مبكر وبصورة أفضل وأسهل مما لو لم يتم بعد تطبيق النظام النقدي الممتاز أو لن يتم تطبيقه.

مع نظام الإدارة البيئية، يمكن إنشاء المزيد من الاحتياطات والفرص المالية للسماح للأفراد والمنظمات التي لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها المالية في وقت معين بالقيام بذلك على أي حال، أو حتى "فقط "الوفاء بتلك الالتزامات المالية من مصدر مالي عام. .ربما دون أن يضطر الأفراد أو المنظمات التي تعاني من حاجة مالية مؤقتة إلى سداد تلك المبالغ المدفوعة في المستقبل. ومن ثم "مجرد "تبرع من مصلحة اقتصادية واجتماعية عامة.

استعرت النص التالي ،http://www.ftm.nl/exclusive/inflatie-btw-en-de-cijfers/ من الموقع الإلكتروني :

أولاً، لا يتم تضمين أسعار المنازل في الرقم القياسي لأسعار المستهلك .سلة السلع الاستهلاكية تشمل فقط "القيمة الإيجارية " النظرية ."ولو كانت أسعار المنازل مدرجة في مؤشرات الأسعار، لكان التضخم أعلى بكثير قبل الأزمة وأقل بكثير بعد الأزمة" (http://www.ftm.nl/exclusive/inflatie-btw-en-de-cijfers/)

لدي هنا الإضافة التالية .كان التضخم مع تضمين أسعار المنازل أعلى بالفعل قبل الأزمة وأقل بعد الأزمة .ولكن يجب أن يكون هذا مرتبطًا أيضًا بتعديلات التضخم الفعلية)استنادًا إلى معدلات التضخم دون احتساب أسعار المساكن (ولكن أيضًا إلى ارتفاع قيم المنازل قبل الأزمة.

كما نعلم جميعًا، ارتفعت أسعار المنازل بشكل كبير قبل الأزمة، والتي استفاد منها جميع مالكي المنازل بشكل كبير .أما بعد الأزمة، فقد انخفضت أسعار المنازل)وهو ما حدث بالمناسبة لفترة من الوقت قبل الأزمة (مما أدى إلى انخفاض أسعار المنازل التي أضرت بكل من مالكي المنازل آنذاك وكذلك أولئك الذين اشتروا أو يشترون منزلًا خلال تلك الفترة الزمنية أو بعدها .وفي النهاية، أصبحت الحصة الأكبر من حقوق الملكية أقل قيمة.

ولكن يضاف إلى ذلك حقيقة أن أجور الفئات ذات الدخل المنخفض قد تم تعديلها بالفعل بشكل ضئيل للغاية بما يتماشى مع التضخم الفعلي في السنوات السابقة بحيث لا يمكن شراء المنازل على الإطلاق أو الحصول على رهن عقاري مرتفع بما فيه الكفاية لشراء منزل على الإطلاق .يتم تصحيح ذلك جزئيًا عند خفض أسعار المنازل، ولكن ليس بشكل كامل بأي حال من الأحوال .في الواقع، لا تزال أسعار المنازل أعلى بكثير بالنسبة إلى الأجور المنخفضة نسبيًا للفئات ذات الدخل المنخفض عما كانت عليه في الماضي .وعلاوة على ذلك، فإنه في الوقت الحالي، وخاصة فيما يتعلق بالفئات ذات الدخل المنخفض، على ،الرغم من انخفاض أسعار المنازل، إلا أن الدخل ينخفض أيضًا بشكل كبير بسبب انخفاض الأجور من وكالات التوظيف ولكن أيضًا بسبب انخفاض عدد ساعات العمل التي يمكن للمرء أن يعملها .ويضمن هذا معًا أنه في حالات أكثر مما هو متحقق، فإن الانخفاض الفعلي في دخل بعض الأفراد ينخفض أكثر من انخفاض أسعار المنازل .ثم يضاف إلى ذلك أو فوق ذلك حقيقة أنه إذا تم شراء منزل بعد ذلك، فإن قيمته ستصبح أقل في الفترة التي تلي الشراء وليس أكثر.

علاوة على ذلك، من المهم جداً بالطبع ما إذا كان المرء)مضطراً (لاستخدام سلع أو خدمات معينة أم لا .فإذا كان المرء مضطرًا أكثر فأكثر إلى استخدام سلع أو خدمات معينة، فإن هذا يمكن أن يضع عبئًا كبيرًا على إجمالي الدخل .وبالمثل، وربما كان على أصحاب الدخول المنخفضة بشكل خاص، وربما بشكل خاص في العقود أو السنوات القليلة الماضية أن يتعاملوا مع زيادة الإنفاق على :

تكاليف التدريب)زاد الضغط وكذلك ضرورة الدراسة فقط(

تكاليف الهاتف التي سبق أن ذكرتها؛ الهاتف المحمول وحقيقة أن كل فرد من أفراد الأسرة في الوقت الحاضر لديه هاتف على عكس الماضي تقريباً

تكلفة التنقل؛ الاضطرار إلى السفر لمسافات أطول وخاصة في الأوقات الحالية التي ترتفع فيها تكاليف الوقود .ومن ناحية أخرى، يتم تعويض الناس بشكل عام عن تكاليف التنقل هذه بشكل أقل

11. منطق التضخم العلائقي

أبدأ هذا القسم من الكتاب بنص قد يبدو نظريًا أو على الأقل "غامضًا "بالنسبة لمعظم الناس .أفعل ذلك لأنه يشكل جزءًا من أعمالي/كتاباتي الأخرى عن الميتا-سيميائيات .السيميائية الفوقية أو ما وراء السيميائية هي أدنى من السيميائية كما طورها تشارلز ساندرز بيرس وتتجاوزها .في الواقع، السيميائية الفوقية التي طورتها أنا، هي مفتاح الربط بين العلم والممارسة والمنطق .للتوحيد .ومع ذلك، فهي ليست نظرية، إذ أنني لا أقوم ولم أقم أبدًا بالتنظير .أرى النظرية كشيء مختلف عن الممارسة، عما هو موجود وممكن في مجتمعنا .هذا الاختلاف سببه الرئيسي أيضاً ما أنا على وشك وصفه هنا وما أسميته عدم الأهمية الفوقية السيميائية .هذا مصطلح إنجليزي وبالتالي لا يبدو مصطلح "ميتا سيميولوجي "مألوفًا وقد يبدو أيضًا "غامضًا ".لذا أحاول شرحه جزئياً هنا، ولمن يريد أن يعرف المزيد عن هذا الموضوع، أحيل إلى نصوص أخرى لي حول هذا الموضوع .كما أن السيميائية الفوقية التي طورتها جاهزة للتطبيق، تمامًا مثل نظامي النقدي الممتاز .لكن ما وراء السيميائية الفوقية تحتاج أيضًا إلى شرح أوسع استنادًا إلى كتاب، ولا يزال من الممكن إجراء المزيد من التفصيل والتحسين في التفاصيل .ولكن أيضًا فيما يتعلق بالميتا-سيميائية آمل أن يتم استخدامها قريبًا نسبيًا .ستحسن الميتا-سيميائية علومنا وبالتالي مجتمعنا بشكل كبير .إنها المنهجية وطريقة النظر إلى الأشياء لفهم كل شيء وبالتالي تحسين كل شيء.

حقًا يجب النظر إلى كل شيء في مجتمعنا وأكواننا ومجتمعنا وفهمه أيضًا من وجهة نظر علائقية .وبقدر ما يتعلق الأمر بهذه الطريقة العلائقية للنظر، من الواضح أن هناك العديد من الطرق، ولكن هناك طريقة واحدة فقط هي الطريقة الصحيحة والأكثر تميزًا ...كونها المنهجية والطريقة المثلى للنظر استنادًا إلى الفهم السيميائي الكلي/الميتا سيميائي الأكثر تميزًا .أي طريقة أخرى للنظر تؤدي إلى ما أسميه عدم الأهمية الميتا سيميائية .إن عدم الأهمية الميتا-سيميائية الميتا سيميولوجية هو تمثيل يرمز إلى سوء الفهم المتعلق بالعلامات الناتج عن النظر في جزء فقط من الاحتمالات أو الاحتمالات، وغالبًا ما يكون ذلك أيضًا من منظور خاطئ وافتراض بنية أساسية غير موجودة في الواقع .وقد أطلقتُ على هذا التجاهل الفوقي السيميائي اسمًا مشتقًا من مصطلح التجاهل الإحصائي .يشير هذا المصطلح إلى الأخطاء في الإحصاءات التي تنتج عن النظر في جزء فقط من السكان .ينشأ عدم الأهمية الفوقية السيميائية أيضًا بسبب اعتبار جزء فقط من شيء ما) .ديردري ماك كلوسكي، "عبادة الدلالة الإحصائية :كيف يكلفنا الخطأ المعياري الوظائف والعدالة والأرواح)الاقتصاد والإدراك والمجتمع "(، مطبعة جامعة ميشيغان، الطبعة الأولى، 2008 . (على الرغم من أن الأمر لا يتعلق بأقل من نفس الشيء، بل يتعلق بأقل من شيء يختلف في اختزاله عما هو موجود أو يمكن أن يكون في الواقع .كما أن هذا التقليل الفوقي السيميائي ليس مجرد تقليل سيميائي بل هو بالتالي تقليل فوقي سيميائي .أعني بذلك في الواقع أن أي بصيرة ليست كاملة بما فيه الكفاية ولكنها ليست أيضاً ميتا سيميولوجية في طابعها وأصلها، أن كل هذه البصائر هي تفاهة ميتا سيميولوجية.

يجب أن يأخذ التضخم في الاعتبار العرض والطلب .وكذلك الطاقة الإنتاجية الزائدة أو الناقصة .وكذلك مع الدخل المطلوب من العمال وتكاليف العمالة والتكاليف الأخرى .أوضاع نقطة التعادل للشركات والمؤسسات والمواطنين .فيما يتعلق بكمية الأموال المتاحة في المجتمع.

ومع ذلك، فإن ما هو مهم أيضًا فيما يتعلق بالتضخم هو السؤال الأساسي "ما مقدار ما يكفي؟ وقد تناولت هذا السؤال أيضًا في جزء آخر من هذا الكتاب، وهو بالطبع مرتبط أيضًا بالتضخم والنظام النقدي الممتاز .لكن ما يهمني ذكره هنا بشكل أساسي فيما يتعلق بهذا السؤال هو تحديد جزء مهم أو الجزء الأهم من قصة "كم يكفي ."وهي التكلفة الثابتة للاحتياجات الأولية الأساسية .تتمثل هذه الاحتياجات الأولية الأساسية بشكل أساسي في تكاليف وفرص السكن، والنقل، والصحة، والترفيه ،)المساعي الخاصة(، وتكاليف التعليم .مثل تكاليف وفرص الرهن العقاري، وضريبة الطريق، وتكاليف الرعاية الصحية وتكاليف المسرح والفنون والترفيه والرياضة .وبعد ذلك، بالطبع، تكاليف وفرص التعليم .يمكن للحكومة أن تؤثر على كل هذه

التكاليف والفرص بشكل كبير .خاصة أيضًا مع النظام النقدي الممتاز .في الواقع، لقد أخذت ذلك بالفعل في الاعتبار من حيث مقترحات السياسة النقدية .فمن حيث الجوهر، من حيث التكاليف، يمكن للنظام النقدي الممتاز أن يمكّن أي شيء .إنه المفتاح لضمان أن يتمكن الجميع حقًا من تلبية جميع احتياجاتهم الأساسية والاستمرار في تلبية جميع احتياجاتهم الأساسية دون مشاكل .ولهذا السبب، لا حاجة إذن إلى دخل أساسي غير مشروط، وهذا الدخل الأساسي غير المشروط، على الأقل في المستقبل القريب وأتوقع أيضًا في المستقبل، ليس ضروريًا بل غير مرغوب فيه في الغالب.

في الماضي، كان صحيحًا أنه كان هناك فائض في الطاقة الإنتاجية .فقد كان المزارعون خلال فترة الكساد الكبير ينتجون أكثر وانخفض السعر بالفعل في ذلك الوقت .لأنه كان هناك المزيد من العرض لنفس الطلب .ولكن السعر انخفض أيضًا لأنه لم يكن هناك أموال لشراء المزيد ولم يكن من الممكن أن يرتفع الطلب لأن هذه السلع كانت سلعًا أساسية لن ينتج الناس منها)الكثير (أكثر على أي حال، ولكن أقل إذا ارتفع السعر .وإذا انخفض السعر، فلن ينتج الناس المزيد أيضًا، لذا كانت هذه مشكلة .في الماضي)خلال فترة الكساد الكبير وبالتأكيد في الوقت الذي وضع فيه ميلتون فريدمان نظرياته حول التضخم (كان هناك أيضًا عدد أقل من المنتجات والخدمات)بما في ذلك الخدمات المالية (!التوزيع الأموال عليها .أما اليوم، فهناك المزيد من هذه الكيانات)المنتجات والخدمات والمهن والعمليات الأخرى (لتوزيع الأموال عليها .ولكن بطبيعة الحال، فإن توزيع المال يأخذ بعين الاعتبار أيضًا ما يدره .من حيث رأس المال المالي أو الاجتماعي .أما بالنسبة لرأس المال المالي، فيمكن في بعض الأحيان كسب المزيد منه - وغالبًا ما يكون ذلك أسهل - من خلال استثماره في الخدمات المالية بدلاً من استثماره في الإنتاج أو التوزيع .على الأقل هذا صحيح في العصر الحالي)2014 (مع النظام النقدي الحالي .علاوة على ذلك، خلال فترة الكساد الكبير، لم تكن المنازل والسلع الكمالية الأخرى باهظة الثمن .وكما يعلم الجميع، فقد ارتفعت أسعار المنازل بشكل رئيسي بل وأصبحت غير ميسورة للكثيرين بسبب انخفاض الدخل والتكاليف الثابتة المرتفعة نسبيًا.

في الوضع/الوقت الحالي، تعاني معظم الشركات من الطاقة الإنتاجية الزائدة)الضخمة .(فأسعار السلع مرتفعة بشكل عام لأنها إذا انخفضت حتى لا يمكن دفع التكاليف .أي أن معظم الشركات هي بالفعل حول أو حتى أقل من وضع التعادل)إذا خفضت الأسعار أكثر من ذلك فسوف ينتهي بها الأمر إلى السالب أو حتى الإفلاس .(عندما يأتي المزيد من المال إلى الاقتصاد، سيزداد الطلب على بعض السلع)ليس الأساسيات حيث سيتم استخدام أقل من ذلك أو حتى الكماليات أو العادية حيث سيتم استخدام أقل من ذلك أيضًا (!!!ولكن هذه الزيادة في الطلب لن تعني عمومًا أو يجب أن تعني زيادة في السعر بشكل عام .ستنتج المؤسسات ببساطة المزيد وبالتالي ستحقق المزيد من الأرباح حتى بنفس السعر.

لقد فهم دريدا بالفعل - على ما أعتقد - أن "كل شيء "موجود بالفعل في النص .وهذا يعبر عن نفسه بطريقتين:

1) الظواهر موجودة بالفعل في "النص "دون أن يدرك الناس ذلك بأنفسهم بما فيه الكفاية.

2) ظواهر لم يتم تضمينها بعد في "النص "ولكن على وجه التحديد لأنها لم تدرج بعد في "النص "فعلياً، ولكنها متوفرة في النص "الأوسع في أو من أكوان أخرى، فإن "النص "غير منطقي وغريب إلى حد ما أو ضار لبعض الأطراف .يمكن إزالة" هذا الجانب غير المنطقي أو الضار من خلال جعل "النص "أكثر اكتمالاً بإضافة هذه الظواهر أو الجوانب إلى "النص".

وبالطبع، فإن 1 (و 2 (اللذين ذكرتهما هنا مرتبطان أيضًا في بعض الأحيان .أما بالنسبة للتضخم، تجدر الإشارة إلى أن هذه الظاهرة موجودة بالفعل في "النص "دون أن يدركها الناس أنفسهم بما فيه الكفاية .لمعرفة ذلك في الوقت الحاضر خاصة في ارتفاع أسعار المنازل على مدى العقود الماضية .ولكن، بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضًا دليل بشكل أو بآخر على أن الزيادة غير المنضبطة في رأس المال المالي والزيادة اللائقة به)زيادة كبيرة في الاقتصاد (لا تؤدي أو لا تحتاج إلى أن تؤدي إلى مشاكل .والواقع أن هذه الزيادة كانت موجودة منذ عدة عقود دون أن يدركها الناس بما فيه الكفاية)أي مثال على ما ذكرته في

أنا أتحدث عن الصيرفة الاحتياطية الجزئية وتأثيرها على الأموال التي تم تداولها في العقود الأخيرة .لم تكن تلك الزيادة .(1 في الأموال إلا جيدة بشكل لا يصدق، وكان ينبغي أن تكون أكثر من ذلك .والجزء الإشكالي من هذا الوضع لم يكن ولا يزال ليس حقيقة أن المزيد من الأموال دخلت في التداول)بل على العكس تمامًا، لأن هناك حاجة إلى المزيد من الأموال مع تزايد الرخاء والمزيد من التنوع والمزيد من الناس (!بل حقيقة أن المزيد من الديون دخلت في التداول .وحتى هذه الديون ليست هي المشكلة الرئيسية، بل حقيقة أنها)أ (كانت وما زالت تعتبر مشكلة، و)ب (التطورات في سوق العمل وتطورات الأجور التي لم تعد تضمن تأمين الدخل أو حتى تدمره تماماً.

فمعظم الأموال التي تم تداولها في هولندا والولايات المتحدة، وأعتقد أيضًا في معظم بلدان أوروبا في العقود الماضية، دخلت إلى التداول بسبب زيادة الرهون العقارية وارتفاع مبالغ الرهون العقارية .دخل المزيد من الأموال إلى التداول وارتفعت أسعار المنازل أيضًا .ولكن، لم يكن هذا الارتفاع في أسعار المنازل ناجمًا بشكل مباشر عن الزيادة في حجم الرهون العقارية .فقد ارتفعت أسعار المنازل لأسباب أخرى، ونتيجة لذلك، كان لا بد من ارتفاع مبالغ الإقراض العقاري .في هولندا، كان أحد أسباب ارتفاع أسعار المنازل في هولندا هو الزيادة في تكلفة بناء الأراضي .وقد تسبب هذا إلى جانب ارتفاع الأجور وما شابه ذلك في جزء من الزيادة.

ومع ذلك، فإن الأمر المثير للاهتمام أيضًا هو حقيقة أن الزيادة في الأسعار على المدى الطويل ستتم إعادة ضبطها على المدى الطويل، وذلك جزئيًا أيضًا لأن الأسعار مرتفعة جدًا بالنسبة للأجور .ولكن حتى لو وبمجرد أن تبدأ الأجور في الارتفاع قليلاً مرة أخرى أو ترتفع الدخول، فمن المرجح ألا ترتفع أسعار المنازل بشكل متناسب .لا سيما إذا لم تبدأ تكاليف الأراضي في الارتفاع بشكل كبير أو غير متناسب مقارنة بالماضي .أو إذا كانت المنازل المتاحة بالفعل كافية أو أكثر من كافية للسنوات القادمة .ومن المرجح أن يحدث هذا الوضع في السنوات القادمة في هولندا وربما في دول أوروبية أخرى أو في الولايات المتحدة الأمريكية.

12. ما بعد التضخم

تعريف ورؤية أوسع للتضخم

في أجزاء مختلفة من هذا الكتاب وكذلك في نصوص أخرى لي، سبق أن تناولت مفهوم التضخم بطرق مختلفة .ولن يكون التضخم، إذا ما تم تطبيق النظام النقدي الممتاز الذي ابتكرته، مشكلة بالنسبة للمجتمع .ومن هذا المنطلق، سينتهي التضخم عندئذٍ حقًّا .ومع ذلك، في هذا الجزء من كتابي، أتجاوز مرة أخرى مفهوم التضخم من خلال معالجة سوء فهم التضخم الناجم أساسًا عن المفاهيم النظرية غير المكتملة عنه، وأحاول استكماله عند الضرورة .وعند القيام بذلك، أذكر أيضًا ظاهرة تضخم يمكن وصفها بالتضخم عند نقطة التعادل .وهذا شكل من أشكال التضخم الذي لم يرد ذكره بعد في النظرية أو التصور النظري للتضخم، ولكنه يلعب دورًا بارزًا في العصر الحالي وضمن النظام النقدي الحالي .وإذا ما تم تطبيق نظام الإدارة البيئية الخاص بي، فإن التضخم عند نقطة التعادل)نقطة التعادل (سيلعب دورًا أقل بكثير أو لن يلعب أي دور على الإطلاق .تمامًا كما ستلعب الأشكال الأخرى للتضخم دورًا أقل بكثير، وبالتأكيد لن يكون أو لن تكون هناك حاجة إلى أن تكون مشكلة بمجرد تطبيق نظامي للنظام النقدي البيئي.

.غالبًا ما يشير التضخم إلى تعريف وفهم عام للتضخم، حيث يُنظر إلى التضخم على أنه التضخم النقدي أو تضخم الأسعار ويعني التضخم النقدي زيادة المعروض النقدي ....أو تضخم الأسعار، حيث يرتفع المستوى العام للأسعار .وبشكل عام، يعني التضخم أنه مع زيادة المعروض النقدي ترتفع الأسعار أكثر من الأجور .مما يخلق نتيجة سلبية للأسر والأفراد الذين يرغبون في شراء شيء ما.

ويعد التضخم النقدي وكذلك تضخم الأسعار مفاهيم اقتصادية أكثر تحديدًا للتضخم .ومع ذلك، من الواضح أنه من المشكوك فيه ما إذا كانت هذه المفاهيم أو التمثيلات النظرية للتضخم تتحقق في الواقع.

إلى جانب كل هذا والانتقادات العديدة التي سبق أن وجهتها حول تعاريف وطرق قياس التضخم في المجتمع، أود أن أشير أيضًا إلى أن التضخم غالبًا ما يُنظر إليه بشكل أساسي من جانب الإنفاق .ما يتم نسيانه هو جانب الدخل .وأعني بذلك أنه غالبًا ما يتم تجاهل جانب الدخل في التضخم .وإذا ما تم النظر إلى الدخل على الإطلاق، فغالبًا ما يكون جزءًا من الدخل وليس كل الدخل .كما أن القياسات الحالية للتضخم لا تأخذ في الاعتبار أيضًا إلا جزءًا محدودًا من إجمالي الإنفاق، بل إن النفقات الأكثر صلة لا يتم تضمينها في تلك القياسات.

،في الأوقات الحالية، ليس من المنطقي أن ترتفع الأسعار عندما يزيد المعروض النقدي .لأنه في حالة زيادة المعروض النقدي يمكن للشركات أن تبيع أكثر .وإذا فعلوا ذلك، فسيكون ذلك مفيدًا بشكل عام لأن الشركات ستحقق المزيد من الأرباح وبالتالي ستحصل على المزيد من الأموال وبالتالي يمكنها إنفاق المزيد .وإذا بدأت الأجور في الارتفاع أيضًا، فسيكون ذلك مفيدًا أيضًا للعمال على المدى الطويل .فقط الأجور بشكل عام ترتفع بشكل عام بسرعة أقل من ارتفاع الأسعار وهذه هي المشكلة الكبيرة في الوقت الحالي أيضًا .حيث يمكن لذوي الدخول المنخفضة على وجه الخصوص أن يشتروا أقل وأقل مما يكسبونه .في حين أنهم يجب أن يكونوا قادرين على شراء المزيد، وزيادة الثروة .أو أن ينفقوا أقل على ما يشترونه بالفعل، وهذا أفضل لأن الاستهلاك أيضًا مشكلة مهمة.

والمشكلة أيضًا في الوقت الحاضر هي أن الأجور تنخفض في حين أن تكلفة الطاقة والضروريات الأساسية الأخرى تتزايد بشدة .بينما يتناقص العرض النقدي المتاح لهذه الضروريات فقط .وبسبب هذا الانخفاض إلى جانب الزيادات في أسعار هذه الضروريات وأيضًا الزيادات في تكاليف الرعاية الصحية وطب الأسنان وما شابه ذلك، فإن أصحاب الدخل المنخفض خاصةً لديهم أموال أقل وأقل لإنفاقها على السلع والخدمات الأخرى .الكماليات .في حين أن هذه السلع الكمالية أيضًا في ازدياد في الواقع .لكن تلك الشركات وبالتالي موظفيها يجدون صعوبة متزايدة في البقاء على قيد الحياة ناهيك عن النمو والتطور.

،لا يزال الاقتصاديون عمومًا يعتقدون أنه من خلال الزيادة النسبية في المعروض النقدي بالنسبة للناتج الاقتصادي المتاح يحدث التضخم .وهذا اعتقاد خاطئ شائع، وأعتقد أنه أيضًا افتراض واعتقاد خاطئ تمامًا.

والتضخم، من وجهة نظري، ناتج بشكل أكبر عن الانخفاض النسبي في الأجور مع زيادة الإنتاج وكفاءة الإنتاج بالنسبة لنفس المبلغ من المال أو زيادة طفيفة جداً في المبلغ .فإذا زاد الإنتاج لكل عامل، يجب أن تزيد تكاليف الأجور أيضًا .لكن في السنوات الأخيرة، انخفضت تكاليف الأجور بالنسبة للعمال ذوي الدخل المنخفض في الواقع، سواء من الناحية الكمية لكل ساعة أو بالنظر إلى عدد الساعات التي يمكن للمرء أن يعملها .فقد تم استبدال العديد من العمال الدائمين بأجورهم المرتفعة بعمال مرنين يتقاضون أجورًا أقل بكثير .في الساعة .مع قدرتهم أيضًا على العمل أقل من الموظفين الدائمين في السنوات الماضية .لأن العمل الإضافي أصبح مشكلة أقل وأقل بسبب تدهور الاقتصاد، ولكن أيضًا بسبب زيادة الكفاءة التي تؤدي إلى تقليل ساعات العمل لتحقيق نفس الإنتاجية.

إذا زاد المعروض النقدي الاجتماعي، يمكن للأفراد سداد ديونهم أخيرًا، ويمكن دفع المعاشات التقاعدية مرة أخرى، ويمكن تجديد المنازل أو ترميمها ودفع النفقات الطبية .وعلاوة على ذلك، يمكن دفع أسعار السلع الخاصة مرة أخرى، مثل التحف أو الحيوانات الخاصة التي لا يمكن بيعها بما تستحقه بالفعل.

أسباب التضخم

تتبنى مدارس مختلفة في علم الاقتصاد وجهات نظر مختلفة تمامًا فيما يتعلق بأصول التضخم، وبالتالي عدم استصواب التضخم)المفرط (وأنسب الطرق لمنع التضخم أو السيطرة عليه أو كبحه .وتتمثل المدارس الفكرية الرئيسية فيما يلي:

- وجهة النظر الكينزية التي ترى أن تضخم الأسعار نتيجة للتغيرات في العرض والطلب .ولا ترى التغيرات في المعروض النقدي سبباً لتضخم الأسعار.

- النظرة النقدية التي تنص على ضرورة تنظيم التضخم من خلال تنظيم المعروض النقدي .ويتضمن ذلك المعادلة MV = PT. النقود X السعر= السرعة X)الناتج القومي أو الناتج المحلي(التجارة

- المدرسة النمساوية، التي تفسر الزيادة في المعروض النقدي من إجراءات الحكومة)إقراض البنك المركزي للنظام المصرفي (أو من إجراءات النظام المصرفي نفسه)الإقراض المصرفي(

- وتؤيد النظرة النقدية للتضخم أن هناك حاجة إلى المزيد من النقود لأن المزيد من النقود، وفقًا لنظرية فيشر الكمية، لن يؤدي وهذا بدوره يسمح بزيادة الأجور وهذا بدوره يعزز ،(T) بل إلى زيادة الإنتاج (P) إلى زيادة المستوى العام للأسعار الاقتصاد أكثر لأن حالة نقص الإنفاق تنطبق في الوقت الحالي .إذا افترضنا أن الشركات يمكن أن تنتج أكثر بكثير مما تنتجه حاليًا وهناك الكثير من الخدمات ولكن أيضًا من المفهوم أنه يمكن وينبغي إنتاجها أكثر بكثير مما هو عليه في الوقت الحالي.

ولكن أيضًا، مع وجود المزيد من المال لكل موظف، قد ينخفض عدد ساعات العمل، على سبيل المثال، بحيث يمكن للناس أن يعملوا أقل .وهو أمر كان يجب أن يكون حقيقة واقعة الآن، نظرًا لزيادة الكفاءة، بدلًا من أن نظل جميعًا مضطرين للعمل نفس عدد الساعات مقابل نفس الرخاء كما كان الحال في الماضي .ولكن بشكل أسرع وأفضل وأكثر كفاءة مما كان عليه الحال في الماضي.

إن تعريف المدرسة النمساوية للتضخم ليس تضخمًا إذا كان التضخم هو الزيادة في المعروض النقدي .وذلك لأن المعروض النقدي لم يزد في الحقيقة عندما تقرض البنوك المركزية النظام المصرفي أو يقرض العملاء البنوك .هذا لأن مقابل الائتمان هناك قروض وبالتالي ديون .وهذه الديون والقروض تلغي الائتمانات الممنوحة وحتى في هذه الحالة يجب دفع الفائدة أيضًا. وبالتالي فإنه على المدى الطويل، لا توجد زيادة في النقود ولا حتى تساوي المعروض النقدي، بل إن هناك انخفاض في المعروض النقدي.

أشكال التضخم)السعري(

ويتم التمييز بين شكلين رئيسيين للتضخم)السعري(، تضخم التكلفة وتضخم الإنفاق.

يعني تضخم التكلفة أن الشركات تمرر زيادة تكاليفها في أسعار البيع حتى لا تقلل من أرباحها أكثر من اللازم .ومن الأسباب الأخرى لتضخم التكاليف زيادة الضرائب .على سبيل المثال، نتيجة لزيادة الضرائب)رسوم الاستهلاك (على البنزين، ارتفعت أسعار البنزين في العقود الأخيرة .واليوم، لا تزال أسعار البنزين مرتفعة جدًا، في حين أن الناس لديهم إنفاق أقل. وينطبق الأمر نفسه على الزيادات في تكاليف التأمين الصحي وارتفاع تكاليف الغذاء، بينما تتراجع جودة الطعام بشكل عام.

ويحدث تضخم الإنفاق، وفقًا للتعريف النظري، عندما يكون هناك إفراط في الإنفاق في اقتصاد تكون فيه الشركات بكامل طاقتها وتكافح لتلبية الطلب .في أواخر التسعينيات، قامت العديد من الشركات برفع أسعارها بشكل حاد، ويُعزى ذلك إلى وجود تضخم في الإنفاق في ذلك الوقت.

لذلك على أي حال، تم رفع الأسعار بشكل حاد في أواخر التسعينيات، بينما لم يتم تخفيضها بعد ذلك .بل على العكس من ذلك. فالأسعار لا تزال ترتفع في حين أن الاقتصاد لا يبلي بلاءً حسنًا الآن والعمال يكسبون أقل ولديهم القليل من المال للإنفاق. علاوة على ذلك، لم يتم رفع الأجور بشكل متناسب في التسعينيات .كان يجب أن يتم ذلك في ذلك الحين، لما كنا في اقتصاد متدهور بشدة ودوامة سلبية الآن .وما يزيد الأمر سوءًا هو السياسة النقدية الحالية)2011/2012 (السيئة للاتحاد الأوروبي ودول الاتحاد الأوروبي.

في العصر الحالي، لا يمكن للأفراد وخاصة أصحاب الدخل المنخفض أن يدفعوا ثمن التكلفة المرتفعة للسلع التي يحتاجونها بشكل مطلق إلا من خلال اقتراض المزيد من الأموال أو إنفاق مبالغ أقل على السلع والخدمات الأخرى .وهذا يعني تلقائيًا مزيدًا من التدهور في الاقتصاد .والسبيل الوحيد للخروج من هذا المأزق هو إحداث تحول في نظامنا النقدي الحالي يسمح ويحقق خلق أموال إضافية حقيقية .ومن ثم يسمح أيضًا بارتفاع الأجور وإنفاق الناس على نفس القدر أو أكثر إذا لزم الأمر ودون الحاجة إلى الاقتراض .كما يجب أن يصبح إلغاء الديون وسداد الديون ممكنًا مرة أخرى .لذلك هناك نقص كبير في المزيد من الأموال .للتمكن من سداد الديون ودفع زيادة الأسعار .بدلاً من عدم القدرة على القيام بذلك والاضطرار في الواقع إلى تحمل المزيد من الديون أو الاكتفاء بأقل مما كان عليه الحال في السنوات السابقة.

لماذا لا يمثل التضخم مشكلة؟

إن ما يفشل الكثير من الناس، والاقتصاديون على وجه الخصوص، في فهمه في العصر الحالي هو حقيقة أن التضخم، مثل الجوانب الأخرى في مجتمعنا، هو أمر علائقي .وأن تلك العلائقية لها أيضًا خصائص معينة .فالعلائقية ليست أبدًا موحدة أو مفردة، ولكنها تتكون دائمًا من تنوع وتعدد ثري للغاية .وهذا التعدد، بدوره، له أيضًا خصائص معينة وبنية معينة .كل هذا يجب أن يكون مفهومًا جيدًا، وليس من السهل فهم كل الجوانب والخصائص والقضايا المهمة في التضخم .حتى أنا لا أفعل ذلك تمامًا، وهناك بلا شك العديد من الجوانب والقضايا الخاصة بالتضخم التي لا يفهمها أحد بعد.

ومع ذلك، فالحقيقة هي أن لديّ بالفعل فهم أفضل بكثير من معظم الناس أو الاقتصاديين لماهية التضخم أو متى سيحدث التضخم أو لن يحدث أو متى سيصبح التضخم مشكلة أو مشكلة حقيقية)كبيرة (أو لن يكون كذلك.

فيما يتعلق بحدوث التضخم، فإن الخصائص والقضايا التالية مهمة أو ستلعب دوراً بدرجة أكبر أو أقل:

1) مقدار الأموال الموجودة في الاقتصاد

2) كيف سيتم تخصيص هذه الأموال ولأي كيانات سيتم تخصيصها

3) وضع الكيانات التي يتم تخصيص الأموال لها (أو وضع أفضل بكثير BEP)

4) النظام النقدي الذي يتعين على المرء التعامل معه)النظام النقدي الحالي مقابل نظام الإدارة البيئية (والخصائص الناتجة عن الاقتصاد)كيف يتم فرض الضرائب وما إذا كانت هناك ضرائب وكيف يتم فرضها، وكيف يتم دفع المعاشات التقاعدية وكيفية دفعها، وكيف يتم إدارة الأسعار وما إذا كانت هناك ضرائب، وما إلى ذلك).

لقد وصفت في نصوص أخرى لي أن الاقتصاديين يسيئون فهم مفهوم التضخم وظاهرة التضخم بشكل عام .وأن فهمهم للتضخم هو أيضًا شيء مختلف جدًا وله خصائص مختلفة جدًا بالتالي عن ظاهرة التضخم .فمن بين أمور أخرى، يُفترض أن التضخم يحدث عندما يدخل الكثير من المال إلى الاقتصاد .وليس من المفهوم أن التضخم سيحدث أيضًا عندما يكون هناك القليل جدًا من المال في الاقتصاد كما هو الحال في الوقت الحاضر .أن قلة الأموال في الاقتصاد تؤدي من ناحية إلى انخفاض الدخل النسبي للفئات الأقل دخلاً من ناحية أخرى، بينما الفئات الأعلى دخلاً تحصل على ما يبدو على دخل نسبي أكبر، ومن ناحية أخرى فإن الشركات تدفع المزيد من الدخل النسبي وبالتالي تبقى الأسعار كما هي أو حتى ترتفع .في حالة الأزمة الحالية التي لا تزال قائمة والمفترض أن تكون موجودة أيضًا، لن ترفع الشركات أسعارها بسهولة .هذا يؤدي إلى حقيقة أنه مع انخفاض المبيعات/المبيعات ستحاول تلك الشركات تحسين كفاءتها وبالتالي من بين أمور أخرى، ستنفق أيضًا)حتى (أموالاً أقل على تكاليف الإنتاج وقوى الإنتاج .لذا من الناحية النسبية، فإن الفئات الأقل دخلاً يكون دخلها أقل بينما تظل الأسعار كما هي أو حتى ترتفع .لذا، نسبيًا، هذا هو التضخم .وهذا لا يشمل حتى زيادة تكلفة السكن، وارتفاع تكلفة الاتصالات المتنقلة وأشياء من هذا القبيل.

بالطبع، كل هذا يمثل مشكلة في الوضع والاقتصاد الحالي .ومع ذلك، إذا وعندما يتم تطبيق نظام الإدارة البيئية، فإن كل هذا سيصبح مشكلة أقل وأقل لأن الشركات ستكون قادرة على إبقاء أسعارها عند نفس المستوى)سواء كانت موجهة أو مفروضة من الحكومة أو لا (أو حتى تخفيضها بشتى الطرق لأنه في ظل نظام الإدارة البيئية، يمكن أيضًا تخفيض الضرائب ومن المرجح أيضًا أن تزداد المبيعات نتيجة ارتفاع دخول وأرباح العمال بشكل عام .مع تحسن الاقتصاد، يمكن للشركات إبقاء

الأسعار ثابتة أو حتى تركها تنخفض .بينما تزداد دخول الناس أو قد تزيد نتيجة لارتفاع معدل دوران الشركات .اقتصاد أفضل انخفاض مساهمات الضمان الاجتماعي .ربما أيضًا مساهمة أقل في تكاليف الرعاية الصحية .ونتيجة لذلك، لن يكون التضخم مشكلة أو على الأقل بدرجة أقل بكثير مما هو عليه في الوقت والوضع الحالي.

فصل إضافي عن التضخم

هذا الفصل هو فصل لم يكن موجودًا في كتاب 2016 .هذا الفصل جديد وهو النص الذي كتبته في الأصل للبودكاست الخاص بي "النظام النقدي الممتاز "على سبوتيفاي .الروابط ورموز الاستجابة السريعة للاستماع إلى هذا البودكاست موجودة في بداية ونهاية هذا الكتاب ومحتوى البودكاست مكمل لمحتوى هذا الكتاب.

يدور هذا الفصل حول المفهوم الخاطئ الرئيسي للاقتصاديين وعامة الناس عن الاقتصاد .فهو يتعلق بالتضخم .يساء فهم التضخم إلى حد كبير .وبسبب ذلك في المقام الأول أيضًا، فإن الطرق البسيطة نسبيًا لمنع التضخم الإشكالي غير مفهومة بما فيه الكفاية .سأقدم في هذا البودكاست فهمي للتضخم والأسباب الحقيقية للتضخم .كما سأذكر أيضًا كيف يمكن دائمًا منع التضخم الإشكالي عن طريق الإجراءات الصحيحة التي تتخذها الحكومات بشكل أساسي.

لذا سأتحدث هنا عن التضخم .عندما يحدث التضخم، إما أن يكون تضخمًا مرتبطًا بالتكلفة أو غير مرتبط بالتكلفة. يحدث التضخم طوال الوقت .ولكن عندما يصبح التضخم إشكاليًا، فإنه في الغالب لا يصبح إشكاليًا بسبب التضخم نفسه .فالتضخم يصبح إشكالياً بسبب حقيقة أن الفئات الأقل دخلاً تحتاج إلى المزيد من الدخل لمواجهة التضخم، إلى جانب حقيقة أن ارتفاع الدخل للفئات الأقل دخلاً يمثل تكاليف للشركات والمؤسسات الأخرى .ويؤدي ارتفاع الدخل إلى مزيد من التكاليف مما يؤدي إلى مزيد من ارتفاع الأسعار وبالتالي مزيد من التضخم .إن مجرد عدم إمكانية رفع المداخيل المنخفضة دون الحاجة إلى رفع الأسعار هو المشكلة الأكبر للتضخم .لو كانت هناك فقط طرق يمكن من خلالها رفع الدخول المنخفضة دون أن ترتفع التكاليف على الشركات و/أو المؤسسات الأخرى، فهذا يعني أن الأسعار لن تضطر أيضًا إلى الارتفاع .ويؤدي ارتفاع الدخل للفئات الأقل دخلاً المرتبط بعدم ارتفاع الأسعار بالنسبة للشركات والمؤسسات الأخرى حسب التعريف إلى زيادة معدل دوران الشركات وارتفاع أرباحها .كما أن ارتفاع الدخل للفئات الأقل دخلاً يؤدي أيضاً إلى ارتفاع الدخل الضريبي للحكومات.

والآن في عام 2024 تريد الحكومة الهولندية تخفيض ضريبة الدخل لذوي الدخول المنخفضة .وهذا سيعني أن ذوي الدخول المنخفضة سيكون لديهم المزيد من الأموال للإنفاق ولكن لن ترتفع التكاليف بالنسبة للشركات و/أو المؤسسات الأخرى .وسيعني ذلك على الأرجح أن الفئات الأقل دخلاً ستنفق أكثر أو ستحصل على ديون أقل، وفي وقت لاحق يمكنها وستنفق أكثر .وسيعني ذلك كله معًا المزيد من الدخل الضريبي للحكومة .بل إن هذا الدخل الضريبي للحكومة قد يكون أكثر من الانخفاض في الدخل الضريبي الذي تمنحه لذوي الدخل المنخفض عن طريق خفض الضرائب على الدخل.

في بقية هذا الفصل، سأحاول أن أشرح بما فيه الكفاية ما هو الخطأ في سوء الفهم الحالي حول التضخم .إن سوء الفهم هذا ناجم في جوهره عن حقيقة أن النظريات الاقتصادية والتفكير الاقتصادي ثنائي في معظمه .يجب أن يكون هناك تحول من سوء الفهم الثنائي إلى الفهم العلائقي حول التضخم .فالتضخم العلائقي يختلف عن النظريات الثنائية الجزئية وسوء الفهم حول التضخم .يجب أن يصبح مفهومًا أن عالمنا ليس عالمًا من التماثلات بل عالمًا من الاختلافات وأن هذه الاختلافات مهمة جدًا .قبل بضع سنوات كنت في وزارة الاقتصاد في هولندا وتحدث الاقتصادي هناك عن التضخم وضرب مثالاً على ذلك زيمبابوي .لكن بالطبع تختلف زيمبابوي في نواحٍ كثيرة عن الأوضاع والاقتصادات في أوروبا الغربية بمجتمعاتها الرأسمالية المكتملة النمو مع المؤسسات المالية والسياسات الحكومية والمصرفية الصحيحة .هذه ليست مثالية إلى حد بعيد ولكنها على الأقل أكثر تطوراً بكثير من الوضع والظروف السيئة للغاية في زيمبابوي.

من الأخطاء الكبيرة في النظريات الاقتصادية وتفكير الاقتصاديين أنهم في كثير من الحالات يحبون العمل مع حالات متعادلة في حين أن الاقتصادات الحقيقية ليست متعادلة أبداً .كما أن هناك نقصًا كبيرًا في الرؤى التفصيلية

حول تضخم سلع أو خدمات أو عقارات محددة .فالاقتصاديون لا ينوعون بما فيه الكفاية في مدى إشكالية تضخم سلع وخدمات محددة بالنسبة للفئات ذات الدخل المنخفض .ويفشلون في فهم التضخم العلائقي بشكل كافٍ .ويفشلون في مراعاة أسباب التضخم بالنسبة للسلع أو الخدمات أو العقارات المختلفة وكيفية التعامل مع ذلك .وذلك في كثير من الحالات خاصةً بناءً على فهم شامل وفعال للغاية وسياسات حكومية مناسبة يمكن أن تساعد كثيراً في الغالب على إدارة التضخم الإشكالي.

وفقًا لميلتون فريدمان فإن التضخم دائمًا ما يكون له سبب نقدي .يحلو للاقتصاديين أن يذكروا في الغالب أن المزيد أو الكثير من المال يؤدي دائمًا إلى التضخم .وهذا في الواقع نتيجة في الغالب لعمل ميلتون فريدمان .لكن ميلتون فريدمان كان مخطئًا .وتوقعاته الخاطئة ومعتقداته الخاطئة راسخة في طرق تفكير الاقتصاديين والبنوك المركزية والحكومات .وهذا أحد أكبر أسباب عدم تحقق التنبؤات العظيمة لجون مينارد كينز في كتابه "الإمكانيات الاقتصادية لأحفادنا ."فالاقتصاديون ليسوا الأشخاص القادرين على إنشاء الأنظمة النقدية والاقتصادية المناسبة لتحقيق تنبؤات جون مينارد كينز .وحتى جون ماينارد كينز نفسه لم يفهم ما هو مطلوب حقًا لكي تتحقق تنبؤاته في كتابه الاحتمالات الاقتصادية ."والشخص الوحيد الذي فهمها وفهمها هو ويلفريد بيريندسن .والآن يحتاج الاقتصاديون" إلى فهم وإدراك نظامي النقدي والأنظمة الاقتصادية التابعة له .وهذا ليس مطلوبًا بشدة فقط لتحقيق التوقعات في الإمكانيات الاقتصادية لأحفادنا ."بل هو في المقام الأول ضروري أيضًا لمنع الركود الذي ربما لا يزال قائماً" .والذي ستواجهه الاقتصادات العالمية بعد عام 2024 إذا لم يتحقق نظامي النقدي والأنظمة الاقتصادية التابعة له حيث سيحدث حينها بالتأكيد ركود عالمي .ولا يوجد احتمال آخر بالنظر إلى أضرار النظام النقدي الحالي والأنظمة الاقتصادية الحالية على الاقتصادات العالمية والمواطنين في جميع أنحاء العالم .ويؤدي منطق التضخم إلى اقتصاد أسوأ إذا لم يحدث نمو نقدي كافٍ بعد حدوث تضخم عالمي ضخم نسبيًا كما حدث في عامي 2022 و2023.

هي عرض M. T * P = V * M معادلة فيشر هي جزء رئيسي من النظرية الكمية للنقود .هذه المعادلة هي هي المعاملات .عندما يكون هناك تضخم، لا يرغب Tهي مستوى الأسعار، و Pهي سرعة التداول، و Vالنقود، و الاقتصاديون في وجود المزيد من الأموال في الاقتصادات لأن ذلك قد يتسبب في المزيد من التضخم .ولكن عندما M فيجب أن يزيد ،T في معادلة فيشر ترتفع، وإذا كان يجب أن تشارك نفس معاملات P يكون هناك تضخم، فإن على الأقل بنفس مستوى التضخم إذا بقيت جميع أجزاء المعادلة الأخرى كما هي .وهي ليست كذلك .حيث أن حرف بالنسبة لسلع معينة بعد التضخم، فمع بقاء عرض V سينخفض أيضًا بناءً على التضخم أو بعده .وإذا لم ينخفض V أكثر بكثير حتى بالنسبة للسلع V على الأرجح سينخفض V النقود على حاله أو عدم نموه بالقدر الكافي، فإن والخدمات الأخرى .ترتبط سرعة التداول والمعاملات ارتباطًا وثيقًا ببعضها البعض .وهذا يعني أنه مع التضخم إذا لم تنخفض سرعة تداول النقود والمعاملات في ظل زيادة كبيرة في الأسعار كما حدث .Tو V سينخفض كل من في عامي 2021 و2022، فهذا يعني إما أن "م "تنمو أو أن الناس ينفقون المزيد من الأموال التي ادخروها في وقت سابق.

بأنها النقود في اقتصاداتنا .ولكن ما يتم نسيانه هناك هو أن النقود M المعادلة M* V = P * T تُعرّف معادلة فيشر في اقتصاداتنا تتضمن أيضًا المدخرات .ولا ينبغي أن تكون تلك المدخرات جزءًا من معادلة فيشر .ولهذا السبب M Ms * V = P * التي تمثل الأموال المنفقة .وعندها ستصبح المعادلة Ms النقود في اقتصاداتنا بـ M أقترح استبدال متنوعًا P*T الأموال المنفقة مضروبة في السرعة =السعر مضروباً في المعاملات .ثم يجب أن يكون الجزء .T ومفصلاً أكثر بكثير مما هو عليه في معادلة فيشر .بناءً على أنواع السلع أو الخدمات .ولكن أيضًا ما إذا كان الأمر يتعلق بالمنتجات أو الخدمات الجديدة أو السلع أو الخدمات المستعملة .كما أن الأموال التي يتم إنفاقها وسرعة الأموال تحددها كثيرًا الثقة في اقتصاداتنا والتطورات والتغيرات المستقبلية فيها.

لا تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى نمو المعاملات مع النمو السكاني ونمو MV = PT كما أن معادلة فيشر الإمكانيات للبشر وعامل رئيسي في الاقتصادات الحالية وهو الاقتصادات العالمية .الحاجة إلى المزيد من الأموال

بسبب ذلك لا تؤخذ بعين الاعتبار .هناك الكثير من المعادلات الحالية التي يتم إهمالها مع معادلة فيشر .أتحدث هناك على الأقل عن معادلات مثل العولمة والسكان والتصنيع والابتكار .يجب أن تتغير وستتغير باستمرار .الاقتصاد الحقيقي أكثر تنوعًا وتعقيدًا بكثير من معادلة فيشر الضيقة الأفق والاختزالية والخاطئة .معادلة فيشر هذه ليست كاملة وليست متنوعة بما فيه الكفاية.

يجب أن يُفهم حرف الميم في معادلة فيشر، كما جادلت من قبل هنا، على أنه المال الذي ينفق في الاقتصاد فقط .في حين أن الأموال التي سيتم إنشاؤها وتدخل في الاقتصادات أكثر من ذلك بكثير أو يجب أن تكون أكثر من ذلك. لمعادلة فيشر إلا إذا كان سيتم خلق أموال أكثر من الزيادة M بمعنى أنه لا يمكن توليد الزيادة المطلوبة في في معادلة فيشر .وينبغي أن يكون مفهوماً أن البنوك المركزية والحكومات في الاقتصادات الحالية M المطلوبة في لا تخلق أبداً أموالاً إضافية .فالبنوك الخاصة هي التي تقوم بذلك، بعد طلب وإقراض المزيد من الأموال من قبل المواطنين أو الشركات .ويعتمد مقدار ما سيقترضه هؤلاء المواطنون والشركات بالفعل في الغالب على مقدار ما يمكنهم اقتراضه .وفي المقام الأول أيضًا على الثقة .الثقة في الاقتصاد والثقة فيما إذا كان بإمكانهم سداد الأموال. وربما أيضًا ما إذا كان بإمكانهم استرداد الأموال المقترضة وربما تحقيق ربح من القرض.

إن خلق الأموال من قبل البنوك الخاصة لا يتم أبدًا بمبادرة من البنوك نفسها، ولكن دائمًا ما يتم ذلك من قبل المواطنين والشركات التي تقترض الأموال .وهذا يعني أن خطاب الاقتصاديين القائل بأن المزيد من الأموال في اقتصاداتنا يسبب التضخم، يعني أنه إذا وعندما يقترض المواطنون والشركات المزيد من الأموال فإن ذلك يعني التضخم .وبالطبع، هذا أمر بسيط للغاية ولكنه أيضًا غير صحيح تمامًا من الناحية الواقعية .ففي الاقتصادات الحالية، لا يعد اقتراض المواطنين والشركات للأموال في حد ذاته سببًا للتضخم .أو لا يجب أن يكون كذلك .فعندما يتمكن المواطنون من اقتراض المزيد من الأموال لشراء منزل، قد يرتفع سعر المنازل أيضًا .ولكن قد لا يحدث ذلك أيضًا .ويمكن أن يكون هناك الكثير من الأسباب التي قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنازل أو عدم ارتفاعها .فإذا ارتفعت أسعار المنازل لأن المشترين يمكنهم الحصول على قروض عقارية أعلى، فإن السياسات الحكومية يمكن أن تحد من هذا النوع من التأثيرات بالسياسات الحكومية الصحيحة .يمكن فرض ضرائب عالية أو ذكية على أسعار المنازل الزائدة أو أسعار المنازل التي تزيد عن مبالغ معينة سواء من جانب المشتري أو البائع .ومن الأمور الأخرى التي يمكن للحكومات أن تفعلها لمنع ارتفاع أسعار المساكن بشكل مبالغ فيه هو الإعلان على سبيل المثال أنها لن تقبل بارتفاع أسعار المنازل إلا بنسبة معينة كحد أقصى في السنة .وأن أي ارتفاع في أسعار بيع المنازل ستفرض عليه ضرائب أكثر من الفائض.

إن منظومة المعتقدات الخاطئة التي لا يمكن التشكيك فيها لدى الاقتصاديين حول التضخم تقوم كلها على افتراض خاطئ بأن المزيد من الأموال ستدخل إلى الاقتصادات وأن زيادة الأموال في الاقتصادات ستكون هي المحرك للتضخم .بينما في الواقع ليست الزيادة في كمية الأموال هي التي تقود التضخم في مجتمعاتنا الغربية والرأسمالية الحالية .ففي هذه الاقتصادات، الأموال الوحيدة التي يتم إنشاؤها في هذه الاقتصادات ليست هي الأموال الإضافية الحقيقية التي يتم إنشاؤها بل الديون التي تنشئها البنوك الخاصة .والسبب الوحيد لخلق هذه الديون الإضافية أو الديون بشكل عام هو أن المواطنين أو الشركات بحاجة إلى المزيد من المال، أو على الأقل يريدون المزيد من المال .فهم يريدون أو يحتاجون إلى تلك الأموال الإضافية لشراء سلع وخدمات معينة أو للقيام باستثمارات مطلوبة أو مرغوبة .بشكل عام، عندما يتمكن المواطنون أو الشركات من اقتراض المال، فإنهم سيفعلون ذلك لتمويل ما يحتاجون إليه أو يريدون شراءه أو الاستثمار فيه.

على عكس المعتقدات الخاطئة للاقتصاديين، فإن التضخم في المجتمعات الغربية أو الرأسمالية لا يحدث بسبب زيادة الأموال في اقتصاداتنا .فقد يحدث بسبب التغييرات في الأماكن التي يتم تخصيص الأموال نحوها أو قد يحدث بسبب أنظمتنا الاقتصادية الحالية وارتفاع تكاليف الشركات .ولا تؤدي هذه الارتفاعات في التكاليف بشكل عام إلى

نفس الزيادات في الأجور .ولهذا السبب يؤدي التضخم بشكل عام إلى وضع مالي أقل جودة للعمال والمواطنين المعنيين.

لا ينبغي فهم التضخم ولا يمكن فهمه على المستوى الكلي باستخدام نظريات التضخم التي تتسم بالاختزالية إلى حد كبير وغير صحيحة من الناحية الواقعية .فالتضخم يجب أن يُفهم التضخم مع مراعاة جميع القضايا والظروف الحقيقية لاقتصاديات وأوضاع الحياة الواقعية .والأهم من ذلك كله من خلال أخذ ذلك في الاعتبار إلى جانب الكيفية ،التي يمكن أن يستجيب بها الناس لهذه المواقف الواقعية .ومن خلال فهم أن الناس والمواقف لا تزال متباينة هناك مما يؤدي إلى العديد من الإجراءات الواقعية الحقيقية.

أنا متأكد تماماً من أنه لا يوجد مدير تنفيذي واحد أو خبير استراتيجي في الشركة أو رجل تسويق واحد يبحث عن مقدار الأموال الموجودة في اقتصاداتنا أو مقدار ما يضاف إليها أو حتى يعرف كيف يفعل ذلك .في معظم الحالات لا يستطيع هؤلاء الأشخاص ولن يستطيعوا حتى أن يفهموا كيف يمكنهم الحصول على رؤية جيدة وصحيحة لهذا الأمر .لن يفكر أي من هؤلاء الأشخاص أو أي أشخاص آخرين في ارتفاع الأسعار عندما يرتفع الطلب .ومن الجنون نوعًا ما أن نبحث في هذا الأمر في ضوء علم الاقتصاد أو العلوم الاجتماعية لمجرد إثبات ذلك .كما يجب أن يكون واضحاً أن هذا هو الواقع الحقيقي في الاقتصادات الحالية .ومع ذلك لا يزال كل الاقتصاديين يعظون بخلاف ذلك عندما تعميهم نظرياتهم

إن التضخم كما حدث على نطاق واسع في عامي 2022 و2023 هو في الواقع نتيجة لعدم وجود أموال كافية في اقتصاداتنا .لم يكن هناك ولا يزال هناك ما يكفي من المال لأطراف معينة في اقتصاداتنا .كان هذا واضحًا بالفعل في فترات كورونا .في ذلك الوقت كان هناك العديد من الشركات التي لم تستطع التأقلم بشكل جيد بما فيه الكفاية مع دخل أقل .بعد أزمة كورونا، كان لا يزال يتعين على الكثير من الشركات سداد القروض التي احتاجتها للتعامل مع أوضاع وفترة كورونا .بعد ذلك ارتفعت أسعار الطاقة بشكل كبير بينما لم يكن لدى العديد من الشركات موارد مالية كافية للتعامل مع هذه الزيادات في الأسعار .لذلك كان الحل الوحيد لمعظم الشركات هو زيادة أسعارها .التضخم .لو كان لدى معظم الشركات احتياطيات مالية كافية، لما حدثت هذه الزيادات في الأسعار بشكل كبير كما حدث في عامي 2022 و2023 .لا يمكن فهم هذا التضخم الهائل على مقاييس الاقتصاد العالمي بصرف النظر عن أزمة كورونا والوضع المالي السيئ للغاية للعديد من الشركات أو معظمها .الآن يمكن للشركات أن تتعامل مرة أخرى مع التكاليف الحالية، ولكن السؤال هو إلى متى .لن يدوم ذلك طويلاً حتى يحدث ركود عالمي حاد قادم.

كان التضخم في عام 2022 وما بعده ناتجًا بشكل أساسي عن ارتفاع أسعار الطاقة .حيث كانت أسعار الطاقة المرتفعة هذه ناتجة بشكل أساسي عن العديد من التغيرات في أسواق الطاقة .فقد أدى الطلب المتزايد على الطاقة بسبب التحول في مجال الطاقة والمزيد من التغييرات إلى أن بائعي الطاقة ومنتجيها كانوا في الواقع بحاجة إلى أموال أكثر بكثير مما كان متاحًا في هذا القطاع بالذات .وهذا يعني أيضًا أنه كلما زادت الأموال التي يتم توجيهها الآن إلى هذه القطاعات بالذات في اقتصاداتنا، قلّت الأموال المتاحة فعليًا للشركات التي تورد السلع والخدمات الأخرى .فبعد التضخم، لا بد من ضخ المزيد من الأموال في الاقتصادات لتمكين المواطنين من شراء ما يكفيهم من السلع التي يريدونها أو يحتاجون إلى شرائها .فبدون وجود أموال إضافية في الاقتصادات بعد التضخم، تقل المنتجات والخدمات التي يتم شراؤها وتنخفض سرعة الأموال .ويتسبب كلاهما في حدوث ركود.

في الواقع هناك حاجة مستمرة إلى المزيد من الأموال في اقتصاداتنا حتى بدون تضخم بسبب نمو سكان البلدان وكوكبنا .ويريد هؤلاء السكان دائمًا المزيد من السلع والخدمات وفي المقام الأول أيضًا سلع وخدمات أفضل جودة. ثم إن التغيير أيضًا مثل الاستدامة يتطلب الكثير من الأنشطة الإضافية، لذا فإن الأموال الإضافية لتمويل هذه الأنشطة الإضافية المطلوبة .يتطلب الابتكار والتغيير الكثير من الأموال الإضافية في اقتصاداتنا .عندما تذهب أموال إضافية بالفعل إلى اقتصاداتنا ولا تكون هناك حاجة إلى هذه الأموال الإضافية لتبعات التضخم أو لتمويل السلع

والخدمات المطلوبة حاليًا، فهذا يعني أن هذه الأموال يمكن أن تنفق على الابتكار بل على نمو المنتجات والخدمات الجديدة والاستثمارات في الداخل والخارج.

لن يؤدي المزيد من المال في الاقتصادات إلى شراء الناس المزيد من السلع والخدمات أو غيرها من السلع والخدمات .هذا بسبب حقيقة أنه فقط عندما يحصل الناس أنفسهم على أجور أعلى أو دخل أعلى، أو بناءً على قرارات الناس أنفسهم غير المرتبطة بمزيد من الأموال بشكل عام في الاقتصادات، قد يحصلون على شراء المزيد من السلع والخدمات أكثر مما كانوا يفعلون من قبل .لا تزداد دخول الناس وأجورهم عندما يدخل بالفعل المزيد من الأموال إلى الاقتصادات .فعندما يدخل المزيد من الأموال إلى الاقتصادات، فإن ذلك يصب في صالح الأغنياء والشركات في الغالب .وينتهي الأمر باستثمار هذه الأموال الإضافية في الاقتصادات أو ادخارها في الغالب .وعلى أي حال، لن يؤدي ذلك، أو لن يؤدي إلا إلى حد ضئيل للغاية، إلى زيادة الطلب .وإذا حدث ذلك، فلن تعرف أو ترى أي شركة بمفردها العلاقة بين زيادة الطلب وارتفاع الأموال في الاقتصادات .لا تعرف شركة واحدة بشكل عام متى أو ما إذا كان هناك نمو في الأموال في اقتصاداتنا .فالشركات لا ترفع أسعار مبيعاتها بسبب زيادة الأموال في الاقتصادات .هذا الاعتقاد في علم الاقتصاد هراء .قد ترفع الشركات أسعارها بسبب تضخم التكاليف أو بسبب ارتفاع تكاليف أخرى أو لأسباب أخرى، لكن نمو الأموال في اقتصاداتنا بشكل عام ليس ولن يكون سببًا لزيادة أسعار البيع.

سوف يتكشف التباطؤ في اقتصاداتنا في السنوات التي تلي عام 2024 عن طريق ركود اقتصادي حاد .حيث أن نمو الأموال، كما كان الحال من قبل، غير كافٍ إلى حد كبير لمواجهة التضخم والحاجة إلى أموال إضافية في السنوات السابقة والطلبات الحالية والمستقبلية لمزيد من الأموال .يتسبب التضخم في الحاجة إلى المزيد من الأموال في المجتمع ولكن البنوك المركزية تفشل في خلق أموال حقيقية إضافية.

لا يكون حجم الأموال في اقتصاداتنا عمومًا مدفوعًا بالنقد إلى هذا الحد، ولكن في الغالب يكون مدفوعًا بالأشخاص والشركات .فإذا كانت هناك حاجة إلى أموال أكثر مما هو متاح ومطلوب فإن الناس والشركات عمومًا سيقترضون المزيد من الأموال اللازمة أو المطلوبة .ومن أجل ذلك، من الضروري أن يزداد دخل هؤلاء المواطنين .وبدون ذلك، لن يتم اقتراض المزيد من الأموال بل سيتم اقتراض أموال أقل .وبعد التضخم، يجب أن تزيد أجور المواطنين على الأقل بقدر زيادة التضخم .وهذا لا يحدث ولا يمكن أن يحدث بسبب الأنظمة الاقتصادية الحالية .وهذا يعني أن التضخم المرتفع في السنوات من 2022 إلى 2024 لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة كافية في الأموال التي ستدخل إلى الاقتصادات .وسيؤدي ذلك إلى حدوث ركود بعد عام 2024 عاجلاً أم آجلاً.

يفتقر المواطنون والشركات في الوقت الحالي إلى الوسائل والإمكانيات اللازمة لاقتراض ما يكفي من الأموال الإضافية لتلبية متطلبات الأموال الإضافية الناجمة عن التضخم في السنوات التي تسبق عام 2024 .ما نفتقده هناك هو النظام المصرفي الإضافي الصحيح المناسب المناسب للحكومات الذي يضمن خلق أموال إضافية حقيقية خالية من الديون .لا ينجم التضخم عن ضخ المزيد من الأموال في الاقتصادات .فالتضخم في الواقع سببه عدم وجود النظام المصرفي الصحيح المناسب للحكومات وما ينتج عنه من أعباء ضريبية مرتفعة للغاية على الناس والشركات ونمو أقل من اللازم للأموال .وبسبب عدم وجود نظام مصرفي حكومي جيد منطقيًا فإن جميع النفقات الحكومية يجب أن يدفعها الناس والشركات .فارتفاع أسعار السلع والخدمات على نطاق واسع في كل مكان في اقتصادياتنا العالمية يتطلب أموالاً أكثر بكثير في اقتصادياتنا الحقيقية لتمكين شراء نفس الكمية من السلع والخدمات أو حتى أكثر .يتم إنشاء هذه الأموال كليًا أو جزئيًا في النظام المصرفي للأفراد والشركات .ولكن كان يجب أن يتم إنشاؤها بالفعل في النظام المصرفي الحكومي .هذا لمنع المشاكل والقضايا الضخمة المتزايدة باستمرار في اقتصاداتنا بسبب عدم وجود نظام مصرفي حكومي مناسب .فالنظام المصرفي السليم الصحيح والمناسب غير موجود حتى الآن بسبب سوء الفهم الهائل في النظريات النقدية والاقتصادية الحالية خاصة أو فقط فيما يتعلق بظاهرة التضخم.

مع النظام النقدي الحالي والأنظمة الاقتصادية الحالية في المجتمعات والبلدان الرأسمالية، من المستحيل أن تدخل أموال إضافية حقيقية إلى الاقتصادات .بعد التضخم، بل وحتى لمنع التضخم، يجب أن تدخل المزيد من الأموال إلى اقتصاداتنا الحقيقية .ويجب أن تدخل هذه الأموال الإضافية إلى اقتصاداتنا دون أن يؤدي ذلك إلى تضخم التكلفة. وهذا ممكن فقط عن طريق ابتكاري لنظام المال ونظامي النقدي الممتاز .في البداية عن طريق تعويض ضريبة الدخل .وإذا لم يكن ذلك ممكناً، فإن تعويض الضرائب الأخرى أو عن طريق بدلات الضمان الاجتماعي ممكن أيضاً .تؤدي هذه الطرق لإضافة الأموال إلى اقتصاداتنا إلى أموال إضافية للعمال أو المواطنين أو أموال إضافية للشركات والمؤسسات الأخرى .كل ذلك يؤدي إلى إمكانيات اقتراض إضافية أو إمكانيات إنفاق إضافية للمواطنين والشركات .وهذا لن يؤدي، على عكس ما يعتقده الاقتصاديون، إلى تضخم إشكالي .بل سيؤدي المزيد من الأموال المضافة من خلال نظامي النقدي الممتاز إلى تقليل ديون المواطنين وديون الشركات وديون الحكومة .وسيتم اقتراض أموال أقل من البنوك الخاصة، مما يعني استبدال الطريقة التقليدية لخلق الديون بالتمويل من خلال ومن خلال الأموال التي يمتلكها المواطنون والشركات والحكومات أو يحصلون عليها بأنفسهم.

إن إنفاق الحكومات وعدم وجود نظام مصرفي إضافي جيد للحكومات وتأثير ذلك على الأنظمة والعمليات الاقتصادية هو المشكلة الكبيرة الرئيسية في الاقتصادات الحالية .يحتاج مجتمعنا إلى إضافتي للنظام النقدي الذي هو في البداية على الأقل نظام مصرفي إضافي للحكومات بشكل أساسي .هذا التغيير في النظام النقدي مطلوب قبل أن يتحول واقعنا الاقتصادي إلى كارثة كبيرة بسبب الأنظمة النقدية والاقتصادية المجنونة الحالية

هناك فرق بين المبلغ الإجمالي للأموال في الاقتصاد وأجور الموظفين .ولكن يجب أن يرتفع كلاهما بالفعل بعد التضخم وكل ذلك مرتبط ببعضه البعض ويعتمد كل منهما على الآخر .يجب أن يرتفع المبلغ الإجمالي للأموال في الاقتصاد الحقيقي بعد التضخم وبسببه، لكن أرباح الشركات تذهب إلى الاقتصاد المالي .والطريقة الأكثر شيوعًا أو ربما الوحيدة التي تنتقل بها الأموال من الاقتصاد المالي إلى الاقتصاد الحقيقي هي اقتراض الأموال من الاقتصاد المالي إلى المواطنين والشركات في الاقتصادات الحقيقية .ولكن مع الأنظمة النقدية والاقتصادية المجنونة الحالية، يحتاج أولئك الذين يحتاجون إلى الاقتراض إلى أن يكونوا قادرين على الاقتراض بما يكفي لضمان استمرار تطور الاقتصادات .وبما أنهم لم يعد بإمكانهم الاقتراض بما يكفي الآن، فإن الركود بعد عام 2024 هو حقيقة مؤكدة.

والآن تريد الحكومة الهولندية توفير المال، لذا فإن الإنفاق أقل، وبسبب التضخم أصبح كل شيء أكثر تكلفة. انخفاض نفقات الحكومة وانخفاض الاقتراض من الشركات وانخفاض نفقات واقتراض المواطنين يعني إنفاق أموال أقل وأموال أقل متاحة للإنفاق والاستثمارات في الاقتصاد الحقيقي .وهذا يعني تباطؤًا كبيرًا في الاقتصاد .وسيحدث الأمر نفسه في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وفي جميع أنحاء العالم في العامين المقبلين .مما يؤدي إلى الركود ما لم تتم إضافة المزيد من الأموال الإضافية إلى الاقتصاد الحقيقي بالطرق الصحيحة .وهذا ممكن فقط من خلال استبدال النظام النقدي العالمي الحالي بنظامي النقدي الممتاز.

كيف نمنع التضخم؟

إن مجتمعنا أذكى بكثير من نظامنا النقدي الحالي واقتصاديينا الحاليين .لقد تم منع التضخم الآن في الغالب بسبب الكثير من الظواهر والتطورات في المجتمع والاقتصادات التي أضيفت أو التي لم تعد قابلة للتطبيق .لدينا الآن قوانين وعولمة وأعراف وثروة .ولدينا اقتصاد مالي وتفاهمات وتفاهمات مالية وجزئياً ناتجة عن ذلك أيضاً احتياطات من أنواع مختلفة تمنع حدوث تضخم إشكالي .من خلال فهم دور كل منها أو الجمع الصحيح بينها، يمكن منع حدوث التضخم الإشكالي الخطير جزئياً .ولكن لكي يتم حل التضخم الإشكالي والكثير من المشاكل المالية الحالية بشكل دائم، فإن نظامي النقدي الممتاز هو الحل الوحيد الدائم.

،يمكن منع تضخم التكاليف بتقليل التكاليف أو بتعويض ارتفاع التكاليف عند الحاجة .ثم إذا تم كل ذلك بشكل صحيح فلن تكون هناك حاجة إلى التضخم من الناحية المالية بعد الآن .ومن ثم لن تكون هناك حاجة لارتفاع الأسعار بعد ذلك .ربما ستظل هناك حاجة بعد ذلك إلى ارتفاعات طفيفة في الأسعار ولكن لن تكون هناك حاجة إلى ارتفاعات طفيفة في الأسعار على نطاق واسع .كان التضخم العالمي في السنوات السابقة)2022/2023 (في جميع أنحاء العالم في الغالب نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة .مما تسبب في تضخم ضخم إلى حد ما على نطاق واسع للغاية .هذا أمر استثنائي حقًا وكان من الممكن أيضًا منعه إلى حد كبير مع نظامي النقدي الممتاز.

يمكن بسهولة منع ارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى حالات إشكالية وحلها من قبل الحكومة بمجرد تحقيق نظامي النقدي الممتاز .ويمكن حل مشكلة تضخم التكاليف بتخفيض التكاليف أو بالتعويض عن ارتفاع التكاليف المرتفع للغاية .وجميع ارتفاعات الأسعار الأخرى التي لا حاجة لها من الناحية المالية يمكن حلها بسياسات حكومية .ويمكن للحكومة دائمًا فرض ضرائب على أي شركة ترفع الأسعار أكثر من اللازم أو معاقبتها بطرق أخرى من الناحية المالية .وفي هذه الحالة لا تكون الضرائب في هذه الحالة لمنع التضخم عن طريق إخراج المزيد من الأموال من الاقتصاد .ولكن بدلاً من ذلك هي فرض ضرائب على الشركات أو المؤسسات الأخرى التي ترفع أسعارها أكثر من اللازم في حين أن هذا ليس ضرورياً من الناحية المالية .يختلف السياق لأن السياق بأكمله يتغير مع النظام النقدي الممتاز.

مع النظام الحالي أن تنفق الحكومات المزيد من الأموال ويجادل بأن العجز خرافة .مع استمرار MMT ويريد أن تنفق الحكومات المزيد من الأموال لأن MMT النظام النقدي الحالي والنظام الاقتصادي الحالي على حاله، يريد ذلك من شأنه أن يحفز الاقتصادات ويؤدي إلى دخل ضريبي إضافي .لكن في ظل النظام النقدي الحالي والنظام فإن العجز ليس خرافة بل حقيقة خطيرة .ويتعين على ،MMT الاقتصادي الحالي، وهو الوضع الذي يعيشه المواطنين والشركات تسديد الفوائد وكذلك أجزاء من العجز .وعليهم أن يسددوا ذلك من خلال الضرائب الحكومية. في الواقع هو تسوية المزيد من الأموال من الفئات ذات الدخل المنخفض إلى الفئات ذات الدخل MMT ما يفعله هي نظرية عندما يتم تطبيقها ستزيد من المشاكل في مجتمعنا وتضر بالفقراء بشكل كبير MMT المرتفع .فنظرية. أيضًا أنه عندما يرتفع التضخم أكثر من اللازم، فإن فرض الضرائب يضمن سحب الأموال من MMT يريد الاقتصادات ولا يحددون نوع الضرائب .وبناءً على افتراض أن التضخم ناتج عن وجود الكثير من الأموال في الاقتصادات، فإنهم يجادلون بأن فرض الضرائب سيكون وسيلة لمنع المزيد من التضخم أو حله عن طريق إخراج الأموال من الاقتصادات .هذه الافتراضات كلها بالطبع افتراضات غير صحيحة وغريبة أيضًا .يفترض أصحاب مثل الاقتصاديين أن الشركات ترفع أسعارها عندما يدخل المزيد من الأموال إلى الاقتصادات .وأن MMT نظرية هذه الشركات تعلم أن هناك المزيد من الأموال تدخل إلى الاقتصادات .وأنه فقط بناء على هذه الأموال الزائدة في الاقتصادات فإن الشركات ترفع أسعارها .ولذلك فهم يريدون أموالاً أقل في اقتصاداتنا من خلال الضرائب .ولكن حتى المال الأقل ليس هو المطلوب عندما يرتفع التضخم بشدة .ما نحتاجه عندئذ هو المزيد من الأموال في اقتصاداتنا .المزيد من الأموال، وليس أموالاً أقل.

يحدث التضخم بسبب كثرة الضرائب وارتفاع التكاليف الحكومية وليس بسبب كثرة الأموال في الاقتصادات .ففرض الضرائب في حال ارتفاع التضخم بشكل كبير بهدف تقليل كمية الأموال في اقتصاداتنا لن يخفض التضخم أو يحله، بل سيسبب في الواقع المزيد من التضخم .المزيد من الأموال في الاقتصادات لا يسبب التضخم بل سيمنعه في الواقع .تمامًا مثل المزيد من الأموال في الاقتصادات سيمنع حدوث ركود في السنوات التي تلي عام 2024.

يمكن للضرائب في الواقع أن تساعد في حل مشكلة تضخم معينة، ولكن ليس لأن هذا التضخم يسحب الأموال من الاقتصادات .إن فرض الضرائب بالطريقة التي يريدها MMT ولإخراج الأموال من الاقتصادات ليس وسيلة لمحاربة أو حل التضخم، بل سيزيد التضخم سوءاً .هذا بسبب حقيقة أن التضخم لا يحدث بسبب زيادة الأموال في اقتصادياتنا ولكن أيضًا بسبب ارتفاع التكاليف الضريبية للعمال أو الشركات سيؤدي إلى المطالبة بأجور أعلى وتكاليف أعلى للشركات .مما يخلق المزيد من الحوافز أو الحاجة إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي التضخم.

مع نظام الإدارة البيئية الخاص بي، لا يتطلب جزء كبير من الإنفاق الحكومي أي ضرائب .وهذا يعني أنه لن يكون هناك مزيد من الانخفاض في الوضع المالي للفئات ذات الدخل المنخفض .وبواسطة طرق إنفاق هذه الأموال الإضافية للحكومات وبواسطة طرق إنفاق هذه الأموال الإضافية للحكومات، يمكن بل وسيتحسن وضع الفئات الأقل دخلاً كثيراً .وبينما يكون هذا الإنفاق الحكومي بدون أي ضرائب، فإن ديون الحكومات لن تزداد بناءً على هذا الإنفاق الحكومي الإضافي .ولن تخسر الحكومة بل ستستفيد كثيراً بسبب زيادة الإمكانيات وسهولة تنفيذ السياسات الحكومية.

يؤدي نظامي النقدي الممتاز إلى دخول المزيد من الأموال إلى الاقتصادات ولكن ذلك لا يؤدي إلى تضخم إشكالي. ما قد يؤدي إلى تضخم إشكالي هو إذا قامت الشركات بغض النظر عن مقدار الأموال في الاقتصادات بزيادة أسعارها أكثر من اللازم .أكثر أو أكثر بكثير مما هو مطلوب من الناحية المالية .إذا قامت الشركات بذلك أكثر من اللازم وأدى ذلك إلى خطر التضخم، فيمكن للحكومات أو يمكنها أن تفرض ضرائب على تلك الشركات بطرق تؤدي هذه السياسات الحكومية إلى زيادة أقل في الأسعار .ومن ثم فإن فرض الضرائب هو سياسة حكومية أو عقاب للشركات التي تزيد أسعارها أكثر من اللازم في حين أن هذا الأمر ليس ضرورياً من الناحية المالية .إنها طريقة لتنظيم الأسعار يمكن أن تمنع التضخم الإشكالي وارتفاع الأسعار الإشكالي .إن الحل الضريبي الخاص بي هو فقط لحالة محددة ويستهدف مجموعة أخرى محددة تمامًا بهدف محدد للغاية .وهو تثبيط الزيادات في الأسعار لمجرد تحقيق المزيد من الأرباح، وهي زيادات في الأسعار لا داعي لها على الإطلاق من الناحية المالية .وبالتالي فإن الهدف ليس الحصول على المزيد من الأموال من الاقتصاد .والأموال التي تتلقاها الحكومات من خلال فرض الضرائب التي أقترحها هنا يمكن في الواقع إنفاقها بشكل أفضل في الاقتصادات بشكل فوري وبطرق صحيحة من قبل الحكومات .بل إن المزيد من الأموال التي تتلقاها الحكومات من خلال الضرائب يمكن أن تنفقها الحكومات في الاقتصادات مرة أخرى إذا ما تم توجيهها في الاتجاهات الصحيحة في اقتصاداتنا .وسيكون لتخصيص هذه الأموال للفئات ذات الدخل المنخفض تأثير إيجابي للغاية على اقتصاداتنا.

إن نظامي النقدي وسياساتي يقبل الاختلالات ولكن فقط السليمة غير الإشكالية .فنظامي بتغيير النظام الاقتصادي والتبعيات يحل المشاكل النقدية والمشاكل والقضايا الاقتصادية المجتمعية .التضخم لم يعد غير صحي بعد الآن. الاختلالات الحالية غير صحية للغاية بسبب ارتفاع الاختلالات/التضخم الذي ينتهي بالأغنياء والأثرياء في الغالب على حساب العمال ذوي الدخل المنخفض

يمكن أن يكون التضخم مدفوعًا بالتكلفة أو غير مدفوع بالتكلفة أو مزيجًا من الاثنين معًا .ويتكون التضخم غير المدفوع بالتكلفة على الأقل من التضخم المدفوع بالطلب والتضخم المدفوع بالجشع .يجب فهم الأسباب والروابط بين أنواع التضخم والصلات بين أنواع التضخم بشكل مختلف وأكثر تفصيلاً مما هو مفهوم الآن من قبل الاقتصاديين وعامة الناس والحكومات .وهذا أمر ضروري للتمكن من اتخاذ الخطوات المثلى عند حدوث التضخم،

ولكنه يساعد أيضًا على فهم نظامي النقدي والدور الكبير الذي يلعبه في نتائج أخرى أفضل بكثير في سياق ظاهرة التضخم وحدوثه.

من المهم جداً أن نلاحظ في حالة التضخم أن التضخم يحدث باستمرار تقريباً وأن هذا التضخم يصبح في الواقع أكثر إزعاجاً للفئات ذات الدخل المنخفض .وذلك لأن أجورهم عادة ما تزيد أقل من التضخم في حين أن الدخول الأعلى عادة ما ترتفع أكثر .الفئات الأعلى دخلاً هي الأكثر استفادة من التضخم، فالتضخم له تأثير مخفض على الدخل .ويعني هذا أيضًا أنه كلما قل إنفاق الفئات الأقل دخلًا، قلّت الأموال التي تدخل الاقتصادات .في حين أن هناك حاجة إلى المزيد بشكل عام بعد التضخم.

المشكلة الأكبر في هذه الأوقات هي تضخم عدم المساواة .ويرجع هذا التضخم في عدم المساواة إلى حقيقة أن الاقتصاديين يبشرون بشكل خاطئ للغاية بأن المزيد من الأموال في اقتصاداتنا يؤدي إلى التضخم .هذا بالإضافة إلى أن النظام الاقتصادي الحالي يقود الشركات والحكومات وبالطبع الاقتصاديين ضيقي الأفق من خلال نظرياتهم الاقتصادية الضيقة الأفق والمحترفة إلى الاعتقاد بأن الأجور المنخفضة لا يجوز ولا يمكن زيادتها كثيرًا .فهم يجادلون بأن الدخول والأجور المنخفضة لا يمكن زيادتها أكثر من اللازم لأن ذلك سيؤدي إلى تضخم التكاليف. والنتيجة هي أن الفئات الأقل دخلاً يحصلون على دخل اسمي حقيقي أقل وأقل لإنفاقه مقابل الزيادات الحقيقية في الأسعار كل عام .وهذا يؤدي بشكل تراكمي إلى زيادة عدم المساواة، ولكن أيضًا إلى زيادات الأموال الحقيقية في مجتمعنا التي تصبح أكثر وأكثر إزعاجًا .إن الزيادات النقدية الحقيقية في مجتمعنا هي نظام بيئي يتم إنشاؤه بشكل غير منطقي من خلال البنوك الخاصة .ويتم إنشاء الأموال اللازمة بقدر الإمكان من خلال تلك الطرق التي يقودها ما يحتاجه الناس والمواطنون حقًا لإنفاق ما يحتاجونه أو يرغبون في إنفاقه .هناك بالطبع تباين كبير بين ما يحتاجه الناس بشكل فردي وكأسرة أو مجموعة لإنفاقه وبين ما لا يحتاجونه ولكنهم يريدون إنفاقه .في كثير من الأحيان حتى الفئات الأقل دخلاً لا يزالون ينفقون إذا أرادوا الإنفاق حتى لو لم يكونوا بحاجة فعلية للإنفاق .والسؤال هو ما إذا كان لا يزال بإمكانهم بعد ذلك تحمل إنفاق هذه المبالغ من المال .إذا لم يكن الأمر كذلك، فهم بحاجة إلى الاقتراض .وتؤدي هذه الاحتياجات التراكمية للاقتراض إلى جانب الاقتراض الاستثماري للشركات واقتراض الحكومات من خلال النظام المصرفي الخاص إلى خلق نقود إضافية حقيقية في اقتصاداتنا .وهو ليس خلق نقود حقيقية، ولكنه في الواقع خلق تراكمي للديون .إن خلق النقود الإضافية الحقيقية يساوي تراكميًا خلق الديون الإضافية التراكمية، وهو ما يساوي معًا خلق نقود إضافية حقيقية تساوي صفرًا.

المشكلة الحقيقية في المجتمع الحالي، هي أن هذا النظام الاقتصادي المجنون في العصر الحالي مع النظام النقدي المجنون في العصر الحالي يؤديان إلى تضخم عدم المساواة .حيث تتعثر الفئات الأقل دخلاً بشكل خاص في شراء المنازل .حيث أن هذا هو المكان الذي يحدث فيه التضخم الحقيقي .ليس بسبب دخول المزيد من الأموال إلى اقتصاداتنا .ولكن بسبب حقيقة أن نظامنا المصرفي الحالي يميز بشكل جنوني وغير ضروري بين الفئات الأقل دخلاً لخلق المزيد من الديون في شكل رهون عقارية .بينما يمكن للفئات الأعلى دخلاً الاستمرار في ذلك مع تنامي القوة الشرائية والاستثمارية .وقد أصبح جزء متزايد من سوق الإسكان موجهًا ومحفزًا للاستثمار .هذا بينما يجب أن يكون الإسكان بشكل أساسي أو فقط موجهًا للمعيشة وغير موجه للاستثمار .تحتاج الفئات ذات الدخل المنخفض إلى منازل وتحتاج إلى مكان للعيش فيه .ولكن تكاليف المنازل تعتمد أكثر فأكثر على الاستثمارات .وترتفع تكاليف المعيشة أيضًا في الغالب لأن الناس بحاجة إلى مكان للسكن .ولهذا السبب سيدفعون حتى مبالغ لا يستطيعون تحملها في الواقع .لدينا أزمة سكن حادة الآن .في عام 2008 كانت هناك أزمة مالية حيث كانت هناك مشكلة كبيرة في الرهون العقارية والمنازل لأن بعض الناس لم يعد بإمكانهم دفع قروضهم العقارية واحتاجوا إلى بيع منازلهم .الآن في الوقت الحالي لم يعد بإمكان الكثير من الناس الذين كان بإمكانهم الحصول على منزل في عام 2008 الحصول على منزل بعد الآن .من الناحية الاجتماعية، الأزمة أكبر بكثير وأسوأ بكثير .وذات تأثير ومشاكل أكثر بكثير من الأزمة المالية لعام 2008 .ولكن لا يُنظر إليها على أنها مزعجة مثل أزمة عام 2008 لأن الحكومات والاقتصادات وكذلك البنوك لا تشعر أو تعاني بعد من المشاكل المرتبطة بأزمة الإسكان الضخمة في الوقت الحالي.

إن ما يحدث الآن في الاقتصادات العالمية هو نتيجة لقلة الأموال في اقتصاداتنا .أموال أقل من اللازم، وكذلك الأموال المخصصة بطرق خاطئة ومدمرة .وبسبب قلة الأموال في اقتصاداتنا، اضطرت الشركات في عامي و2023 إلى زيادة أسعارها بعد زيادة أسعار الكهرباء بشكل أساسي .لو كان هناك ما يكفي من المال في 2022 اقتصاداتنا، لكانت الزيادة في الأسعار أقل بكثير .وأقل بكثير من التضخم الناجم عن هذه الزيادات في الأسعار. والآن، في عام 2024، على الأقل في هولندا، تمت زيادة الأجور أيضًا .ولكن ليس بنفس القدر الذي كان عليه التضخم .فالشركات توظف عدداً أقل من الأشخاص، وبالتالي فإن الأموال التي تنفق في الاقتصادات الحقيقية ستكون أقل في عام 2024 وما بعده .وسيصبح عام 2025 أسوأ من ذلك .سيكون هناك ركود ناتج عن قلة الأموال في اقتصاداتنا والتضخم الذي تسبب فيه هذا الأمر ولكن أيضًا لأن التضخم يتطلب المزيد من الأموال في اقتصاداتنا. والطريقة الوحيدة التي تدخل بها الأموال إلى اقتصاداتنا هي من خلال الإقراض في البنوك الخاصة وإنفاق تلك الأموال في الاقتصادات .وعادة ما تقترض الشركات والمواطنون في الغالب من البنوك الخاصة .ولكن كلاهما لديه قوة اقتراض أقل من ذي قبل ولن يقترضوا بنفس القدر الذي كانوا عليه من قبل.

أنواع التضخم وأسبابه

© W.T.M. Berendsen، 2024 ليشتنفورد، ديسمبر

يتسبب المزيد من التضخم أو التضخم في زيادة الأموال في اقتصاداتنا .وبسبب التضخم يحتاج المواطنون والشركات إلى اقتراض المزيد من الأموال من البنوك الخاصة .وينتج عن ذلك المزيد من الأموال في اقتصاداتنا .لا ينجم التضخم عن المزيد من الأموال في اقتصاداتنا، ولكنه ينجم عن حسابات أسعار التكلفة ورغبة العمال في الحصول على المزيد من الدخل أو حاجتهم إليه

لا تكفي الأموال التي تخلقها البنوك الخاصة عن طريق الرهون العقارية وغيرها من عمليات الاقتراض أبدًا لمنع المزيد من التضخم .فلو كانت الأموال التي تخلقها البنوك الخاصة كافية لكان لدى الشركات والمؤسسات الأخرى هامش ربح كافٍ .وعندها لن تضطر إلى زيادة أسعارها أكثر من ذلك .ولكن نظرًا لحقيقة أن مقدار الأموال المضافة دائمًا ما يكون دائمًا أقل من اللازم أو أقل بكثير جدًا، لا تستطيع الشركات والمؤسسات التعامل بشكل كامل مع ارتفاع التكاليف دون زيادة أسعار مبيعاتها.

إن ما يحدث الآن في مجتمعنا بسبب النظام النقدي المجنون المقترن بأنظمتنا الاقتصادية المجنونة يمكن أن يطلق عليه حلقة تغذية مرتدة إيجابية سلبية للغاية .إنها عملية ارتفاع مستمر في الأسعار وارتفاع تكاليف الأجور وارتفاع التكاليف الأخرى .ولكل ذلك إلى جانب نمو المواطنين والمنتجات والخدمات، هناك حاجة إلى المزيد من المال .في الواقع، هناك حاجة إلى المزيد من المال من أجل ذلك، وهناك حاجة أيضًا إلى المزيد من المال لمنع الشركات من زيادة أسعارها .المجتمع الحالي هو أن هناك حاجة ماسة إلى زيادة كبيرة في الأموال في مجتمعاتنا وهذا سيحل مشكلة التضخم الإشكالي .سيجعل حياة الجميع في هذا العالم أسهل وأفضل بكثير.

يمثل التضخم في الغالب مشكلة كبيرة بالنسبة للسلع والخدمات الأولية الأساسية .الاحتياجات الأساسية للمواطنين والعائلات مثل الطعام والشراب والملابس والإنترنت والهاتف المحمول والرياضة والتعليم والتأمينات والمواصلات)الدراجة الهوائية والمواصلات العامة والسيارة (والرعاية الصحية والرعاية والخروج والسكن .يجب أن يكون السكن والمأكل والملبس والمأكل والملبس في متناول الجميع حقاً، كما يجب أن تكون الكثير من مخاطر الحياة مؤمنة بشكل قياسي من قبل الحكومات.

هناك بشكل عام 3 أنواع أو أنواع من التضخم، وهي

تضخم التكلفة

تضخم الارتداد

تضخم النفقات

عند النظر إلى أنواع أو أنواع التضخم، من المهم أن نفهم أن تضخم النفقات يتعلق بإنفاق المزيد من الأموال على سلع معينة .ويكون ذلك في الغالب لسلع أكثر رفاهية أو سلع أكثر خصوصية يتم إنتاجها بالفعل ولكن يتم بيعها مرة أخرى من قبل أشخاص عاديين في الغالب .وفي جميع الحالات تقريبًا، لا يكون تضخم الإنفاق في جميع الحالات تقريبًا من أجل احتياجات ماسلو الأولية .ولا يقع المنفقون المرتبطون بتضخم النفقات بشكل عام في مشاكل مالية من خلال إنفاق المزيد من المال على السلع أو الخدمات المعنية.

لا يحدث تضخم الإنفاق عمومًا إلا عندما يرغب الناس أنفسهم في إنفاق المزيد على سلع أو خدمات معينة .ولا تنتمي هذه السلع أو الخدمات بشكل عام إلى السلع أو الخدمات الأساسية الأولية الضرورية .ويمكن للأفراد أو

.الأسر التي تنفق المزيد على هذه الأنواع من السلع غير الأساسية أن تفقد بسهولة الأموال التي تنفقها على هذه السلع
.ولا يُعد تضخم الإنفاق نوعًا إشكاليًا من التضخم

يعتبر تضخم التكاليف في الغالب أكثر إزعاجًا لأسباب مختلفة .فتضخم التكاليف يكون في الغالب من أجل الاحتياجات الأساسية الأساسية وفي الوقت الحاضر أيضاً من أجل السكن والمعيشة .وكلاهما معاً يسبب معظم المشاكل للمواطنين في المجتمعات الرأسمالية .لكن تضخم التكاليف يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنظم النقدية والاقتصادية الحالية .بالإضافة إلى أنه حتى تضخم التكاليف الناتج عن ذلك يمكن منعه في الغالب بشكل كافٍ عن طريق السياسات الحكومية.

يمكن منع تضخم التكاليف، وهو التضخم الوحيد المزعج حقًا في الوقت الحالي، من خلال

المزيد من الأموال في مجتمعاتنا وتخصيص تلك الأموال للأماكن الصحيحة

السياسات الحكومية

من أجل المزيد من الأموال في مجتمعاتنا وتخصيص تلك الأموال في الأماكن الصحيحة، هناك حاجة إلى نظام نقدي وأنظمة اقتصادية أخرى صحيحة .وهذا يتطلب نظاماً نقدياً آخر محدداً جداً وأنظمة اقتصادية أخرى محددة جداً .فقط الصحيح منها هو الممكن والمساعد، وهذا هو نظامي النقدي والأنظمة الاقتصادية التابعة له .إلى جانب السياسات الحكومية ما هو مطلوب لمنع التضخم الإشكالي هو

نظامي النقدي الممتاز

النظام الاقتصادي الذي ينتمي إليه

.إن السياسات والإجراءات النقدية التي أذكرها لتكون دليلاً إرشاديًا مهمًا وناتجًا عن تطبيق نظامي النقدي الممتاز

التضخم الارتدادي هو التضخم الناجم عن تضخم التكلفة السابق .وبسبب تضخم التكلفة تزداد أجور العمال، وبسبب ذلك وبسبب قلة هامش الربح الذي يعوض الزيادات في الأجور، ينتج عن ذلك زيادة في الأسعار .ويمكن أن يؤدي ذلك إلى عملية متكررة من الزيادات في أسعار التكلفة وما ينتج عنها من زيادات في أسعار المبيعات .وعادةً ما .يكون التضخم المتكرر هو المشكلة الأكبر بالنسبة للسلع الأساسية .الاحتياجات الأساسية للمواطنين والأسر فالتضخم الإرتدادي إشكالي ولكن بدون تضخم التكلفة الإشكالي لن يحدث التضخم الإرتدادي الإشكالي أبداً .كما أن .التضخم الإرتدادي هو دائماً تضخم في التكلفة وأسعار التكلفة

.لا يشمل مؤشر أسعار المستهلك سوق الإسكان وسوق التوظيف في سوق الإسكان بما فيه الكفاية
فمع نظامي النقدي الممتاز يمكن أن ترتفع الأجور بينما يمكن أن تبقى التكاليف وأسعار البيع على حالها أو بزيادات طفيفة فقط أو حتى يمكن أن تنخفض .ستصبح المنازل مستحقة الدفع مرة أخرى .كما يمكن دفع التأمينات والرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية وغيرها من الضمان الاجتماعي أكثر بكثير مما تدفعه الحكومات حالياً

.في اقتصاداتنا الحالية، يعد وجود مزيج من جميع أنواع التضخمات المتعددة أمرًا طبيعيًا ودائمًا ما يكون كذلك ،فالقليل من تضخم التكاليف أمر طبيعي ولا يمثل مشكلة حقيقية .فالقليل من تضخم النفقات لا يمثل مشكلة .ومع ذلك فإن التضخم العام الهائل في التكلفة العامة لسلع أو خدمات معينة هو أمر إشكالي للغاية .ومن الأمثلة الحديثة جدًا .والرائعة على ذلك الارتفاعات في أسعار الطاقة في السنوات الماضية والأوقات الحالية

تحدث عدة أنواع من التضخم دائمًا على نطاق أكبر أو أقل وبصورة أكبر أو أقل، بغض النظر عن مقدار الأموال المضافة إلى الاقتصاد .فالمزيد من الأموال في الاقتصاد لا يتسبب أبدًا في حدوث تضخم إشكالي، ولكنه في كثير من الحالات يمكن أن يمنعه .في بعض الأحيان يتأثر التضخم الإشكالي بكمية الأموال المضافة إلى الاقتصاد .ولكن هذا في الحقيقة فقط بسبب تخصيص تلك الأموال بشكل غير صحيح وليس بسبب إضافة المزيد من الأموال إلى الاقتصاد .وعلاوة على ذلك، في تلك الحالات التي يتسبب فيها المزيد من الأموال في حدوث تضخم إشكالي فإن هذا في نهاية المطاف فقط بسبب حقيقة أن السياسة الحكومية الصحيحة مفقودة والتي يمكن أن تمنع أو تحل بالفعل هذا النوع من التضخم الإشكالي.

بالنسبة للوضع الحالي في الاقتصادات العالمية، يجب إدراك أن الحكومات والمواطنين والشركات تنفق الكثير من الأموال في الخارج وأن هذا الإنفاق في الخارج لا يؤدي إلى دفع ضرائب في الداخل .فعند الإنفاق على السلع والخدمات في الداخل، تحصل الحكومة على ضرائب أكثر بكثير مما تحصل عليه عند إنفاق نفس الأموال في الخارج .فمع الإنفاق الداخلي تحصل الحكومة على ضرائب في كل مرة يتم فيها إنفاق الأموال مرة أخرى .أما في حالة الإنفاق الخارجي، فإن الأموال التي يتم إنفاقها في الخارج هي فقط الأموال التي يتم إنفاقها مرة أخرى في البلاد بعد خروجها من الإنفاق في الخارج ستؤدي إلى دخل ضريبي ضئيل للغاية بالنسبة للحكومات.

تتمثل بعض مشاكل اقتصادنا الحالي في الديون الحكومية والمجتمعية المرتفعة للغاية، والفقر الشديد، والأجور المنخفضة للغاية بالنسبة لمعظم الناس .ومن غير المستدام عندما لا تستطيع الغالبية العظمى من العاملين في المجتمع حتى تأمين المال، وعندما تستمر أسعار المنازل في الخروج عن السيطرة .والحكومة لا تفعل أي شيء حيال ذلك.

يكمن التضخم في أن المزيد من الأموال في اقتصاداتنا يؤدي إلى تضخم يخدم البنوك وارتفاع الدخل في الاقتصادات الحالية .وكلما قل المال في اقتصاداتنا كلما قلّت الأموال في اقتصاداتنا كلما قلّ ادخار الناس وزادت حاجة الناس والشركات إلى الاقتراض من البنوك .وبدون ذلك الاقتراض لا تستطيع البنوك أن تتقاضى فائدة، ومع كثرة المدخرات وقلة الاقتراض تدفع البنوك فائدة أكبر مما تتلقاه .كما أن البنوك لديها فائدة كبيرة على الرهون العقارية وتربح كثيرًا من ارتفاع أسعار المنازل .إذا انخفضت أسعار تلك المنازل، فإنها تحصل على فائدة أقل على الرهون العقارية .تفضل البنوك أن تحصل على فائدة على الأموال التي ينفقها العملاء على المنازل بدلاً من أن تدفع فائدة فقط إذا تم الاحتفاظ بتلك الأموال في حساب مصرفي .وحتى إذا قام بائع المنزل بوضع الأموال في حساب مصرفي، فإنه على الأقل يحصل على فائدة على الرهون العقارية التي لا تزال أعلى من الأموال التي يحتاجون إلى دفعها كفائدة على المدخرات.

المشكلة الرئيسية في المجتمعات الرأسمالية الحالية هي الإفراط في فرض الضرائب وأنظمتنا النقدية والاقتصادية الحالية .حسابات جائزة التكلفة وعدم وجود نظام تمويل حكومي .هناك حاجة إلى المزيد من الخدمات الحكومية وهذه تتطلب المزيد من المال .كما تحتاج البلديات أيضاً إلى المال .إحدى وربما أيضاً أهم الطرق التقليدية الحالية لتمويل البلديات هي بيع أراضي البناء .هذا مقابل الأسعار المرتفعة وهذه التكاليف المرتفعة لأراضي البناء تجعل المنازل أكثر تكلفة بكثير .لماذا يجب على الناس أن يدفعوا الكثير مقابل قطعة أرض بناء .فالندرة تبرر ارتفاع الأسعار .ولكن الناس بحاجة إلى السكن ولا ينبغي تقييدهم كثيراً في ذلك .يمكن إتاحة المزيد من أراضي البناء بتكاليف أقل ويمكن تجميد تكاليف المباني وأراضي البناء الحالية نوعاً ما أو حتى تخفيضها قليلاً على الأقل .كما أن ذلك سيساعد كثيراً إذا لم يضطر بائعو المنازل إلى دفع تكاليف الميراث .ومن ثم يمكنهم بيع منازلهم بسعر أقل .كما أن فرض ضرائب إضافية على المنازل التي تزيد تكلفتها عن الحد الأقصى للمتر المربع أو المساحة أو نوع المبنى أو تركيبات الخصائص المهمة الأخرى يمكن أن يساعد كثيراً أيضاً

هناك حاجة إلى المزيد من الأموال في الاقتصاد بعد التضخم للحفاظ على القوة الشرائية ولضمان إنفاق الموظفين ما يكفي، ولكن أيضًا للسماح بدخول أموال إضافية إلى الاقتصاد الحقيقي للحفاظ على زيادة إجمالي كمية الأموال على الأقل بقدر ما هو ضروري لتعويض التضخم .فبدون وجود أموال إضافية في الاقتصاد، يتم شراء كمية أقل من النقود وتكون سرعة النقود أقل أيضًا .وهذا يتسبب في حدوث ركود .لذلك يجب أن يكون هناك المزيد من الأموال في الاقتصاد بعد التضخم.

ومع ذلك، يجب أن يدخل المزيد من الأموال إلى الاقتصاد دون أن يؤدي ذلك إلى تضخم التكلفة .ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال ابتكاري للنظام النقدي ونظامي النقدي الممتاز ومن خلال زيادة الدخل من خلال تخفيضات ضريبة الدخل

إذا لم يكن ذلك ممكنًا، فمن الممكن أيضًا التعويض عن الضرائب أو الرسوم الإضافية الأخرى .وتوفر كل هذه الطرق أموالاً إضافية للموظفين والمواطنين و/أو أموالاً إضافية للشركات، وبالتالي خيارات اقتراض إضافية و/أو خيارات إنفاق إضافية للمواطنين والشركات.

13. السبب الجذري لأزمة الديون

لطالما فهمت السبب الحقيقي الكامن وراء الأزمة المالية أو أزمة الديون منذ فترة طويلة، إلا أنه من الجيد أن أحاول شرحه بأفضل ما يمكنني هنا أيضًا.

هذا السبب الأساسي للأزمة المالية أو أزمة الديون ليس، كما يعتقد العديد من الإصلاحيين النقديين الآن، الطريقة التي يتم بها إنشاء الديون .كما أن الديون في حد ذاتها ليست هي المشكلة الرئيسية، كما يعتقد العديد من الإصلاحيين النقديين .فالمشكلة تتعلق أكثر بالدخول، وبالتالي الدخول المنخفضة على وجه الخصوص .فأولئك الذين يحصلون على دخول أعلى لا يزالون يتمتعون بوضع جيد جداً في هولندا وسيستمرون في ذلك .ولكن بشكل خاص أصحاب الدخول المنخفضة التي تنخفض أيضاً من حيث القيمة النسبية، فهؤلاء الأشخاص وفئات الدخل هم في الواقع الوحيدون الذين يواجهون أزمة مالية .وهي ليست أزمة ديون بقدر ما هي أزمة دخل .وأزمة الدخل تلك، إذا لم يكن هناك حل)ويفضل أن يكون الحل الأمثل هو الحل الذي قمتُ .بابتكاره(، ستزداد فقط بالنسبة للكثير من الناس، وستزداد أيضًا مجموعة الأشخاص الذين يواجهون أزمة دخل شخصي ويرجع ذلك جزئيًا إلى حقيقة أن الكفاءة في الشركات آخذة في الازدياد، مما يتطلب عددًا أقل وأقل من الموظفين .ولكن هناك أيضًا العديد من العوامل الأخرى التي تؤدي إلى حقيقة أن هناك بالفعل عدد أقل وأقل من العمل وأن هذا العمل يمكن أن يقوم به عدد أقل من الأشخاص .مثل وجود الأتمتة، والتحسينات في تكنولوجيا المعلومات التي تتيح سهولة العمل بعدد أقل من)وهذا في الواقع هو الكفاءة(، والاستخدام المحتمل للروبوتات في LEAN الأشخاص، والعمليات المستدامة، وأساليب الإنتاج المستقبل، واستخدام أقل للمنتجات المادية المستخدمة في الهوايات والتسلية)أكثر مع الكمبيوتر والهاتف المحمول وما شابه ذلك(، إلى آخره .ما يعنيه أو سيعنيه كل هذا إلى آخره الآن أو سيعنيه ليس لدي صورة كاملة عنه حتى الآن .لكن هذا لا يهم . .فالحقيقة هي أن هناك كل أنواع التطورات التي تضمن عدم الحاجة إلى العمالة بعد الآن وربما تقل الحاجة إليها أكثر فأكثر

أولاً، يجب توضيح أن الأزمة المالية ليست أزمة ديون أو لم تكن أزمة ديون بقدر ما هي أزمة دخل .فالدخول المنخفضة أو التخفيضات في الدخول لا تخلق الديون فحسب، بل تجعل من الصعب أيضًا القدرة على التخلص من تلك الديون مع انخفاض الدخول .خاصة عندما، كما هو الحال في هذا العصر، فإن العديد من النفقات الثابتة تأتي بالفعل من هذا الدخل .وببساطة، لا يتبقى سوى القليل لسداد الديون .ومع ذلك، هناك بالطبع ما هو أكثر من ذلك بكثير .ولكن في النهاية، المهم هو المبلغ المتبقي للادخار و/أو سداد الديون بعد كل النفقات .إذا كان كل من الادخار وسداد الديون لم يعد ممكناً بعد الآن .ولا حتى بعد أو مع العمل الشاق .عندئذ تنشأ مشكلة .ليس فقط بالنسبة للأفراد المعنيين، ولكن أيضًا بالنسبة لجميع الشركات وأيضًا الحكومة في هولندا وأيضًا خارجها .وبما أن هذا النوع من المشاكل الآن ليس فقط في هولندا فقط ولكن بشكل متزايد في جميع أنحاء .أوروبا، فإن الأزمة لم تنته بعد .في الواقع، ستزداد هذه الأزمة)أزمة الدخل (سوءًا بالنسبة للأفراد والشركات وكذلك الحكومة إذا لم يكن هناك إصلاح نقدي .بدون إصلاح نقدي، فإن الأزمة لم تنتهِ بعد وستزداد سوءًا في السنوات القادمة)بعد عام أما مع الإصلاح النقدي فيمكن أن تتحسن الأمور ...بل ويمكن أن تتحسن كثيرًا .ومع ذلك، فإن ذلك يعتمد بشكل .(2014 خاص على محتوى ونوعية الإصلاح النقدي .فإذا تم اختيار الإصلاح النقدي على النحو الذي اقترحته المجموعات والأفراد المنتمين إلى الحركة الدولية للإصلاح النقدي أو اقتراح ديفيد غرايبر/ حركة "احتلوا ."فإنه لن يؤدي إلى تحسن .في الواقع، إذا .تم تقديم مثل هذا الحل النظري، فإن الوضع سيزداد سوءًا .الطريق الوحيد للتحسن العميق، هو إدخال نظامي النقدي الممتاز وهو نظام لا يؤيد ولا يقوم أيضًا على الاحتياطي المصرفي الكامل)كما تقترح خطة شيكاغو التي تستند إليها معظم مقترحات الإصلاح النقدي .(كما أن نظامي النقدي الممتاز ليس بديلاً عن النظام النقدي الحالي، بل هو مكمل لهذا النظام النقدي الحالي .ولكنه مكمل رائع للغاية سيكون له آثار إيجابية بعيدة المدى على المجتمع والاقتصاد والطريقة التي يمكن بها تنظيم الأمور.

من المهم أن نفهم حقيقة أن التغييرات في مجتمعنا لا تتناسب وبالتالي لا يمكن أن يستوعبها نظامنا النقدي الحالي .فالتطورات الحالية وخاصة المستقبلية في مجتمعنا تتطلب نظامًا نقديًا جديدًا الآن وستتطلب أيضًا نظامًا نقديًا في المستقبل يتناسب بشكل أفضل مع المجتمع والتطورات .لأن التطورات الاجتماعية المستقبلية المتوقعة في المستقبل ستجعل الأزمة والمشاكل المالية الحالية أكبر بكثير، إذا لم يكن هناك انتقال في الوقت المناسب إلى نظامي النقدي الممتاز .في الواقع، إن نظامي النقدي الممتاز يوفر فرصًا كبيرة للتعامل مع أي تغيير مستقبلي قد يحدث .بأكثر الطرق منطقية وروعة.

14. رأس المال العلائقي

"كتب كينيث غيرغن كتابًا ممتازًا بعنوان "الكينونة العلائقية) "كينيث غيرغن، "الكينونة العلائقية :ما وراء الذات والمجتمع، (مطبعة جامعة أكسفورد، طبعة معاد طبعها، 2011.

ويتناول هذا الأمر على وجه الخصوص، الكينونة العلائقية)أو الصيرورة (للكائنات الحية، وخاصة البشر .ومع ذلك، يمكن أيضًا توسيع نطاق الكينونة العلائقية لتشمل الأشياء ورأس المال أيضًا .وأعني برأس المال رأس المال الاجتماعي وكذلك رأس المال المالي .عندما يتم ربط مفهوم الكينونة العلائقية هذا بفهمي ومفهومي للكينونة الكلية، فإنه يوفر نقطة انطلاق رائعة وطريقة للنظر إلى الأشياء لفهم ما يجري في المجتمع في الوقت الحالي بشكل أفضل .لأنه قد يجعل الأمور أكثر وضوحًا وبالتالي أكثر قابلية للفهم من قبل الجماهير.

إن فهمي للكلية الكلية هو تمثيل لما هو البنية والخصائص الأساسية الحقيقية الوحيدة لكل شيء .حقًا كل شيء)العلم، والممارسة، والاقتصاد، والحياة الخاصة، والأنظمة النقدية، والأنظمة الأخرى، وجميع العمليات، وجميع طرق التنظيم (يمكن فهمها بشكل أفضل وتحسينها أيضًا من خلال الهولوبيلوريزم ....في حين أن كل شيء يمكن أن يكون له هذا الهيكل والخصائص الأساسية في جوهره، فإن الكثير في مجتمعنا لا يمتلك بعد تلك الخصائص والبنية بشكل كامل ...وهذه هي المشكلة الكبيرة ...السبب في أن الأمور لا تزال تسير بشكل خاطئ .ربما لا يمكن تحقيق الشمولية المثالية الكاملة في الواقع/المجتمع/الاقتصاد/التنظيم/الحياة الأسرية، ولكن يمكننا وينبغي أن نسعى جاهدين لتشكيل وتنظيم كل شيء على نحو شمولي علائقي قدر الإمكان.

وهذا أيضًا ما أسعى إليه بالضبط .ولكن لكي يصبح ذلك حقيقة واقعة في المجتمع، فإن أول ما هو مطلوب هو اعتماد نظام مالي ونقدي قائم على الشمولية والميتاسيميائية .ليس فقط على المستوى الوطني)البيني(، ولكن أيضًا على مستوى الشركات والمؤسسات، وربما أيضًا داخل العائلات والأفراد وفيما بينهم .إن نظام الإدارة البيئية هو أكثر نظام علائقية وشمولية ممكنة في الواقع .فهو قادر على التكيف مع أي تغييرات تحدث في المجتمع الحالي والمستقبلي.

أعتقد أن معظم الناس يدركون بالفعل ويمكنهم أن يروا أن النظام النقدي الحالي والإمكانيات الحالية للمال والاقتصاد)الناتجة عن هيكل ومحتوى وقواعد النظام النقدي (ليست علائقية تماماً .أن النظام النقدي الحالي يجبرنا أحيانًا ويجبر المنظمات والحكومات أيضًا على عدم أخذ كل شيء في الحسبان .على سبيل المثال، في حين أن الشركات تأخذ بعين الاعتبار دخلها ونفقاتها الخاصة بسياساتها المالية، إلا أنها لا تستطيع أو لن تأخذ بعين الاعتبار بشكل كافٍ دخل ونفقات موظفيها و/أو عملائها أو شركائها الآخرين)المنظمات .(فالمزيد من الأرباح لمؤسسة ما يعني أرباحاً أو إيرادات أقل لمؤسسة أخرى .ومن حيث المبدأ، لا ينبغي أن يكون هذا الأمر مشكلة من حيث المبدأ، ولكنه يصبح كذلك إذا أدى إلى عجز لا يمكن التغلب عليه بالنسبة للأطراف الأخرى .لأن الدخل يصبح مماثلاً أو أقل من النفقات التي يتم إنفاقها/إنجازها .حيث يمكن على الأرجح أيضاً تخفيض النفقات جزئياً بالطبع، ولكن السؤال هو أ (ما إذا كان يمكن القيام بذلك فعلاً على المدى الطويل، و)ب (ما إذا كان ذلك مرغوباً فيه، و)ج (ما الذي سيعنيه هذا التخفيض في النفقات بالنسبة لمن يتلقونه.

إن نظام الإدارة البيئية الخاص بي، كما أشرت من قبل، ليس بديلاً للنظام النقدي الحالي .بل هو إضافة إليه .وهذا المكمّل سيسمح بتحويل)تحويل (النظام الرأسمالي الحالي غير المنطقي وغير العلائقي إلى نظام رأسمالي منطقي وعلائقي بالكامل. حيث يمكن لرأس المال المالي والاجتماعي على حد سواء أن يصبح رأس المال المالي والاجتماعي علائقياً واجتماعياً أكثر

وأكثر .كما أن رأس المال المالي والاجتماعي علائقي بالكامل ومترابط اجتماعياً أيضاً؛ فإذا كان النظام المالي أو الاقتصادي)كلاهما نابع من النظام النقدي الأساسي (غير منطقي وبالتالي أقل اجتماعياً، فإنه يؤثر أيضاً بشكل مباشر على رأس المال الاجتماعي والأخلاق الاجتماعية في المؤسسات والأسر والحكومة.

ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من الحجج المضادة أو الحجج ضد تقديم نظام الإدارة البيئية الخاص بي عندما أتحدث عنه. وفي الوقت الراهن، على حد علمي، تتمثل هذه الحجج المضادة بشكل رئيسي في الحجج المضادة التالية:

يقال - هكذا يعتقد الناس - أن المال لم يعد له أي قيمة إذا تم إنشاؤه "من العدم ."يعتقد الناس أن المال له قيمة جوهرية ويجب أن يكون له قيمة جوهرية، وأنه بخلاف ذلك لن يكون لمالنا واقتصادنا ونظامنا النقدي قيمة ولا يمكن أن يعمل .لذلك يعتقد هؤلاء الناس أيضًا أنه إذا تم خلق النقود من العدم، فلن يكون لها قيمة في الممارسة العملية، وبالتالي لن تكون مفيدة وعملية.

لذا، ومتابعةً لـ 1(، يعتقد الناس بشكل عام، كما يعتقد العديد من الاقتصاديين في هذا الشأن، أن النقود يجب أن يكون لها قيمة جوهرية .ولكن أيضًا أن هذه القيمة الجوهرية يجب أن تكون ممثلة بالذهب.

يقول الناس ويعتقدون أن المزيد من المال)الكثير (في اقتصادنا سيؤدي إلى التضخم .وهو ما يظهر على الفور الافتراض الذي يعتقد الناس أنهم يعرفون ويعلمون أن المزيد من المال هو سبب التضخم وسيظل كذلك دائمًا بغض النظر عن الظروف التي يمر بها المجتمع أو الاقتصاد في تلك اللحظة وأيضًا بغض النظر عن كيفية تعامل الحكومة مع هذا الأمر وما هي القواعد التي قد تتكيف أو لا تتكيف معها لمواجهة هذا التضخم أو القضاء عليه تمامًا - إذا حدث على الإطلاق.

أريد فقط مناقشة الحجتين)المضادتين (1 و 2 بمزيد من التفصيل هنا وسأناقشهما هنا، لكنني سبق أن فعلت ذلك بالنسبة للحجة)المضادة (3 في أجزاء أخرى من هذا الكتاب ونصوص أخرى لي على سبيل المثال www.academia.edu كذلك .بالنسبة لجميع الحجج)المضادة(، يمكن تقديم حجج مضادة موضوعية .على وجه الخصوص أيضًا لأن الكثير أو في الواقع)تقريبًا (كل ما تم التفكير فيه ووصفه في تلك الحجج من 1 إلى 3 يستند إلى افتراضات مسبقة ونظريات وافتراضات اقتصادية خاطئة تمامًا وبالتالي لا صلة لها بالموضوع .كما أنني أشرح ذلك في أجزاء أخرى من هذا الكتاب على وجه الخصوص .ومع ذلك، بالإضافة إلى هذا الشرح للحجج)المضادة (من 1 إلى 3 ولماذا هي غير صحيحة وغير ذات صلة، فإن ما هو مهم جدًا أيضًا أن نفهمه ونراه هو حقيقة أن هذا الأمر قد تم إثباته بالفعل في مجتمعنا الحالي .نظرًا لأن هذا المجتمع الحالي هو في الواقع في الواقع مزيج من العقليات والأوضاع المختلفة، فإن حقيقة أن بعض جوانب الوضع النقدي والاقتصادي الجديد المحتمل في المستقبل موجودة بالفعل وتعمل بشكل جيد ومفيدة في مجتمعنا واقتصادنا الحاليين تثبت بالفعل أن هذه أيضًا لا يمكن أن تعمل فحسب، بل إنها أيضًا فعالة وإيجابية في مجتمعنا ومجتمعنا.

أما بالنسبة لتلك الظروف الهجينة لاقتصادنا ومجتمعنا الحالي فيما يتعلق بالمحتوى والجوانب العلائقية لأنظمتنا وسياساتنا النقدية الحالية، فيمكن القول ما يلي لقد تم خلق المال من لا شيء في مجتمعنا واقتصادنا منذ فترة طويلة وكان له تأثير إيجابي أيضًا .كما أن خلق النقود من لا شيء لم يكن مبنيًا على توقعات مخططة أو حدود لكمية النقود التي يمكن خلقها .لقد كان خلق النقود من العدم بلا حدود على الإطلاق، لا سيما أو كانت الحاجة إلى المال والرغبة في خلقه هي المبدأ الموجه سواء حدث ذلك أو لم يحدث.

لقد تم التخلي عن معيار الذهب لعقود عديدة وبشكل كامل حقًا .فالمال في الوقت الحاضر غير مدعوم بأي شيء آخر، وفي الواقع ليس له قيمة جوهرية .وبطبيعة الحال، فإن الأرقام الموجودة في حساباتنا المصرفية ليس لها قيمة جوهرية على

الإطلاق، والقيمة الوحيدة التي تستمدها من حقيقة أنها أرقام موجودة في حساباتنا المصرفية .أو بعبارة أخرى، الأرقام الموجودة في البرامج المصرفية للبنوك التي نقبلها جميعًا ويفترض أن تكون قادرة ومسموح لها أن تمثل قيمة، أن يكون لها قيمة.

نشرت ما يلي باللغة الإنجليزية على فيسبوك في نهاية أبريل 2016 تقريبًا :

" "bloempjes van catharina" الحياة هي في الغالب عبارة عن صنع الإحساس من الإحساس المستقبلي والرجعي "

أما فيما يتعلق باللغة الهولندية، فأنا لا أعرف حتى وصفاً جيداً لما أعنيه فيما سبق من خلال الاستشراف والاسترجاع .أنا أفهم أنه كلما زاد فهم الشخص للواقع، كلما كان على هذا الشخص أن يفهم ما أقصده هنا ولكن أيضاً كلما زاد فهمه لتلك الزهور الصغيرة من الكاثارينا التي يجب أن يراها المرء في الواقع ولكن أيضاً في الطرق والمضامين المتعددة لتفكير الأشخاص ومجموعات الأشخاص.

أما فيما يتعلق بما يسمى بأزهار الكاثارينا في صناعة الحواس، فإن ما ورد أعلاه بشأن الحجج ضد نظام التميز النقدي لدي هو مثال جيد .في الحقيقة كل الحجج ضدها مبنية على افتراضات مسبقة، أوهام غير صحيحة .وهي ليست صحيحة لأنها تستند إلى افتراضات مسبقة غير صحيحة في الوقت الحاضر لأن نظامنا النقدي الحالي له خصائص مختلفة عن تلك التي كانت في الماضي أو عن الخصائص المفترضة في التفكير الاقتصادي والفهم الاقتصادي)غير (الصحيح.

ويمكن إعطاء طريقة أخرى لتفسير جانب معين من سوء فهم النظام الاقتصادي الحالي والنظام النقدي الحالي عند النظر إلى الجوانب العلائقية وهي الجانبان العلائقيان التاليان

الصلة بين الذهب والنقود التي من المفترض أن تكون موجودة في الاقتصاد والمجتمع اليوم

الصلة بين العمل والدخل التي من المفترض أن تكون موجودة في الاقتصاد والمجتمع اليوم.

وعليه، فإن 1 (مثال على ما أسميه "الاستشعار بأثر رجعي "فيما سبق، و2 (مثال على ما أسميه "الاستشعار المستقبلي "فيما سبق .على الأقل، إذا تم فهم وتوضيح أن كلا من 1 (و 2 (مثالان على "أزهار الكاثارينا "في صناعة الإحساس لدينا.

لم يعد من الضروري أن يكون الرابط بين الذهب والمال موجوداً، ولم يعد من الضروري أن يكون موجوداً من نقطة معينة في الماضي حتى بما في ذلك الوقت الحاضر والوقت المستقبلي .الصلة بين العمل والدخل لم تعد بحاجة إلى أن تكون موجودة أو على الأقل أقل بكثير وبطريقة مختلفة)جداً (من الوقت الحاضر من نقطة معينة في الماضي حتى بما في ذلك ما تبقى من الزمن المستقبل بعده .حيث أن التحول فيما يتعلق بالصلة بين العمل والدخل سوف)يمكن (أن يحدث من اللحظة التي يتم فيها تطبيق نظامي النقدي الممتاز.

ومع ذلك، من الجيد في هذا المثال أن نفهم لماذا كانت الصلة بين الذهب والمال ولماذا كانت الصلة بين العمل والدخل ولا تزال قائمة .يصعب فهم هذا السبب في اكتماله لأن هناك بالطبع أسباب وحجج متعددة في كلتا المسألتين/الرابطتين .بشكل عام، كل من 1 (و2 (هما نتيجة لافتراض أن المال له قيمة .العمل والذهب له قيمة أيضًا .لذلك بالنسبة لكل من العمل والذهب، يجب إعطاء المال أو أي شيء آخر له قيمة .عادة ما يتم استخدام المال لذلك .ولكن بالعكس، ليس الأمر كذلك بالنسبة للمال أيضاً يجب إعطاء الذهب أيضاً .هناك العديد من الأشياء الأخرى ذات القيمة التي يمكن استبدالها بالمال .ولكن في الوقت نفسه، على ،الأقل في هذا العصر، ليس من الضروري دائمًا مبادلة النقود بشيء ما .يمكن أيضًا إتاحة المال مجانًا تمامًا في بعض الحالات .وهذه الحالات مسموح بها ويمكن أن تكون أكثر وأكثر في الوقت الحاضر .أكثر بكثير مما كانت عليه في الماضي.

في الواقع، في الماضي، لم يكن المال في الماضي عاملًا محفزًا لإنجاز العمل فحسب، بل كان ينبغي أن يكون كذلك وسيلة لدعم ندرة السلع والعمالة .وبما أن السلع والخدمات كانت نادرة، كان على أولئك الذين يستطيعون أداء العمل أن يفعلوا ذلك قدر الإمكان .وللقيام بذلك، كان عليهم أيضًا أن يكونوا محفزين، خاصةً بالمال أيضًا لأن عوامل التحفيز الاجتماعي كانت أيضًا أقل وجودًا في تلك الأيام، كما أن ظروف العمل كانت أقل بكثير مما هي عليه في هذا العصر بسبب نقص الأدوات اللازمة لتحسينها وقلة المباني النظيفة والجيدة .وأنا لا أتحدث حتى عن التشريعات مثل قوانين الصحة والسلامة المهنية التي حسنت ظروف العمل بشكل كبير وبالتالي عوامل التحفيز الاجتماعي أيضًا لمواصلة العمل، أو على الأقل كان يمكن أن تفعل ذلك إذا كانت الهيئة التشريعية أيضًا تتحقق من الامتثال وتفرضه بشكل أفضل بكثير مما هو عليه الحال في الوقت الحاضر.

على أي حال، وبسبب ندرة السلع والخدمات في الماضي، كان لا بد من تنفيذ العمل بالكامل من قبل الأشخاص الذين يستطيعون القيام به .أما الآن لم يعد ذلك ضروريًا؛ فالسلع والخدمات لم تعد نادرة تمامًا، كما أن هناك ما يكفي من العمال لإنتاج ما هو مطلوب بالفعل في مجتمعنا .وأيضًا لأن العديد من الأفراد يستطيعون ويرغبون في القيام بالكثير من الأعمال بأنفسهم أكثر فأكثر، ويقومون بذلك بأنفسهم في أوقات فراغهم .ستزداد هذه الحالات في المستقبل، لذا ستزداد الحاجة إلى أداء العمل أيضًا بشكل أقل وأقل.

وبالتالي، فإن الحاجة إلى الدخل الذي لا يأتي من توفير العمالة سيزداد في المستقبل .وثمة حل آخر يتمثل في تحقيق دخل أعلى مقابل عمالة أقل، ولكن هذا ليس سوى جزء من الحل لتجنب المشاكل في المستقبل .ففي النهاية، هناك المزيد والمزيد من الأشخاص الذين لا يعملون حتى خلال فترات معينة أو لفترات أطول .يحتاج هؤلاء الأشخاص أيضًا إلى الحصول على دخل. إن تحقيق هذا الدخل أو تحقيقه من قبل أولئك الذين لا يزالون يعملون ليس أمرًا واقعيًا وغير ضروري تمامًا، وقد شرحت سبب ذلك بالفعل في أجزاء أخرى من هذا الكتاب .إن نظامي النقدي الممتاز هو الحل الأمثل للفصل التام بين العمل والدخل أو على الأقل حيثما كان ذلك ضرورياً ومرغوباً فيه .وبالتالي، وبالإضافة إلى كونه حلاً لأزمة الديون)مشاكل الماضي والحاضر (وحلاً لها، فهو أيضاً حل للمشاكل التي ستظهر في المستقبل وستكون أكثر انتشاراً إذا استمر النظام النقدي الحالي غير المرن والجامد وغير المنطقي.

15. المعيار الذهبي مقابل نظام الإدارة البيئية

تبرز العديد من القضايا والآراء في النقاش الواسع حول أزمة الديون والاقتصاد بشكل عام .ومعظم القضايا التي نوقشت إما أنها غير ذات صلة بالموضوع بشكل كبير أو غير ذات صلة بالموضوع تماماً، أو أنها تثار من فهم خاطئ تماماً - أو حتى سوء فهم كامل للمسألة قيد المناقشة.

،"إذا كانت هناك حاجة إلى فهم شيء ما أو، وهو الأهم، تغييره .فإن الفهم الجوهري والعلائقي لما يسمى بـ "العناصر الأولية وهي أهم "اللبنات "الأساسية والأساسية، هو أمر ضروري حقًا .وإذا تم اختيار هذه اللبنات الأساسية بشكل خاطئ، كما يحدث أيضًا بشكل جزئي في اقتصاد اليوم، فإن ذلك يؤدي إلى مشاكل كبيرة للأفراد والمنظمات والمجتمع.

من اللبنات الأساسية/الأساسية المهمة في النظام النقدي فهم النقود .حيث يُعتقد بشكل عام أن المال له قيمة جوهرية في المقام الأول .ويترتب على ذلك أيضًا الاعتقاد والفهم الخاطئ بأن المال يجب أن يكون له دائمًا قيمة جوهرية وبالتالي يجب أن يكون مدعومًا بالذهب .ومع ذلك، فإن هذه مغالطة؛ فالمال لا يحتاج إلى أن يكون مدعومًا بأي شيء على الإطلاق ليكتسب قيمة جوهرية؛ لأن المال في جوهره ليس له سوى قيمة علائقية خارجية .والوضع الحالي يثبت ذلك بالمناسبة لأنه منذ بريتون وودز ومعظم النقود غير مدعومة بالذهب بالفعل .ومن ثم تم التخلي عن التغطية الكاملة للنقود بالذهب، وهذا القرار لم يفد اقتصادنا إلا كثيرًا .وأيضًا لأن الذهب المتداول قليل جدًا لتغطية جميع النقود الموجودة في المجتمع الآن بالكامل على الإطلاق .ناهيك عن الأموال المطلوبة فعلاً في مجتمعنا؛ وهذا أكثر بكثير من كمية الأموال الموجودة حالياً في مجتمعنا في ظل التطورات التي يشهدها المجتمع اليوم .على أي حال، هناك حاجة إلى المزيد من الأموال لإعادة التوازن للاقتصاد والمجتمع، وهناك حاجة إلى المزيد من الأموال لدعم ودفع التطورات الحالية والمستقبلية في المجتمع بشكل كافٍ.

كان فريدريك هايك يحب معيار الذهب في حد ذاته، ولكن كان لديه ما يلي ليقوله عنه، من بين أمور أخرى :

وسيلاحظ أن أياً من هذه النقاط المدعاة لصالح معيار الذهب لا ترتبط مباشرة بأي خاصية ملازمة للذهب .إن أي معيار " مقبول دوليا يستند إلى سلعة تنظم قيمتها بتكلفة إنتاجها من شأنه أن يمتلك أساسا نفس المزايا ("فريدريك هايك، "الفردية والنظام الاقتصادي، مطبعة جامعة شيكاغو، الطبعة الورقية الورقية 1980، الصفحة 210)

إن

العامل غير المنطقي، ولكن ليس أقل واقعية من العامل الحقيقي المتمثل في هيبته، أو إن شئت فقل التحيز الخرافي السائد " لصالح الذهب، الذي جعله مقبولاً عالمياً أكثر من أي شيء آخر)) "فريدريك هايك، "الفردية والنظام الاقتصادي، مطبعة جامعة شيكاغو، الطبعة الورقية 1980، الصفحة 210)

وبالنظر بشكل نقدي إلى هذه التصريحات التي أدلى بها حايك هنا، يقول إن الربط بشيء آخر غير الذهب يمكن أن يكون له نفس المزايا .ولكن بسبب هيبة الذهب، فإن الربط بالذهب سيكون الأفضل.

إلا أن ما يفشل هايك في فهمه من خلال ذلك هو ما لا يزال معظم الاقتصاديين وغير الاقتصاديين يفشلون في فهمه حتى في يومنا هذا .ألا وهو حقيقة أن النقود بالتالي لا تحتاج حتى إلى أن تكون مرتبطة بأي شيء آخر، وأن عدم ربط النقود له العديد من المزايا .فعلى مدار العقود الماضية، لم يتم ربط النقود بالذهب، ولم تجلب هذه الحقيقة سوى الفوائد .ومن شأن زيادة فصل النقود عن طريق فصل جزء منها على الأقل عن الاستدانة أيضًا أن يزيد من تلك الفوائد بشكل كبير، كما أنه سيعيد الاقتصاد إلى مساره الصحيح ويدعم حقًا التطورات العشوائية مهما كانت في مجتمع المستقبل بأفضل طريقة ممكنة .وهذا هو السبب في أن نظامي النقدي الممتاز يجب أن يصبح حقيقة واقعة في أقرب وقت ممكن.

في إطار نظام الإدارة البيئية الذي قمت بإنشائه - كما هو الحال في الوضع الحالي الذي نشأ بعد بريتون وودز - لن تعتمد قيمة العملة أو العملة بشكل عام على القيمة الجوهرية للنقود أو العملة، بل ستعتمد بشكل أكبر ويفضل أن يكون ذلك بشكل كامل على قيمتها الخارجية فقط ،التي تعتمد على قيمتها النسبية .وعندها ستصبح النقود والعملة أكثر في طبيعة ما يسمى بـ "عملة الإشارة"، حيث يتم تحديد القيمة من خلال الإشارة التي نستخدمها جميعًا لها .لكن علاوة على ذلك، لن تكون النقود والعملة عملة إشارية فحسب، بل ستكون أكثر فأكثر عملة إشارية .إذا كان الأمر كذلك حتى في الوقت الحاضر، فإن الكثير من النقود ،والعملة كان لها منذ فترة طويلة طابع رقم الإشارة هذا .كونه رقمًا متبوعًا بعلامة عملة معينة)اليورو، الجنيه الإسترليني الدولار الأمريكي وما إلى ذلك .(وطالما أن هذا الأمر مقبول بشكل عام وهذه الأحرف ومن ورائها العملة هي أيضًا داخل النظام المصرفي)في الوقت الحالي "مجرد "برنامج مصرفي على نظام كمبيوتر)البنك((، فإن هذا الأمر يعمل وسيستمر في العمل .لأنه داخل النظام المصرفي، تعتبر هذه الأرقام ومقبولة من قبل الجميع على أنها أموال حقيقية .وهي كذلك بالطبع. لأنه، مرة أخرى، المال هو ترتيب علائقي متعدد الأوجه بشكل لا يصدق .لا شيء أكثر من ذلك، ولكن بالتأكيد لا شيء أقل من ذلك.

لقد تم فصل الذهب عن النقود لعقود من الزمن، وهو يعمل .بل إن الوضع كان لا يزال قائمًا أو حتى أفضل من الوضع الذي كان فيه معيار الذهب - أي ربط الذهب بالنقود .إن الاقتصاديين الذين لا يزالون يجادلون اليوم بأن الذهب يجب أن يصبح أساسًا للمال هم، مثل ويليم ميدلكوب، عازمون على العودة إلى الماضي بناءً على سوء فهم لماهية المال وما هو مطلوب في اقتصادنا ومجتمعنا .لا يحتاج المال إلى أن يكون مدعومًا بالذهب، وهو أمر غير ضروري على الإطلاق .لقد تم قبول الأرقام كأموال لعقود من الزمن وهي تعمل .عندما أقوم أنا أو أي شخص آخر بتحويل الأموال عبر الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، فنحن في الواقع نقوم بتحويل الأرقام فقط ...أرقام يتم تحويلها داخل برامج البنوك وأيضًا من خلال الحسابات ،المصرفية وفيما بينها، ولكن هذه الحسابات المصرفية داخل البرامج المصرفية هي في النهاية مجرد أرقام .مجرد أرقام ولكنها بالتالي أرقام داخل النظام المصرفي .أما إذا كانت تلك الأرقام نفسها خارج النظام المصرفي)على سبيل المثال، في هذا الكتاب أو على صفحة إنترنت أو على ورقة(، فمن الواضح أن تلك الأرقام ليست أموالاً ولن تكون قادرة على العمل على هذا النحو وبالتالي لن يتم قبولها كأموال.

ومع ذلك، فإن حقيقة أن النقود الآن ليست في الأساس أكثر من مجرد نقود أرقام لها الكثير من المزايا .وستزداد هذه المزايا إذا وعندما يصبح النظام النقدي الممتاز حقيقة واقعة.

ليس من الضروري أن تكون النقود مدعومة بالذهب، ولكن يجب أن تكون على الأقل مدعومة بما يكفي أو قادرة على أن تكون مدعومة بالنقود .تمامًا مثلما تحتاج قيمة بعض السلع، وخاصة المنازل، إلى أن تكون على الأقل مدعومة بما يكفي من المال .لقد رأينا في العقود الأخيرة أن هناك المزيد من المنازل المعروضة للبيع، وأن هذه المنازل معروضة للبيع أيضًا لفترة أطول .وقد يرجع ذلك أيضًا إلى حقيقة أن قيمة تلك المنازل لا يمكن تغطيتها بما يكفي من المال .بأموال الرهن العقاري والأموال المتولدة لتكون قادرة على سداد ديون الرهن العقاري تلك)التي أنشأتها الرهون العقارية (في فترة زمنية معقولة.

لذلك يبدو أن المنازل، بالنسبة للأجور والعمالة، قد ارتفعت قيمتها وبالتالي سعرها أكثر من اللازم .إذا أراد الكثير من الناس سحب أموالهم من أحد البنوك، فإن ذلك يؤدي إلى مشاكل لأن الطلب على المال يكون ويصبح مرتفعًا جدًا في ذلك الوقت .ومن ثم لا يكون لدى البنك المال اللازم لتلبية الطلب الكلي على المال .ويبدو أن الأمر نفسه يحدث الآن مع المنازل .نظرًا لأن أسعار المنازل ترتفع أكثر فأكثر ولم يعد بإمكان البنوك تقديم قروض عقارية تصل إلى تلك الارتفاعات، أو على الأقل بدرجة أقل بكثير، فإن عددًا أقل وأقل من الناس يمكنهم بالفعل شراء منزل، وبالتالي فإن المزيد والمزيد من المنازل معروضة للبيع ولفترات أطول.

ويمكن حل هذه المشكلة وستُحل جزئياً على الأقل إذا وعندما يحدث المزيد من الفصل بين الدخل والعمالة .وإذا ما انخفضت ديون الناس بالفعل .ولكن هذا الانخفاض في الديون هو نتيجة مباشرة وسيحدث، إذا وعندما يمكن وسيحدث المزيد من الفصل بين الدخل والعمل، وعندما يصبح هذا الفصل الإضافي بين الدخل والعمل حقيقة واقعة .إذا وحالما يصبح النظام النقدي الممتاز حقيقة واقعة.

16. الصيرفة الاحتياطية الكاملة مقابل الصيرفة الاحتياطية الجزئية

هناك العديد من المجموعات والأفراد الذين يقترحون العمل المصرفي الاحتياطي الكامل كبديل لنظام النقود الحالي وطريقة تكوين النقود .إحدى المجموعات التي تقترح ذلك هي مجموعة المال الإيجابي في المملكة المتحدة، وأحد الأفراد الذين يقترحون ذلك هو ويليم ميدلكوب .ولكن من الواضح أن هناك الكثير ممن يقترحون ذلك، بما في ذلك مارتين فان دير ليندن والعديد من الأشخاص الآخرين الذين لا يفهمون بعد ما يكفي عن المال وأنظمة المال والسياسة النقدية.

يستشهد ويليم ميدلكوب بالبنوك الاحتياطية الكاملة كبديل ضروري للنظام النقدي الحالي ويقول إن الذهب يحتاج إلى ارتفاع قيمة الذهب وانخفاض قيمة النقود لجعل البنوك الاحتياطية الكاملة ممكنة .بالمناسبة، هذا هو ويليم ميدلكوب نفسه الذي يهتم بشدة بالذهب وسوق الذهب الجيد.

كما أن مجموعة النقود الإيجابية في المملكة المتحدة - وهي جزء من الحركة الدولية للإصلاح النقدي - تؤيد أيضًا الاحتياطي المصرفي الكامل .ويشير أحدهم إلى إيرفينغ فيشر ولكن أيضاً إلى نص "إعادة النظر في خطة شيكاغو) "ياروميرر بينيس في "Stichting "ons geld ومايكل كومهوف، "إعادة النظر في خطة شيكاغو"، صندوق النقد الدولي، 2012 .(كما أن هولندا هي أيضًا جزء من الحركة الدولية للإصلاح النقدي ولا تزال تريد استبدال النظام المصرفي الاحتياطي الجزئي بالنظام المصرفي الكامل على الأقل حتى عام stichting ons geld أرادت ذلك على الأقل حتى عام 2016 .إن تعليقي على أن مهم لمقارنة كتابي الصادر عام 2011 ومحتواه مع محتوى جميع المجموعات والأفراد الذين كانوا يعملون على 2016 الإصلاح النقدي ثم محتواهم ورسائلهم من عام 2011 إلى عام 2016 .لفهم وتسمية الاختلافات .إذا اتضح في المستقبل أنني أول من توصل إلى الفهم الصحيح وما زلت، وأنني في طليعة من توصل إلى ذلك .ولأنني أيضًا أعلنت ونشرت أجزاءً من فهمي على شبكة الإنترنت .ولأنه، من بين أمور أخرى، يمكن للأشخاص المشاركين في مجموعات مثل المال الإيجابي وأموالنا أو الذين يتواصلون معها أن يقرأوا هذا جزئياً .قد يأخذ هؤلاء الأشخاص والمجموعات أيضًا الفهم مني ببطء .وهو أمر جيد جزئيًا، ولكن بالطبع في النهاية يجب أن أحصل على الشهرة لعملي.

إن ما يريده كل من فيليم ميدلكوب وكذلك أعضاء الحركة الدولية للإصلاح النقدي والحركة الدولية للإصلاح النقدي هو ،استبدال الاحتياطي النقدي الجزئي بالبنوك الاحتياطية الكاملة .وتنتسب عدة مجموعات إلى الحركة الدولية للإصلاح النقدي بما في ذلك في ألمانيا مجموعة أو مبادرة "احتلوا النقود ."وتشير مجموعة "احتلوا النقود "هذه إلى مجموعة "النقود الإيجابية في المملكة المتحدة "باعتبارها مصدرًا جيدًا وتفسيرًا لما يمكن أن يكون خطأً حقيقيًا وما يحدث في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكل مكان آخر في العالم تقريبًا.

إلى جانب النقود الإيجابية وويليم ميدلكوب، كانت هناك أيضًا تقارير من صندوق النقد الدولي ومختبر التمويل المستدام حول فكرة الاحتياطي المصرفي الكامل .سواء كانت تشير أو لا تشير إلى النقود الإيجابية و/أو خطة شيكاغو .ويحمل تقرير صندوق النقد الدولي الذي أشير إليه هنا عنوان "إعادة النظر في خطة شيكاغو) "ياروميرر بينيس ومايكل كومهوف، "إعادة النظر في خطة شيكاغو"، صندوق النقد الدولي، 2012 (ويحمل تقرير أو بحث مختبر التمويل المستدام عنوان "الاحتياطي المصرفي الكامل- تحليل لأربع خطط للإصلاح النقدي) "شارلوت فان ديكسهورن، "الاحتياطي المصرفي الكامل- تحليل لأربع خطط للإصلاح النقدي، مختبر التمويل المستدام، 2013 .(ويناقش هذا التقرير "إعادة النظر في خطة الشيكاج "الصادر عن صندوق النقد الدولي)2013 (ج .ك .ك .رؤية 2012 لمؤسسة المال الإيجابي والاقتصاديات الجديدة، وفكرة كاي عن المصرفية

الضيقة)جون كاي، "المصرفية الضيقة- إصلاح التنظيم المصرفي"، 2009 (وأخيراً أيضاً كوتليكوف بفكرته المصرفية محدودة الغرض)لورانس ج .كوتليكوف .جيمي ستيوارت ميت .جون وايلي وأولاده، 2010(

ما تريده البنوك الاحتياطية الكاملة بشكل عام هو التغطية الكاملة للودائع المصرفية .وينص اقتراح النقود الإيجابية/الاقتصاديات الجديدة أيضًا على التحكم في كمية النقود المتداولة وحسابها .حيث، وفقًا لمقترح النقود الإيجابية/الإقتصاديات الجديدة، يجب التحكم في عرض النقود وتنظيمه لمواجهة التضخم.

كما يسعى ويليم ميدلكوب أيضًا إلى ربط النقود بالذهب بالإضافة إلى العمل المصرفي الاحتياطي الكامل .إن هذه الحاجة إلى ربط النقود بالذهب - وهو أمر)تقريبًا (تروج له/يريده جميع المبادرات والمجموعات والأفراد الذين يرغبون في إدخال العمل المصرفي الاحتياطي الكامل - يستند إلى فرضية أن النقود لها قيمة جوهرية وأن هذه القيمة الجوهرية للنقود هي القيمة الحقيقية الوحيدة للنقود .ويضمن هذا الافتراض المسبق أن جميع الأطراف)تقريبًا (التي تسعى إلى التغطية الكاملة للودائع المصرفية)الاحتياطي المصرفي الكامل (تريد أيضًا ربط النقود بالذهب .ولكن ما قد يكون أكثر إثارة للاهتمام هو حقيقة أن الدافع للرغبة في ربط النقود بالذهب والافتراض المسبق المقابل بأن الذهب له قيمة جوهرية يبدو أنه ينبع أيضًا من الدافع والحاجة إلى الملموسة المادية للنقود .وهو ما قد يعيق أيضًا بشكل جزئي الانتقال الكامل إلى النقود غير المادية، وبالتالي الانتقال الكامل إلى نظامي النقدي الممتاز .في حين أن هذا الانتقال ضروري لجعل نقودنا ونظامنا النقدي ليس فقط من الناحية العملية ولكن أيضًا تحسينه بشكل جذري.

يتحدّث تشارلز ساندرز بيرس في سيميائياته عن الأولية، والثانية والثالثة، من بين أمور أخرى)تشارلز ساندرز بيرس، "في قائمة جديدة من التصنيفات"، وقائع الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم 7،1868 .(في هذا، فإن الأول هو الممثل، والثاني هو المفعول به، والثالث هو المفسر .من الرائع أن نفهم لماذا يشار في ثالوث بيرس إلى الممثل هو الأول والموضوع هو الثاني، وليس العكس .علاوة على ذلك، من الجيد جدًا أن نفهم -بغض النظر عما إذا كان بيرس يقصد ذلك أم لا- أن الأولى لا تحتاج دائمًا إلى الثانية، بل أكثر من ذلك أن الثالثة بدون الثالثة)المفعول به (ليست ممكنة فحسب، بل إنها أصبحت ممكنة أكثر فأكثر في الوقت الحاضر .وأن هذه الثالثة لها العديد من الاحتمالات الأخرى دون الارتباط بمفعول به أو الثانية الأدنى من الثالثة بهذا المعنى.

ومع ذلك، يمكن أن يصبح المزيد من الاحتمالات حقيقة بمجرد أن يتوصل المرء إلى فهم أفضل للممثِّل والموضوع والمفسِّر ويدرك أن الترتيب أو البنية الخطية أو المصفوفة بين هذه الثلاثة ليس فقط غير ضروري، بل إنه محدود أيضاً .إذا كان هناك أولاً وثانياً وثالثاً على الإطلاق، يجب طرح السؤال عما إذا كان من الممكن ألا يكون المفسر هو الأول والممثِّل أو الكائن هو الثاني والثالث .وعما إذا كان لا يمكن في الواقع حذف المفعول به ببساطة.

وعلى وجه التحديد، فيما يتعلق بالنقود، من الأفضل أن لا يُنظر إلى الشيء أو المال الممثل أو الأدوات الممثلة التي تمثل نظرية المال والاقتصاد على أنها هي الرائدة....وهو ما يحدث بالفعل في الوقت الحالي والذي يريد أنصار الاحتياطي الكامل المصرفي التحرك نحوه .لأنهم لا يفهمون حتى الآن بما فيه الكفاية أن "أدوات "المال والنظرية الاقتصادية لا ينبغي أن تكون هي الرائدة، بل يجب أن يكون المفسرون هم من يقودون .وأن الهدف هو الأهم، وأن الأدوات أو الوسائل يمكن تكييفها مع ذلك ...أو على الأقل يمكن وينبغي تكييفها قدر الإمكان حيثما وكلما أمكن ذلك .من أجل الوصول إلى الوضع الأمثل .الحيلة هي الوصول إلى تحولات التمثيلية)جمع تمثيلية (والأشياء عن طريق محتوى آخر من المفسرين بحيث يكون هناك مفسرون

آخرون .والمنهجية المثلى لذلك هي ما ابتكرته بنفسي وأشرت إليه باسم "التحويل التمثيلي ."وهذا موصوف جزئيًا في كتابي الإلكتروني على موقع أمازون/كيندل.

)التمثيل-الموضوع-المفسر (وفقاً لكتاب تشارلز ساندرز بيرس "السيميائية) "تشارلز (ROI) إن قصة العائد على الاستثمار (298-287 ساندرز بيرس، "في قائمة جديدة من التصنيفات"، وقائع الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم 7)1868(، ص لها بالطبع، مثل كل شيء آخر، جوانب وزوايا عديدة .لقد سبق لي أن وصفت هنا وفي أعمال أخرى لي، أو على الأقل أحاول ذلك، أن الأساس العام الذي ينطلق منه تشارلز ساندرز بيرس في السيميائية وبالتالي في العائد على الاستثمار هو أساس رديء .هناك طريقة أفضل للنظر إلى الأمر تنصف المفاهيم التي يطرحها بشكل أفضل بكثير .وقد حدث أيضاً أن تساءلت منذ أسبوعين عما إذا كان بيرس قد تعمد تسمية التمثيل والموضوع والمفسر بالتمثيلية والموضوعية والتفسير على التوالي بالتمثيلية الأولى والثانية والثالثة على التوالي، في حين أنه ربما يكون قد فهم بالفعل في ذلك الوقت)أ (أن ترتيب الأسبقية هذا قد يكون من الأفضل النظر إليه وفهمه/النظر إليه بالعكس و)ب (أنه قد يكون من الأفضل بكثير عدم البدء حتى من ترتيب الأسبقية هذا، وأن فهم التمثيلية والموضوعية والتفسير دون تعيين أي ترتيب للأسبقية لها يؤدي إلى إمكانيات أكثر بكثير للمجتمع بشكل عام وخاص.

ومع ذلك، أعتقد أن بيرس لم يدرك كلًا من)أ (و)ب (بما فيه الكفاية، وأن هذا الأمر حال دون التفصيل الفعلي الأكثر عظمة لسيميائيته في ذلك الوقت.

فهمي الخاص لعائد الاستثمار والإضافات التي أحاول وصفها أعلاه، من بين أمور أخرى .تقع في أفضل حالاتها عندما يبدأ عائد الاستثمار هذا في "العيش "بالفعل .لهذا، يجب تمييز عائد الاستثمار والاعتراف به في المجتمع الذي نعيش فيه .فيما يتعلق بالأمور ذات الصلة بالفهم الأوسع لما يجري في المجتمع فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية، ولكن أيضًا فيما يتعلق بعدم الفهم الذي لا يزال حيًا فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية/المالية من قبل ربما أيضًا حركة "احتلوا المال "و"المال الإيجابي "وجميع المنظمات والأفراد الآخرين الذين لا يزالون حاليًا)أوائل عام 2014 (يقترحون العمل المصرفي الاحتياطي الجزئي، فإن ما يلي هو أحد الأمور التي يجب ذكرها حول هذا الأمر .لتوضيح ربما بشكل أفضل أيضًا لماذا لن تكون الخدمات المصرفية الاحتياطية الجزئية مفيدة .كما أن الأمثلة التالية وكذلك المنطق الكامن وراءها ينبع، من بين أمور أخرى، من الفهم الأوسع الذي بنيته على مدى السنوات القليلة الماضية، بالإضافة إلى ذلك، من التفسيرات الأوسع لأجزاء منه .ينبع فهمي فيما يتعلق على الإنترنت، حيث كان Peirce-L بالسيميائية، من بين أمور أخرى، من حقيقة أنني شاركت لعدد من السنوات في قائمة ،مختلف الفلاسفة والمثقفين المهتمين بأعمال بيرس يتناقشون ويتحاورون .بالإضافة إلى ذلك، صحيح أنني قبل بضع سنوات .واستنادًا إلى سيميائية بيرس، قمت بنفسي بتطوير السيميائية الفوقية الأكثر قوة.

بالنسبة للأمثلة .عند النظر إلى التمثيل والمفعول به والمفسر .أولاً، أود أن أشير إلى أنه فيما يتعلق بهذه المفاهيم، من المهم للغاية كيفية فهمها .وبشكل أساسي أيضًا ما هي البنية الأساسية التي تكمن وراءها أو التي يُفترض وجودها .في جميع حالات الواقع من حولنا تقريبًا، يُساء فهم العائد على الاستثمار من حيث مضمونها ومن حيث علائقها أو استقلاليتها .ويؤدي سوء الفهم هذا إلى رؤى خاطئة ليس فقط لكيفية الواقع فحسب، بل أيضًا للكيفية التي يمكن أن يكون عليها الواقع ويصبح عليها .إن الفهم الأفضل لعائد الاستثمار وما يمكن أن يكون عليه له آثار فورية على المجتمع الذي نعيش فيه وإمكانياته .وهذا أمر آمل أن أوضحه في هذا النص .وباستخدام الأمثلة التي أقدمها الآن وكذلك النصوص الإضافية التي أريد أن أكتب عن دور العائد على الاستثمار وسوء فهمه في سوء فهم الحل الممتاز الذي أقدمه .ويتعلق الأمر بالتحول في التفكير اللازم لفهم وتمكين التحول في النظام النقدي.

لقد حان الوقت الآن لإجراء إصلاحات في الرأسمالية، الأمر الذي سيؤدي إلى عدة ثورات مالية، وقبل كل شيء، ثورات اجتماعية .والإصلاحات النقدية هي الخطوة الأولى نحو ذلك .وقد يكون من الأفضل وصف هذه الإصلاحات النقدية بأنها ثورة نقدية مدهشة وجميلة ببراعة .هذا هو أكبر تغيير في المجتمع على الإطلاق، والنتائج المترتبة عليه ستكون هائلة .لذا فهي ثورة نقدية بالفعل، ولكنها ثورة ستستفيد منها الحكومات والأفراد والمؤسسات على حد سواء .وهي ثورة سلمية بالطبع.

لقد أصبح نظامي النقدي الممتاز جاهزًا تمامًا الآن - في عام 2016 - للتطبيق منذ عدة سنوات .المرحلة الأولى من إدخال نظامي النقدي الممتاز - الإدخال الفعلي للنظام النقدي الممتاز الذي يعني أيضًا نهاية أزمة الديون - كان من الممكن أن يتم إدخاله منذ بضع سنوات لو أن حكومة واحدة فقط في أوروبا أو الولايات المتحدة و/أو أي دولة أخرى قد أدخلت بالفعل نظام الإدارة البيئية .وقد نشرت بالفعل في عام 2011 كتابًا يشرح بالتفصيل ابتكار النظام النقدي الذي أدى إلى نظام الإدارة البيئية. وعلاوة على ذلك، من بين أمور أخرى، فإنه يسرد بالفعل ما يمكن أن يحققه نظام الإدارة البيئية الخاص بي، وهي أمور ستصبح أيضًا حقيقة واقعة في المراحل التالية من تطبيق نظام الإدارة البيئية ومعها.

وفي السنوات الأخيرة، أمضيت الكثير من الوقت في السنوات الأخيرة في التواصل وزيادة التواصل مع نظام الإدارة البيئية الخاص بي أيضاً حيثما كان ذلك ضرورياً وفعالاً بما فيه الكفاية .إلا أن الحقيقة هي أنه لم تتح لي للأسف الفرصة الكافية للقيام بذلك حيثما كان ذلك مطلوبًا ومطلوبًا .مع السياسيين أنفسهم .لأن السياسة هي التي ستضطر في نهاية المطاف إلى تقديم نظام الإدارة البيئية .ويفضل أن يسمحوا لي بالقيام بذلك وإرشادهم، وإلا أخشى ألا يتم تنفيذ نظام الإدارة البيئية بأفضل طريقة ممكنة .في الوقت الحالي، أي في عام 2016، هناك العديد من المقترحات من مجموعات وأفراد أيضًا يقولون إنهم سيغيرون النظام النقدي أو يمكنهم تغييره .ومع ذلك، تعمل كل تلك المجموعات بمقترحات لا يمكن ولن تنجح .إن التدخل الوحيد والأكثر فاعلية اللازم لتحويل النظام النقدي فعليًا إلى نظام نقدي ينهي الأزمة ويؤدي إلى نظام نقدي مستدام ومستقبلًا هو تحويل النظام النقدي الحالي الذي يعود إلى ما قبل التاريخ إلى النظام النقدي الممتاز الذي قمتُ بإنشائه .هذا هو الخيار الصحيح الوحيد وهذا الخيار يجب أن يكون قد تم اتخاذه بالفعل .وينبغي إدخال نظام الإدارة البيئية في أقرب وقت ممكن، وعندها سيكون للمجتمع والبشرية بأسرها مستقبل أفضل بكثير وأكثر صحة ومتعة.

إذن ما الخطأ في فكرة الاحتياطي المصرفي الكامل الاحتياطي؟ على أي حال، أكثر من كافٍ .يفترض هذا الاقتراح أن الأموال يجب أن تكون مدعومة بالكامل .وهو أمر غير صحيح على الإطلاق .لأنه، على عكس ما هو مفترض في اقتراح الصيرفة الاحتياطية الكاملة، فإن النقود نفسها ليس لها قيمة جوهرية ....قيمة النقود تحددها قواعد النظام النقدي/النقد .هذه القواعد منطقية حتى في العصر الحالي وليست المشكلة في الحقيقة هي المشكلة ...المشكلة تكمن أكثر في أن المال قليل جداً بالنسبة للطريقة التي يتم بها تخصيص المال في العصر الحالي وعدد الجهات التي يتم تخصيص المبلغ المتاح من المال لها .كما أصبحت الديون هي المشكلة لهذا السبب بالذات، ليس فقط لأن الديون هي المشكلة فحسب، بل لأن هناك المزيد والمزيد من الأفراد والجماعات والمنظمات في المجتمع التي لا تستطيع توليد أو الحصول على دخل كافٍ للاستمرار في دفع التكاليف التي على المرء .ناهيك عن القدرة على سداد الديون .بل على العكس، تتزايد هذه الديون .بسبب الدخل القليل جداً أو المنخفض جداً. لذا فإن المشكلة تكمن أكثر في الدخل المنخفض والإنفاق المرتفع نسبياً مقارنة بهذا الدخل .إلى جانب، في الواقع، ديون عالية جداً موجودة أصلاً وناشئة أيضاً عن نقص الموارد)الدخل (للتمكن من الاستمرار في سداد إجمالي النفقات والديون.

يرتبط إنشاء الأموال وتخصيص الأموال ارتباطًا وثيقًا للغاية .فخلق النقود يحدد مقدار الأموال المتاحة، وبالتالي يحدد مقدار ما يمكن تخصيصه من هذه الأموال .وفيما يتعلق بالتخصيص في حد ذاته، فإنه يهم كم عدد الكيانات التي يجب تخصيص هذه الأموال لها، ولكنه يحدد أيضًا مقدار ما تحتاجه هذه الكيانات من المعروض النقدي المتاح.

على الرغم من حقيقة أن سرعة تداول النقود في اقتصاد جيد الإدارة)الاقتصاد الذي كان قبل عام 2008 (كانت عالية جدًا وكانت وما زالت تتزايد من خلال الابتكارات والتغيرات التكنولوجية، حتى في ذلك الاقتصاد الجيد الإدارة كان هناك أموال متداولة منخفضة جدًا .ولا يهم أن بعض هذه الأموال كان يتم تداولها من خلال الخدمات المصرفية الاحتياطية الجزئية .ولكنه مهم أيضًا .ففي نهاية المطاف، كان لهذه النقود أيضًا ولا يزال لها قيمة، فقط المشكلة هي أنه من خلال هذا الاحتياطي الاحتياطي الجزئي المصرفي أيضًا كان هناك القليل جدًا من النقود المتداولة بالنسبة لدرجة وطبيعة نمو الكيانات في مجتمعنا .الكيانات التي احتاجت جميعًا وتحتاج عمومًا إلى المزيد من إجمالي المعروض النقدي بطرق مختلفة.

فالبنوك الاحتياطية الجزئية لم تكن وما زالت ليست "المشكلة "التي واجهها ويواجهها اقتصادنا ومجتمعنا .ولم تكن الصيرفة الاحتياطية الجزئية مشكلة أبدًا، بل على العكس تمامًا .لأنه في حين أن خلق النقود عن طريق الصيرفة الاحتياطية الجزئية كان ولا يزال مهمًا للاقتصاد أن يتم الحفاظ على هذه الصيرفة الاحتياطية الجزئية - بقدر ما يمكن تسمية الطريقة الحالية لخلق النقود والإقراض العقاري من قبل البنوك المحلية بذلك - لأنها لم تكن ولا تزال مشكلة لحل أزمة الديون نفسها .والسبب هو حقيقة أن هناك حاجة إلى الكثير من الأموال في اقتصاد اليوم لدرجة أن التغطية الكاملة للنقود بالذهب وكذلك التغطية الكاملة للودائع المصرفية غير ممكنة تمامًا .ولكن بالإضافة إلى ذلك، فإن مثل هذه التغطية الكاملة وبالتالي ربط الذهب بالنقود وكل ما هو متاح أو يبدو مرغوبًا في ذلك الوقت له تأثير سلبي ومثبط تمامًا على الاقتصاد والمجتمع ككل.

وحقيقة أن هذا الكم الكبير نسبيًا من الأموال التي تم إنشاؤها في الماضي لم يكن ممكنًا إلا بسبب التخلي عن الارتباط بالذهب ،في الماضي وهناك كانت هناك وكانت الطريقة الحالية للعمل المصرفي .والتي يشير إليها مؤيدو الصيرفة الاحتياطية الكاملة .سواء كان ذلك صوابًا أو خطأً، على أنها صيرفة الاحتياطي الجزئي والسؤال هو ما إذا كان يمكن تسمية الوضع الحالي بذلك أنا شخصياً أرى أنه ليس كذلك، ولكن بما أن مصطلح الصيرفة الاحتياطية الجزئية يستخدم على نطاق واسع لتسمية النظام النقدي الحالي وأيضاً لتسهيل التواصل والمقارنة بين المواقف، سأحتفظ بمصطلح الصيرفة الاحتياطية الجزئية في هذا النقاش على أنها الطريقة الحالية لخلق النقود وعرضها من قبل البنوك كما يتم شرحها وعرضها من قبل المنظمات التابعة للحركة الدولية للإصلاح النقدي .وتبقى الحقيقة أنه لو لم يتم خلق النقود والديون الإضافية من قبل البنوك في ذلك الوقت، لما كان - الازدهار الذي كان قبل عام 2008 ضمن النظام النقدي الحالي ممكناً على الإطلاق .فالديون التي خُلقت ولا تزال تُخلق - حتى الآن - ليست هي المشكلة الرئيسية أو مشكلة في حد ذاتها على الإطلاق .المشكلة الرئيسية - أو ربما المشكلة الحقيقية هي أن النقود تم ويجري تخصيصها بطريقة خاطئة وهذا يرجع جزئياً إلى مشكلة أن إجمالي كمية النقود المتداولة لا يكفي لتخصيص ما يكفي من النقود لجميع الكيانات التي تحتاجها في المجتمع والاقتصاد الحالي.

-

ما هو مطلوب لإعادة الاقتصاد إلى العمل بشكل طبيعي مرة أخرى، وأفضل من أي وقت مضى، هو إدخال نظامي النقدي الممتاز .ويتكون ذلك من عدة مراحل، أولها إدخال النظام .سيحل هذا النظام أزمة الديون على الفور، ولكن ليس كل الآثار السلبية التي خلفتها أزمة الديون على المجتمع .على الأقل ليس على الفور .ولحل هذه الآثار السلبية، بل وللقضاء على هذه الآثار السلبية جزئياً أيضاً، هناك حاجة إلى نوع من التعويض عن انخفاض الدخل الذي عانى منه العمال وغيرهم بسبب الأزمة .يمكن أن يشمل ذلك انخفاض دخل العمال المؤقتين على وجه الخصوص، وسيظل هؤلاء قادرين على دفع أجورهم بعد ،تطبيق نظام إدارة الطاقة الخاص بي .كما سيكون بالإمكان تعويض أو استيعاب أولئك الذين لديهم ديون رهن عقاري جزئيًا ولكن يجب النظر بعناية في مدى ضرورة ذلك واستحسانه وقبل كل شيء تبريره .والحقيقة هي أنه بعد إدخال نظام الإدارة البيئية يمكن للسياسة النقدية أن تكون السياسة النقدية وسوف تكون كذلك بحيث يتحسن دخل الجميع على أي حال وإلى حد كافٍ بحيث لا تعود الديون مشكلة بشكل عام .ويمكن بعد ذلك "فقط "سدادها مرة أخرى إلى حد كافٍ .كما كان الحال قبل الأزمة، ولكن من ذلك الحين فصاعداً)بمجرد أن يصبح نظام الإدارة البيئية حقيقة واقعة ويتم تنفيذ السياسة النقدية المقابلة(يمكن للجميع أيضاً أن يتأكدوا من أن الديون يمكن سدادها دائماً إلى حد معقول .حيث، بالطبع، لا يمكن أن يكون الأمر كذلك دائمًا لأنه لا يمكن السماح للناس بالإنفاق بشكل غير مسؤول.

"إن نظريات الائتمان الاجتماعي)كليفورد هيو دوغلاس، "الائتمان الاجتماعي ،Eyre & Spottiswoode (Publishers) Ltd. لندن، 1924 (ربما تكون قريبة قليلاً)قليلاً ولكن بالتأكيد ليس كثيراً (مما يهدف إليه نظامي النقدي الممتاز وسيحققه .من بين أمور أخرى، كتب دوجلاس ما يلي "صُنعت الأنظمة من أجل الرجال، وليس الرجال من أجل الأنظمة، ومصلحة الإنسان التي هي التنمية الذاتية، فوق كل الأنظمة، سواء كانت لاهوتية أو سياسية أو اقتصادية".

(لندن، Eyre & Spottiswoode (Publishers) Ltd. 1924 ،"كليفورد هيو دوغلاس، "الائتمان الاجتماعي)

على الأقل يبدو أنه - دوغلاس - قد فهم أن المال وسيلة وليس غاية .أما في أيامنا هذه، وبسبب افتقار الكثير من الأطراف إلى المال، وبسبب افتقار الكثير من الوسائل، فإن الجودة الحقيقية لا يمكن أن تتطور بشكل صحيح أو أن على المرء أن يبذل جهداً كبيراً لأنه لا يملك أو لا يستطيع أن يجمع الأموال اللازمة لتحقيق الجودة .يبحث بيرسيغ في كتابه "فن صيانة الدراجات النارية "عن ماهية الجودة .ومع ذلك، فإن هذا البحث عن ماهية الجودة وإدراكها مهم بشكل خاص للسؤال الأكثر أهمية في رأيي وهو كيف يمكن إدراك الجودة.

شخصيًا، أعتقد أن الجودة تكمن في العمليات، في أفضل العمليات وأكثرها منطقية .والتي يتحدد التميز فيها بدوره من خلال جودة صناعة الإحساس .وإلى جانب كوني خبيرًا في إدارة التغيير وممارسًا اجتماعيًا، فأنا أيضًا خبير في صناعة الحواس .إن عملية صنع الإحساس الجماعي لمجتمعنا في الوقت الحالي محددة للغاية ومحدودة أيضًا في العمل والقيام بالحواجز الموجودة بسبب النقص الشديد في المال .سيحل نظامي النقدي الممتاز العديد من تلك العقبات.

لقد أدليت أحيانًا بتعليق مفاده أن نظام الإدارة البيئية الخاص بي يغير الحمض النووي للاقتصاد .وهو ما يحدث بالفعل .ولكن المال في حد ذاته هو "الدم "للاقتصاد، وهو الذي يحافظ على استمرار الاقتصاد و"يغذيه "بشكل أو بآخر .ومع ذلك، فإن المال أيضًا يعطي الكثير من "الهواء "للأفراد في الاقتصاد .وعلى هذا النحو، فإن المال ونظامنا النقدي له العديد من الوظائف، لمختلف الكيانات في مجتمعنا.

فيما يتعلق بالهواء، على الجميع أن يتخيلوا أن الهواء سيصبح قليلًا جدًا في مجتمعنا .وبعد ذلك، ومن خلال بعض الاختراقات العلمية، لن تكون هناك حاجة للهواء، ولكن منذ تلك اللحظة فصاعدًا يمكننا الاستمرار في العيش مع الأرقام أو أي شيء آخر غير مادي دون الحاجة إلى الهواء .هذا الشيء غير المادي أو تلك الأعداد ستحل محل ظاهرة الهواء في مجتمعنا، على الأقل فيما يتعلق بتنفسنا.

التالي- في تلك الحالة التي لا تكون فيها الأرقام تمثيلاً للهواء الكائن فحسب، بل حيث يمكن للأرقام أن تستحوذ على وظيفة الكائن الكائنات في الهواء، بل إنها تفعل ذلك تماماً .بالنسبة لعمل وظيفة التنفس وبالتالي عمل الأشخاص/الأفراد في مجتمعنا. وبالتالي، تبقى المشكلة قائمة لأن هذه الأعداد الهوائية لا تتضاعف/إضافية في الهواء .لأننا "نحن "كأفراد وجماعة لم نتمكن بعد من إجراء تحول فعلي من التفكير الموجه نحو الموضوع إلى التفكير الموجه نحو التمثيل/الموضوع، والقدرة على التخلي عن بعض الروابط التي ليست موجودة بالفعل ولكنها مبنية اجتماعياً في تفكيرنا وفعلنا.

هذا الوضع هو إلى حد كبير، بشكل تقريبي، ما يحدث في مجتمعنا الآن .هناك حاجة إلى المزيد من المال في مجتمعنا .يمكن أيضًا إنشاء هذا المال وبسهولة أكثر من أي وقت مضى لأن نقود الأرقام موجودة منذ فترة طويلة الآن .ويجري استخدام نقود

الأرقام بالفعل حتى الآن وبنجاح كبير أيضًا، ولم يعد الذهب تقريبًا في الاعتبار .بالتأكيد بالنسبة لذوي الدخل المنخفض، لم يعد الذهب مهمًا على الإطلاق، ولكن تلك الأرقام مهمة ...لأن نقود الأرقام هذه يمكن أن تضمن للمرء تلبية الحد الأدنى الضروري من الاحتياجات وسداد الديون .ولهذا السبب فإن تلك الأرقام داخل الأنظمة المصرفية تساوي الكثير .فقط هناك عدد قليل جدًا من الأرقام في الوقت الحالي ...في حين أنه يمكن خلقها بسهولة ...إذا ومتى ما تمكنت الحكومات من التحول إلى التفكير القائم على التمثيل/الموضوع والتخلي عن بعض الروابط.

فالعمل المصرفي الاحتياطي الكامل ليس الحل لاقتصادنا .فالبنوك الاحتياطية البحتة والبسيطة أو الاحتياطي الاحتياطي الجزئي فقط - أو أيًا كانت الطريقة الحالية للعمل المصرفي - ليست خيارًا أيضًا .ما يجب أن يحدث هو خلق المزيد من الدخل .بغض النظر عن الديون وكيفية خلقها في العصر الحالي .ما هو مطلوب لهذا ليس على وجه التحديد هو الانتقال من الطرق الحالية للعمل المصرفي إلى العمل المصرفي الاحتياطي الكامل .بل على العكس من ذلك .فالطريقة التي تخلق بها البنوك الأموال للرهون العقارية)أي للديون ولكن أيضًا لخلق بعض الأموال (ليست ضارة بمجتمعنا واقتصادنا .ولم تكن كذلك أبدًا.

ما يتبقى الآن هو أن طريقة خلق النقود كما تفعل البنوك .يتم توسيعها .وتطبق ليس فقط على خلق النقود من أجل الرهون العقارية، ولكن على وجه التحديد أيضًا على خلق النقود من أجل الدخل .وبالفعل، يجب أن يعود جانب الدخل إلى الارتفاع لاستعادة التوازن بين الدخل والإنفاق، وبالتالي ما إذا كان سيتم خلق الديون والحفاظ عليها أم لا .وستختفي الديون تدريجياً إذا كان هناك دخل كافٍ في المقابل.

وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى نوع من إعادة المعايرة أو إعادة تقويم الاقتصاد الهولندي على أي حال، ولكن بشكل أكبر لحالات محددة .ويجب أن تشمل إعادة المعايرة هذه تصحيح الدخل أيضاً بالنسبة للماضي .وهذا يعني أن الأفراد الذين حصلوا بالفعل على دخل ضئيل للغاية في الماضي يجب أن يتم تعويضهم بشكل كافٍ عن ذلك في المستقبل القريب .يمكن أن يشمل ذلك تصحيح الأجور المنخفضة للغاية، ومدفوعات الضمان الاجتماعي المنخفضة للغاية، وتعويض الأشخاص الذين يتعين عليهم الآن المساهمة أو دفع تكاليف النقل إلى العمل، وتعويض أولئك الذين لم يحصلوا على 13 شهرًا في السنوات الأخيرة. هذا النوع من الأشياء .أنا لا أقول أنه يجب تعويض كل هذه الأشياء مرة أخرى، ولكنني أقول أنه من المعقول النظر إليها وأن الاقتصاد سيستفيد كثيراً إذا تم تنفيذ هذه الأنواع من التصحيحات ولو جزئياً على الأقل .إلى جانب حلول الديون الضرورية للغاية بالنسبة للدين العام وجزئياً أيضاً بالنسبة للدين الخاص.

17. ما مقدار ما يكفي

© W.T.M. Berendsen، 2015 يناير -2014 نوفمبر بين كُتبت .ليشتنفورد.

ما مقدار ما يكفي .هذا سؤال أساسي للغاية بالطبع .وهو سؤال مهم جدًا أيضًا خاصة من الناحية العلائقية وفي نفس الوقت .يمكن أن يكون رائعًا للتفكير وأيضًا لتحسين البصيرة

".وتترجم بالإنجليزية إلى "كم هو كافٍ ."كتب روبرت وإدوارد سكيدلسكي كتابًا بعنوان "كم هو كافٍ - المال والحياة الجيدة (روبرت وإدوارد سكيدلسكي، "كم يكفي؟ المال والحياة الجيدة"، مطبعة أخرى، طبعة معاد طبعها، 2013)

ويشيرون في هذا السياق، من بين أمور أخرى، إلى نص "الاحتمالات الاقتصادية لأحفادنا "لجون ماينارد كينز) .جون ماينارد (كينز، "الإمكانيات الاقتصادية لأحفادنا"، 1930

،في ذلك النص، يتوقع كينز أنه في غضون 100 عام تقريبًا)أي حوالي عام 2030(، ستكون مستويات المعيشة أعلى بكثير .وسيتعين على العمال العمل 15 أو أسبوعيًا فقط

(إدارة) حلول" بعنوان هذا كينز نص من مقتبسًا نصًا بنفسي كتبتُ وقد .للغاية للاهتمام مثير نص ،أسباب لعدة ،نصه إن كان إذا أيضاً خاصة .جنب إلى جنباً النصين هذين مقارنة نواحٍ عدة من للاهتمام المثير ومن ."(الأحفاد) ولأبنائنا لنا التغيير السنوات في الناس يفهم أن وآمل .تطبيقه سيتم نظامي بأن مقتنع أنا .بالفعل موجوداً حتى أو ،مفهوماً الممتاز النقدي نظامي 2030. عام قبل وحتى .كينز تنبؤات من الأقل على جزء لتحقيق ضرورياً كان الممتاز النقدي نظامي إدخال أن القادمة القليلة وجهود وجهودي التغيير لإدارة تدين ما بقدر الاقتصادي للتفكير التغييرات هذه تدين لا عندئذ التغييرات هذه فإن ،ذلك ومع الأفضل النقدي النظام .الأفضل البديل هو تمامًا مستقل بشكل طورته الذي البيئية الإدارة نظام إن .الآخرين المفكرين من العديد .ممكن وقت أقرب في بأسره للعالم النقدي النظام يصبح أن يجب الذي

كان .بعد الكفاية فيه بما جيداً أدركه لم أو ."(أحفادنا) ولأبنائنا لنا التغيير (إدارة) حلول" كتابة عند الآن حتى تمامًا أدركه لم ما نص وهو ،"الاقتصادية الاحتمالات" من التالي نصه في للاهتمام مثيرًا شيئًا يصف كينز أن :

- القادمة السنوات في الكثير عنه سيسمعون ولكنهم ،بعد باسمه سمعوا قد القراء بعض يكون لا قد جديد بمرض مصابون إننا" تفوق التي العاملة اليد استخدام في الاقتصاد لوسائل اكتشافنا عن الناجمة البطالة يعني وهذا .التكنولوجية البطالة وهو ألا هذا وكل .التكيف سوء من مؤقتة مرحلة سوى ليست هذه ولكن .العاملة لليد جديدة استخدامات إيجاد بها يمكننا التي السرعة من عام مائة بعد المتقدمة البلدان في الحياة مستوى بأن وأتنبأ .الاقتصادية مشكلتها تحل البشرية أن الطويل المدى على يعني معرفتنا ضوء في حتى ذلك في الدهشة يثير ما هناك يكون ولن .اليوم عليه هو ما أضعاف وثمانية أربعة بين سيكون الآن الاقتصادية الإمكانيات" ،كينز مينارد جون) ".بكثير ذلك من أكبر تقدم تحقيق إمكانية في التفكير الحماقة من وسيكون .الحالية (1930 ،"لأحفادنا

أن يصف كينز أن هو (!بالطبع النص هذا في للاهتمام إثارة أكثر أشياء هناك أن شك لا) الآن هنا إليه أشير الذي الشيء كما .التكنولوجي التغير من نابعة (المتحدة الولايات في الكبير الكساد أثناء كتب كينز كتبه الذي النص هذا) عصره في المشاكل المشكلة ستحل البشرية وأن .التكيف سوء من مؤقتة مرحلة مجرد أنها ذلك بعد يكتب ولكنه .تكنولوجية بطالة يسميها أنه الطويل المدى على الاقتصادية.

هذا أن أيضًا وأعتقد .التكنولوجي التغير عن ناجمة تكون أن يمكن البطالة أن على كينز مع المبدأ حيث من أتفق شخصياً أنا قبل من والنقدي النقدي الاقتصاد فهم سوء إلى أساسي بشكل يرجع هذا فإن ،ذلك ومع .الحالي العصر في وارد الأمر ،أمريكا في الكبير الكساد مشكلة تكن لم ،أفهمه ما حسب ،فالتكنولوجيا .السائدين (النقديين) والاقتصاديين السائدين الاقتصاديين لذلك .حالاً أفضل وودز بريتون نظام إلى الناس انتقال وبعد الوقت ذلك في الاقتصاد كان ،أفهمه أنني وأعتقد أعرفه وحسبما الأسباب كانت ،ولكن .الاقتصادية الأزمة حل إلى أدى الذي هو النقدي التحول كان ،الوقت ذلك في ،الوقت ذلك في حتى الأزمة وراء الكامنة الأسباب عن تمامًا مختلفة طبيعة ذات تقريبًا 1930 عام في أمريكا في الكبير الكساد وراء الكامنة الوقت ذلك في الوضع وكان ،الوقت ذلك في تمامًا مختلفة قضايا هناك كانت فقد .بعده وما 2008 عام في الحالية الاقتصادية الحالي 2014 عصر في الوضع عن تمامًا مختلفًا.

في تكمن ما بقدر يسببها أن يمكن التي والبطالة التكنولوجي التغير في تكمن لا الاقتصادية للأزمة الفعلية الأسباب أن أعتقد الأزمة أسباب أن هي الحقيقة ولكن ،السبب هو هذا ،الحاضر الوقت في الأقل على .النقدي العرض توزيع على تأثيراته بجانب يتعلق فيما ولكن .1930 عام في كانت التي تلك من وتعددًا تعددًا أكثر الواقع في هي الحاضر الوقت في الاقتصادية لتلك النقدي المعروض من المزيد إلى حاجة هناك ،التكنولوجية التغيرات هذه بسبب أنه هي فالحقيقة ،التكنولوجي التغير التغيير وعمليات ،ما بلد في المقيمين/الأشخاص وعدد ،والهوايات ،المنتجات تنوع زيادة أن كما .والابتكار الجديدة التكنولوجيا كل كانت إذا الاقتصاد على ضار تأثير له ذلك كل ،الإضافية والخدمات (والتدريب التعليم تكاليف) المستقبل في والاستثمارات أيضًا جدًا القليل هذا ويعتمد .جدًا القليل بالفعل هناك أن حين في المتاحة الأموال من حصة إلى منها كل تحتاج الكيانات هذه نفسه المجتمع في العام الوضع على وكذلك المجتمع في الأطراف على.

أو توازن هناك ،ذلك ومع .الخدمات أو المنتجات أو التكنولوجيا إلى وليس الناس إلى دائمًا المال يذهب ،النهاية في ولكن الأزمة حالة وفي .كان سبب لأي التوازن هذا اختلال هي أزمة أي في والمشكلة ،والإنفاق الدخل بين التوازن في اختلال والمنظمات والأسر الأفراد لبعض الدخل وضع في هي ما بقدر الديون في ليست ذكرت كما الكبيرة المشكلة فإن ،الحالية والحكومات.

من للاهتمام مثير (1936 عام في الذهب معيار عن التخلي خلال من) حله كيفية وكذلك الكبير والكساد 1930 عام وضع إن حد إلى هو الماضي الزمن أن حيث والمستقبل والحاضر الماضي الزمن أو .الحاضر الوقت في للوضع بالنسبة عديدة نواحٍ ،الممتاز النقدي نظامي إلى التحول يكون أن نأمل والذي .التالي النقدي التحول إلى وودز بريتون إدخال من الممتد الزمن كبير على امتيازاً والأكثر المطلق النقدي التحول إنه .نقدي واقتصاد نقدي نظام هناك طالما الأبد إلى يستمر أن يمكن النظام هذا لأن الإطلاق.

في بدأوا ثم مديونين كانوا الذين المزارعين أن هو ،الوقت ذلك في ويكيبيديا ذكرته لما وفقًا ،أمريكا في الكبير الكساد سبب كان يواجهها كان التي المشكلة ذلك يحل لم ذلك ومع ،الأسعار انخفضت ،تقريبًا حاله على الطلب لبقاء ونتيجةً .المزيد إنتاج انتعاش حدوث في 1936 عام في الذهب معيار عن التخلي تسبب وربما .المزارعين (بعض).

مهمة التالية السنوات فإن ،الذهبي للمعيار بالنسبة أما:

الذهبي المعيار عن التخلي - 1936

الذهبي بالمعيار العمل وإعادة وودز بريتون نظام إدخال - 1944

الذهبي المعيار عن والتخلي ميلادي سنة -1973.

تماماً أفهم لا ،الناس معظم ومثل .نفسها وودز بريتون عن جداً القليل سوى أعرف لا شخصياً زلت ما شخصياً أنا ،الواقع في .به ضاراً أم عام بشكل للاقتصاد مفيداً ذلك كان إذا وما الاقتصاد على الآن وودز بريتون تأثير هو ما الأرجح على الآن حتى عام في تمت التي الخطوة أحدثته الذي التأثير عن يكفي ما أيضاً معروفاً يكن لم إذا هذا وودز بريتون تأثير فهم يمكن ولا بريتون إدخال حتى 1936 عام تلت التي السنوات في الاقتصادات وضع وعن (آنذاك الذهب معيار عن التخلي) 1936 منذ عام بشكل بالاقتصاد جداً ضاراً كان وودز بريتون أن بالتأكيد أفهم أن شخصياً يمكنني أنه شخصياً أعتقد ،ذلك ومع .وودز بمعيار العمل أعيد ،وودز بريتون إدخال تم عندما أنه الاعتبار في الأخذ مع هذا ....الأقل على 1973 عام وحتى الحين ذلك الذهب.

إعادة وكانت .والعالمي الدولي والمالي النقدي الاستقرار تأمين كانت وودز بريتون نظر وجهة أن أعتقد ،ما حد إلى عام بشكل المنظمات أن الواضح ومن .إنشاؤها تم التي المؤسسية المنظمات أيضًا ولكن .ذلك من مهمًا جزءًا الذهب معيار تطبيق كيفية على بالتالي الكثير ويعتمد .كذلك تكون أن الضروري من ليس ولكن ،للاستقرار جدًا مهمة تكون أن يمكن المؤسسية النقدي فالنظام .النقدي النظام قدرات على كبير حد إلى تعتمد النقدية السياسة هذه أن الواضح ومن .النقدية سياستها ومحتوى بإعادة يتعلق وفيما .المعيشية والأسر والمنظمات والبنوك للحكومات الممكنة النقدية السياسات مباشر بشكل تحدد وخصائصه أن يفهمون أنهم يعتقدون الاقتصاديين من العديد أن من الرغم على .يلي ما إلى أيضًا الإشارة تجدر ،الذهب بمعيار العمل العملية الممارسة في الأحوال من حال بأي الحال هو ليس هذا أن إلا ،والمالي النقدي الاستقرار يعزز الذهب معيار في الذهب معيار يؤدي ،الواقع في ،الحالات من كثير وفي .زائف استقرار سوى ليس يحققه الذي المقصود النقدي فالاستقرار والمالي النقدي والواقع السياسات استقرار زعزعة ثم ومن الاقتصادات جمود إلى الواقع.

تلعبه الذي الكبير الدور هو ،وودز ببريتون المتعلقة نصائحه في الكفاية فيه بما أدركه ربما ولكن ،نصه في كينز أغفله ما إن أكثر سأناقش .الطويل أو القصير المدى على الاقتصاد انتعاش إمكانيات في (المتبعة) النقدية والسياسة النقدي النظام إمكانيات ،نقدية ثورة وودز بريتون اعتبار يمكن لماذا - عنه خارجة تفسيرات أو نصوص في أو - الكتاب هذا من أخرى أجزاء في نقدية ثورة أعظم الممتاز النقدي نظامي يمثل ولماذا ،الوقت ذلك في الكفاية فيه بما جيد بشكل تعديله يتم لم ما أيضاً ولكن وسياسية اجتماعية ثورات وسيتبعها ،الإطلاق على نقدية ثورة أعظم سيكون الممتاز النقدي نظامي إدخال إن .للمجتمع وتحسيناً EMS نظامي إدخال ستتبع التي العديدة الاجتماعية الثورات من فقط واحدة ثورة إن .الحالي الوقت في حجمها إدراك يتم لم شيء لكل سيميائي-الميتا الأساس وتطبيق فهم يتم وعندما إذا بكثير أفضل شكلًا العلمية الثورة هذه وستتخذ .العلمية الثورة هي.

هي النقدية والثورة ،مترابطة كلها الثورات هذه .لمجتمعنا الثورات من العديد وبدء بإعداد بالفعل قمت لقد ،باختصار ،إذن قبل حتى بتطويرها قمت التي السيميوطيقية - الفوقية الثورة هي النقدية الثورة هذه النقدية الثورة هذه وراء ،ولكن .تأثيرًا الأكثر وإذا .السيميائي الفوقي نظامي من ينبع الممتاز النقدي فالنظام .أيضًا أساسها على النقدية الثورة إلى الوصول من أتمكن أن في .لذلك نتيجة أيضاً وستحدث تحدث أن يمكن والاجتماعية العلمية الثورة فإن ،المجتمع إلى النقدي نظامي إدخال يتم وعندما وأكثرها النهائية النتائج أفضل تحقيق أجل من طورتها التي الفوقية السيميائية وتدعمها الثورات هذه كل تستند أن يجب الحقيقة

يتطورا أن ويجب يتطوران سوف العلم وكذلك ومجتمعنا مجتمعنا أن الواضح من لأنه نهائية نتيجة هناك ما وبقدر .فعالية .حقًا شيء لكل الجديدة والدعم التوجيه أداة الواقع في هي طورتها التي الفوقية السيميائية أن هي فالحقيقة ،ذلك ومع .باستمرار

التكنولوجية التطورات أن حقيقة هو 1930 عام حوالي أمريكا في الكبير والكساد التضخم حول حجتي في يتضح أن آمل ما بشكل الاقتصادات سير عدم وراء تمامًا مختلف سبب فهناك .كذلك ليست وهي .بالاقتصاد ضارة تكون أن الضروري من ليس النقدية والسياسات النقدية القدرات على تأثيره ذلك من والأهم ،معه التعامل المرء على يجب الذي النقدي النظام وهو ألا .جيد عصرنا في .البعض بعضها على وتؤثر ،مترابطة الفئات هذه لكل النقدية والقدرات فالسياسات .والحكومة والمؤسسات للأسر الفئات بين وخاصةً ،المال في كبير واحد نقص بسبب وخاصةً ،المال في كبير نقص بسبب أيضًا سيما لا .كامل بشكل الحالي النقص لهذا نتيجة ،التي .والمنظمات للحكومات بالنسبة أيضًا .كثيرة عواقب له المال في النقص هذا .المنخفض الدخل ذات على للحصول أطول لفترة الانتظار إلى وتضطر الأخرى والمنظمات للعائلات الائتمان من المزيد تعطي ،المال في الكبير تنفق أن يحتمل لا وبالتالي ،عليها تحصل أن قبل حتى الأموال من المزيد تنفق المجتمع في الكيانات من المزيد أن كما .أموالها أيضًا للمؤسسات يترك الأخرى للكيانات الإقراض زيادة فإن ،ذلك على وعلاوة .المجتمع في أخرى موارد على الأموال تلك تم إذا لها معنى لا الضرائب زيادة أن كما .لذلك نتيجة أقل ضرائب الحكومات وتتلقى .والاستثمار المباشر للإنفاق أقل مبلغًا عمومًا المنخفضة الدخول أصحاب لدى يكون ما عادةً ،المطاف نهاية ففي .المنخفضة الدخول أصحاب على الضرائب تلك رفع إلا يؤدي لن هناك الضرائب رفع فإن وبالتالي .معدومة أو قليلة واحتياطيات للغاية منخفضة ودخول ،بالفعل الائتمان من الكثير إجمالي لانخفاض نتيجة أنه أيضًا الصحيح من أنه حين في .المضافة القيمة ضريبة من أقل إيرادات وبالتالي أقل إنفاق إلى أن تحديداً المهم من ،الحالي الوقت مثل الركود أوقات في خاصة ،لذا .أيضًا الدولة إلى أقل دخل ضريبة تتدفق ،والدخل الأجور بل ذلك من أكثر تنخفض لن أيضاً والأفراد الفئات لهذه الإجمالية الأجور أن نضمن وأن ،أقل ضرائب دخلاً الأقل الفئات تدفع دخل وارتفاع الدخل ضريبة إيرادات ارتفاع إلى الأوقات جميع في الإجمالية الأجور في الزيادات ستؤدي .حالها على ستبقى في الدخل إجمالي بمستوى مباشرة ترتبط التقاعدية المعاشات وصناديق الحكومية الإيرادات من كلاً أن بما .التقاعدية المعاشات .والسنوي الشهري الدخل وإجمالي الساعة

النقدي النظام في لأنه جزئيًا الأقل على تمامًا مختلفًا الوضع هذا يصبح ،الممتاز النقدي النظام ومع الممتاز النقدي النظام في وضريبة ،الدخل ضريبة من كل إلى هنا أشير أنا .المالية الناحية من تمامًا الضرائب جميع إلغاء حقًا يمكن ،ومعه الممتاز يجب لا ،المبدأ حيث من ،إذن الضرائب هذه .الأخرى الضرائب جميع وكذلك ،البنزين على الانتقائية والرسوم ،المضافة القيمة أن كما .الضرائب فرض في للاستمرار ماليًا وليس اجتماعيًا غرضًا تخدم التي الحالات في إلا الضرائب هذه على الإبقاء العمل وبالتالي والموظفين الوكالات من بكثير أقل عدد إلى حاجة هناك أن في تتمثل أخرى ميزة له الضرائب إلغاء/منع "رشاقة" أكثر هو ممكن قدر بأكبر الضرائب إلغاء فإن ،المنطلق هذا ومن .الحكومي الإنفاق دفع إمكانية لضمان والأنشطة وإيجابي ممكن إجراء أيضًا هو بل منطقية أكثر إجراءً فقط ليس هذا ،وضمنه البيئية الإدارة نظام وداخل مع .الأبد إلى .بكثير .تمامًا

وبالتالي الإنفاق انخفاض إلى إلا يؤدي لا الحالي النقدي النظام ومع الحالي الوقت في الضرائب زيادة بأن ،أعلاه تعليقي على على تعتمد الملاحظة هذه أن الواضح من أنه حيث .ذلك على التعليق ينبغي ،المضافة القيمة ضريبة من الإيرادات انخفاض ،هنا وأهمية تأثير له ما كل هو هذا أن وأعتقد ،الآن وأفهمه عليه أشرف أن أستطيع ما وبقدر ،ذلك ومع .العوامل من المزيد أخرى مرة الضرائب في زيادة أي من الإضافية الإيرادات ستنفق الحكومات كانت إذا ما الغالب في أو فقط سيكون ذلك فإن .أقل ستنفق بل ،المزيد تنفق لن ،الهولندية الحكومة وخاصة ،الحكومات فإن ،الأمور تبدو كما ولكن .الإيرادات هذه ومقدار .الحكومية الإيرادات من المزيد على الحصول تحاول تزال لا ،ذلك إلى وبالإضافة ،حاد بشكل العام إنفاقها تقلص فالحكومة الحالي النقدي النظام ظل في - (الحكومية الإيرادات زيادة محاولة) والثاني (الحكومي الإنفاق تخفيض) الأول الأمرين وكلا .الطويل المدى على الحكومية للإيرادات بالنسبة وبالتالي ،للاقتصاد بالنسبة كارثي كلاهما - حاليًا به تعمل الذي

الجميع أن لدرجة فينا جدًا قويًا القديم آدم سيكون قادمة عديدة لعصور"

أجل من الأعمال من بالمزيد نقوم أن يجب .راضياً يكون أن أراد إذا الأعمال ببعض القيام إلى سيحتاج

الصغيرة الواجبات تكون أن إلا يسعدنا ولا ،الزمان هذا في الأغنياء عند معتاد هو مما أكثر أنفسنا

الخبز نشر إلى نسعى أن يجب ،ذلك من أبعد ولكن .والروتين والمهام

واسع نطاق على به القيام يتعين يزال لا الذي العمل لجعل - الزبدة على رقيقة

أسبوعيًا ساعة عشرة خمس أو ساعات ثلاث تستغرق التي المناوبات تؤجل قد .الإمكان قدر مشتركة

لإرضاء تمامًا كافية اليوم في ساعات ثلاث لمدة .طويلة لفترة مشكلة

(1930 ،"لأحفادنا الاقتصادية الإمكانيات" ،كينز ماينارد جون)" !معظمنا في العجوز آدم.

خلال فقط سنعمل ،تقريباً 2030 عام بحلول أنه كينز يتوقع ،"لأحفادنا الاقتصادية الاحتمالات" من السابقة الفقرة في لذا هناك أن حقيقة هو الأرجح على هنا كينز عنه يغفل ما لكن .الانشغال إلى حاجتنا لإشباع كافياً سيكون ذلك وأن الأسبوع جزء أيضًا هناك بينما ،وأكثر أطول لفترة بالعمل للانشغال أكبر حاجة لديه يبدو ما على منا جزءًا وأن الناس بين كبيرًا اختلافًا الممكن الوقت كل أيضًا ويضع .والمزيد والمزيد المزيد يكسب أن يريد وبالتالي ،والمزيد والمزيد والمزيد والمزيد المزيد يريد من وكم ،يكفي والوظيفة العمل من كم ."يكفي كم" السؤال يأتي ثم ومن .بالفعل كافيًا ذلك كان إذا عما النظر بغض ،ذلك في وما ."يكفي كم" الجوانب هذه من ومجموعات...القبيل هذا من أسئلة .يكفي الأمان من وكم ،يكفي التقدير من وكم ،يكفي المال تتعلق "كم"فـ .الكمية الجوانب من أكثر الجوهرية الأمور في يبحث الذي "يكفي؟ الذي ما" سؤال هو ،أهمية أكثر يكون قد ومن .الجوهرية الأمور من أكثر النوعية بالأمور المطاف نهاية في الأمر يتعلق والمجتمع الحياة في بينما ،عام بشكل بالكميات الخصوص وجه على والممارسة الاجتماعية العلوم في الكمي البحث على الكيفي للبحث الأكبر القيمة تأتي هنا.

يتعلق لا .النوعية هو المهم بينما ،الكم هو فالكثير .النوعية من أكثر بالكمية يتعلق "يكفي كم" السؤال بأن قبل من هنا علقت لقد مطلوب هو بما يتعلق فيما وأيضًا ،بها تفعله أن يمكنك ما حول أكثر ولكن .تمتلكها أن يجب التي الأشياء أو بالأشياء الأمر. ربما .صحيح هذا أن وأعتقد ،أقل كثيرة أشياء إلى يحتاجون الناس أن يبدو ،الخصوص وجه على الأيام هذه في الناس أن يبدو ذلك في متزايدًا دورًا الإنترنت وتلعب .مادية غير وخدمات بسلع استبدالها يتم المادية السلع من العديد لأن ربما أيضًا.

.النوعي الاجتماعي المال رأس إلى الكمي المالي المال رأس من ننتقل فإننا ،الكفاية فيه بما نوعي هو ما مقدار عن وبسؤالنا
في النوعية إلى الكمية من التحول/الخطوة نفس تسبقها أن يجب وتفكيرنا مجتمعنا في الكمية إلى النوعية من الخطوة هذه
يبدو نقدي نظام ،نوعي نقدي نظام أيضاً هو الممتاز النقدي فالنظام .النقدية والأنظمة للنقود وفهمنا تفكيرنا في وكذلك .تفكيرنا
نقدي نظام إلى أكثر يستند نقدي بنظام الحالي المالي النقدي النظام يستبدل الواقع في ولكنه المالي بالنقد يتعلق أنه البداية في
.الاجتماعية الرأسمالية إلى المالية الرأسمالية من التحول يدعم وبالتالي .ويدعمه اجتماعي

المال رأس تدهور إلى يؤدي وهذا .المتداولة النقود من يكفي ما وجود عدم الحقيقة في هي الحالي الوقت في الأكبر المشكلة
مجرد ولكن ،الجديد النقدي نظامي في الحال هو هذا ليس .الحالي النقدي النظام ومع الحالي الوقت في والمشاكل الاجتماعي
حل يمكن ولا .دخل أزمة هي ما بقدر ديون أزمة ليست الحالية الاقتصادية فالأزمة .يكفي لا المتداولة النقود قلة مشكلة حل
.جديد نقدي بنظام إلا بذلك القيام يمكن لا ،ولكن .شيء كل وقبل أيضًا النقدية السياسة تعديل خلال من إلا هذه الدخل أزمة
المال من المزيد ذهاب إلى إلا المال من المزيد يؤدي لن ،والدخل العمل بين الفصل هذا فبدون .الدخل عن العمل فصل وبكيفية
.الأغنياء إلى أيضاً تتدفق سوف وبالتالي .والخدمات المنتجات إلى المال من والمزيد الأغنياء إلى

وعلى .البيئية الإدارة نظام تطبيق بمجرد اتخاذهما يجب مهمتان خطوتان كلاهما الضرائب وإلغاء للأجور الأدنى الحد رفع إن
الناحية من أنه الواضح من أنه مفاده تعليقا أبدي أن الآن أود أنني إلا ،هنا بالتفصيل وأصفه الأمر هذا أذكر أنني من الرغم
وينبغي .تخفيضها ينبغي التي الضرائب مقدار وإلى رفعه ينبغي الذي للأجور الأدنى الحد مقدار إلى ينظر أن يجب العملية
سيعتمد وممكن فيه مرغوب هو وما ضروري هو وما فإن ،العملية الممارسة وفي ،علائقي منظور من كله هذا إلى النظر
التكنولوجيا كفاءة تزايد ظل في خاصةً ،والعمل الأجور بين الفصل يجب أنه هي الحقيقة لكن .العوامل من المزيد على بالطبع
.المستقبل وفي الآن .دورها وزيادة المجتمع في ذلك شابه وما والروبوتات

ما إلى ،جزئيًا ،النظر أيضًا ينبغي ولكن .موجودة تظل أن ويجب الآن موجودة الحرية هذه .حقيقة هذه ،المزيد دائمًا الناس يريد
من أنه أعتقد شخصياً أنا ،المثال سبيل على .المالية الناحية من خاصة أيضًا ربما .الأمور إدارة إلى تحتاج الأمور كانت إذا
الجديدة القوانين في متوخى هو كما العام القطاع موظفي دخل مستوى من الحد يتم أن ،المبدأ حيث من ،المبدأ حيث من الجيد
أنه وأعتقد أيضًا .المستقبل في الحال هو هذا ظل إذا الواقع في جيد أمر أنه أعتقد لكنني ،الحالي الوضع في بالتأكيد .هولندا في
أولئك على يجب ،كذلك الأمر يكن لم وإذا .العمل من المالي الدخل من ما مرحلة في الموظف يكفي ما هناك يكون أن يجب
بطريقة الجانب على إضافية أموال كسب على يحرصوا أن العادي العامل دخل أضعاف 6 أو 5 يبلغ دخل على يحصلون الذين
يتبع هذا كان إذا أيضًا خاصةً .البيئية الإدارة نظام تطبيق يتم وعندما إذا بكثير أسهل ذلك يصبح أن أيضًا المحتمل ومن .أخرى
.للأبد الضرائب كل أو بعض إلغاء في للبدء النقدية الحكومة سياسة

هو العمل .فقط العمل أداء خلال من أساسي بشكل الدخل توفير يتم أن الطبيعي من ،الحاضر الوقت في ،الحاضر الوقت في
لا أو ليست ولكنها المجتمع في تساهم التي الأنشطة أو الاستهلاك بين الربط هو البيئية الإدارة نظام في أكثر سيحدث ما .نشاط
.للاستهلاك اللازمة والأنشطة الاستهلاك مكافأة تتم ثم ومن .الدخل وبين ،الأجر مدفوع عمل أنها على الآن تصنيفها يمكن
مقابل ربما أو يستهلكون أنهم حقيقة مقابل (كافٍ) دخل على يحصلون وبالتالي (كافٍ) مال أو دخل على الناس يحصل ثم ومن
يتم أن أيضًا يمكن ،المستقبل في .بذلك للقيام مخلصًا جهدًا يبذلون الأقل على أو .بأنشطة المجتمع في يساهمون أنهم حقيقة
.ذلك على (إضافي بشكل) الناس مكافأة وربما بالاستهلاك متزايد بشكل الاستهلاك استبدال

الأنشطة بعض على المكافأة تتم لا ،وبالمثل .بالمال تصاحبه التي الأنشطة وجميع الاستهلاك مكافأة تتم لا ،الحالي الوقت في المرء يكون .الأنشطة هذه أن حين في .المجتمع في للمساهمة كبيرة إمكانية على الأقل على تنطوي والتي ،الناس بها يقوم التي على القائم الدخل" أو ،النشاط على القائم الدخل من بكثير أكثر الدخل يصبح عندئذٍ .الجهد هذا على يكافأ أن وينبغي ،نشطًا الأنشطة وهي ،الأنشطة إجمالي من جزء عن إلا والأفراد الموظفين تعويض يتم لا ،الحالي الوقت في .ABI أو "النشاط الشركة داخل تتم التي المباشرة التطوير تكاليف هي هذه ولكن ،التطوير تكاليف من جزء أيضًا وربما بالمنتج مباشرة المرتبطة نفسها.

سداد في البدء خلال من .دفعها يجب بل ،الحالي الوقت في عليها تنطوي التي والتكاليف الاستهلاك عملية تكاليف سداد يتم لا والخدمات المنتجات على إنفاقه يمكن أخرى مرة دخلاً يخلق أنه كما .الحالي الوقت في عليه هي مما أكثر التكاليف تلك.

والمنظمات للأفراد الخاصة والحالات للاقتصاد المعايرة بعض إلى حاجة هناك فستكون ،مكانه في البيئية الإدارة نظام كان إذا. أو أكثر بالفعل يعانون والمنظمات الأفراد بعض جعل الأخيرة السنوات في للغاية الصحي غير الاقتصادي الوضع لأن وذلك الكيانات وأن خاصة ،جزئيًا استعادته ويجب يكون قد وهذا .الأموال من الكثير فقدوا أو وخسروا .مأساوي أو كبير بشكل بالنسبة أيضًا المهم من ،سليم ووضع اقتصاد أجل من لذلك .والمنظمات الأفراد هؤلاء على أيضًا تعتمد الاقتصاد في الأخرى الأقل على الأضرار تلك إصلاح يتم أن .ذلك قبل وأيضًا 2016-2008 السنوات في حدثت التي الأضرار إصلاح يتم أن لهم لم إذا أيضًا الأفضل من سيكون البيئية الإدارة نظام إدخال بعد اتخاذها تم التي التدابير بعض فإن ،ذلك إلى بالإضافة .جزئيًا الدراسة رسوم دفع سيتم البيئية الإدارة نظام بعد الوضع في كان إذا .رجعي بأثر تدابير إدخال يمكن أو جزئيًا رجعي بأثر يكن السابقين الطلاب دراسة ديون من الأقل على جزء إلغاء والبناء العدل من يكون أن أيضًا المحتمل فمن ،الدولة قبل من بالكامل بالكامل ليس أو أيضًا.

يريد الذي الديون يوبيل تحالف هناك .الصدد هذا في جزئياً للاهتمام مثير ،القديم العهد في ورد كما ،الديون يوبيل مفهوم إن أول :الديون" كتابه في الديون يوبيل ظاهرة أيضًا غرايبر ديفيد ويذكر .تحملها يمكن لا التي فقرًا الأكثر البلدان ديون إلغاء (2012 ،طبعها معاد طبعة ميلفيل؛ دار ، "سنة 5000 أول :الديون" ،غرايبر ديفيد) "سنة 5000

ديفيد وكذلك ،الديون يوبيل تحالف اقترحه كما الديون يوبيل .يلي ما بسبب ،للاهتمام المثير ديلز وأضيف المفهوم هذا أذكر البلدان تلك سكان وبالتالي الفقيرة البلدان وإعطاء التسوية لتطبيق أكبر بشكل يطبق أنه من الرغم على جيد أمر هو .غرايبر الناحية من أنه إلا .جيدة فكرة بالتأكيد فهي ،النحو هذا وعلى .أفضل بشكل الحياة قيد على والبقاء للعيش وأيضًا للتطور فرصة ففي .الديون تلغي التي ثراءً الأكثر البلدان في الدخل انخفاض حساب على ذلك سيكون ،الحالي النقدي النظام وضمن العملية الضرائب خلال من الأقل على جزئياً بجمعها وستقوم ،ما مكان من الأموال تستعيد أن البلدان تلك على يتعين ،المطاف نهاية. تعاني المجموعات وهذه .ثراءً الأكثر البلدان في المنخفض الدخل ذات بالفئات أيضًا سيضر وهذا .المدخرات خلال من أو جدًا القليل مقابل جدًا الكثير يفعلوا أن أيضًا وعليهم .الآن حتى يكفيهم ما يملكون لا السكان هؤلاء أن المؤكد ومن .أيضًا بالفعل الآن لديهم الذي.

يخلق تقريباً الحالات جميع في لكنه ،الحالي النقدي النظام إطار في وجيدة حقيقية خطوة يكون قد الديون يوبيل مفهوم فإن لذا تقدم التي المنظمات أو الأفراد أو للبلدان بالنسبة الطويل المدى على عليها التغلب يمكن لا مشاكل وربما المشاكل من الكثير ليوبيل الثابتة السمات إحدى هي هذه .بالديون المطالبة لهم لمن الديون سداد يتم لا ،الديون يوبيل في أنه والواقع .الديون يوبيل المستقبل في سدادها يتم لن لذلك .لها المقابلة المستحقات بالفعل تختفي أن يجب ،ذلك يحدث لكي ولكن ،الديون تختفي .الديون.

بالتأكيد فيه مرغوب أمر الديون (من أجزاء) إلغاء فإن ،الفقيرة للبلدان مبكرة أو جيدة تنمية تحقيق أجل من ولأنه ،ذلك ومع الديون حل بالإنجليزية أو ،الممتاز الديون حل بل ،إذن الديون يوبيل أقترح لا فإنني ،المنظور المستقبل في كذلك وسيظل الممتاز.

من وغيره غرايبر ديفيد يقترحه ما يتضمن لا النقدي للإصلاح المؤيدة الأخرى والمجموعات غرايبر ديفيد يقترحه ما إن الاحتياطية الصيرفة بشأن اقتراحهم وينبع .الكامل المصرفي الاحتياطي نظرية وهو ،النقدي للإصلاح المؤيدة المجموعات الوقت "هذا" في الاقتصادية الأزمة أن يعتقدون يزالون لا والمجموعات الأفراد هؤلاء أن حقيقة من جزئياً الكاملة (2008-2014) ولن حلها يتم ولن .دخل أزمة ،الخصوص وجه على ،إنها .كذلك ليست بالتالي وهي .ديون أزمة الأول المقام في هي يوبيل مع أيضًا ولكن الكامل المصرفي الاحتياطي مع ،ذلك جانب إلى ."فقط" حلها أو الديون إلغاء طريق عن حلها يمكن امتيازًا أكثر شيء هو نحتاجه ما .الطويل المدى على ليس الأقل على .الديون وحل الديون إلغاء من كل تحقيق يمكن لا ،الديون المحتمل التحول عكس على ،الممتاز النقدي النظام هذا .الممتاز النقدي النظام نحو حقا ممتازا نقديا تحولا كونه .شمولاً وأكثر هو بل ،الحالي النقدي النظام استبدال يتضمن لا (منطقي وغير أحمق تحولاً سيكون والذي) الكامل النقدي الاحتياطي نظام إلى ونظرية فكرة مع ويتعارض بكثير أفضل ولكنه ،جديد نقدي نظام إلى بالفعل يؤدي الذي المكمل .الحالي النقدي للنظام مكمل عن الناشئة الأخرى المشاكل من العديد وكذلك الديون أزمة بالفعل سيحل وهذا .يعمل سوف الكاملة الاحتياطية الصيرفة وسيكون - الفعلي مكانه في (بيريندسن ويلفريد) أنا طورته الذي الممتاز النقدي النظام يصبح أن وبمجرد .المالية الرأسمالية التعريف هذا يختلف .الاجتماعية الرأسمالية شخصياً أنا أسميه ما إلى المالية الرأسمالية من أيضاً انتقلنا قد نكون - كذلك علائقي وسياسي نقدي نظام هي أعنيها كما الاجتماعية فالرأسمالية .الآن الشائع ومفهومها مضمونها عن الاجتماعية للرأسمالية أفضله الذي النحو على المجتمع هذا فيها يتطور التي المثلى الحالة وفي .والأفراد والمنظمات والسياسة للمجتمع.

بل .جدوى وأكثر ممكنًا (ESO) الممتاز الديون حل يصبح ،بي الخاص البيئية الإدارة نظام تطبيق يتم أن بمجرد ،ذلك ومع المعاناة إلى المنظمات موظفي أو البلدان سكان يضطر أن دون الديون حل تنفيذ بالتالي يمكن لأنه خاصة .أكثر فيه ومرغوب أو الأشخاص أن حين في .الخارجية الديون تسوية نظام إطار في بدقة الديون سداد يتم ،وبالفعل .الأشكال من شكل بأي المالية المطالبات أن حين في ،الديون وتختفي .الخاصة المالية قدراتهم من سدادها عليهم يتعين لا ديون عليها التي الدول أو المنظمات المنظمة من مغفلة تصبح لا التي الأخرى بالأطراف يتعلق فيما أيضًا ولكن ،الصدد هذا في لذا .ببساطة دفعها أو سدادها يتم الديون يوبيل ومفهوم فكرة من بكثير وأفضل بكثير أفضل الأوربية البيئية المنظمة فإن ،الأوروبية البيئية.

."جدًا كثير هو كم" أو "يكفي كم" مسألة في النظر يجب ،هذا الديون بيوبيل يتعلق فيما خاص بشكل وربما ،أيضًا ،ذلك ومع غير أو اللازم من أكثر الديون يوبيل يكون أن يمكن متى أو وكم الضروري الديون يوبيل مقدار هو ما ،أخرى وبعبارة غرايبر ديفيد مع أتفق أنا ،ذلك ومع .غرض ولأي تكبدها تم ومتى ولماذا ،الديون ارتفاع مدى على أيضًا هذا يعتمد .ضروري في يرغبون أنفسهم الأفراد لأن الدراسة ديون تكبد يتم .الدراسية الديون ديون من الإعفاء يؤيد أنه صحيح بشكل فهمت إذا ،أعتقد .لاحقًا المجتمع في للمساهمة جهدًا يبذلون الأفراد هؤلاء لأن أيضًا ولكن ،أفضل ومنظور أفضل دخل على الحصول لا الذين للأفراد بالنسبة الأقل على .جزئيًا الأقل على ،هذه الدراسة ديون عن التنازل بالإمكان يكون أن يجب أنه ،شخصيًا هذه تكون فقد ،بسهولة دراستهم ديون سداد يمكنهم الذين أولئك أما .(2014) الحالي بدخلهم الدراسة ديون سداد يستطيعون أي يسبب ولن وضمنه البيئية الإدارة نظام مع عام بشكل البيئية الإدارة نظام تنفيذ جدًا السهل من .لا ربما ولكن .مختلفة قصة بلد أو منظمة أو فرد لأي ضرر.

إلغاءً وليس مقصودًا حلًا ذلك أسمي وأنا .بالفعل الطلاب ديون جميع حل "مجرد" إذن العدل من يكون قد ،النحو هذا وعلى المستقبل في مجانية الجامعية الدراسة جعل يشمل أن يجب هذا أن أيضًا وأعتقد .أيضًا الفور على سداده سيتم الدين لأن بعد تكبدوا إذا .(ذلك شابه وما الدراسية الكتب) الثابتة دراستهم تكاليف دفع خلاله من يمكنهم ثابتًا مخصصًا الطلاب وإعطاء

ليس ،الأقل على .أيضًا العالي التعليم منظمة طريق عن حلها الضروري من يكون فلن ،الديون أو النفقات من المزيد ذلك حالات تبدأ قد .افتراضيًا ليس الأقل على .الآخر على 1 لـ فائدة أكثر أو تعسفي بشكل ESO تطبيق ينبغي لا لأنه .افتراضيًا ذلك يقرروا أن محددين حكوميين لأفراد يمكن ولكن ،ESO على للحصول التأهل في أيضًا محددة.

الأفراد أن في (المجاني العام النقل ذلك في بما) والجامعات الكليات في المجانية للدراسة الرئيسية الفوائد إحدى تتمثل ضارًا يكون لن الدراسية الديون عبء أن كما .أكبر بسهولة بذلك القيام على قادرين وسيكونون أكبر بسهولة سيدرسون هذا استرداد ذلك بعد يمكن ،الأمر لزم وإذا ،للأفراد المدفوع المبلغ تسجيل ذلك بعد يمكن ربما .الآن الحال هو كما بالمجتمع مجرد هذه ،ذلك ومع .حياتهم من لاحق وقت في حقًا الكثير سيكسبون الذين الأفراد هؤلاء من لاحقًا به المطالبة أو المبلغ يتم أن يجب ،العملية الممارسة في ولكن .النقدية للسياسة وأفكار أولية دفعة لإعطاء أقدمها أن أريد مقترحات .مقترحات والمجتمع للممارسة أفضل نتيجة لتحقيق قليلاً مختلف بشكل تشكيلها.

خاصة .المجتمع أو الحكومة تدفعها أن الأفضل من المجتمع في تساهم التي الفردية الأنشطة أن أيضًا أعتقد ،عام بشكل ولكن وبساطة جدوى أكثر ذلك سيصبح حيث ،البيئية الإدارة نظام مع.

عليه الحصول يمكننا ما ومقدار نملكه ما مقدار مقارنة دائمًا يجب .علائقي منظور من "يكفي كم" سؤال إلى النظر دائمًا يجب الأخرى الجوانب أو الأشياء حساب على وأيضًا .عليه الحصول أو عليه للحفاظ والإجراءات التنظيم حيث من هذا كل يكلفه بما إلى أيضًا والنظر ،والعائد التكلفة تحليل من نوع دائمًا هناك يكون أن يجب .الأخرى الجوانب أو الأشياء حساب على تأتي التي المنطلق هذا من وفهمه إليه النظر ينبغي ،الأفراد به يقوم عمل أي مثل تمامًا .وللمجتمع للآخرين ذلك يجلبه ما.

إلى يؤدي المنطق من جداً فالقليل .الكافي المنطق مقدار في التفكير أيضًا المهم فمن ،يكفي ما مقدار عن للسؤال بالنسبة أما الكفاية فيه بما منطقيًا النظام هذا يكون أن هو ،"الكافي" النظام أو ،الكافي النظام جوهر أن أعتقد ،هذه النظر وجهة من .مشاكل الجوانب لبعض بالنسبة ،المثال سبيل على .أبدًا يكفي لا النواحي بعض في ربما .الإمكان قدر مثاليًا أو منطقيًا حتى أو النهائية النتيجة أو الوضع أصبح كلما ،الجهد من المزيد وبذل المعرفة زادت فكلما .أبدًا المعرفة تكفي لا ،والمواقف والأفراد الأحيان من كثير في يهم ما هذا ،النهائية النتيجة أو النهائي الوضع وهذا .أفضل.

المنطق هذا أن إلا .المنطق .بالضبط ذلك حول تدور ،المهنية اختصاصاتي من 1 ،اللوجستيات فإن ،المنطق لهذا بالنسبة أما في وهو .بالمنطق مليء ،الأيام هذه كبيرة بشعبية يحظى الذي ،الهزيل الإنتاج .علائقي منظور من أيضاً إليه يُنظر أن يجب غالبًا المنطق هذا فإن ،الأطراف لمختلف النقدية والسياسات الحالي النقدي النظام ونتائج إمكانيات بسبب ولكن ،منطق الحقيقة أن ويمكن بروزًا أكثر المنطق فإن ،أنا طورته الذي البيئية الإدارة نظام وضمن مع أنه حين في .وسيء منطقي غير يكون ما دورًا له وسيصبح دورًا له يكون.

بالنسبة الحال هو كما تماماً .أيضاً جداً مهم له أعطيته الذي والمحتوى المعنى وخاصة "السحر" مصطلح فإن ،المنطق هذا وفي في الرئيسي والسبب .مضموناً أفضل أنه وأعتقد (كثيراً) الأخيرة السنوات في أعطيته الذي "السِّحْر"و "السِّحْر" لمصطلح بأن ،الإطلاق على إحساس لديه كان الذي والوحيد ،إحساس أفضل لديه الذي الوحيد أنني هو بكثير أفضل شكلاً إعطائه لأي الوحيدة الأساسية والخصائص البنية الحقيقة في هو/يتضمن (قبلي من بالكامل تطويره تم ومحتوى كمفهوم) الهولوبوليزم يذكر ،شيء كل بعد .سلفه أو .أرسطو طوره وربما ،بالفعل موجودًا كان "الفرونيسيس" مصطلح فإن ،وبالطبع .شيء

أشكال من خاص شكل وهو ،أنا وطورته بدأته مصطلح هو Phronesis Antenarrating .أعماله في المصطلح أرسطو ديفيد وطوره بدأه الذي المصطلح هو الانتقائي السرد .الأنطولوجي السرد أشكال من خاص شكل وهو ،الأنطولوجي السرد مكسيكو نيو ولاية جامعة في أستاذ وهو ،بوجي (NMSU).

كافٍ فهم فبدون ."كافٍ هو كم" وسؤال بالمنطق يتعلق فيما أيضًا سيما ولا ،هنا خاصة أهمية Enchantment لمصطلح وبالتالي كامل أو كافٍ فهم ينشأ أن أبدًا يمكن لا ،المصطلح لهذا مضمونًا وأعطيت قصدت كما Enchantment لمصطلح بعض في أو ،السهولة عن البعد كل بعيدة أيضًا البصيرة هذه أن مع ."كثير هو كم" أو "كافٍ هو كم" سؤال على الإجابة الناس من الكثير هناك ،الحظ لحسن .شك بلا مطلوبة السحر في البصيرة لكن ،الإطلاق على سهلة تكون أن يمكن لا الحالات يتعلموا أن الأرض على السكان من العظمى الغالبية بإمكان يزال لا ،ذلك مع ولكن ،جيد بشكل البصيرة هذه بالفعل لديهم الذين المجال هذا في الكثير ويحسنوا.

للإدارة العالمي المؤتمر في ،باريس في IFSAM للإدارة العالمي المؤتمر في قدمتها ورقة في عام بشكل الإثراء وصفت لقد القصصي السرد خلال من إثراؤه معاد مجتمع نحو" ،W.T.M. Berendsen) إثراء بأنه ،باريس في IFSAM أي تحسين أو إثراء في ذلك يستمر أن يمكن .(IFSAM، 2010 للإدارة العالمي المؤتمر ،"أنترايسينغ والفونيسيسيس المؤتمر بعد الأكاديميين الناشرين أحد من طلبات 3 حوالي أساسها على تلقيت التي ،البحثية الورقة تلك في ذكرت كما .شيء المتشابه الجمع وليس (الجموع) للجمع الأمثل بالجمع يتعلق السحر أن ،الموضوع هذا حول كامل كتاب تأليف في للبدء بصنع خاص بشكل يتعلق التحسين أو الإثراء أن أيضًا بهذا أقصد أنني قبل ذي من أكثر الآن أفهم أنني كما .(الأحادي) الشمولي والفهم بالتفكير تحقيقها يمكن ولكن (التشابه اختلاف) بالازدواجية تحقيقها يمكن لا التي الصحيحة بالطريقة الاختلاف سيميولوجي والميتا.

أو المنظمات أو الحكومات تراعي أن يكفي لا أنه إلى الإشارة تجدر ،الجانب الأحادية والتعددية السحر من السياق هذا في كان إذا ما على أيضًا ذلك يعتمد ،الخصوص وجه وعلى .جزئيًا كذلك هو ربما أو .فقط الخاصة واحتياجاتهم مصالحهم الأفراد الناحية من سواءً ،الخاصة احتياجاتها تلبية (الحكومية والوكالات والحكومات والمنظمات الأفراد) الأخرى الكيانات بإمكان بالنسبة منها للأفراد بالنسبة أهمية أكثر هي المجال هذا في الاجتماعية الاحتياجات فإن ،وبالطبع .الاجتماعية أو المالية الحكومة من كل في الاجتماعية والجوانب الاجتماعية الاحتياجات هذه أن أيضًا ندرك أن يجب ولكن ،والمنظمات للحكومات البيئية الإدارة نظام إن .ومعها البيئية الإدارة نظام إطار في بكثير أكثر تكون أن ويمكن ،بكثير أكثر تكون أن يجب والمنظمات كلاهما .الأخرى هي الفوقية السيميائية أن حين في ،أحدهما هو البيئية الإدارة نظام .للمجتمع مني كبيرتين هديتين من واحد هو العالم مستوى وعلى جدًا قريبًا ذلك يحدث أن وآمل ،المجتمع في وشاملة كبيرة تغييرات وسيحدثا يحدثا أن معًا يمكنهما معًا. تحسين إلى البيئية الإدارة نظام سيؤدي .تقريبًا مجتمعنا جوانب من وجانب مجال كل في كبيرة تحسينات إلى ستؤدي تغييرات الخطوة تتم أن يجب ،وبالتالي .بصدده أنا ما وهذا .الاجتماعي المال رأس ،ذلك من الأهم ولكن ،كبير بشكل المالي المال رأس من المزيد لتمكين أيضًا ولكن ،الفور على الدخل أزمة لإنهاء .ممكن وقت أقرب في ،المالية الخطوة وهي ،التحول من الأولى إجراء من ذلك بعد ستمكن والتي ،الأولى الخطوة هو بي الخاص البيئية الإدارة نظام إدخال إن .مجتمعنا في الكبرى التحولات والفوقية السيميائية الفوقية وتصرفاتي تفكيري خلال من التحولات هذه كل دعم يجب .جدًا كبيرة وعلمية اجتماعية تحولات السيميائية.

أن يدركون الناس من والمزيد المزيد أجعل أن أمل على به أقوم ما كل .هنا بإسهاب "يكفي كم" مسألة في الخوض يمكنني المدى على والمجتمع والحكومات والمنظمات للأفراد صحيًا ليس وبالتأكيد .منطقي غير .يكفي لا مجتمعنا في الحالي الوضع يؤدي ما وهو .أيضًا تقريبًا حياتنا جوانب من جانب كل بتقليص جزئيًا النقص هذا ويقابل .المال في كبير نقص هناك .الطويل المنطق وعدم ،المنطق عدم على علامة الاكتمال عدم يكون ما وغالبًا .مكتملة وغير منطقية غير أوضاع إلى أيضًا الغالب في

بزيادة يتعلق الواقع في هو "الافتتان" فإن ،جوهره في .مجتمعنا "سحر" ويقل .الحالات معظم في الاكتمال عدم إلى يؤدي "كافية" حالة نحو ،الاكتمال.

موجوداً "الكافي" هذا يكون أن وضمان .أيضًا كافٍ مالي مال رأس وجود ضمان هي هناك إلى الوصول في الأولى الخطوة أن يجب "الكافي" هذا لأن ،كافياً ليس المالي المال لرأس "الكافي" الوضع هذا ومجرد .أيضًا المستقبل في .موجوداً ويبقى في هنا حتى ،الخصوص وجه على الاجتماعي الوضع بهذا يتعلق وفيما .ممكن اجتماعي وضع أفضل مقابل في أيضاً يتحقق أن يمكن الأمور لأن أبدًا المثالي الوضع هذا إلى الوصول يتم لن .المثالي الوضع عن بعيدين زلنا ما ،نسبيًا "الغنية" أوروبا هناك ،المالي المال برأس يتعلق فيما ،ذلك ومع .حقًا "كافيًا" أبدًا "يكفي ما" يكون لن ،الصدد هذا وفي ،أفضل دائمًا تكون لقد .الازدياد في آخذة المجموعة وهذه ،يكفي مما أكثر طويلة فترة منذ لديهم الذين مجتمعنا في والمنظمات الأفراد من العديد في أيضًا يبدأوا وأن ،الآن يفعلونه مما بكثير أكثر ذلك إدراك في عام بشكل والمنظمات الأفراد هؤلاء يبدأ أن أيضًا الوقت حان من جدًا وقليل بل ،يكفي ما على الحصول عن بعيدين يزالون لا الذين مجتمعنا في للأفراد المالية الناحية من المزيد مراعاة ،اللائق والدخل التقاعدية والمعاشات الصحية الرعاية تأمين مثل ،الجانب هذا تنظم أن أيضًا الحكومة على يجب .المالية الناحية فرديين يزالون لا ،العصر هذا وفي الحالي الوقت في الأقل على ،أيضًا والأفراد المنظمات أن حيث .الآن تفعل مما بكثير أكثر والمنظمات الأفراد أن ويتضح .مجتمعنا في الأخرى الكيانات يراعون لا يزالون لا أو يراعون لا عام بشكل يزالون ولا للغاية نظام إدخال بعد وحتى .الاجتماعي المال ورأس "اجتماعيين كونهم" بـ يتعلق فيما خاصةً ،الناس يعتقده مما بكثير ترابطًا أقل الحد إن .الضرورة عند المجال هذا في بتشريعات التدخل الحكومة على وسيتعين ،جزئيًا الحال هو هذا سيكون البيئية الإدارة دخلاً يستحقون العام القطاع في فالعاملون .الصدد هذا في الأمام إلى جيدة خطوة بالتأكيد هو العام القطاع في الدخل مستوى من الآخرين والأفراد الآخرين العاملين حساب على سخيف بشكل المرتفع الدخل يكون أن المقبول غير من ولكن ،جيداً.

رأس بالتزامات تفي لا فأنت (علائقية) والمعارف الأصدقاء مع المالية بالتزاماتك الوفاء على قادرًا تعد لم إذا .علائقية المال أنا .المشاعر صناعة هي المشاعر صناعة .العاطفية الناحية من صعب أمر هذا وبالتالي .الاجتماعية والقضايا الاجتماعي المال بصناعة وأعني ،حال أي على المشاعر لصناعة جيدة هولندية ترجمة أعرف لا لأنني فقط هنا الإنجليزية الكلمات أستخدم بالمشاعر بالكامل ربما أو كبير حد إلى مدفوعة المشاعر صناعة تكون الحالات معظم في أنه المشاعر.

البيئية الإدارة نظام وأن .أقترحها التي النقدية السياسة يتضمن أنه ،أقترحه الذي البيئية الإدارة لنظام المهمة السمات ومن لسياستي بالنسبة الأمر وكذلك .منها جزء هو للضرائب الكامل أو الجزئي والإلغاء .النقدية السياسة هذه أيضا يتيح بي الخاص والأكثر أهمية الأكثر هي الأخيرة الخطوة هذه .والدخل العمل بين الفصل ،آخراً وليس وأخيراً .EDS أو EOS المقترحة ديون أزمة ليست ،قبل من أشرت كما ،الحالية الاقتصادية الأزمة ،النهاية ففي .الحاضر الوقت وفي الطويل المدى على .أهمية .الروبوتات بالفعل وجزئياً الأتمتة وزيادة الكفاءة زيادة هو الأكبر سببها كان ربما والتي .الأساس في دخل أزمة هي ما بقدر علينا يجب لذلك .المستقبل في ذلك وسيزداد .العمل بنفس للقيام العمال من أقل عدد إلى حاجة هناك أن تعني الأشياء هذه كل العمالة وأن .فقط يزداد قد المستقبل في العاملين غير عدد أن لحقيقة مستعدين نكون وأن الحسبان في نأخذ أن الأقل على الخاص البيئية الإدارة نظام إدخال مع الأقل على وأنه الحال هو هذا يكون أن الضروري من ليس أنه أعتقد ،ولكن .أقل ستكون أيضًا .مجتمعنا في الجودة تحسين إلى كبير حد إلى أيضًا يهدف أن آمل الذي العمل .العمل من المزيد خلق بالفعل يمكن ،بي وكلها .ابتكارها يمكن التي الممتعة الأنشطة من الكثير هناك ،والتسلية الترفيه ،المجال هذا وفي .الترفيهية تجاربنا تحسين على فائدة الأكثر الأنشطة من الكثير بالفعل هناك ،القادمة القليلة العقود في الأقل على ولكن .المال توفر بشرط ،أيضًا تنفيذها يمكن .بي الخاص البيئية الإدارة نظام إدخال بعد بكثير أفضل بشكل أيضًا ستأتي والتي .الناس بها يقوم أن وينبغي يمكن التي وأهمية

2030 لعام تنبؤاته في "لأحفادنا الاقتصادية الاحتمالات" في كينز اقترحه ما فإن ،بي الخاص البيئية الإدارة نظام إدخال وبعد كافية علاوة على العمال حصل ما إذا ممكن الأسبوع في ساعة 16 لمدة العمل إن .جزئيًا واقعًا يصبح أن يمكن تقريبًا

ذلك يمثل لا ،إذن هنا ،لي بالنسبة .بالفعل وتتحملها الثابتة التكاليف بعض تتحمل أن الحكومة استطاعت ما إذا أو لأجورهم ولكنني ،أيضًا ذلك تشكيل يمكن كيف الآن حتى أعرف لا وأنا .ذلك يريد لمن أقصر عمل أسبوع يمثل بل ،التحديد وجه على المستقبلية النقدية للسياسة كخيار فقط ذلك أذكر.

النقدية الأدوات إدخال أيضًا وينبغي .خطوات على البيئية الإدارة نظام إدخال ينبغي ،أيضًا الكتاب هذا في أيضًا أشرت وكما .خطوات على (العمل عن الأجور وفصل والاجتماعي الاقتصادي النظام/البيئية الإدارة ونظام ،الضرائب إلغاء) أقدمها التي الإدارة لنظام جزئي تطبيق مع البيئية الإدارة نظام تطبيق مع البيئية الإدارة نظام إدخال من الأولى الخطوة وتتكون للأجور الأدنى الحد زيادة أيضًا ذلك يتبع أن يجب ،نظري وجهة من ،ذلك على وعلاوة .والاجتماعي الاقتصادي النظام/البيئية للأجور الأدنى الحد رفع إلى بالفعل ذلك سيؤدي حيث ،الضرائب إلغاء أو الضرائب خفض طريق عن ربما .قريبًا الأقل على ،الدخل ضرائب إلى بالإضافة ،المضافة القيمة ضريبة من جزء تخفيض أو إلغاء أيضًا تم وإذا .الصافية القيمة حيث من كبيرًا فرقًا وحدهما الخطوتان هاتان ستحدث .الإنفاق انخفاض وبالتالي الأسعار انخفاض إلى نفسه الوقت في ذلك فسيؤدي ،بي الخاص البيئية الإدارة نظام مع المزيد تحقيق يمكن ،بالطبع ولكن .الصحيح المسار إلى كبير حد إلى الاقتصاد وستعيد آثار لنرى أضيق نطاق على البداية في ضرورياً ذلك كان إذا .المجتمع على بالنفع سيعود ذلك كان إذا فقط المزيد تنفيذ وينبغي وإجراءاتنا ومجتمعنا اقتصادنا على ذلك.

عام نهاية في ،هناك .فيسبوك عبر ذلك في بما .الاقتصادية القضايا في برأيه رايش روبرت الاقتصادي الخبير يدلي ما كثيرًا ستكون الخطوة هذه وأن يرتفع أن يجب للأجور الأدنى الحد أن وهو ،قبل من وفهمته فهمته قد كنت شيئًا ذكر ،تقريبًا 2014 أن أيضًا ولكن ،يرتفع أن يجب للأجور الأدنى الحد بأن الهولنديين السياسيين لأحد سابقًا علقت قد كنت .للاقتصاد جيدة هذا بالفعل لديها الهولندية الشركات تلك فإن لذا .الساعة في يورو 25 حوالي المؤقتين للعمال بالفعل تدفع الهولندية الشركات في المؤقتين العمال إلى الأجور هذه من جداً القليل تمرير يتم .المثال سبيل على ،والتوزيع الإنتاج لعمال بالفعل وتدفعه المبلغ العمال لأن ،للأجور العام الأدنى الحد من أعلى المؤقتين العمال لأجور الأدنى الحد تحديد أؤيد شخصياً أنا .الحالي الوقت الدائمين العمال لأجور الأدنى الحد من أعلى الوكالات عمال لأجور الأدنى الحد تحديد - الطريقة وبهذه .مرونة أكثر المؤقتين لهذا الدائمين العمال توظيف وتشجيع قليلاً أكبر بشكل العادية الدائمة المهن في الوكالات عمال استخدام تثبيط يتم - العاديين الغرض.

إلى وأشار .يرتفع أن يجب للأجور الأدنى الحد أن 2014 عام أواخر في فيسبوك موقع على فجأة ذكر رايش روبرت أن إلا ،المجتمع في الإضافي الدخل سينفقون المنخفضة الدخول أصحاب أن مفادها حجة قدم كما ،الاقتصاد على بالنفع سيعود ذلك أن في الإضافي الدخل هذا يضعون بل ،الغالب في المجتمع في الإضافي دخلهم ينفقون لا المرتفعة الدخول أصحاب أن حين في دخلهم به ويزيدون المالية الخدمات.

أن المرجح من ،الحالية النقدية والسياسات الحالي النقدي النظام ظل في أنه إلا ،الأمر جوهر في محق رايش روبرت فإن ،لذا على علاوة .أقل وقت في أكثر يعملون جعلهم خلال من .للعمال الاستغلال من مزيد إلى للأجور الأدنى الحد ارتفاع يؤدي الشركات من العديد لأن لموظفيها المزيد لدفع الشركات من للعديد حتى إمكانية توجد لا ،الحالي النقدي النظام ظل في ،ذلك المعاشات ودخل الحكومية الإيرادات أيضًا سيفيد ،وبالمناسبة ،بالفعل يحدث أن يجب للأجور الأدنى الحد رفع إن .بالفعل تعاني الحد في الزيادة هذه تنفيذ يتسنى لن ،ولكن .الأجور على الآن تُحسب التقاعدية المعاشات ورسوم الدخل ضرائب لأن التقاعدية أخرى مرة تحسن قد الاقتصاد يكون أن وبعد أخرى مرة الاقتصاد يتحسن أن وبعد عندما إلا حقًا جيد بشكل للأجور الأدنى حل مثل ،أولاً أخرى خطوات إلى حاجة هناك وستكون .الوقت من لفترة وضعته الذي الاقتصادية المخاطر إدارة نظام وكذلك المسنين ورعاية الصحة لتكاليف الجماعي الحكومي الدفع أيضًا أؤيد شخصيًا أنا .الضرائب من أجزاء وإلغاء الديون مشكلة

البنزين على الانتقائية والرسوم الطرق ضرائب كل أو بعض تخفيض أو إلغاء أن كما .الأخرى الجماعية الثابتة التكاليف وربما بالتنقل المرتبطة التكاليف جميع عن حتى العمال تعويض يتم لا عندما خاصة ،أيضًا كثيرًا سيساعد كلها أو.

خلال من الاتصالات جميع إجراء في ما مرحلة في سيستمر البيئية الإدارة نظام إدخال بعد أنه هو أيضا بالتأكيد أؤيده وما من يمكنهم سنويا ثابت بمبلغ جيد بشكل البيئية الإدارة نظام فيها يعمل التي البلدان سكان تعويض سيتم ولكن ،التقليدية الشركات سيتم وبالتالي حقًا للجميع متاحًا التواصل سيكون ،الطريقة وبهذه .الأقل على الاتصالات تكاليف من كبير جزء دفع خلاله تكاليف وكذلك ،المحمولة أو الثابتة سواء المكالمات وتكاليف الإنترنت تكاليف عن أتحدث أنا .التواصل على الجميع تشجيع ذلك شابه وما التلفزيون.

العمال من المائة في 30 حوالي أن فترة منذ ذكر فقد .أيضًا سيئًا يزال ولا كان المؤقت العمل فإن ،رايش لروبرت ووفقًا من أهم الدخل وتأمين المالي الاستقرار أن أيضًا هناك وذكر .سنوياً المائة في 25 بنحو دخلهم في انخفاضاً شهدوا المؤقتين الأجور ارتفاع.

تكفي لا ،الحالات من كثير ففي .الدخل تأمين عن أهمية تقل لا الحالي الوقت في المرتفعة الأجور لأن ،تمامًا الرأي أوافقك لا هذا ومن .بها الأخرى النفقات تغطية عن ناهيك .الثابتة التكاليف لسداد تكفي بالكاد أو حتى الحالات من كثير في الأجور في سيحدث وما السابقة التطورات إلى وبالنظر .التام الاستقرار عدم من حالة في الآن الاقتصاد أن أيضًا المنطقي من ،المنطلق لمجتمعنا آخر بديل أي الحقيقة في يوجد لا .سوءًا يزداد أن يمكن لا هذا كل فإن ،الحالي النقدي النظام استمر طالما المستقبل كونه .تميزًا الأكثر النقدي النظام تقديم يجب فبالطبع ،وسيحدث سيحدث هذا كان وإذا ،مختلف نقدي نظام إلى الانتقال سوى بتطويره قمت الذي الممتاز النقدي النظام.

وقت أي من أكثر نفهم أننا من الرغم على هذه الدخل أزمة وتوجد .دخل أزمة ،أخرى مرة ،هي الحالية المالية الأزمة إن .مضى وقت أي من أكثر الكماليات من لدينا ،الصدد هذا وفي ،مضى وقت أي من أكثر موارد وهناك ،الإدارة مجال في مضى .مضى وقت أي من أقل الثروة هذه من يستفيدوا أن يمكن المنخفض الدخل أصحاب فإن ،ذلك من النقيض وعلى ،ذلك ومع تحول هناك يكن لم إذا سوءًا سيزداد المستقبل أن إدراك يجب أنه إلا ،يرام ما على يبدو يزال لا الحالي الوضع أن حين وفي ،يعمل من لكل وكافيًا عادلًا وأجرًا الدخل أمن ويضمن الدخل أزمة يحل نقدي نظام .منطقية وأكثر أفضل نقدي نظام إلى بعد .لآخر أو لسبب بذلك القيام يستطيع لا ولكنه المجتمع في للمساهمة النية لديه من لكل كافيًا دخلًا ،ذلك إلى وبالإضافة وغير العاملين من كل لدى يكون أن تضمن أن عليها يجب وبالتالي ،قادرة الحكومة ستكون ،البيئية الإدارة نظام تطبيق الاحتياطيات بعض لتكوين يكفي ما لديهم سيكون ،ذلك إلى بالإضافة ولكن .الثابتة نفقاتهم لتغطية دائمًا كافٍ دخل العاملين.

دخل لديهم ليس الذين للأشخاص يمكن منظمة أو هيئة إنشاء ،البيئية الإدارة نظام إدخال بعد ،واسع نطاق على أؤيد أنني كما الوفاء على قادرين ليظلوا هدية أو/و فوائد بدون مؤقت قرض على أيضًا يحصلوا أن ،والوضع السبب حسب ،مؤقتًا كافٍ فيها يعاني التي للحالات وفقط .الجميع على ذلك ينطبق ألا ويجب ،أولاً ذلك إنشاء كيفية في التفكير يجب ،وبالطبع .بالتزاماتهم الإدارة نظام تطبيق بعد سينشأ الذي شك بلا الأفضل الوضع من الرغم على ،جانبهم من خطأ أي دون الوقت من لفترة الناس البيئية.

نحتاجه ما ،ذلك من وبدلاً .تماماً ذلك ضد وأنا .المشروط غير الأساسي الدخل فكرة الناس من الكثير يؤيد ،الحالي الوقت في على قائم دخل هناك يكون أن يجب ،المشروط غير الأساسي الدخل من وبدلاً .المشروط غير الأساسي الدخل نظام إدخال هو وخاصة أيضا .(الأنشطة) الإنتاج مجرد من أوسع نطاق على تعريفها بالتالي وينبغي يمكن التي الأنشطة إلى استنادًا .أساس فكرة من أكبر بشكل ولكن أكبر بشكل الاستهلاك مكافأة أيضاً يمكن ،أشرت وكما .والروبوتات للميكنة الكبير النجاح بسبب استخدامها يفيد التي والخدمات السلع أو الجماعية والخدمات السلع أو الجماعية والخدمات السلع أن كما .الجماعي الدخل .الحاضر الوقت في الحال عليه هو مما بكثير أكثر (الدولة ،الحكومة) الجماعة ثمنها تدفع أن ينبغي وربما يمكن المجتمع

القائم الدخل من المزيد إلى ننتقل فإننا ،العمل على القائم والدخل العمل من الدخل بين الفصل من مزيد إلى ننتقل وعندما إذا مرتبطة تكون أن يمكن لا التي الأنشطة حتى .(ABI) النشاط على القائم الدخل من المزيد الإنجليزية باللغة أو النشاط على تكون أن يجب ،للمجموعة فائدة توفر أن المحتمل من أو المجتمع تفيد ولكنها ،الخدمات أو بالمنتجات مرتبطة أي ،مباشر بشكل .النشاط على القائم للدخل أيضًا مؤهلة

أو التقاعد سن رفع أيضاً المنطقي غير ومن الإطلاق على الضروري غير من فإنه ،البشرية الموارد في الكبير للفائض ونظراً أن يجب أنه إلا ،المهن لبعض بالنسبة اعتراضاً يكون أن يجب ولا يمكن أنه من الرغم على .الآن هو كما مرتفعاً إبقائه حتى حد إلى سناً الأكبر العمال يجبر أن الإنساني من ليس ،والتوزيع الإنتاج في المهن من للعديد بالنسبة أنه أيضاً الاعتبار في يؤخذ ،تطلبا الأقل المهن أو للمعلمين بالنسبة .عاماً 65 حتى أو الستين سن حتى كامل بدوام العمل بهذا القيام في الاستمرار على ما للمهن بالنسبة ولكن ،عاما 65 حوالي البالغ الحالي التقاعد سن على الإبقاء على اعتراض هناك يكون لن ،المبدأ حيث من .أخرى مرة التقاعد سن خفض بسهولة ويمكن البيئية الإدارة نظام إدخال بعد بديل إيجاد ويمكن يجب ،تطلبا الأكثر

.ذلك من مهمًا جزءًا الدخل تأمين ويعد .الأمن من معين مستوى هو ،مجتمع أو اقتصاد أي في ،للأفراد بالنسبة جداً مهم هو ما قدرتهم من للتأكد معينة احتياطيات بناء من الأفراد يتمكن أن أيضًا ويضمن ،الأمان هذا يوفر أن البيئية الإدارة لنظام يمكن .الأمان إلى الحاجة من المالية الاحتياطيات تنشأ .جودة الأقل المواقف أو الأوقات في حتى الهامة الاحتياجات بعض تلبية على تجديده يتم والذي ،الأساسي الإنفاق من أشهر 4 عن يقل لا شخص لكل قياسي احتياطي هناك يكون أن في التفكير ينبغي ربما من كافية احتياطيات بناء من ذلك بعد ما شخص تمكن وإذا .ذلك في ورغب الأمر لزم إذا معينة ظروف ظل في باستمرار سبيل على .الأمر لزم إذا الفترة لتلك تلقائيًا تجديده يتم الذي الاحتياطي استرداد فيمكن ،العام خلال أخرى مرة نفسه تلقاء الخطوات هي ما ،بالطبع ،كامل بشكل الآن حتى أفهم أن أستطيع لا شخصياً وأنا ،اقتراح مجرد هذا ،أخرى مرة لأنه .المثال .الخطوات تلك ستؤدي أين وإلى البيئية الإدارة نظام إدخال بعد اتخاذها سيتم التي النقدية

.الأمن أنواع حيث من ثم ،للأفراد بالنسبة الأمن هو من حيث من الأمن بين التمييز بالطبع فيمكن ،بالأمن يتعلق فيما أما ،المالي والأمن ،الاجتماعي والأمن ،التعليمي والأمن ،الرعاية وأمن ،الدخل أمن :في نفكر أن يمكننا ،الأفراد لأمن فبالنسبة وأمن ،المريح العمل وجو ،الأمني والأمن ،والخدمات السلع لبعض الائتماني والأمن ،المالي الاحتياط وأمن ،الأسعار وأمن عليه هي مما بكثير أكثر الضمانات هذه من بالعديد تهتم أن عليها ويجب يمكنها ،الدولة أي ،الحكومة أن وأعتقد .العائلي الجو .البيئية الإدارة نظام إدخال بعد كثيرًا بذلك القيام إمكانيات ستزداد كما .الحاضر الوقت في

بمجموعات خاصة ويقينيات والحكومات بالمنظمات خاصة يقينيات بالطبع هناك ،بالأفراد الخاصة اليقينيات هذه إلى وبالإضافة لحالات يقينيات بدورها هي وخصائصها المستهدفة بالفئات الخاصة اليقينيات تلك فإن ،ذلك ومع .وخصائصها محددة مستهدفة

العمل وأرباب والموظفين والعزاب والعائلات السن وكبار للصغار بالنسبة اليقين ،المثال سبيل على ،مثل .الأفراد من محددة ذلك إلى وما والمعالين.

الفهم كان وإذا ،الديون لأزمة أفضل لفهم فهمها يجب التي المهمة الاقتصاد جوانب هي ما الكفاية فيه بما الواضح من كان إذا علائقي نشاط مخطط أيضًا أو علائقية كيانات مخطط رسم يمكن ،أيضًا معروفًا المختلفة الجوانب هذه بين للعلاقات الكافي. المزيد هناك كان إذا .النقدية والسياسة النقدي النظام على نفسه الأمر وينطبق .شفافية وأكثر بصرياً أوضح الأمور لجعل وذلك عندئذ .العلائقية الناحية من وخاصة أيضاً المهمة الجوانب هي ما .إعداده ويمكن النقدي النظام إعداد كيفية في التبصّر من النقدية والسياسة للنظام علائقي نشاط ومخطط علائقي كيان مخطط رسم أيضًا يمكن.

النشاط مخطط كفاية عدم سبب إلى أيضًا سأشير ،بذلك القيام وعند .المستقبل في بالتفصيل الأمر هذا أتناول سوف ،ذلك ومع على تناسبه أن المرجح من التي العمل وطريقة المنهجية هي وما دورًا السياق يلعب وكيف لماذا أيضًا ولكن .وحده العلائقي ولماذا تكون أن يجب التي العمل وطريقة المنهجية تلك خصائص هي ما .وجه أفضل.

الأخرى والكيانات المال على الأمر يقتصر لا قد ،المال في النظر يتم عندما ،المثال سبيل على ،يكفي ما مقدار عن السؤال إن سياق في والكيانات العلاقات تلك تأثير هو وما الكيانات تلك بين المتبادلة العلاقات لكيفية واسعًا فهمًا أيضًا سيتطلب بل ،فحسب الكيانات تلك مع التعامل وكيفية وعلاقاتها كيانات مجرد الحقيقة في هو بل أصلاً موجوداً نفسه السياق يكون لا ربما أو .معين مفسر" يسمى بما ،السيميائية علم مطور ،بيرس ساندرز تشارلز إليه أشار ما إلى الواقع في الأمر بنا ينتهي ثم .العلاقات وتلك هي العلاقة هذه .(ERI) الكيانات بين والعلاقة الكيان بين العلاقة تفسير ،أخرى بمصطلحات أو .(SOI) "الموضوع-الإشارة يفهمها لم الخصوص وجه على العلاقة هذه أن هي الحقيقة لكن .كثيرًا عنه كتب لكنه ،SOI كتابه في بيرس يسمه لم شيء ،بيردسن ويلفريد ،أنا طورت) الفوقية والسيميائية السيميائية إلى الانتقال في الأساسي فالجانب .صحيح بشكل ويصفها بيرس من كلياً مفهومة علاقة كونها .صحيح بشكل واستخدامها وتعريفها الصحيحة للعلاقة صحيح فهم أيضًا هو (الفوقية السيميائية الحالات جميع في كذلك هي الواقع في لأنها السيميائية الناحية.

الأفراد بعض مع الأقل على .منه جدًا القليل هناك أن للجميع واضحًا يكون أن يجب ،بالمال الأمر يتعلق عندما ،ذلك ومع لذا .كذلك ولكنه .أيضًا خيارًا ليس أنه يبدو والمزيد ،خيارًا ليس القليل .الحكومة مع أيضًا ولكن ،اليوم مجتمع في والمنظمات ظاهرة وهي ،ذلك أمام كبيرة واحدة عقبة أيضًا هناك أن يبدو ،ذلك ومع .النقدي النظام في تغيير هو لذلك مطلوب هو ما فإن أو نظرية التضخم أن خاطئ بشكل يعتقدون الناس أن وطالما ،صحيح بشكل مفهومة غير التضخم ظاهرة أن فطالما .التضخم ،تمامًا فهمه يساء لذلك كنتيجة التضخم أن وطالما ،تمامًا فهمه يساء لذلك كنتيجة التضخم أن وطالما .النظريات من مجموعة تلعبه أن يمكن الذي للدور فهم أي أيضًا هناك يكون فلن .تمامًا صحيح وغير كامل غير بشكل تحديده يتم ذلك إلى وبالإضافة الأقل على أو الإطلاق على دور أي تلعب أن يجب لا أنها وحقيقة الظاهرة هذه أن عن ناهيك .اليوم اقتصاد في التضخم ظاهرة الذي الحالي والوضع السياق إن .تطبيقه وبمجرد الممتاز النقدي النظام تطبيق تم ما إذا كارثي أو مهم دور أي تلعب لن بالتأكيد بأي هذا يكون ولن .المال من المزيد أجل من يصرخون فيه أنفسهم والحكومات والمنظمات والعائلات الأفراد من العديد يجد النظام مع .الصحيحة بالطريقة الأموال في التوسع هذا تم إذا ،الحالي الوضع ظل في بالاقتصاد ضارًا الأحوال من حال المتبعة (السياسات) الصحيحة النقدية وبالخطوات الصحيح النقدي النظام ظل وفي الصحيح النقدي.

الديون في فقط ينعكس لا ،طويلة فترة منذ الحال هو هذا وأن ،الحالي الوقت في المجتمع في المال من جداً القليل وجود إن يمكن لا كما .الخصوص وجه على المنخفض الدخل أصحاب ومن المنخفض الدخل أصحاب بين الدخل في الكبير والعجز

قبل حدثت التي التطورات في أيضاً رؤيته يمكن بل .الحالي الوقت في جيد بشكل يعمل لا الاقتصاد أن حقيقة في فقط رؤيته والحكومات والمنظمات الأفراد على ذلك وتأثير 2008 عام.

النقص هذا تفاقم من زادتا بل ،الأموال نقص في فقط تتسببا لم الأقل على رئيسيتان مشكلتان الأقل على هناك ،الواقع في (ب)و ،سوءًا يزداد النقص هذا وأن الاقتصاد في المال من جدًا القليل الآن حتى هناك أن حقيقة (أ) :وهما .تفاقمه في وتسببتا ،الاقتصاد في والأمن الاستقرار من والمزيد المزيد فقد - أيضًا المال في المتزايد النقص هذا بسبب - الطرق بكل أنه حقيقة القادم الوقت في (يزال ولا) أيضًا وسيفقد.

الأخيرة العقود في المجتمع على طرأت التي التطورات من الكثير أن هو الكفاية فيه بما يدركون لا الناس من الكثير يزال لا ما فقط يرجع لا المثال سبيل على الأسواق عبر المستعملة الأغراض بيع فانتشار .المال في النقص هذا عن ناجمة تزال ولا كانت يحتاجون الأفراد بعض أن حقيقة من أيضًا ينبع أنه كما .بعضها بيع ويريدون الأغراض من المزيد لديهم الناس أن حقيقة إلى بها مرحب إضافة هو يدره الذي الإضافي فالدخل .ذلك غير أو مؤقت بشكل سواء ،نفقاتهم لتغطية الأشياء تلك بيع إلى أحيانًا تماماً يختفي حتى أو كثيراً الدخل ينخفض عندما.

من ذلك تحقيق يمكن ولا .حقًا المال من المزيد .الأمر كان مهما الاقتصاد في الأموال من المزيد هناك يكون أن يجب لذلك المصرفية فالنظرية .الكامل المصرفي الاحتياطي نظرية خلال من ممكن غير أنه كما .وضمنه الحالي النقدي النظام خلال للمجتمع بالنسبة الإطلاق على لها قيمة لا النحو هذا وعلى .والبصيرة الفهم من القليل على قائمة نظرية هي الكاملة الاحتياطية على قادرًا سيكون النحو هذا وعلى ،ما حد إلى منطقي اليوم موجود هو كما الجزئي الاحتياطي المصرفي فالنظام .والممارسة فإن ،وبالمثل .الممتاز النقدي نظامي كونه للعالم الجديد النقدي النظام من كجزء .الوجود في يستمر أن وينبغي بل الاستمرار .البيئية الإدارة نظام في الوجود في تستمر أن ويمكن بل ينبغي الحالي النقدي للنظام الأخرى والهياكل المنظمات من العديد المتبعة النقدية للسياسة وفقاً أيضاً تتكيف أن ويجب بالتأكيد موجودة ستظل الأمور فإن ،المضمون ناحية من أنه من الرغم على يضمن أن المرجح من يكون قد الممتاز النقدي النظام من جزء هو الذي المكمل أن هي الحقيقة أن إلا .المجتمع في والتطورات بسبب ليس هذا .المصطلح هذا يحمل أن ينبغي لا ولكن "مصرفي احتياطي وجود عدم" إلى أقرب يكون قد شيء إلى الانتقال نظام أن (ج) و نفسه للمضمون بالنسبة جداً ضيقاً سيكون (ب) و المعني المكمل مع يتناسب لا (أ المصطلح هذا مثل أن حقيقة المصرفي الاحتياطي أو المصرفي العمل مجرد من بكثير أكثر هو بما يتعلق المعني المكمل أيضاً ولكن البيئية الإدارة.

(توزيع) تخصيص يمكن كيف هو ،مرة من أكثر نفسي على طرحته أن سبق والذي ،طرحه يجب الذي الرئيسي والسؤال يتم أن ينبغي وكيف ،مدفوعًا يظل أن يجب الذي ما .العملية هذه في سيكفي أو يكفي الذي وما البيئية الإدارة نظام داخل الأموال أي وتحت .عليه يحصلوا أن ينبغي والذي ،سواء حد على العاملين وغير العاملون عليه سيحصل الذي المبلغ وكذلك .ذلك نظام شيء كل قبل هو بل ،فردياً علائقياً نقدياً نظاماً فقط وليس ،علائقي نقدي نظام هو البيئية الإدارة نظام إن .بالطبع شروط الوقت في وخاصة صحيح .يعمل أن للاقتصاد يمكن لا بدونها لأنه ،للغاية مهمة الجماعية وهذه .جماعي علائقي نقدي النظام ذلك خلال ومن البيئية الإدارة نظام إلى الانتقال إلى نحتاج ،أخرى مرة أيضًا ممكنة الجماعية تلك ولجعل .الحاضر طريق عن جزئياً يتحقق أن يجب هذا أن أوضحت أن لي سبق كما .والعمل الدخل بين الصلة تصميم إعادة يجب ،البيئي النقدي (كانت طريقة بأي) المجتمع في الجهد بذل أو الاستهلاك وتقليل الاستهلاك يكافأ أن يجب حيث ،النشاط على القائم الدخل نوايا لديهم الذين الأشخاص أن هي الحقيقة فإن ،ذلك ومع .الحاضر الوقت في عليه هو مما أكثر والواقع الرؤية تلك في بالدخل تحويل من يتمكنوا لم لو حتى ،بالدخل مكافأتهم أيضًا سيتعين والأفراد المجتمع في للمساهمة كافية غير إمكانياتهم ولكن كافية من نستفيد جميعًا فنحن .والمؤسسات للأفراد بالنسبة مستحيل أمر الاستهلاك عدم ،اليوم مجتمع في .فعلية أفعال إلى النوايا هذه مدفوع) عمل هناك يكن لم لو حتى .جماعية بطريقة ذلك على الجميع مكافأة أيضًا يمكن ،الصدد هذا في لذا .الاستهلاك هذا (الإنتاج) العمل أنشطة الاعتبار في يأخذ لا الذي للأنشطة الأوسع التعريف إن .المقابل في (الأجر مدفوع غير أو الأجر يبدو التي الحالية المشاكل حل في أيضًا وسيساعد ذلك في يساعد (الاستهلاك) المنتجات توفر التي الأنشطة أيضًا بل ،فحسب

النقدي النظام يدعمه وسوف الأمر هذا يدعم النقدي النظام كان إذا .إيجابي شيء إلى وتحويلها بل كامل بشكل نواجهها أننا ممكن وقت أقرب في البيئية الإدارة نظام وتنفيذ تبني في البدء لضرورة آخر سبب وهذا .كافٍ بشكل.

النقود خلق أن يعني المصرفي الجزئي الاحتياطي الاحتياطي هذا .طويلة فترة منذ موجودة الجزئية الاحتياطية الصيرفة كانت لبعض وأيضاً محددة لحالات ولكن دائم بشكل ليس ...جزئياً الديون خلق عن التخلي يجب !الوقت نفس في الديون خلق هو خلال من تتحقق لا الديون تسوية فإن لذا .الديون لحل أو الاقتصاد في إضافية أموال على الحصول وإمكانية الحكومية النفقات أيضًا الديون لمطالبات الكامل السداد خلال من ولكن الديون يوبيل.

تم وقد .والنقود الذهب بين الربط مع ما شيء عمل تم ،الماضي القرن في مرات عدة في الذهب إلى النقود إلى الذهب من هي الحقيقة ولكن ،الكتاب هذا من آخر جزء في الأمر هذا حول المزيد سأقول .مرات عدة عنه والتخلي الذهب معيار استعادة وهو) الذهب معيار استعادة يتم ألا ،الحالية والتطورات الظروف ظل وفي الوقت هذا في خاصة ،للغاية فيه المرغوب من أنه وبالإضافة .تركه يبقى بل (الكامل المصرفي الاحتياطي يريدون من ذلك في بما ،أيضاً والجماعات الناس من الكثير يريده أمر بيع في الوطنية الحكومات تبدأ ألا ،(EMS) البيئية الإدارة نظام إدخال ضوء في وبالتأكيد ،أيضًا فيه المرغوب من ،ذلك إلى يعد لم ،الإلكتروني النقد إدارة نظام إدخال بعد ،نفسها للنقود بالنسبة .ذلك سيفعلون ربما أو .النقد مقابل الذهب من احتياطياتها بالنقود لربطه للحكومات بالنسبة فقط قيمة له الذهب ،المطاف نهاية ففي ،لا أم الذهب من احتياطيات هناك كان إذا ما المهم من يكون لن عندها .البيئية الإدارة نظام إدخال وبعد مع تمامًا للذهب الوظيفتين كلتا ستختفي .إضافية أموال على للحصول بيعه أو ،أيضًا استخدام فله للاحتياطيات بالنسبة أما .للاستخدام أيضًا هو الأخير هذا ولكن .للاستثمار وربما للاستخدام إلا قيمة للذهب أكثر تساوي المطاف نهاية في فالنقود .احتياطيات إلى تحتاج لا البيئية الإدارة نظام في الحكومات أن هي ببساطة الحقيقة ولكن وسداد الأمور من الكثير وتحقيق تنظيم الممكن من تجعل - الذهب وليس - النقود لأن ،مضى وقت أي في الذهب من بكثير الأولية والاحتياجات الاجتماعية الاحتياجات من العديد تلبية وبالتالي .للجميع عادل دخل وتمكين الديون.

مصطلح يقتصر لا .Phronesis Antenarrating مصطلح وتعريف بتطوير قمتُ ،الماضية القليلة السنوات مدى على بعضها مع الأجزاء تجميع .البناء إعادة هي التالية الخطوة إن بل ،فحسب التفكيك على Phronesis Antenarrating النظام بناء إعادة تتطلب .منطقي .المنطق إلى الدمج هذا يستند .آخر شيء إلى تحول قد وبعضها ،مختلفة بطريقة البعض لما الكافي الفهم أساس على إلا بذلك القيام يمكن لا ،بالطبع .العلائقية النقدية والكيانات العلائقية الكيانات تجميع إعادة النقدي الأمر عليه ينطوي.

الدخل هذا .للجميع مشروط غير أساسي دخل توفير إلى الآن يدعون الذين المجتمع داخل الأفراد من العديد الآن ويوجد ،الجوهر حيث ومن .عملية لأغراض الإطلاق على للتطبيق قابل غير الديون أزمة لمواجهة كاقتراح المشروط غير الأساسي في أنها أو .ديون أزمة كونها من أكثر دخل بأزمة تتعلق الحالية الاقتصادية الأزمة أن هو الاقتراح هذا وراء يكمن ما فإن التي للأطراف الدخل زيادة إلى أيضاً دقة أكثر بشكل يؤدي أن يجب الحل أن هي الحقيقة ولكن ،معاً بالاثنين تتعلق الواقع أن غير .أيضاً هناك المشاكل ستحل وبالتالي الديون من ستقلل المرتفعة فالدخول .الحالي العصر في الديون مشاكل من تعاني : أن هي ببساطة الحقيقة

مصممًا يكون ربما أو قياسي بمستوى يكون مشروط غير أساسيًا دخلاً الجميع إعطاء بمجرد الديون أزمة حل يمكن لا (1 الإدارة نظام إطار في .ممكنًا ذلك يكون لن وضمنه الحالي النقدي النظام مع .لذلك اللازم المال بدون .معينة مستهدفة لفئات وأيضًا هنا 2 النقطة بسبب أيضًا ذلك في بما) أسباب لعدة أنه هي الحقيقة ولكن ،كذلك سيكون البيئية الإدارة نظام ومع البيئية وغير ضروري غير البيئية الإدارة نظام ظل في مشروط غير أساسي دخل إدخال فإن (الكتاب هذا في ذكرتها أخرى لأسباب فيه مرغوب.

هناك سيكون وعندئذ .أساساً ضروري غير للجميع العمل سيجعل لأنه جداً بعيداً سيؤخذ .للجميع مشروط غير أساسي دخل (2
سيترك ذلك كان إذا ما هو والسؤال .الإطلاق على العمل إلى للذهاب للبعض بالنسبة للغاية ضئيل وربما للغاية ضئيل حافز
فيه المرغوب من كان إذا ما مسألة أيضًا هناك ،ذلك جانب إلى ولكن .به القيام يجب الذي بالعمل للقيام العمال من كافيًا عددًا
في ولكن ،إيجابية ذاتها حد في النقطة هذه تكون ربما .للغاية متحمسون موظفون فقط العمل بكل يقوم أن يجب كان إذا أنه
القيام عدم ذلك بعد يمكنهم .يعملوا أن حقًا الجيد من سيكون الذين أو ،المثال سبيل على ،حقًا الكسالى الأشخاص فإن ،المقابل
من حقًا جيد بعمل القيام يمكنهم أشخاص أيضًا هناك سيكون ،تحفيزًا الأقل الأشخاص بين من .ذلك أرادوا إذا شيء بأي
جيد ،عليها ينطوي التي الاجتماعية العملية وخاصة ،العمل فإن ،ذلك إلى بالإضافة .المجتمع في للآخرين جيد أنه الواضح
يكفي ما واجهت ،الخاص عملي في .اجتماعية وأكثر للغاية متحمسين أشخاص إلى المتحمسين غير الأشخاص لتحويل للغاية
هؤلاء يتحول أن ،عديدة نواحٍ من ،رائع لأمر إنه .يصدق لا بشكل متحمسين وغير اجتماعية أقل كانوا الذين الأشخاص من
.نسبيًا قصير وقت في النواحي تلك في قليلاً الأشخاص

لا الذين للأشخاص دخلاً يكون أن وهو ،أفضل بديل هناك ولكن .الحالي العصر في مشروط غير أساسي دخل يوجد لا (3
.وتسمياته أشكاله بجميع كافٍ من أكثر يوجد .الأسباب من سبب لأي يعملوا أن من سناً أكبر هم الذين أو العمل يستطيعون
الحد في التمايز .والوظائف المستهدفة الفئات حسب كامل وظيفي تمايز هناك بل ،للجميع شاملة قياسية مبالغ ليست وهذه
إذا ما حقًا أعرف لا .الأقل على الأساسية للاحتياجات كافياً يكون أن يجب للدخل الأدنى الحد أن إلا .للغاية جيد للدخل الأدنى
النقدية السياسة على كليًا يعتمد هذا ولكن ،ذلك أجل من الحالية المزايا تغيير يجب مدى أي وإلى الحالية المزايا تغيير يجب كان
يحصل أن يمكن ،المالية الناحية من ،البيئية الإدارة نظام مع أنه هو مؤكد هو ما .البيئية الإدارة نظام ظل في اتباعها سيتم التي
هو وما يكفي ما مقدار هو ما :هو أخرى مرة نفسه يطرح الذي السؤال ولكن .كافٍ من وأكثر بل كافٍ دخل على الجميع
.اللازم من أكثر (ربما)

أساسي دخل تقديم في البدء للغاية والسلبي المنطقي غير من (ب)و المستحسن غير من (أ) فإنه ،أعلاه المذكورة وللأسباب ،لذا
وكل .فصاعدًا الآن من تمامًا الاقتراح هذا به يحظى الذي والاهتمام الأمر هذا حول المناقشات تجاهل يمكن ،لذا .مشروط غير
الكامل المصرفي الاحتياطي نظرية على أيضًا ينطبق نفسه الأمر ،وبالمناسبة .ضائع وقت هي الاقتراح هذا على تنفق دقيقة
من بمزيد الحالة هذه في الحال هو هذا لماذا وسأشرح .أيضًا مستحسن غير الكامل الاحتياطي المصرفي فالعمل .الاحتياطي
الاقتصاد تتصور كيف" السؤال وهو .الزملاء أحد من تلقيته الذي بالسؤال وثيقًا ارتباطًا أيضًا يكفي كم سؤال يرتبط .التفصيل
أن حقيقة بسبب ذلك قلت .المستقبل في أساسي بشكل ستنخفض العمالة بأن أجبته ،السؤال هذا عليّ طُرح عندما ."المستقبل في
بشكل يهدف الفصل هذا فإن ،ذلك ومع .والدخل العمالة بين الفصل من بمزيد بالتالي يسمح بي الخاص البيئية الإدارة نظام
عن النظر بغض أيضًا ولكن أداؤه يتم الذي العمل مقدار عن النظر بغض ،الضرورة عند الدخل بتكميل السماح إلى خاص
من خاص بشكل متنوعة تركيبة مع نتعامل نحن ،المطاف نهاية ففي .المستقبل في المجتمع في أداؤه يمكن الذي العمل مقدار
الفرص من ممكن عدد أكبر الأفراد هؤلاء جميع يُمنح أن وينبغي .اتساعًا الأقل أو الواسعة والقدرات الخلفيات ذوي الأفراد
ينبغي لا الرغبة هذه أن حين في .فيه ويرغبون ذلك على قادرين كانوا إذا أجلهم من العمل وبالتالي ،الخاصة احتياجاتهم لتلبية
معينة وخدمات سلع إلى جماعية حاجة هناك كانت وإذا .كامل بشكل أنفسهم الأفراد هؤلاء يحددها أن ما حد إلى يمكن ولا
الشخص ذلك يحصل أن البديهي من يكون أن ينبغي فلا ،السلع تلك إنتاج في جزئياً يساهم أن ،المبدأ حيث من ،للفرد ويمكن
في أيضاً يساهم أن ما حد إلى منه يطلب المجتمع ولكن ،مثلاً العمل عن جداً كسولاً الشخص ذلك كان إذا كافٍ دخل على
.العمل

المالية الخدمات مقابل والخدمات السلع

إلى ثراءً الأقل المستثمرين لبعض أيضًا ولكن للأثرياء ألعوبة منها جزء في هي .الاستثمارات من المزيد ولكن المالية الخدمات
الذين الأشخاص عدد ويتزايد ،الماضية العقود مدى على الناس من والمزيد المزيد قبل من الألعوبة هذه استخدام بدأ وقد .ما حد
يمكن لا التي الأموال .المال من باستمرار متزايدًا جزءًا يتطلب الاستثمار فإن وبالتالي .كبيرة بمبالغ الاستثمار عالم في يدخلون
الخدمات تكون ،الحالات بعض وفي .الخدمات أو السلع لإنتاج ليس أي .الأساسي الاقتصاد في استخدامها يتم لن أو ذلك بعد

القطاع في الاستثمار من أكثر العائد مضمونة ستكون المالية الخدمات أن حتى ،الحالات بعض في حتى مضمونة المالية الأولي.

إذا أنه وهي ،مكان كل في وتصديقها بها التبشير يتم التي الخرافة من بدءًا .قوله يمكن مما الكثير هناك ،بالتضخم يتعلق فيما يكون أن الضروري من ليس ،ذلك ومع .أقل النقود قيمة تصبح أن إلى ذلك بعد سيؤدي هذا فإن M1 النقدي المعروض ارتفع أن يمكن M1 ارتفع إذا ،المطاف نهاية ففي .الإطلاق على الحال هو هذا يكون لن الحالات من كثير وفي الحال هو هذا يؤدي لن ثم ومن .الأسعار انخفاض أو الأسعار انخفاض حتى أو .بآخر أو بشكل والأسعار الإنتاج ثبات أيضًا ذلك يصاحب العديد على أيضًا ولكن .المجتمع في الموجود M1 مقدار على فقط يعتمد لا المجتمع في بالفعل سيحدث ما .التضخم إلى ذلك .اللازم من أكثر بشرية وموارد الإنتاجية الطاقة في عام فائض هناك ،الحالية الحقبة ففي .الاقتصاد في الأخرى العوامل من أو هي البشرية الموارد هذه أن حيث الإيرادات جانب أيضًا تحدد ولكنها ،المنتجات سعر جزئيًا تحدد البشرية الموارد هذه العصر في عليه كانت مما أكثر أرباحًا تحقق أن للشركات يمكن ،الإنتاج زيادة ومع .أيضًا معينة خدمات أو لسلع عملاء تصبح ضريبة إلغاء تم وإذا .يزيد أن يمكن إنتاجها أو إنتاجها كان إذا أسعارها رفع إلى بسهولة تحتاج أو تضطر لن وبالتالي ،الحالي ويمكن .الثابتة بالأسعار حتى الأرباح من المزيد تحقيق والمؤسسات للشركات يمكن ،جزئيًا أو كليًا ،أيضًا المضافة القيمة .للأجور الأدنى الحد رفع تبعات كل أو بعض لامتصاص أو الأسعار لتخفيض أيضًا ذلك استخدام

وهذه .ظاهرة ذاته حد في التضخم لكن .بالطبع التضخم حول نظريات وجود من الرغم على .نظرية وليس ظاهرة التضخم النقدي النظام وخصائص محتوى يتغير عندما أقل أو أكبر بدرجة السياق هذا ويتغير .معين سياق في تلعب لا أو تلعب الظاهرة التضخم يحدث أن يمكن كان إذا ما على كبير تأثير وحده له يكون أن يمكن ،المثال سبيل على ،الذهب معيار عن فالتخلي .نفسه .ذلك على أيضًا تأثير لها الأخيرة العقود في حدثت التي التطورات من العديد فإن ،شيء كل قبل ولكن .لا أو .سيحدث وكيف لن ،الإنفاق يفيد ذلك كان إذا ،الاقتصاد في الأموال من فالمزيد .عام بشكل الفائضة السعة من الكثير عام بشكل الآن هناك أقل النقود قيمة تصبح لن وبالتالي ،ضروريًا أمرًا الأسعار رفع يجعل لن الإضافي الدخل هذا .الدخل من المزيد إلى إلا يؤدي كان عما اليوم كثيرًا يختلف ،اقتصادنا على وسيحدثه يحدثه أن يمكن الذي التأثير وكذلك حدوثه وإمكانية ،التضخم إن .أيضًا ظهر إذا ،حال أي وعلى .كثيرًا الأمر سيختلف ،بي الخاص البيئية الإدارة نظام تطبيق وبعد .عديدة لأسباب الماضي في عليه إنها .الحكومات أو الحكومة قبل من رئيسي بشكل ثم ومن ،عليه السيطرة يمكن .فيه التحكم أيضًا الممكن من سيكون ،التضخم بذلك للقيام للوضع كافٍ فهم لديهم مدى أي وإلى ،بذلك القيام في الحكومات أو الحكومة ترغب مدى أي إلى مسألة مجرد .حله يمكن للغاية ضارًا يصبح تضخم أي فإن ،الصحيحة بالطريقة بالإجراءات القيام تم إذا ،ولكن .الصحيحة بالطريقة

أيضًا بل ،عليها والطلب معينة وخدمات سلع على والطلب العرض على يقتصر لا الأمر فإن ،بالتضخم الأمر يتعلق ما وبقدر المثقلين المزارعين من العديد هناك كان ،1930 عام حوالي الكبير الركود فترة فخلال .العمل وإمكانات العمالة دخل على الأسعار لأن ذلك ينجح ولم .الديون لسداد استخدامها يستطيعون أنهم منهم ظنًا المحاصيل من المزيد أنتجوا الذين بالديون .عليها طلب هناك يعد لم ببساطة أو انخفضت

إذا الديون من المزيد على ستحصل أنها تعلم لأنها المزيد تنتج لا الشركات .مدينون وأشخاص وشركات حكومات لدينا ،واليوم وبسبب ،الأخيرة العقود في ولكن .المزيد على طلب هناك كان إذا إلا أكثر ينتجون لا فهم لذا .الطلب زاد إذا إلا .ذلك فعلت ينتجوا أن للناس يمكن أو .العرض من والمزيد المزيد هناك أصبح ،رئيسي بشكل العاملة اليد وإنتاجية التكنولوجيا في الزيادة العمالة إنتاجية إلى جزئيًا ذلك ويرجع ،المستقبل في أكثر الأمر هذا وسيزداد .بكثير أقل أو أقل بعمل أكثر أو القدر نفس .الإنترنت ودور والاستدامة

الاجتماعية المسؤولية هذه أرى أن أفضّل شخصياً أنا .سائداً اتجاهاً للشركات الاجتماعية المسؤولية تعتبر ،الحالي الوقت في أيضًا تتوفر حيث ولكن ،اجتماعية أكثر منظمة كل تصبح حيث .(MGO) اجتماعياً المرغوب التنظيم إلى تنتقل للشركات نظام إنشاء وبمجرد .أكبر بشكل الاجتماعي التنظيم هذا نطاق وتوسيع صحيح بشكل ذلك لدعم إضافية وتسهيلات منظمات من المزيد إعطائها وكذلك .اجتماعياً المرغوب التنظيم لتعزيز .الأمر لهذا جيدة دعم منظمة إنشاء أيضًا يمكن ،البيئية الإدارة الدعم من المزيد تقديم في الخصوص وجه على أفكر ،اجتماعية أكثر القائمة المنظمات جعل إلى وبالإضافة .المضمون أيضًا يمكن بل ،فحسب المسنين ورعاية التنظيف وأنشطة المسنين ورعاية الأطفال رعاية فقط ليس .والمنظمات للأشخاص .الأفراد أو العائلات أو المنظمات أو للمجتمع مفيدة تكون أن يمكن أو مفيدة أخرى أنشطة وتنظيم إنشاء

المجتمع في العمرية الفئات مختلف على وتأثيرها الاقتصادية الأزمة .18

ما التي والاقتصادية المالية الأزمة أن تماماً مدركين غير يزالون لا السياسيون ،حال أي وعلى ،الناس من الكثير أن يبدو ما .الأخرى البلدان وضع عن وسكانها لهولندا بالنسبة تماماً مختلف بوضع تتعلق - 2013 - الحالي الوقت في بها نمر زلنا والاقتصادية الاجتماعية (أ) السياسات وكذلك ،لدينا والسكان السكان وخلفيات اقتصادنا خصائص من عدد إلى ذلك ويعود .هولندا في حالياً اتباعها يتم التي المحددة

بشكل تتشكل التي المختلفة العمرية الفئات بين الكتاب من الجزء هذا في أميز أن أريد ،الكتاب من الجزء هذا في ،تقريبي بشكل وهي .ما حد إلى واسع

- تقريباً عاماً 45و 18 بين أعمارهم تتراوح الذين المقيمين وخاصة ،السن وصغار الشباب

- عاماً 65 إلى 45 من

- خلال يتقاعدون قد أو بالفعل تقاعدوا ممن أكثرهم ولكن + التقاعد سن فوق/عامًا 65 عن أعمارهم تزيد الذين الأشخاص نسبيًا قصيرة زمنية فترة

وجه على هولندا في عاماً 65 عن أعمارهم تزيد الذين الأشخاص أن تظهر 2013 سبتمبر/أيلول في دراسة آشر الوزير قدم ولكن ،لي بالنسبة صحيحة الملاحظة هذه تبدو .للفقر عرضة الأقل هم الأقل على أو للأصول امتلاكاً الأكثر هم الخصوص .اليوم ومجتمعنا عصرنا في الحال هو هذا ولماذا الأخريين الفئتين مع الوضع هو ما الخصوص وجه على نفهم أن يجب

،أرى وكما .نظري وجهة من تبدو وكيف السكانية الفئات مختلف بين القائمة المشاكل يلي فيما أتناول أن يلي فيما أود ،ولذلك الحالي الوقت في مقبول وضع في يزالون لا عاماً 65 فوق هم من فقط هم عاماً 65 عن أعمارهم تزيد الذين الأشخاص فإن تتراوح الذين والشباب البالغين وصغار الشباب أن حين في ،(المستقبل في أيضاً ينخفض قد الوضع هذا أن من الرغم على) المرتفع الدخل أصحاب بين التمييز يمكن ،أخرى ومرة .عام بشكل حال أفضل في ليسوا عاماً 65و 45 بين أعمارهم ذات والفئات المنخفض الدخل أصحاب على أركز لكنني .والمرتفع المنخفض الدخل ذات والفئات ،المنخفض الدخل وأصحاب المدى على البقاء على قادرين يكونوا أن إلى أيضًا يحتاجون هؤلاء أن الواضح من ،المطاف نهاية ففي .المنخفض الدخل ستواجه ،الحالة هذه في .الإطلاق على هذا يحدث لن ،البيئية الإدارة نظام إدخال وبدون الحالية الحكومة سياسة ومع ،الطويل حالياً السياسيون يرغب مما أسرع واقعاً تصبح أن المحتمل من كبيرة ومالية اجتماعية كارثة بأكمله الأوروبي والاتحاد هولندا .به الاعتراف أو فهمه في

الصغار والبالغين الشباب من يُتوقع أنه حقيقة وهي اليوم سارية تزال لا ولكنها الأزمة قبل بالفعل موجودة كانت مشكلة هناك وهو .متأخرة سن في بجدية العمل ويبدأون أطول لفترة الدراسة يواصلون عمومًا الأفراد أن أيضًا يعني وهذا .والمزيد المزيد تكاليف بسبب متأخرة سن في أعلى تكاليف وبالتالي إضافية تكاليف وإلى ،ناحية من مبكرة سن في أقل دخل إلى يؤدي ما كل يُمنح أن يجب ذلك بعد ولكن ،المبدأ حيث من ممكن هذا .تدريجيًا سدادها يتعين لا أو يتعين قد التي القروض أو الدراسة أعلى دخل وبالتالي أفضل بأجر وظيفة خلال من قروضهم سداد على قادرين ليكونوا والفرصة الفرصة أيضًا الأفراد هؤلاء .المتوسط أو الأدنى الحد من

الذي التعليم على للحصول فأعلى أعلى ديون تحمل إلى يضطرون الشباب أن هو ،للأسف ،فأكثر أكثر الآن نراه ما ،ذلك ومع ومن العالي التعليم ذات الفئات تلك بين من حتى ،وبالتالي .التعليم من معين مستوى الأقل على .بالفعل العمل أصحاب يطلبه إلى ذلك ويؤدي .والمجالات القطاعات من العديد في الطلب من بكثير أكثر العرض فإن ،العالي التعليم ذات الفئات تلك بين ما وظيفة على الحصول أجل من عليها المتعاقد ديونهم سداد في متزايدة صعوبة يجدون الذين المجتمع في الأفراد عدد تزايد .لها مبرراً الديون تلك على التعاقد كان التي الوظيفة تلك على الحصول جداً الصعب من يبدو أو ،حتى يستطيعون لا لأنهم

قادرين الغالب في وكانوا ذهبوا فقد .المشاكل تلك عام بشكل عامًا 65 عن الآن أعمارهم تزيد الذين الأشخاص لدى يكن لم تتعلق عالية ديوناً منهم الكثير يتحمّل لم ،ذلك إلى بالإضافة .أصغر سن في دخلهم على حصلوا لذلك .مبكرة سن في العمل على بإمكانهم وكان .للأجور الأدنى الحد من أكثر تدريجي بشكل يكسبون عام بشكل أيضًا بدأوا ،ذلك على علاوة .بدراستهم .الماضي في العمل أصحاب من الدائمون العمال عليها يحصل كان التي الامتيازات من العديد من الاستفادة

طويلة لفترة العمل صاحب نفس لدى عام بشكل يعملون الموظفون كان الذي الوقت ذلك .الأبد إلى ولّت قد الأيام تلك أن يبدو مثل مختلفة امتيازات وكذلك السنوات خلال الأجور من المزيد أيضًا يتلقون كانوا وبالتالي .العملية حياتهم طوال حتى أو جداً شابه وما عشر الثالث الشهر وبدلات (الحاضر الوقت في عليه هي مما الماضي في أعلى كانت أنها يبدو التي) الأرباح بدلات .ذلك

سن في كانوا الذين الأشخاص أي ،الحقبة هذه في فوق وما عامًا 65 العمر من يبلغون الذين الأشخاص فإن ،عام وبشكل ،لذا الحالي بالجيل مقارنة المالية الناحية من إضافية بميزة يتمتعون ،الوقت من لفترة التقاعد قبل ما أو التقاعد أو المبكر التقاعد العقود مدى على المنازل قيم في اللائقة الزيادات ذكر دون فقط المكتسب الدخل عن هنا أتحدث وأنا .الأزمة من يعاني الذي في هم من معظم دفعه مما بكثير أعلى تزال لا لكنها ،الآن الانخفاض في آخذة المنازل تلك أسعار أن صحيح .الماضية القليلة في العقارية الرهون تلك على الحصول على قادرين كانوا أنهم كما .العقارية قروضهم أو منازلهم مقابل فوقها وما 65 سن .الحالي عصرنا في اليوم شباب من أفضل بشكل الوقت ذلك

والعديد .أقل أو أكبر بدرجة الأزمة جيل إلى اليوم عامًا 45و 18 بين أعمارهم تتراوح من جميع ينتمي ،علمي حد وعلى إصلاح يتم أن أيضًا أؤيد أنني كما .بها القيام عليهم يتعين التي المالية التعويضات بعض لديهم ،أقل أو أكبر بدرجة ،منهم إحدى وتتمثل .الطاقة إدارة نظام إدخال بعد ما حد إلى قريب وقت في ذلك يكون أن ويفضل ،الإمكان قدر المالية متأخراتهم إلى بالإضافة ولكن .أقل أو أكبر بدرجة الماضي في للدراسة عليها حصلوا التي القروض تسديد إمكانية في بذلك القيام طرق .المستقبل في التقاعدية المعاشات على والحفاظ التقاعدية المعاشات واستعادة التقاعدية المعاشات ثغرات إصلاح خلال من ،ذلك الأمراض من والشفاء الأمراض من الوقاية مجانية حتى أو مجانية عن المدافعين أشد من شخصياً أنا ،ذلك إلى وبالإضافة تولي - مثالية أكثر وضع في - أو الصحي التأمين في كبيرة حكومية مساهمة في يفكر أن عندئذٍ للمرء يمكن .منها والشفاء .والتعافي والصحة المرض من الوقاية تكاليف جميع الأخرى والمنظمات الشركات أيضًا وربما الحكومة

من المزيد العمرية الفئات هذه جميع تستعيد أن المهم من ،عامًا 45 إلى 18 من العمرية للفئة بالنسبة ،آخرًا وليس أخيرًا ولكن على الحصول من للتمكن حالياً الصارمة المتطلبات معالجة يجب .الخاصة منازلها تكاليف وتحمّل شراء من لتتمكن الفرص الدعم من المزيد تقديم فإن ،ذلك ومع .نطاقه وتوسيع الوقت ذلك في منحه يتم الذي عموماً المنخفض والمبلغ عقاري قرض جدًا جيدة خطوة أيضًا سيكون الأراضي أسعار خفض أن كما .أيضًا ممكن أمر الأقل على أول منزل لشراء الحكومة من المالي .الأمام إلى

19. ضوء في اليوم اقتصاد في العلائقية الكيانات

مترابطة كيانات من ولكن .البعض بعضها عن مستقلة وعمليات ومنظمات أفراد من يتكون لا اقتصادنا أن الواضح من تبعية وهذه .البعض بعضها على وتؤثر ترتبط التي (والحكومات ،والمنظمات ،والأفراد ،والخدمات ،والمنتجات ،العمليات) مفردة تبعية وليست متعددة.

النقدي النظام ظل وفي اليوم مجتمع في خاصة .الدخل هو العمل أن الواضح من أنه إلى الإشارة تجدر ،العمل لتوزيع بالنسبة دخل توليد المستحيل من يكون يكاد ،الحالي النقدي النظام إطار في .جدًا قويًا والعمل الدخل بين الارتباط يكون حيث الحالي من أكبر عدد على وتوزيعه العمل تقليل إلى الماضية القليلة العقود أدت وقد .ذلك لتحقيق يكفي بما العمل دون (كافٍ) في الخصوص وجه على المنخفضة الدخول أصحاب وقوع مع ،العاملين هؤلاء دخل انخفاض إلى ذلك ويؤدي .الأشخاص الإقراض متطلبات إلى بالإضافة ،ذلك ويؤدي .الغالب في المتزايدة ولكن المتساوية النفقات بسبب سوءًا الأمر ويزداد .مشاكل ،أقل ديونًا يعني الأقل العقاري الإقراض إن .العقاري الإقراض انخفاض إلى ،الأخيرة السنوات في صرامة الأكثر العقاري لإبقاء اللازم الدخل .أقل الدخل لتوليد المجتمع في المتاحة الأموال تصبح وبالتالي ،أقل أموال خلق هو ذلك من الأهم ولكن العمل في والبقاء العمل في الناس.

هذا فإن وبالتالي .إيجابي نقود نظام هو EMS نقود نظام فإن ،أخرى ناحية ومن .سلبي نقدي نظام هو الحالي النقدي نظامنا الهرمي التسلسل خفض في يساعد أن يمكن حيث ،الحالي عصرنا مع أفضل بشكل يتناسب إيجابية الأكثر النقدي النظام ،عصرنا في والواعين المتمكنين العمال مع أقل بشكل المؤسسات في والسلطة الهرمي التسلسل يتناسب .العمل في والسلطة الاجتماعية التنظيمية العمليات على وتأثيره السلبي المال لنظام نظرًا للغاية ضروريًا يزال لا للأسف ولكنه

نظم نظام في بكثير أكثر تخفيفه بالإمكان وسيصبح اليوم سائداً يزال لا الذي والدخل العمل بين الربط تخفيف ويمكن ويمكن المعاش سن أن حقيقة إلى بالنظر أيضاً ولكن ،السكان شيخوخة إلى بالنظر أيضاً ذلك إلى ماسة حاجة وهناك .البيئية الإدارة .الحكومي التقاعدي المعاش سن رفع في المتمثل الحالي والواقع الاتجاه من بدلاً تخفيضه ويمكن ينبغي الحكومي التقاعدي الوقت في الحال هو كما) تتضاءل كانت أو موجودة الاحتياجات هذه تكن لم إذا .الاحتياجات لتلبية بل الدخل لتوليد ليس العمل .أقل بشكل العمل بالطبع الممكن من سيكون ،(الرقمية والألعاب الإنترنت عبر الاحتياجات من العديد تلبية يتم حيث الحاضر

الاجتماعية الرأسمالية إلى (الحالي النقدي النظام) المالية الرأسمالية من التحول من والمزيد المزيد إلى مجتمعنا يحتاج (البيئية الإدارة نظام قبل من وموجهة مدعومة).

يكون أن وينبغي يمكن الذي الإضافي المالي المال رأس مقدار هو ما أيضاً هو بالطبع المطروح السؤال فإن ،ذلك ومع المال رأس أن حين وفي .صحيح غير بشكل وتوزيعه إنشاؤه تم إذا مشاكل منه الكثير يسبب أن أيضًا المحتمل ومن .موجوداً فقط وليس .كذلك وسيظل أيضاً علائقية وظيفة له المالي المال رأس فإن ،مستحيلة الاجتماعية الأمور من الكثير يجعل المالي اجتماعية مشاكل يسبب أن يمكن أيضاً منه جداً الكثير إن بل ،فحسب المالي المال رأس من جداً القليل.

سلطة أيضا هو والمال .المجتمع أو العالم في المختلفة الكيانات قوة بين التفاوت من الكثير ينشأ عندما خاص بشكل هذا ويحدث .اللازم من أكثر معينين أفراد أو أشخاص أيدي في السلطة هذه تكون أن ينبغي ولا

عندما يحدث ماذا هو الآن المطروح والسؤال .الخدمات أو السلع بيع طريق عن أساسي بشكل حاليًا المال على الحصول يتم بعض لبيع حاجة هناك تعد لم إذا أو .المال لكسب والخدمات السلع لبيع حاجة هناك تعود لا بحيث المال من الكثير هناك يكون إذا أطول لفترة والخدمات السلع بتلك الحال بطبيعة الناس سيحتفظ ،الحالة هذه في .المال لكسب معظمها أو الخدمات أو السلع تلبية في للبدء الفرص من المزيد لديهم سيكون الناس لأن أيضًا ذلك بعد الاحتياجات ستزداد ربما .إليها حاجة لديهم كانت ،الحال بطبيعة ،للحكومة يمكن ،ذلك ومع .أيضًا الاستدامة حيث من وضع أفضل بالضرورة ليس وهذا .الاحتياجات من المزيد الأموال من نهائية لا كمية وجود مع حتى .واللوائح القوانين خلال من .المستقبل في ذلك ضرورة ثبتت إذا ذلك إدارة في البدء ذلك في رغبت إذا ،ممكنًا يكون أن ويمكن ممكنًا ذلك يكون أن ينبغي ،المتاحة.

فيه بما للأجور الأدنى الحد رفع تم فإذا .بذلك للقيام كافية عمالة توفرت إذا إلا والخدمات السلع إنتاج يمكن لا ،عام بشكل ولكن السلع نفس لإنتاج أقل أو القدر بنفس متاحة عمالة هناك فسيكون ،الكفاية فيه بما ذلك شابه وما الضرائب وخفضت الكفاية بشكل (للمسنين وأفضل أكثر خدمات تقديم مثل) المرغوبة الإضافية الخدمات تنظيم تم ما وإذا .الآن الموجودة والخدمات .الحالية والخدمات للسلع المتاحين العمال من أقل عدد هناك يكون فقد ،الحكومة قبل من ثمنها ودفع مباشر غير أو مباشر إنتاج يمكنهم الذين العمال من نسبيًا أقل عدد هناك يكون قد ،والسلع الخدمات تلك لشراء الأموال من المزيد مقابل في ،وبالتالي احتياجاتهم وتلبية وقتهم قضاء الناس من متزايد لعدد يمكن ،الحالي عصرنا في ،ذلك على علاوةً .نفسها والخدمات السلع تلك إعادة الحاضر الوقت في يوجد وبالطبع .نسبيًا قليلة موارد أيضًا وتستهلك الإنتاج من القليل تتطلب جزئيًا رقمية بوسائل أيضًا أكثر واقتصاد مجتمع نحو الجيدة الخطوات من العديد اتخاذ من وسيتمكن للعلم يمكن ،أيضًا .القبيل هذا من وأشياء التدوير على بالنفع سيعود ذلك عن الناتج إدارة الأفضل والاقتصاد المال من المزيد فإن ،المطاف نهاية في لذا .المستقبل في استدامة والدخل للمال (تقريبًا) محدود غير مصدر هناك كان لو حتى .استدامة أكثر مجتمع.

عندها .أيضاً المال لكسب بالعمل القيام الضروري من يعود ولا .المال لكسب والخدمات السلع لبيع حاجة هناك تعود لا عندما بشكل العمل أداء وسيتم ،لها حقيقية حاجة هناك لأن أو لها فعلية حاجة هناك لأن الغالب في أو فقط والخدمات السلع إنتاج سيتم يكون لن الوضع هذا أن الواضح من ،ذلك ومع .العمل إلى بالحاجة يشعرون الأقل على أو به يستمتعون الناس لأن أساسي لكسب ما بشيء القيام إلى الاضطرار في حرج فلا .كذلك يكون أن يجب ولا .المنظور المستقبل في الأقل على للتحقيق قابلاً أن الحالات من كثير في الأفضل من سيكون ،بالطبع ولكن .ما شيء لبيع أو ما شيء لإنتاج بعمل القيام ذلك كان سواء .المال لا لآخر أو لسبب العمل يستطيعون لا الذين الأشخاص كان إذا .الحاضر الوقت في عليه هو مما بروزًا أقل دورًا المال يلعب أجل من ذلك من الأقل على كافيًا دخلًا أيضًا يكسبون يعملون الذين العمال كان وإذا ،عليه ويحصلون كافٍ دخل لديهم يزال الطاقة إدارة نظام يصبح أن بمجرد وسيتحقق ذلك يتحقق أن ويمكن ،للأسف ،الحاضر الوقت في الحال هو ليس هذا .جيدة حياة واقعة حقيقة بي الخاص.

20. جيد؟ بشكل الاقتصاد يعمل متى

أبدًا يعمل لا الاقتصاد لأن أبدًا يعمل لا الاقتصاد لأن هذا .أبدًا ،بالطبع ،هي الصحيحة الإجابة جيد؟ بشكل الاقتصاد يعمل متى أقدام له ليس الاقتصاد لأن.

الراهن الوقت في الحال هو هذا كان إذا وما .جيد بشكل الاقتصاد يعمل متى نسأل أن للاهتمام المثير من ،ذلك ومع.

لا السكان من متزايدة كبيرة ومجموعة سكانه من جزء كان إذا جيد بشكل يعمل الاقتصاد كان ما إذا ،أخرى وبعبارة يزال لا الذين السكان مجموعة إلى تنتمي المجموعة تلك تزال لا بينما ذلك يستطيعون بالكاد أو نفقاتهم تغطية حتى يستطيعون على للحصول احتمال أي دون ،مؤقت أساس على الغالب في تعمل السكان من المجموعة تلك فإن ،ذلك ومع .العمل بإمكانهم في استبداله تم قد العمال من المجموعة تلك عمل معظم أن إلى الخصوص وجه على ذلك ويرجع .الإطلاق على دائمة وظيفة التوظيف وكالات لأن ولكن ،تستخدمه التي الشركات قبل من جيد بأجر المؤقت العمل هذا يكون ما وعادةً .الوكالة بعمل الغالب الشهر على ذلك إلى بالإضافة يحصلون لا الذين .القليل سوى المؤقتين للعمال يتبقى لا ،الأموال تلك من بقليل أيضاً تحتفظ بأجر أيضاً لهم تُدفع التقاعدية معاشاتهم فإن ،المنخفضة الأجور وبسبب .الأفضل الإضافية المزايا من غيرها أو عشر الثالث تتراكم وبالتالي أقل.

على قائمًا أو اهتمامًا وأقل ،والمنتجات الإنتاج على معظمه في يركز بأكمله الاقتصاد كان إذا جيد بشكل الاقتصاد يعمل هل معينة مجموعة تجد بينما ،كافٍ أو جيد بشكل تعمل التجارية الأعمال كانت إذا يكفي هل الناس؟ نحو الموجه والاقتصاد الناس العمل؟ في متزايدة صعوبة المجتمع في الناس من

دخلهم انخفاض بسبب الديون تراكم إلى المجتمع في الأفراد بعض يضطر أن فيه المرغوب أو المنطقي أو المقبول من هل الضروريات هذه ثمن دفع في للاستمرار الأولى؟ الضروريات في تخفيضات رغم الديون هذه تحمل إلى ويضطرون ،الشديد أن الإطلاق على فيه المرغوب أو المنطقي من هل ؟(وجدت إن والإنارة والماء والتأمين والمأوى والملبس الطعام) الأولى لدينا يكون أن يجب هل أو الأولى؟ الضروريات أجل من الاقتراض إلى المجموعات أو الأحزاب أو الأفراد بعض يضطر وأن ،لا أم يعمل الشخص كان سواء ،الجميع قبل من ،دائمًا ثمنها ودفع حقًا للحياة الأولى الضروريات ضمان فيه يمكن اقتصاد ذلك؟ شابه وما التجارية الأعمال بناء أو رفاهية الأكثر الاحتياجات على إلا تترتب أن يجب لا الديون

إطار وفي .المتطلبات تلبية يجب ثم ومن ،جيد بشكل يدار الذي الاقتصاد متطلبات نطاق توسيع يمكننا أنه أعتقد شخصياً أنا ،بي الخاص البيئية الإدارة نظام تطبيق تم ما إذا ولكن ،بذلك القيام يمكن لا ،الحالي النقدي النظام ظل وفي الحالي النقدي النظام ومع .بذلك للقيام مطلوب هو وما جيد بشكل يدار الاقتصاد يكون متى إلى الإشارة المهم من ،النحو هذا على .بذلك القيام فيمكن ،لذلك .وضمنه بي الخاص البيئية الإدارة نظام مع ممكن هو ما الآن حتى الناس من الكثير يرى لا وأيضًا ذاتي أمر هذا ،ذلك يتم أن أمل على .بذلك للقيام مطلوب هو وما جيد بشكل الاقتصاد يعمل لكي الأقل على ضروري أنه أعتقد ما إلى هنا أشير تطبيقه وبمجرد بي الخاص البيئية الإدارة نظام تطبيق تم ما إذا الإمكان قدر ذلك بكل الوفاء

21. ما هو مطلوب لاقتصاد جيد الإدارة ويمكن تحقيقه بعد أن يصبح نظام الإدارة البيئية حقيقة واقعة.

،والأسر بالأفراد يتعلق فيما ،الدخول جميع تكون أن ضمان هو جيد بشكل يعمل لاقتصاد مطلوب هو ما فإن ،حال أي وعلى من للتمكن أيضا ولكن ،الأوقات جميع وفي طبيعي بشكل الأساسية الضروريات جميع دفع من للتمكن يكفي بما بالفعل مرتفعة هناك يكون أن دائماً الممكن من يكون أن يجب ،التقاعد بعد ما بمخصصات يتعلق وفيما .احتياطي بناء وأيضا الديون سداد .التقاعد عند كافٍ تقاعدي معاش على حقاً فرد كل فيه يحصل وضع إيجاد يجب أو ،التقاعدية للمعاشات كافٍ دفع/استحقاق المستحسن فمن ،بذلك يسمح المتاحين والعمال العمل حجم كان وإذا ،عامًا 60 التقاعد سن يتجاوز ألا يجب ،الصدد هذا وفي ،ممكن مستوى أدنى إلى التقاعد سن تحديد شخصياً أؤيد شخصياً وأنا .عامًا 50 حتى أو 55 إلى هذا التقاعد سن خفض حتى فيه ومرغوباً وممكناً ممكناً ذلك كان حيثما أطول لفترة العمل فرصة الناس إعطاء ببساطة ،ذلك إلى وبالإضافة.

الحصول أجل من أيضاً ولكن ،الأولى الضروريات أجل من اقتراضها يتم ألا الأقل على فينبغي .والديون للقروض بالنسبة أما وعلى ،الجامعية الدراسات أو HBO في للدراسة قروض على الحصول ينبغي لا أنه أعتقد .التعليم من معقولة درجة على المرتبطة التكاليف من الكثير أو كل أن أيضًا ولكن .الجميع متناول في القروض هذه تكون أن يجب المالية الناحية من الأقل إلى يحتاج لا أو القليل اقتراض إلى الأمر يحتاج لا بحيث .بالفعل تدفعها أن ويمكن الحكومة تدفعها أن يجب الدراسة بهذه من لاحق وقت في التكاليف من جزء استرداد الممكن من يكون أن ينبغي حيث .الدراسات هذه أجل من شيء أي اقتراض تكاليف سداد بسهولة يمكنهم بحيث مرتفعًا مرتبًا بعد فيما يكسبون - بفضلها أو الدراسات تلك خلال من - الذين الأفراد الدراسة.

الاختراع براءة على الحصول مقابل شيء أي يدفع أن معينة خدمة أو لمنتج اختراع براءة بطلب يتقدم الذي الفرد على يجب لا لذلك .عليها والحفاظ عليها الحصول تكاليف لدفع ويكفي الاختراع براءة من فعلي دخل يوجد لا وطالما إذا ،عليها والحفاظ على يتعين حيث أو ،كافٍ دخل تحقيق بعد ربما حيث .الاختراع لبراءات تمامًا مختلف نظام وضع يجب ،بالقلق أشعر ما بقدر الحالية وصيانتها البراءة على الحصول تكاليف من بدلاً سنوياً الدخل من معينة مئوية نسبة دفع فقط الناجحة الاختراع براءات .إسقاط يتم أن تقريبًا الاختراع ببراءات مرتبطة تكاليف أي هناك يكن لم إذا بكثير الأفضل من سيكون أنه أعتقد الواقع في ولكن لمجرد (!الحالية الاستحواذ تكاليف من أقل) فقط نسبيًا صغير مبلغ دفع يجب ثم ومن .كلها الاختراع براءات صيانة تكاليف فقط حقًا ذلك يتم وأن الاختراع براءات على للحصول بطلب للتقدم أدنى حد هناك يكون بحيث ،اختراع براءة على الحصول اختراع براءة على الحصول سيجعل وهذا .البيئية الإدارة نظام وجود بمجرد ببساطة بذلك القيام ويمكن .جدية نظر وجهة من فعليًا مكسب أي تحقق لن الاختراع براءة أن طالما جدًا قليلة ستكون التكلفة أن كما ،بكثير أسهل ما.

لا من يكون أن ينبغي فلا ،يعمل لا لمن بالنسبة كذلك الأمر يكون أن ينبغي فلا ،المطلوب من أكثر متوفرة عمالة هناك كان إذا في فرد كل لدى يكون أن يجب ،ذلك على علاوة .للحياة الأولى الضروريات لتلبية جداً ضئيل دخله أو دخل بلا أيضاً يعمل وأن الشائعة المعايير يلبي الذي الخاص منزله شراء على قادرًا يكون وأن كافية احتياطيات الأوقات جميع في حقًا المجتمع البنوك تكون أن يجب ،الواقع في .ذلك يسببه الذي المالي العبء دفع في الاستمرار على الأوقات جميع في أيضًا قادرًا يكون عليه والحفاظ ومعقول مشترك منزل شراء على بالفعل قادرين ليكونوا يكفي عقاري برهن الجميع تزويد على حقًا قادرة.

ذلك يتم أن وينبغي يمكن .أيضاً اجتماعياً يكون أن يجب الإدارة الجيد الاقتصاد أن أيضاً أعتقد شخصياً أنا ،ذلك على علاوة ما مرحلة في العمل عن التوقف على بالطبع قادرين الناس يكون أن المهم من ،والعمل بالعمالة يتعلق فيما ولكن ،مختلفة بطرق والواقعية الاجتماعية الناحية من .الأساس في مالية لأسباب وذلك ،للغاية مرتفع التقاعد سن ،الحالي الوقت في .حياتهم من الناحية من ولكن .السن كبار محل يحلوا أن يمكنهم الذين الشباب من الكثير يوجد حيث ،التقاعد سن تخفيض يمكن ،أيضًا النقدي النظام ومع الحالي النقدي النظام إطار في ،التقاعد سن خفض الآن حتى الممكن غير من أنه يبدو ،إذن ،فقط المالية سيكون التقاعد سن خفض فإن ،الممتاز النقدي النظام تطبيق يتم وعندما ،الممتاز النقدي النظام تطبيق يتم وعندما إذا .الحالي من التقاعد استحقاقات زيادة أيضاً يمكن ،فصاعداً الحين ذلك ومن ،ذلك على وعلاوة .حينها ذلك تحقيق وسيتعين .ممكناً ومن .الفرد من وأقل الحكومة من أكبر بشكل التقاعدية المعاشات مساهمات تمويل أيضًا الممكن من وسيكون .المالية الناحية وأن .بالكامل الدولة قبل من التقاعدية المعاشات واستحقاقات التقاعدية المعاشات على الإنفاق كل دفع يتم أن ذلك بعد الممكن عليه سيبدو ما وصف بعد يمكنني ولا .مختلفاً طابعاً لها يكون وربما ،وأفضل تماماً مختلفاً شكلاً ستُعطى التقاعدية المعاشات في التقاعدية المعاشات إدارة نظام يصبح أن بمجرد هنا سيظهر جميلاً شيئاً أن من واثق لكنني ،الحالي الكتاب هذا في ذلك كل الصحيح مكانه.

22. الممتاز النقدي النظام من الغرض

بسبب للاهتمام ومثيرة الحالي بالوضع يتعلق فيما صعبة .للاهتمام مثيرة ولكنها صعبة غريبة أوقات في حاليًا نعيش نحن تمامًا ومضطرب منطقي غير اقتصاد في وتطورهم الأفراد تعلم في هو إذن للاهتمام المثير .والمستقبلي الحالي الوضع مجتمع وبالتالي.

المثير لهذا سيكون .للاهتمام مثيراً سيبقى بل ،الآن بعد صعباً ومجتمعنا عصرنا يكون لن ،وبعده البيئية الإدارة نظام إدخال مع وجه وعلى .الكتاب هذا بقية قراءة بعد كبير حد إلى واضحًا يصبح أن نأمل والذي ،مختلف محتوى ذلك بعد للاهتمام لتصميم البيئية الإدارة نظام سيوفرها التي المسبوقة غير الإمكانيات في إذن للاهتمام المثير المضمون يكمن ،الخصوص والتنمية الشخصية والحياة والمجتمع والتنظيم للاقتصاد مختلف.

أن ينبغي لا حيث ولكن .الحرية من مزيدًا الأفراد فيه يُمنح واقتصادي نقدي نظام إنشاء هو البيئية الإدارة نظام من الهدف إن في بالمساهمة الاجتماعي بالالتزام يحتفظون الأفراد سيظل .الالتزامات بعض بدون تكون أن يمكن ولا الحرية تلك تكون نأمل ،المثال سبيل على ،والباحثون فالمفكرون .عديدة بطرق به القيام يمكن ما وهو .وضروريًا ممكنًا ذلك كان حيثما المجتمع بكثير أكبر إمكانية لديهم سيكون ،البحث مجال وفي ،بكثير أكبر بشكل بأنفسهم وقتهم لتنظيم بكثير أكبر بحرية يتمتعوا أن ممكنة طريقة بأفضل البحث هذا لإجراء اللازمة والأدوات المساعدة كل إلى للوصول.

ككل مجتمعنا إلى وبالتالي ،والنقدي المالي نظامنا إلى المنطق بعض إعادة هو البيئية الإدارة لنظام الآخر الهدف.

من الإنتاج إلى الحاجة إزالة ذلك ويشمل .بالفعل استدامة أكثر المجتمع لجعل البيئية الإدارة نظام هدف هو أيضًا مهم هو ما المنتج عمر تمديد زيادة .البيئية الإدارة نظام تطبيق بعد المستقبل في للإنتاج بكثير أقل حاجة هناك ستكون .الدخل تأمين أجل أن ونأمل ،وترفيهنا حياتنا أسلوب في المادية الأشياء من أقل عدد إلى للحاجة ذكية طرق ربما جانب إلى .المنتجات وتحسين والاستهلاك الإنتاج تقليل إلى ذلك يؤدي.

فهو .مسبوقة غير فرصاً الممتاز النقدي النظام (إدخال) خلال من ممكناً أصبح الذي والدخل العمل بين الإضافي الفصل ويتيح اقتطاع إلى يحتاج لا أنه كما .إضافي دخل استقطاع يتعين لا بينما الأوقات جميع في كافٍ دخل على بالحصول للجميع سيسمح على ،البيئية الإدارة نظام مع لأنه .عام بشكل والدخل الإضافي الدخل على ضرائب اقتطاع إلى يحتاج لا أو بكثير أقل ضرائب للحكومات يمكن ،ضريبية إيرادات أي بدون حتى ،المطاف نهاية ففي .ضرورية الضرائب تعد لم ،المالية الناحية من الأقل أيضًا نفقاتها جميع دفع ببساطة.

من صفر محصلتها لعبة أيضًا والتنظيم الاقتصاد يكون لن حيث فعلي نمو نظام هو الممتاز النقدي النظام فإن ،النحو هذا على المالية الناحية.

الكارثة هذه بدأت وقد .مجتمعنا في واجتماعية مالية كارثة وقوع منع وهو البيئية الإدارة نظام من الرئيسي الغرض إلى نأتي ثم قد الناس من للكثير المالي الوضع فإن ،ذلك ومع .رسمية المالية الأزمة تصبح أن قبل وحتى سنوات بضع منذ وذلك ،بالفعل ،ذلك ومع .المالية نفقاتهم تغطية في صعوبة الناس من والمزيد المزيد يجد والآن .2008 عام منذ جدًا بكثير سوءًا ازداد هذه وحل لمنع حقًا الوحيدة الطريقة هي وهذه ،الممتاز النقدي النظام إدخال يتم لم ما .التالية السنوات في سوءًا الأمر سيزداد المدى بعيدة والاجتماعية المالية الكارثة.

البيئية الإدارة نظام إطار في هولندا في للأجور الأدنى الحد رفع .23

في البيئية الإدارة نظام ظل في وخاصة الحاضر الوقت في نقاش نقطة تكون أن ينبغي لا أنه أعتقد التي المناقشة نقاط إحدى هولندا في للأجور الأدنى الحد زيادة ببساطة تكون أن يجب بل ،هولندا.

والأجر الدخل وضريبة التقاعدي المعاش مدفوعات يشمل وهذا .يورو 9 حوالي حاليًا للأجور الأدنى الحد إجمالي يبلغ يتم ،للأجور الأدنى الحد هذا دفع تم إذا ،أيضًا ولكن ،الساعة في الدخل من للغاية منخفض مبلغ هذا .ذلك شابه وما المرضي الدخل فإن ،بالتالي ،أيضًا ولكن .التقاعدي معاشها أو معاشه أجل من ،لاحق وقت في المعني للموظف جدًا القليل تخصيص بالفعل له مساويًا أو للأجور الأدنى الحد من قريبًا الأجر كان إذا أقل يكون الدخل ضريبة شكل في للحكومة.

العمال عن الساعة في يورو 25 حوالي على أيضًا وتحصل عمومًا تتقاضى التوظيف وكالات أن أيضًا الاعتبار في أخذنا إذا للأجور الأدنى الحد حوالي عام بشكل أيضًا أنفسهم هم يدفعون والذين .التوزيع أو الإنتاج شركات في توظفهم الذين المؤقتين. الساعة في يورو 25 لديها أن يبدو الأشخاص هؤلاء توظف التي الشركات أن حين في لذا .الساعة في يورو 9 حوالي أي هو فالسؤال إذن .أنفسهم العمال لهؤلاء

الوكالات في العاملين إلى ذلك نحو أو يورو 25 مبلغ بتمرير التوظيف لوكالات الحكومة تسمح لماذا

أقل حتى أو المبلغ بنفس الوكالة عمال توظيف للعمال يمكن حيث القبيل هذا من شيء أو وطنية توظيف وكالة تنشئ لا لماذا يقل لا إجمالياً أجراً أنفسهم الوكالة عمال يتقاضى حيث ولكن .حالياً الأخرى التوظيف لوكالات يدفعونه الذي المبلغ من قليلاً زيادة إلى ذلك سيؤدي ،ذلك إلى وبالإضافة ،بسهولة العامة النفقات دفع عندئذٍ يمكن ،الهامش من .الساعة في يورو 15 عن نظام ظل في ،ذلك ومع .الحكومية الإيرادات في كبيرة زيادة إلى ذلك سيؤدي ،وبالفعل .للحكومة الدخل ضريبة إيرادات في ولكن .إلغائها أو الدخل ضريبة تخفيض بالإمكان يكون أن المحتمل من لذا ،الإيرادات هذه إلى الحاجة ستقل ،البيئية الإدارة في البيئية الإدارة نظام مع خطوات على ببطء تعديلها يتم أن على البداية في مكانها في الضريبة تبقى أن يمكن ،البداية القريب المستقبل.

عام بشكل للأجور الأدنى الحد رفع أيضًا الممكن من بل ،فحسب للغاية فيه والمرغوب المنطقي من ليس ،حال أي على وفي ،موظف لكل الساعة في يورو 25 بالفعل العمل أصحاب يدفع ،المطاف نهاية ففي .الساعة في يورو 15 إلى بالتساوي الأدنى الحد يتقاضون من وجميع المؤقتين للعمال 2012 عام في بالفعل العمل أصحاب يدفعه الذي المبلغ هو هذا الواقع أمر وهو ،الهامش في لها المتبقية يورو 10الـ على العمل على قادرة المؤقتة التوظيف وكالات تكون أن يجب ثم ومن .للأجور العمال إلى سخيف بشكل دخلهم من القليل تمرير من بدلاً أكبر بكفاءة العمل في يبدأوا أن يجب ،ذلك وبخلاف .تمامًا ممكن الآن يفعلون كما المؤقتين.

شك ولا .الحالي الوقت في عليه هو كما منخفضًا للأجور الأدنى الحد على للإبقاء حجج هناك تزال لا أو توجد أنه يبدو ولكن ستقع الحالي الاقتصاد في الآن بالفعل تعاني التي الشركات بعض أن تخشى الحكومة أن ويبدو ،مالية حجج هي الحجج هذه أن الدخل وأزمة الحالي النقدي فالنظام .تمامًا يبرره ما له ،بالمناسبة ،الخوف هذا .للأجور الأدنى الحد رفع تم إذا كبيرة ورطة في أمورها تتدبر أن الشركات وكذلك الأفراد من العديد على جدًا الصعب من تجعل ،لذلك نتيجة واقعة حقيقة الآن أصبحت التي داخل التبعيات بسبب بسهولة اتخاذها يمكن لا ،حقًا إليها الحاجة تشتد التي ،الدخل زيادة خطوة فإن ،هذا وبسبب ،الحظ ولسوء

(EMS طريقة) المال لنظام ابتكاري لأن ،EMS نظام إدخال إلى ماسة حاجة هناك أن في السبب بالضبط هو هذا .المجتمع المستحقين دخل أيضًا ولكن ،الخصوص وجه على كبير بشكل المنخفض الدخل ذات الفئات دخل زيادة الممكن من يجعل الزيادة تلك دفع ثم ومن ،أيضًا الرعاية وإعانات الإيجار إعانات زيادة خلال من أيضًا وهذا ،أخرى أمور بين من وذلك .للمزايا المال لنظام ابتكاري خلال من جزئيًا أو كليًا.

الأدنى الحد رفع أيضًا الممكن من سيجعل البيئية الإدارة نظام فإن لذا .الكتاب من الجزء هذا موضوع إلى بالعودة ،ولكن تحويلات) الإجمالية الأجور من التحويلات خفض طريق عن ذلك يتم أن ويمكن .كبير بشكل ليس أو جيد بشكل للأجور عدم أو إضافة طريق عن أيضاً ولكن (ذلك شابه وما الدخل وضرائب التقاعدية المعاشات واشتراكات الاجتماعي الضمان صافي إلى الإضافية (الإضافات) الإضافة هذه دون من حتى ولكن .الساعة في الأجور صافي إلى الحكومة من إضافة البيئية الإدارة نظام ابتكار نشر خلال من لأنه البيئية الإدارة نظام طريق عن الصافية الأجور ترتفع أن بالتالي يمكن ،الأجور إجمالي من حالياً تُدفع التي الاجتماعي الضمان واشتراكات التقاعدية المعاشات اشتراكات إلى متزايدة حاجة هناك تكون لن من بالمزيد الاحتفاظ من العمال سيتمكن وبالتالي .الصافي والأجر الإجمالي الأجر بين الفجوة تضيق قد ،لذلك ونتيجة .الأجور إلى أيضًا وستؤدي تؤدي أن يمكن التي البيئية الإدارة نظام خلال من الأخرى النقدية الإصلاحات جانب إلى .الصافية الأجور أخرى تكميلية إجراءات وكذلك ،الصحي التأمين وأقساط الضرائب في تخفيضات ذلك يشمل أن ويمكن .الأجور زيادة.

24. النظام النقدي الممتاز الفرق بينه وبين ما موجود بالفعل وبين ما هو متمثل والعلم النظرية في

لحل استخدامه تم إذا كذلك الأمر وسيكون .النقدي للنظام ابتكاري تقديم يتم حالما واقعة حقيقة الممتاز النقدي نظامي سيصبح المكتمل وغير المختل الحالي النقدي النظام لاستكمال أو/و الحالية الديون أزمة.

الصدد هذا في يلي ما إدراك جدًا المهم من

أيضًا ولكن ،اكتمالاً أكثر الحالي النقدي النظام جعل بهدف .الحالي النقدي النظام استكمال إلى النقدي للنظام ابتكاري يهدف والمستقبلي الحالي المجتمع خصائص مع انسجامًا أكثر .وانفتاحًا مرونة أكثر.

نقدي نظام نحو الانتقال مفتاح أيضًا هو بل ،الديون لأزمة والممتاز الضروري الحل فقط ليس النقدي للنظام ابتكاري إن ودائمًا مستدامًا الحقيقي المستدام النمو ولجعل مستدام مجتمع إلى للتحول ضروري المستدام النقدي النظام هذا إن .مستدام المجالات جميع في واقعة حقيقة يصبح أن يمكن المستدام النمو هذا أن أضمن أو أدعي أن أريد لا أنني من الرغم وعلى .أيضًا لمجتمع بالنسبة الأقل على - هو الممتاز النقدي نظامي إن .مستدامًا نقديًا نظامًا يتطلب الأمثل المستدام النمو أن إلا ،المرغوبة لمجتمعنا استدامة الأكثر النقدي النظام - اليوم.

من ماذا؟ أجل من والاستدامة ماذا؟ استمرارية ولكن .الاستمرارية تعني الاستدامة .مستدامًا تنظيمًا المستدام المجتمع يتطلب الاستدامة وليس .عام بشكل والمجتمع للناس بالاستدامة أساسي بشكل تتعلق التنظيم في الاستدامة تكون أن يجب ،نظري وجهة والموظفين للعمال الاستدامة أن من الرغم على .لها أو والمنظمات للمنتجات الاستدامة أو للموظفين الاستدامة أو للعمال والمنتجات العمل تدمير يكون أن يمكن ولكن .والمجتمع للأشخاص الاستدامة من جزءًا تكون أن يمكن والمنظمات والمنتجات أسميه وما العملية بالممارسة واسترشادًا الفونيسيسيس إلى استنادًا .الشاملة الاستدامة .أيضًا الاستدامة من جزءًا والمنظمات ويصبح الشمولية الاستدامة إلى بأكمله والنقدي المالي نظامنا يستند أن يجب ،ذلك أجل من ولكن ."العاقل الإحساس صناعة" لها ميسرًا.

ما فيه يصبح ،أخرى أمور بين من ،حيث .ومرن ومفتوح كامل نقدي نظام لأنه الشاملة الاستدامة الممتاز النقدي نظامي يتيح ملموساً وواقعاً ممكناً يلي

حلها يتم وسوف ،الممتاز النقدي نظامي خلال من والاقتصادية المالية الأزمة حل يمكن

جزءًا لأن الدخل لتوليد والعمل العمل على الاعتماد سيقل أو سيختفي .واقعة وحقيقة ممكناً أمراً العمل عن الدخل فصل سيصبح الموارد جميع أن حين في .الإطلاق على عمل أي إلى الحاجة دون بالفعل الدخل من جزء توليد/إنتاجه عندئذٍ يمكن الدخل من أو الماضي في مباشر غير أو مباشر عمل نتيجة الحقيقة في هو الدخل حتى المالية الموارد جميع الواقع في هي الآن المالية الحاضر.

خلال من (السكان قبل من) تمويله الضروري من يكون لن الحكومي الإنفاق لأن ممكناً كلها أو الضرائب بعض إلغاء سيصبح ما إذا ذلك بعد إليها حاجة هناك تكون فلن ،الحكومي الإنفاق لتمويل حاليا مطلوبة الضريبية الإيرادات أن حين وفي .الضرائب الحكومي الإنفاق لتمويل والنقدي النقدي للنظام ابتكاري استخدمت

يمكن ،للحكومات إضافية ديوناً يخلق لن هذا لأن أيضاً ولكن ،الحكومي الإنفاق لتمويل إضافية إمكانية هناك سيكون ولأنه إضافي مال وسيتوفر يمكن .مستدام مجتمع إقامة من ويمكّن يسهل إضافياً إنفاقاً الآن تفعل مما بكثير أكثر تمول أن للحكومات أيضًا (3) إلى (1) أن حيث .استدامة أكثر المجتمع في والأفراد عام بشكل والمنظمات الحكومية المنظمات ولجعل للعلم النقدي نظامي ويدعمه ويسهله ،المال لنظام ابتكاري بفضل ممكنًا أصبح الذي الجديد المستدام المجتمع من وجزء تسهل الممتاز.

،ذلك عن الناتج الممتاز النقدي والنظام ابتكاري لإدخال نتيجة ،بينها وفيما والمؤسسات الشركات بين التبعيات انخفاض ومع الطاقة بدائل مجال في ،المثال سبيل على ،مثل .استدامة أكثر سياسية وإجراءات قواعد تنفيذ وسيتم بل ،يمكن.

تقليل إلى تؤدي التي الملموسة الابتكارات من المزيد تطبيق في البدء ذلك بعد يمكن ،تلك الطاقة ببدائل الأمر يتعلق ما وبقدر تكلف التي المجتمع في الأخرى التحسينات أن كما .الوظائف من الكثير سيكلف ذلك ولكن ،المثال سبيل على البنزين استخدام وجه على المجتمع أو المعنيين العمال على كبير تأثير أي دون ،تسارعًا أكثر بوتيرة إدخالها ببساطة ذلك بعد يمكن وظائف كبير انخفاض إلى شك بلا سيؤدي نسبيًا مفاجئ بشكل يأتي الذي المطلوب البنزين في الحاد التخفيض أن شك لا .الخصوص دخلهم على مطمئنين سيظلون المتأثرين العمال أن طالما يهم لا هذا ولكن .شل مثل لشركة الإيرادات في وبالتالي العمل في الأمر لزم إذا الدخل لاستبدال لهم تابعة شركات تقديم أيضًا ويمكن.

: جداً كبيراً فرقاً يحدث أنه إلا .بالفعل النقود خلق على النقود لنظام ابتكاري ينطوي ،صوره أبسط في

الحقيقية الإضافية الأموال تلك إنشاء يتم كيف

إضافية أموال إنشاء يتم أن العالمية الصحة منظمة قبل من

الإضافية الأموال تلك إنشاء يتم متى

الإضافية الأموال هذه إنشاء يتم غرض بأي

الأموال تلك إنشاء يتم شروط أي تحت

النقود إنشاء خلاله من يتم الذي والنقدي المالي النظام عليها يقوم التي

واستخدامه المال إنشاء بها يتم التي (الحواس صناعة) التفكير بطريقة مدعومًا.

ما .الممتاز النقدي ونظامي النقدي للنظام ابتكاري من جزء بالفعل هي ،وممكن وعملي ممكن هو ما بقدر ،الجوانب هذه كل 7 إلى 1 من النقاط أن حين في .النقدي للنظام بابتكاري يتعلق فيما indle/أمازون موقع على كتابي في بالفعل ذكره سبق فقط ليس النقدي للنظام ابتكاري فإن ،ذلك إلى وبالإضافة .النقدي للنظام ابتكاري يمثل الذي الحل في ومتضمنة أيضًا مذكورة الممتاز النقدي النظام إلى يؤدي الذي النقدي لنظامنا الضرورية الإضافة هو بل ،الديون لأزمة الحل.

والسمات ابتكاري إليه سيؤدي الذي الإدراك ولكن .الممتاز النقدي النظام اسم ،أتذكر ما حسب ،السابق كتابي في أذكر لم ممكناً يصبح أن يمكن لما وصف مع النص في مدرجة معه تتماشى التي النقدية السياسة وكذلك الممتاز النقدي للنظام الجوهرية وضريبة ،البنزين على الانتقائية والضريبة ،الدخل ضريبة مثل للضرائب الكامل أو الجزئي الإلغاء مثل .معه ممكناً وسيصبح

لم أنني إلا ،2011 عام الصادر كتابي في متضمنة البيئية الإدارة لنظام الضرورية الملامح جميع ،الواقع في .المضافة القيمة الممتاز النقدي النظام التمثيلي الاسم/بالاسم حينها أسمه.

ظل في الحالي النقدي لنظامنا الأمثل والمكمل الديون لأزمة الأمثل الحل هو النقود لنظام ابتكاري وطبيعة مضمون إن على متاح) السابق كتابي في كتبت كما ،نفسه الابتكار ويتضمن .وغيرها ومجتمعنا اقتصادنا بها يمر التي الحالية الظروف التالية بالطريقة إضافية نقود إنشاء ،(kindle/أمازون موقع

أو/و الإنترنت عبر المصرفية للخدمات البنوك تستخدمه الذي البرنامج نفس بتثبيت (who الـ) الحكومات أو الحكومة تقوم بها الخاص الكمبيوتر أو الخادم على بها الخاص المصرفي نظامها

النظام من وجزء بنك مجرد أيضا هو الحكومي الخادم هذا فإن ،ثم ومن .الدولي المصرفي بالنظام البرنامج هذا ربط سيتم الدولي المصرفي

تقوم ثم (الرقمي الحاسوب نظام داخل ،البرنامج مع) بها الخاص المصرفي نظامها داخل مصرفي حساب بإنشاء الحكومة تقوم البرنامج تعديل يتم أن المحتمل من .العملة لعلامة أصفار بضعة مع رقم أو رقم كتابة طريق عن هناك رقمية نقود بإنشاء أيضاً الخاص البرنامج لهذا صغير لمبرمج بالنسبة بسيطة خطوة/عملية سيكون ذلك لكن ،الغرض لهذا طفيف بشكل العادي.

خلال من الديون أزمة لحل استخدامه يمكن ،الحكومة أنشأته الذي المصرفي الحساب ذلك في رقمية أرقام إنشاء بعد ،ذلك بعد الاجتماعي الضمان مثل ،خلاله من الأخرى الحكومية النفقات أنواع جميع تمويل يمكن كما .الحكومات أو الحكومة ديون سداد أيضًا يمكن ،قواعد على وبناءً ،لاحقة مرحلة في .مجتمعنا وتحسين الاستدامة من والمزيد العلم على الإضافي الإنفاق وكذلك ،العلمية للأغراض ربما مثل .أشياء تكاليف لدفع إضافية أموال بإنشاء الإذن محددين أشخاص وربما أخرى أطراف منح الهامة والمنظمات العمليات وصيانة ،الصحية والرعاية.

أذكر أن ينبغي بينما .المال لنظام بابتكاري يتعلق فيما أذكره أو إليه أتطرق لم ما هو خاص بشكل أيضاً مهم هو ما أن غير غير أنه يبدو ولكن ،بالفعل وصفته أن سبق فيما بالفعل وارد الواقع في وهو .النهاية في جدًا ضروري لأنه هنا ذلك من شيئًا من الديون خلق أو/و الديون على التام القضاء إلى يهدف لا المال لنظام ابتكاري أن حقيقة كونه .ذلك من تمامًا واضح مجتمعنا.

،الديون أزمة بحل يتعلق فيما فإنه ،الديون أزمة بحل يتعلق فيما أنه وهو ،السابق كتابي في أيضًا كتبته مما أيضًا هذا ويتضح (كلها ليس ولكن) الشركات وديون العامة الديون من جزء وربما العامة الديون سداد (فقط) يجب ،إنشاؤها تم التي الأموال مع سدادها ويمكن.

ابتكاري إن .النقدي نظامنا من جزءًا ببساطة سيبقى الأموال اقتراض عند البنوك قبل من الديون وخلق الديون أن يعني وهذا مستقبلية ديون أي نشوء منع إلى يهدف أنه إلا .للمؤسسات مستقبلية وديون خاصة ديون نشوء منع إلى يهدف لا النقدي للنظام بالكامل إلغائها حتى أو الضرائب بتخفيض يسمح لأنه والأفراد المنظمات من كل على بالنفع يعود ذلك فإن ثم ومن .للحكومات تبني تسريع من سيمكنان عنه الناتج الممتاز النقدي والنظام ابتكاري فإن ،أهمية والأكثر ذلك من الأهم وربما ،أيضًا ولكن صناعات اختفاء أو تدمير حتى أو الشركات دخل تخفيض إلى ذلك أدى لو حتى .المجتمع في المرغوبة أو المستدامة التطورات

ابتكاري إدخال بعد بسهولة المتأثرين الأفراد دخل في التخفيضات استكمال يمكن ،الواقع في .بأكملها مؤسسات أو شركات أو الحكومة قبل من للدخل مكملات خلال من الممتاز النقدي النظام وضمن.

احتياجات بتلبية يتعلق فيما الفردي المستوى على بكثير أكبر دور لعب من أيضًا الحكومة ستتمكن ،الفردي المستوى على ولكن المستهلكين.

،للجميع كافيًا دخلًا حقًا سيضمن ،صحيح بشكل تطبيقه تم إذا ،المال لنظام ابتكاري لأن بالفعل يحدث ما هذا ،الواقع في ولكن شراء من حقًا الجميع يتمكن أن حد إلى الزيادة من الدخل سيتمكن ،المنخفض الدخل من .والمستقبلية الحالية الأوضاع في حتى إلى الحاجة دون .الكماليات وحتى الآخر الضروري الدخل ثمن دفع تم لو حتى بالفعل ثمنه دفع في والاستمرار الخاص منزله ضمن الأقل على جزئياً أيضاً يبقى أيضاً داخله في منطق له تحصيلها وطريقة المتأخرات نظام أن بما ولكن .متأخرات تكبد النقدي النظام من الأجزاء تلك فإن ،الواقع في ولكن .النقدي النظام من جزءاً يبقى أن يجب هذا فإن ،الممتاز النقدي النظام بعد ينشأ الذي الجديد الوضع مع بآخر أو بشكل تلقائيًا تتكيف أو تتكيف سوف الممتاز النقدي النظام مع تتناسب لا التي الممتاز كل في كبير بشكل الإمكانيات هذه وستزداد .المتاحة الإمكانيات مع النظام داخل مجتمعنا يتكيف ،المطاف نهاية ففي .ذلك للكثير السلبية والطبيعة الحالية السلبية الاتجاهات تتحول أن عندئذٍ يمكن .الممتاز النقدي نظامي تطبيق بعد تقريبًا ومجال مجال مضى وقت أي من إيجابية أكثر وأيضًا حقًا إيجابي شيء إلى (المجتمع هذا في تقريبًا شيء كل وهو) بالمال علاقة له مما. في عليه هي مما بكثير أفضل بفرصة المستدامة الاجتماعية العلاقات وكذلك المستدام والتنظيم الاستدامة ستحظى وعندها الحالي الوقت.

لا ،بالطبع ،حيث .والمستقبلي الحالي للمجتمع تخيله يمكن الذي استدامة الأكثر النقدي النظام هو الممتاز النقدي نظامي إن دور سيتلاشى ،المطاف نهاية وفي .الوقت ذلك في أفضل ببديل المطاف نهاية في يُستبدل أن يمكن النظام هذا أن بالطبع أستبعد يأخذ أن دون المدفوعات مثل قضايا ذلك على الأمثلة ومن .أهمية أقل ويصبح الخلفية في متزايد بشكل اليوم نعرفه كما المال التفويضات فقط أعني لا وأنا .ذلك على مثال - وافق أو أعطى أن بعد ولكن - الوقت ذلك في بها والاهتمام المبادرة زمام الدافع عن الأخرى الفعلية المتاجر أو ماركت السوبر محلات في المدفوعات ،المثال سبيل على ،أيضًا ولكن ،الآن الحال هو كما والمزيد المزيد توفير في المستقبل تكنولوجيا ستبدأ .التلقائي والتخويل التعرف عمليات من غيرها أو العين قزحية مسح طريق الأمر لهذا بكثير أفضل ودليل أساس هو الممتاز النقدي نظامي فإن ،ذلك جانب إلى ولكن ،لذلك الإمكانيات من.

قدمته الذي الحل فإن ،المجالات أنواع جميع في المجتمع في التحسينات من المزيد وتسهيل لتمكين وأيضًا الوقت هذا في لكن قدمته الذي الحل إن .للغاية ضروري مطلب هو والمختل المكتمل غير الحالي والنقدي المالي نظامنا إلى وإضافة الديون لأزمة خطوة هو وطورته بدأته الذي والنقدي المالي للنظام والمتمم أقترحه الذي والنقدي المالي النظام إلى والإضافة الديون لأزمة أموال تدخل لن الطريقة بهذه لأنه .البنوك قبل من الحكومية الديون بإلغاء وحدها الديون أزمة حل يمكن لا .للغاية ضرورية الديون أزمة لحل للغاية ضروري أمر وهو ،النظام إلى إضافية.

أمور بين من ،إنجلترا في الإيجابية النقود مبادرة تقترحه ما وهو ،الكاملة الاحتياطية بالبنوك يسمى ما إلى التحول أن كما لنظام ابتكاري أيضًا وهو) الديون من خالية نقود خلق إلى أيضًا يدعو ،الإيجابي المال ،البديل هذا .أيضاً حلاً ليس ،أخرى كثيرًا المهم من ،المثال سبيل على .الديون من خالية نقود لخلق مختلفة طرق بالطبع هناك ولكن ،(أخرى أمور بين من ،المال إن .تمامًا العكس على بل ،جيدًا بديلاً ليس الكامل الاحتياطي المصرفي فالعمل .ذلك يتم كيف خاص بشكل ولكن ،بذلك يقوم من هي بل ،مشكلة ليست ذاتها حد في فالديون .ذلك من العكس على بل ،ضارًا أو سيئًا ليس النقدي النظام في الديون خلق احتمال خلق منطقية عدم إزالة باستثناء ،شيء أي تغيير إلى يحتاج لا ،المبدأ حيث من وهو .الحالي المالي لنظامنا عظيمة وميزة أداة

المال من يكفي ما خلق يجب ،الديون خلق إلى فبالإضافة .إليها الحاجة عند إضافية أموال خلق عدم أو جدًا قليلة إضافية أموال مجتمعنا واستدامة استمرارية لضمان وأيضاً الديون تلك سداد في (للاستمرار).

أخطاء" بعنوان المقال هذا .أيضًا إجموند فان كلاس بقلم مقال نُشر ،2012 مايو 12 في الصادرة اليومية المالية الصحيفة في - المالي النظام في جوهرية أخطاء" ،إغموند فان كلاس) "الحكومة مهمة يكون أن يجب النقود خلق المالي؛ النظام في جوهرية وجه على ولكن ،ذاتها حد في للاهتمام مثيرة المقالة هذه .(2012 مايو 12 ، "الحكومة مهمة يكون أن يجب النقود خلق كتابي في وصفه تم والذي 2011 عام قبل بتطويره قمت والذي .المال لنظام ابتكاري مع جنب إلى جنبًا لوضعها الخصوص مع قصير اتصال أيضًا لي كان ،2010 عام حوالي في ،وبالمناسبة .2011 عام في كيندل/أمازون موقع على نشرته الذي في ظهر الذي إغموند فان كلاس مقال في أيضًا ذكرها ورد التي المبادرة .المتحدة المملكة في الإيجابي المال مبادرة صاحب له أرسلت أيضًا لكنني ،قصته من بأجزاء معجب بأنني الإيجابي المال بمبادرة المبادر أيضًا أبلغت ثم .ديلي فاينانشيال صحيفة عنها عبر التي لتلك مماثلة ورؤى حكومية أموال خلق هو أيضًا هدفهم كان ،لاحق وقت وفي .عملي إلى وأشرت معلومات السيد ومفاهيم الإيجابية النقود مبادرة ومفاهيم رؤى من كلاً فإن ،الجوهري الأمر هو وهذا ،ولكن .مقاله في إغموند فان السيد للمستقبل محدودة وإمكانيات ورؤية الحالي المال نظام إلى وتستند المستوى دون تزال لا إجموند فان.

للإصلاح الدولية الحركة إلى تنتمي التي الأخرى المجموعات كل تفعل كما) تدعو ،المثال سبيل على ،الإيجابية النقود فمبادرة للعمل تمامًا وضارة ومقيدة مستدامة غير طريقة وهي .الكامل المصرفي الاحتياطي إلى ("نقودنا" مؤسسة وكذلك ،النقدي المملكة في الإيجابية النقود" بـ يتعلق فيما ....الشيء نفس إلى أيضًا دعا قد فريدمان ميلتون أن من الرغم على .المصرفي النظام أو الديون بسبب أو للديون البنوك خلق بسبب مشكلة في وقعنا بأننا تجادل المبادرة هذه فإن ،ذلك على علاوة ،"المتحدة - المتصورة للمشكلة البديل فإن ثم ومن .بالموضوع له صلة ولا تماماً خاطئ أمر وهو .ذاته حد في الحالي والمصرفي المالي السيد أن حين وفي ،أيضاً للغاية مقيد ولكن جديد مصرفي نظام خلال من حلها على العمل هو - الحقيقية المشكلة ليست وهي والنقدي المالي النظام فهم في تقدماً الأكثر الوحيد الشخص أنني إلا ،الإيجابي المال مبادرة ولا اسمي يذكر لم إغموند فان لتحويل ،ذلك إلى بالإضافة ولكن .الديون لأزمة وممتازًا حقيقيًا حلًا ابتكر الذي الوحيد وأنا .للمستقبل وإمكانياته وسياسته بمجرد التنفيذ حيز يدخل والذي - ابتكرته الذي الممتاز النقدي النظام يكون حيث .واجتماعية استدامة أكثر مجتمع إلى مجتمعنا وأساسيًا داعمًا - ابتكاري تنفيذ.

"الحكومة مهمة النقود خلق يكون أن يجب المالي؛ النظام في أساسية أخطاء" في المذكورة ،التالية الحقائق فإن ،ذلك ومع للفائدة (2012 مايو 12 ، "الحكومة مهمة النقود خلق يكون أن يجب -المالي النظام في أساسية أخطاء" ،إغموند فان كلاس) وليس بعد ذلك من أتحقق لم .وصحيح صحيح هنا إجموند السيد يدعيه ما وأن حقائق أنها أفترض ،بالمناسبة ،والتي .والفائدة على بعضها فإن ،صحيحة غير المقال في المذكورة التالية الأمور بعض كانت لو حتى ولكن .بذلك للقيام الكافية الموارد لدي "هنا التالية النقاط/المسائل أذكر أن أود .البصيرة سيعزز الأقل

- البالغ الميزانية عجز بمعيار للوفاء يورو مليار 14 حوالي خفض إلى هولندا تحتاج 3%.

- التضخم لقياس المستخدم الرئيسي المقياس وهو - المستهلك لأسعار القياسي الرقم فإن ،للتضخم بالنسبة أما السلع يشمل لا مشمولة غير والأراضي فالمنازل .حقًا النادرة.

- الماضية العقود مدار على سنوياً 5% حوالي المنازل أسعار ارتفعت.

- للمال المولد المالي الاقتصاد إلى الحقيقي الاقتصاد من هيكليًا المال رأس نقل يتم ،العموم وعلى.

الأمر فإن ،ذلك ومع .أيضًا للاهتمام ومثيرة للاهتمام مثيرة الأقل على هي ،أعلاه المقال في كلها المذكورة ،النقاط هذه فإن لذا لينكولن لإبراهام التالي الاقتباس إلى به أشير ما وهو .بعد أعرفه أكن لم شيء هو للاهتمام إثارة الأكثر :

الشرائية والقوة للحكومة الشرائية القوة لإشباع اللازمة والائتمانات العملات جميع وتعمم وتصدر تنشئ أن الحكومة على يجب" خادمًا ويصبح سيدًا يكون أن عن المال وسيتوقف .الفوائد من هائلة مبالغ الضرائب دافعو سيوفر ،المبادئ هذه وباعتماد .للمستهلكين للبشرية." (1861-1895 الأمريكية المتحدة الولايات رئيس ،لينكولن أبراهام)

برون : http://www.moneyreformparty.org.uk/money/about_money/quotes.php

السياسيين من العديد قبل من التصريحات هذه من المزيد هناك ،المعنية الإنترنت صفحة على ،المذكور المصدر في باللغة ،يلي ما ،أخرى أمور بين من ،أحدهم ويقول .الإيجابي المال مبادرة إلى أيضًا الموقع هذا يشير .المهمين والأشخاص الإنجليزية:

البنوك إنشاء ضد بحملة والقيام النقود نظام حول وسياسييه البريطاني الشعب لتثقيف موجود النقود إصلاح حزب إن" - "النقدي للمعروض الخاصة

من المدعومة النقود إنشاء سلطة إلغاء على ،قانونية وسيلة بأي ،التشجيع هي الوحيدة وسياسته الحزب هدف يكون أن يجب " - الحكومة في السلطة تلك واستثمار ،الخاص الربح أجل من الخاصة الشركات أو الأفراد قبل من (الإسترليني الجنيه) الدولة "العامة الخزينة لصالح المحلية أو الوطنية

إلى وسياسييه البريطاني الشعب انتباه لفت في ،أخرى قانونية عملية وأي الانتخابية العملية خلال من ،الحزب دور ويتمثل - الحكومة تخلقها التي النقود مسألة طريق عن المشاكل هذه وحل الديون على القائم الحالي النقدي النظام يسببها التي المشاكل.

بنظام واستبداله الديون على القائم الحالي النقدي النظام لإلغاء المركزية بالحاجة المقتنعين لأولئك منبرًا يكون أن منه والغرض الحكومة تنشئها التي الأموال على قائم نقدي.

(http://www.moneyreformparty.org.uk)

بنظام الديون على القائم الحالي النقود نظام لاستبدال إنشاؤه تم النقود إصلاح نظام أن هنا المذكورة الأخيرة النقطة وتوضح النقود أو النظام هذا عليه يكون أن ينبغي الذي الشكل إلى يتطرق لا فإنه ،ذلك ومع .الحكومة تنشئها التي النقود على قائم نقود الديون إنشاء على القائم الحالي النظام أن على نفسه الوقت في ينص ،نفسه الوقت في ولكنه .ذلك بعد الحكومة تنشئها التي وغير سلبي أمر الديون على فوائد فرض أن النقدي الإصلاح حزب موقع يذكر ،ذلك على علاوة .تمامًا يختفي أن يجب فيه مرغوب.

الإصلاح وحزب الإيجابي النقدي الإصلاح حزب نظر وجهات فإن ،بالكامل آخر بنظام نظام باستبدال الأمر يتعلق ما وبقدر كمشكلة البنوك قبل من العدم من النقود خلق وكذلك الديون خلق على القائم النظام يذكران كلاهما أن كما .بالتالي تتطابق النقدي لكميات الدقيقة المراقبة أيضًا وتذكر بل ،اللوائح أنواع جميع الإيجابية النقود مبادرة وتريد .المجتمع في للمشاكل وسبب رئيسية أيضًا مشابهًا شيئًا النقدي الإصلاح حزب يذكر كما .التضخم لمنع النقود.

مجدية غير النقود إصلاح حزب مقترحات وكذلك المتحدة المملكة في الإيجابية النقود مقترحات من كلاً فإن ،النحو هذا وعلى من أقل ربما .الحالي النقود نظام مثل مثلها العملية الممارسة في وسلبية ضارة ذلك إلى بالإضافة إنها بل ،العملية الناحية من استبدال يؤيدان النقود إصلاح حزب وكذلك المتحدة المملكة في الإيجابية النقود من كلاً أن الحقيقة تبقى ولكن ،بقليل ذلك عملياً ممكن غير ،حال أي وعلى .العملية الممارسة في سلبية حتى أو مثالية ليست التي الحالية والأنظمة الهياكل.

حتى تفهم لا المتحدة المملكة في النقود إصلاح مبادرة وأيضًا الإيجابية النقود مبادرة أن إلى منه جزء في أيضًا ذلك ويرجع المنظورات على كثيرًا تعتمد تزال لا أيضًا السبب ولهذا ،النقدية والسياسة النقدي النظام وإمكانيات جوهر كافٍ بشكل الآن الموجودة الإمكانيات كافٍ بشكل تدرك لا التي الأنطولوجية والمفاهيم.

موقع على كتابي في أقترحه الذي الابتكار إن .ذلك يفعل عنه الناتج الممتاز النقدي والنظام المال لنظام ابتكاري إن أقل ولا أكثر لا .لتنفيذه اللازمة والأطراف اللازمة المسبقة الشروط يذكر وهو ،وأداةً ابتكارًا عمدًا سميته قد indle/أمازون. وبالطريقة .تحقيقه هو المهم بل ،ستنفذه أو ابتكاري ستقدم الحكومات أو البنوك كانت إذا ما كثيرًا يهمني لا ،الجوهر حيث من حيث من للغاية صغيرة تبدو التي الأشياء من والعديد .الصدد هذا في كثيرًا تهم الصغيرة فالاختلافات .اقترحتها التي مقارنة ابتكاري في التالية الخصائص/الاختلافات ،المثال سبيل على ،مثل .للغاية كبيرة اختلافات الواقع في هي الاختلافات الأخرى بالمقترحات :

عنها بديلاً وليس الحالية المالية والأنظمة النقدية للتدفقات مكملاً يكون أن إلى ابتكاري يهدف

بل ،فحسب وفرصهم الأفراد وضع تحسين إلى المطاف نهاية في تهدف لا بطريقة ولكن ،المالي الجانب على ابتكاري يركز للغاية مهم الاجتماعي الجانب حيث ،المستدام التنظيم على يركز ابتكاري فإن ،ذلك على وعلاوة .بأسره المجتمع تحسين إلى محوريًا دورًا ويلعب.

المستدام والتنظيم المستدام للنمو حافزاً - يصبح أن وينبغي - هو المال أن فهم على ابتكاري يستند

النقدي النظام يخدم حيث .ما حد إلى والجامد المغلق الحالي النقدي النظام من انفتاحًا أكثر نقدي نظام نحو يتجه ابتكاري إن العكس وليس والمجتمع الأفراد المفتوح.

الفوائد دفع وكذلك ذاته حد في الديون خلق أن أرى لا أنني هو الحالي للابتكار مكملاً ابتكاري يجعل الذي السبب من جزء بطرق ذلك يصحح وتكميلي ،الآن كذلك ليس وهو .والاقتصادي المالي النظام اكتمل إذا .كذلك ليست وهي .للمجتمع مشكلة للغاية وفعالة ممتازة.

وإذا .مشكلة يمثل التضخم أن أرى لا ،المتحدة المملكة في النقود إصلاح مبادرة وكذلك الإيجابية النقود مبادرة عكس على التالية النقطة إلى أيضًا السبب من جزء ويرجع .كذلك يكون فلن ،صحيح بشكل النقدي للنظام ابتكاري تنفيذ يتم وعندما

المرء يريد ما كان أيًا) المجتمع أو الاقتصاد أو النظام في المال من جدًا القليل هناك أن فهم على أساسي بشكل ابتكاري يركز (يسميه أن المرء يريد ما كان أيًا) المجتمع أو الاقتصاد أو النظام في المال من جدًا القليل هناك أن فهم إلى ويستند (يسميه أن من والمزيد المزيد تطلب مجتمعنا في (العمليات وأيضًا والمنظمات والموضوعات الأشياء هي الكيانات) الكيانات أن فهم إن ويصبح متزايد بشكل نادرة الأموال تصبح أن إلى المستويات جميع على يؤدي أمر وهو .النقدي المعروض من أجزاء أو المال الأوقات مختلف في المال في المتزايد النقص بسبب .فأكثر أكثر وصعوبة اختيار عملية المختلفة للكيانات الأموال تخصيص من ليس .النظام إلى حقيقي بشكل الأموال من المزيد دخول/إنشاء تم إذا إلا المشكلة هذه حل يمكن ولا .المجتمع في والأماكن الديون خلق بدون ولكن الديون خلق خلال.

عندما ،المبدأ حيث فمن .ذلك من العكس على بل .ذاته حد في مشكلة الديون خلق أن تعني لا الأخيرة النقطة هذه أن غير تقديم عن تعويض وكذلك البنك به يقوم الذي العمل عن كتعويض) عليه فوائد يدفعوا أن المبرر فمن ،ما شيئًا الناس يقترض إلا .أيضًا وراءه جيد منطق وله وشائع طبيعي أمر وهذا .المقترضة الأموال يسددوا أن وكذلك (للمصارف والشركات الأفراد أو .العدم من الأموال تلك وسداد الفائدة وتتلقى لأطراف تقرضها ثم العدم من أموالًا البنوك تخلق عندما مختلفًا يصبح الأمر أن أنا .أيضًا المبلغ وسداد الفائدة دفع ذلك بعد عليهم يتعين الذين .للحكومات يقرضونها ثم شيء لا من الأموال الناس يخلق عندما

هذه في .بالفعل يحدث ما خطأ هناك فإن ،النحو هذا على النظام يعمل عندما ولكن ،الراهن الوقت في الحال هو هذا أن أقول لا من شيء لا من المال خلق على قادرة تكون وأن لها يُسمح أن يجب بل ،المال اقتراض إلى الحكومات تضطر ألا يجب ،الحالة والديون النفقات من كل سداد أجل.

من الجيدة التصريحات بعض هناك أن حين في .أسباب لعدة جيداً بديلاً ليس الإيجابي المال مبادرة اقترحته الذي البديل فإن لذا عنصراً الكامل المصرفي الاحتياطي يعتبر حيث ،عام بشكل مقترحهم أن كما .معيبة مقترحاتهم صياغة أن إلا ،المبادرين قبل في الوضع تحسين إلى يؤدي ولن تماماً خاطئ ،(الآن حتى 2012 وأيضاً 2011 عام أي الوقت هذا في الأقل على) مهماً مما جمودًا أكثر مجتمعنا وسيجعل مستدام غير واقتصادي مالي وضع إلى سيؤدي فالبديل .العكس على بل .اقتصادياً أو العالم لدينا التي تلك من أكبر مشاكل إلى وسيؤدي الإطلاق على نستخدمه أن يمكن لا وضع وهو .الحالي الوقت في بالفعل عليه هو بالفعل.

يعد حيث .مستدام مجتمع إلى مجتمعنا لتحويل النقدي للنظام المطلوب والمكمل والأداة للأزمة الحل هو الممتاز النقدي نظامي أساسيًا أمرًا ،المستدام التنظيم وهو ،المستدام المجتمع جوهر إلى المستدامة المنظمات خلال من المستدامة المنتجات من التحول عن أتحدث وأنا) الاستدامة لأن متزايد بشكل أساسيًا دورًا المستدام التنظيم سيلعب ،والتنظيم الإدارة علوم إطار في .للغاية لأن أيضًا رئيسي بشكل ولكن .مجتمعنا في فأكثر أكثر ضرورية أصبحت (التنظيم وجوهر جدًا وواسع عام كمفهوم الاستدامة بكثير وأعظم أفضل شيء إلى الاجتماعية العلوم جميع تحول أن ويمكنها ،والإدارة للتنظيم جدًا أساسيًا جوهرًا تمثل الاستدامة المستدام التنظيم يزال لا ،المضمون حيث من ولكن ،جزئياً بالفعل موجودة لذلك الأساسية اللبنات إن .اليوم لدينا متاح هو مما أن أولاً يجب ،الآن عليه هو مما بكثير أكبر حد إلى الواقع في ممكنًا المستدام التنظيم يصبح ولكي .فقط الأولى مراحله في واقعة حقيقة عنه الناتج الممتاز النقدي والنظام المال لنظام ابتكاري يصبح.

في الحرية تلك تتمثل عندما بالحرية الاستدامة تتعلق .المجالات من العديد في ضارة قيود .قيود إلى والندرة التبعيات تؤدي بالفعل ممكنة الاستدامة تكون لكي الوحيد الشرط هو هذا فإن ،ذلك ومع .العمل في التقييد عدم .القيود تلك من والتحرر الإزالة بالطبع هناك ،للاستدامة المسبقة الشروط أو الشرط هذا إلى بالإضافة أنه إلا .الحاضر الوقت في ممكن هو مما بكثير أكثر إلا حقًا الاستدامة تتحقق أن يمكن ولا ،بالجودة تتعلق فالاستدامة .وتمكنها الاستدامة تمثلها التي الجوهرية والصفات الجوانب بالفعل تحقيقها بالإمكان كان وإذا خيارات هناك كانت إذا.

أكثر المجتمع بقية لجعل أساسي وشرط بداية وهو .استدامة أكثر السياسية والسياسة السياسة جعل ،أولاً ،أيضًا يتطلب وهذا استدامة.

25- جعل التنظيم مستداماً ودور السياسة وموقعها فيه

أن وآمل .للسياسة بالنسبة يعنيه وما المستدام والتنظيم الاستدامة مفهوم على ما حد إلى وأعمق أوسع نظرة ألقي أن هنا أريد .المستدام والتنظيم للاستدامة الشائعة المفاهيم عن تمامًا يختلف المستدام والتنظيم للاستدامة فهمي أن القسم هذا سيقرأ من يفهم بكثير أكثر ،وفهمهما والاستدامة الاستدامة تصور خلالها من يتم التي الرؤية أو المنظور أو المفهوم في الاختلاف يكمن حيث المعنى عن تمامًا مختلفًا ومضمونًا معنى أيضًا المستدام والتنظيم الاستدامة تأخذ حيث ولكن .نفسها الاستدامة كلمة من حدٍ إلى المستدام والتنظيم الاستدامة فهم تحسين أجل من للغاية وجيدة ضرورية الاختلافات تكون وحيث .المعتاد والمضمون واقعية أكثر ستصبح التي الفرص .وأفرادنا ومنظماتنا لمجتمعنا كبير بشكل الإمكانيات تحسين إلى أيضًا وتؤدي بل ،كبير .الممتاز النقدي النظام وضمن ابتكاري إدخال بعد

هذان يعني ماذا .المستدام والتنظيم للاستدامة فهمي عن قليلاً أكثر أتحدث أن يجب ،السياسة استدامة في أكثر أتعمق أن قبل لذا أن آمل ما على جيدة بمحاولة سأقوم ولكنني ،جيدة بطريقة ذلك عن التعبير جداً الصعب من أنه الواضح من المصطلحان؟ .هنا الشأن هذا في جيدة محاولة تكون

الاستدامة عن أيضًا ولكن .والمستقبل الحاضر الوقت في والاستدامة العلائقية بالاستدامة تتعلق وأعنيها أفهمها كما الاستدامة إن الحاضر يكون حيث .والمستقبل الحاضر للزمن الجديدة للإمكانيات نظرًا المستقبل في مضمونًا تُعطى أن وينبغي بل يمكن كما وحيث .للمستقبل الحاضر الزمن في والحتمية التحديد هذا توجيه أيضًا يمكن حيث ولكن ،المستقبل ويحدد المستقبل من جزءًا .لذلك المناسبة الظروف تهيأت ما إذا والجوانب المجالات بعض في كبير بشكل المستقبل على الحاضر تأثير من الحد يمكن الحاضر على الماضي وتبعيات تأثير بتقليل أيضًا تتعلق الاستدامة فإن ،والقيود التبعيات بتقليل أيضًا تتعلق الاستدامة أن وبما أكثر المجتمع كان وكلما .مستدامًا يكون أن يجب ،مجتمعنا ،فالمستقبل .المستقبل وفي المستقبل على والحاضر والماضي أن يمكن ولا ينبغي لا وهذا .للتنمية استدامة أكثر مسارًا لأنفسهم يختاروا أن في والأفراد المجتمع فرص زادت كلما ،استدامة .تحقيقها إلى ويهدف والمجتمع للأفراد الاستدامة أساس على قائم توجيه ولكنه ،ضروري فالتوجيه .الكاملة الاختيار حرية يعني

فالمسؤولية .بالسحر العلائقية الاستدامة وتتعلق .أيضًا مهمًا دورًا ،والمجتمع للحياة إثراءً باعتباره السحر ،السحر يلعب وهنا تزال لا وللأسف .الإبهار إلى أيضًا يؤدي والمستدام العلائقي الابتكار لكن .السحر وأدوات شروط أحد هي الحقيقية الاجتماعية نظامنا استحالة بالأحرى أو إمكانيات على كبير حد إلى تستند العصر وهذا اليوم هذا في للشركات الاجتماعية المسؤولية تزال لا وللأسف .والأفراد للمؤسسات المالية السياسات دائمًا الحال هو كما النقدية بالسياسة وأعني .الحالية النقدية وسياساتنا .اللازم من أكثر والنقية الكاملة الحقيقية الاجتماعية السياسة تعيق للأسف النقدية السياسة هذه

المالية والاستدامة ،الاجتماعية والاستدامة ،البيئية الاستدامة الاستدامة وتشمل .مجالات عدة في الاستدامة تحقيق يجب .الفردية والاستدامة ،والمؤسسية التنظيمية والاستدامة ،والاقتصادية

الاجتماعية وعلاقاتنا ،صحية غير حياة نعيش فنحن .استدامة وأقل أقل حياة نعيش جميعًا أصبحنا ،الماضية العقود مدى على السياسية والسياسات السياسات إلى جزئيًا أيضًا ذلك ويرجع .البيئية الناحية من استدامة أقل أننا كما ،استدامة أقل ومجتمعنا مختلفة بطرق ذلك أسباب في التفكير أيضًا ويمكن مختلفة بطرق ذلك أسباب في التفكير يمكن .متزايد بشكل المستدامة غير نظامنا في أيضًا الرئيسي السبب يكمن ،الخصوص وجه على ولكن .متعددة أسباب بالأحرى أو اختلافات أيضًا هناك وستكون

بالإضافة .مجتمعنا في ويعطيها يقدمها التي والقيود الاستحالات بالأحرى أو والإمكانيات والدور الحالي والاقتصادي المالي الكيانات وأيضًا والحكومات للحكومات حقًا مستدامة وغير سيئة عامة وسياسات نقدية لسياسات نتيجة أيضًا فهي ،ذلك إلى المثال سبيل على الأوروبي الاتحاد مثل الأكبر التنظيمية.

على وأقل النوايا توحيد على أكثر يركز أن ينبغي التوحيد هذا أن غير .التوحيد استدامة الأكثر السياسية الاستدامة تتطلب النوايا توحيد ولكن ،موحدة تكون أن يمكن ولا موحدة تكون أن يجب القوانين أن بذلك أقصد ولا .والأفعال القوانين توحيد والمنظمات للمجتمع ماكدونالدز وتوحيد الأفراد حريات من الحد في يبدأ ألا ،ذلك من العكس على ،يجب النظر ووجهات والأعمال والتصرفات العمل إجراءات توحيد إلى "ماكدونالدية" مصطلح يرمز حيث .والأفراد.

"نحن" أو "أنا" لـ متزايد بشكل المجال "الآخر" مقابل "نحن" أو "أنا" تفسح أن يجب ،استدامة أكثر ومنظمة مجتمع أجل من التي والحرية الاحترام بسبب صعبة والفضائل القيم وأن خاصة ،صعبة توتر منطقة هذه فإن ،ذلك ومع .(الآخرين) والآخر السهل من ليس ،ذلك ومع .العمل في والمعايير والقيم الجودة أهمية أخرى ناحية ومن ،ناحية من للآخرين تعطى أن يجب والجماعي الفردي والعمل المجتمع في والقيم المعايير هي وما ،أفضل بشكل فهمها أو العمل نوعية على الحكم دائمًا والسهل طريقة وبأي العمل في الجودة مستوى إلى ترقى أن يجب لا أو يجب التي.

غير التطورات ومنع قيود وضع يجب ،أخرى ناحية ومن ،المناسبة والفرص الظروف بتهيئة تتعلق ،ناحية من ،فالاستدامة أمر وهو .ومرغوبة مناسبة بطريقة ولكن ،والسياسيين الدولة من ومشاركة تدخلاً يتطلب وهذا .ما حد إلى فيها المرغوب مع وتماشيًا انسجامًا أكثر أنفسهم والسياسيون الدولة كانت إذا ،استدامة أكثر أنفسهم والسياسيون الدولة أصبحت إذا فقط ممكن والتنظيم المضمون حيث من المستدام التنظيم واستحسان وواقع موضوع.

النقدي النظام مع الحال هو ليس وهذا .إيجابية نقدية سياسة بالفعل يتيح ماليًا نظامًا صوره أبسط في يتطلب ذلك أن غير لفترة كذلك يكن ولم ،الحالي الوضع يناسب لا فهو .الحالي عصرنا من وليس للغاية ومغلق جامد النقدي النظام فهذا .الحالي العجز تراكم نتيجة هي اليوم حتى مستمرة تزال لا والتي عنها الناتجة الديون وأزمة 2008 لعام المالية الأزمة إن .طويلة هذا كل فإن لذا .2008 عام قبل حتى سنوات 10 من بكثير أطول ولمدة الديون راكمنا لأننا إلا يحدث لم تراكم وهو .المالي كان لما للديون التراكم ذلك لولا لأنه .فقط صحيح أمر هو السنين مر على الديون تراكم إن .بكثير أطول فترة منذ يحدث كان الوقت ذلك في حتى بكثير أسوأ سيكون الاقتصاد كان بل ،الشكل بهذا المالية الأزمة سبقت التي السنوات في معًا أداؤنا.

ولكن ،إذا هذا .الحالي العصر في العمل في أيضًا وسيستمر .الوقت ذلك في نجح قد 2008 لعام الديون إشكالية عدم فإن ،لذا الحالي الوقت في التضخم يكون أن ويفضل الحالي الوقت في الديون مشاكل إثارة بعدم والحكومات السياسيون يقم لم إذا فقط إلى وأيضاً بكثير أفضل اقتصادية أوضاع إلى بالفعل سيؤدي ذلك فإن - اليونان من ذلك في بما - المزيد قبول فقط ولكن أيضاً أيضاً الحالي الوقت في والنمو العمل فرص من المزيد.

الوقت في أنه أيضًا الحقائق ومن .الأزمة قبل ما فترة في حدث كما تمامًا ،أيضًا أكثر ذلك بعد تنمو الديون أن هي والحقيقة سكان بين أسرع وربما السرعة بنفس تنمو الديون تلك فإن ،الحكومات ديون من للحكومات النقدية السياسات فيه تقلل الذي يتدبرون لا - الأفراد - الأفراد وبعض .الحكومية التخفيضات بسبب الديون من المزيد تحمل عليهم يتعين الذين .الأفراد .البلد الإطلاق على أمرهم.

من الكثير حياة على سلبي تأثير له سيكون النقدية للسياسة الحالي المضمون فإن ،الأفراد حياة مسار في التبعيات وبسبب النقدي للنظام ابتكاري بإدخال إلا علاجه يمكن ولا ،ذلك تفادي يمكن ولا .الأفراد.

اللحظة هذه في الآن لحقت التي الأضرار فإن ،النقدي للنظام ابتكاري مع ،واقعة حقيقة الممتاز النقدي النظام يصبح أن وبمجرد الديون أزمة من تضرروا الذين الأفراد تعويض يجب .بالكامل إصلاحها يتم أن يجب - الممتاز النقدي النظام هذا إدخال قبل - تعويضات ذلك يشمل وقد ،الأقل على المالية الأضرار تعويض يجب حيث .المستقبل في الحكومة قبل من الماضي وفي الآن إضافية.

"الديون يوبيل"و للمواطنين الكمي والتيسير المشروط غير الأساسي الدخل .26

اللذين التاليين الجزئيين المقترحين إلى أشير وأنا .ينجحا لن الماضي في الأقل على بمقترحين "أموالنا" مؤسسة تقدمت لقد (الكامل الاحتياطي المصرفي مقترحهما ضمن أو) الحالي النقدي النظام ضمن تحقيقهما يريدان :

للمقيمين مباشرة فوائد لتحقيق (QE) الأوروبي للاتحاد الكمي التيسير أموال استخدام

له قيمة لا الذي المشروط غير الأساسي الدخل اقتراح

في يجري ما (أ) لـ للغاية ضئيل ،بي مقارنة ،الحقيقي فهمهم يزال لا - لها تابعين وأفراد - مجموعات من الاقتراحين كلا يأتي ممكن سياق/مناخ أفضل تحقيق الأقل على أو حقيقي بشكل والمجتمع الاقتصاد في المشاكل لحل مطلوب هو ما (ب) و المجتمع أيضاً كافٍ بشكل مفهوماً (أ) كان إذا إلا الأمثل النحو على (ب) تحقيق يمكن لا حيث .لذلك.

لأزمة الجذري السبب هي البنوك أن تفترض ،مجتمعنا في والأفراد الجماعات معظم مثل مثلها ،"أموالنا" مؤسسة تزال لا على أكثر يركزون إليها المنتسبين والأفراد "أموالنا" مؤسسة أن إلا .ذلك حققت التي هي التصرف في طريقتهم وأن .الديون النقدي الاحتياطي طريق عن العدم من الأموال بخلق لها مسموح البنوك أن حقيقة على وتحديداً السبب حيث من النقدي النظام تلك من تنتزعه أن "أموالنا" تريد ما هي البنوك قبل من شيء لا من النقود خلق إمكانية أو الوظيفة هذه فإن وبالتالي .الجزئي الذي البديل إن .الإطلاق على ذلك من مزيد لا .المصرفي الجزئي الاحتياطي إمكانية البنوك لدى يكون لا أن تريد فهي البنوك؛ كامل احتياطي مصرفي نظام هو "النقدي للإصلاح الدولية الحركة" لـ التابعة الأخرى المجموعات وجميع "أموالنا " تقترحه الكتاب هذا من آخر جزء في إليه أشير الذي المنشور في ذلك في بما ،أيضًا هذا إغموند فان كلاس يقترح .(FRB).

مؤسسة" ذلك في بما) "النقدي للإصلاح الدولية الحركة" إلى المنتمية المجموعات وكذلك ،العام الجمهور أن هي الآن والحقيقة على أيضًا ذلك وينطبق .بعدها وما 2008 أزمة خلق مسؤولية المصرفي والنظام البنوك المطاف نهاية في تحمل ("أموالنا الثانية الغرفة في "أموالنا" المواطنين مبادرة نوقشت ،2016 مارس 16 في .الحكومة.

الرئيسي السبب هي البنوك أن يرون الحكومة أعضاء معظم أن ،أخرى أمور بين من ،هناك دارت التي المناقشة أظهرت وقد بداية أنه على 2008 عام إلى الكثيرون ينظر كما .2008 عام في رسمية أصبحت التي الاقتصادية الأزمة وإدامة خلق في فترة منذ تتطور كانت الأزمة أن كما ،بكثير أطول فترة منذ موجودة كانت وراءها الكامنة الأسباب أن حين في ،المالية الأزمة بكثير أطول.

الأساسي السبب فإن ،الحكومات وكذلك تقريبًا والمنظمات الأفراد جميع أيضًا يعتقده وما "أموالنا" مؤسسة تعلنه لما وخلافًا التي التطورات عن ناجمة تزال ولا كانت الأزمة ولكن .ذاته حد في النقدي النظام ولا .البنوك هو ما بقدر البنوك ليس للأزمة مجتمع في المطروحة والقضايا التطورات مع يتناسب يعد لم الحالي النقدي النظام أن إلى أدت والتي المجتمع على طرأت الاقتصاد في ذلك في بما ،طويلة فترة منذ المجتمع في الحاصلة التطورات يناسب يعد لم الحالي النقدي النظام أن والواقع .اليوم هذه في بالأفضل والمقصود .أفضل نقدي نظام إلى التحول انتظار طال لقد .الآن وحتى مضت عقود بضعة منذ والمجتمع على كافٍ وبشكل بكثير أفضل بشكل واقتصادنا مجتمعنا في والمستقبلية والحالية السابقة التطورات يدعم نقدي نظام هو الحالة

الحقيقي السبب هو وهذا ،بذلك القيام على تمامًا قادرين غير عنه الناتجة (المحتملة) والسياسات الحالي النقدي فالنظام .الأقل الحالية المشاكل الآن نواجه أننا في أيضًا.

الحالي النقدي النظام في تعديلات إجراء خلال من المشاكل حل في والتفكير الرغبة على الحالية الحكومة تركيز فإن ،ولذلك فقط .حقًا للغاية ضروري الحالي النقدي النظام تغيير إن .الأحوال من حال بأي .حقًا ينجح أن يمكن ولا ينجح لن وداخله من كامل بشكل المجتمع يدعم أن ويمكنه شأنه من نقدي نظام هو مطلوب هو ما ."أموالنا" مؤسسة تقترحه عما مختلفة بطريقة بإنشائه قمت الذي الممتاز النقدي النظام هو ،مرات عدة ذكرت كما ،لذلك الأفضل والخيار .النواحي جميع.

يتم ماذا وعلى .مؤخرًا الكمي التيسير عبر شهريًا يورو مليار 80 حوالي إنفاق تم أنه الأقل على للاهتمام المثير فمن ،ذلك ومع ،الحالي الوقت في عليه الأموال إنفاق يتم الذي وما الحالي الوقت في الفائدة أسعار تطور إلى النظر عند خاصة .حاليًا إنفاقه هذا في أيضًا للاهتمام المثير من يكون قد .النهاية في يملكه ومن (الأوروبي المركزي البنك) بنك أي قبل من أيضًا ولكن محظور النقدي التمويل أن حقيقة السياق.

.البنوك من الحكومية للسندات الأوروبي المركزي البنك شراء على أساسي بشكل ينفق الكمي التيسير أن الحقيقة ،الواقع في المركزي البنك شراء خلال ومن ،فهمي حد على الدول لجميع ملك هو الأوروبي المركزي البنك فإن ،المطاف نهاية وفي إلى البنوك من الأوروبي الاتحاد دول من الوطنية القروض أي السيادية القروض تحويل يتم ،الحكومية للسندات الأوروبي بدون أو التكلفة منخفضة قروض خلال من تلك الشراء إعادة عمليات تمويل طريق عن ذلك ويتم .الأوروبي المركزي البنك 100%. بنسبة ذلك من متأكدًا لست ولكني ،الأولى الحالة هي الأولى الحالة فإن ،أفهمه وحسبما .الإطلاق على قروض

على إنفاقها يتم التي دولار مليار 80 الـ على الأوروبي المركزي البنك خلالهما من يحصل محتملتان طريقتان هناك ،ذلك ومع وهما ،شهر كل الكمي التيسير

هذه وفي .مقابلها ديون وجود عدم مع ولكن .العقارية للرهون الآن البنوك تفعله ما مثل لنقل ،العدم من الأموال تلك إنشاء كان ،الحالة هذه وفي .طويلة فترة منذ كبير بشكل سيتحسن العالمي الاقتصاد وكذلك الأوروبي الاتحاد دول اقتصاد كان الحالة هو ليس ذلك فإن ،الحالة هذه في حتى لأنه ،تقريبًا أقول...النقدي للنظام ابتكاري إليه يهدف ما تقريبًا يفعل أن أيضًا للمرء يمكن ويستلزمه البيئية الإدارة نظام إليه يهدف وما تمامًا الأمثل.

التيسير مع حاليًا المتبع الخيار هو هذا .الاقتصاد في الاستثمار في استخدامها ثم الكمي التيسير في المستخدمة الأموال اقتراض بنك/الأمريكي الفيدرالي الاحتياطي بنك قبل من الكمي التيسير مع متبعًا كان كما ،الأوروبي المركزي البنك قبل من الكمي بطائرة الأموال إسقاط" المسماة فريدمان ميلتون فكرة مع تتماشى التي الطريقة هي أيضًا وهذه .الأمريكي الفيدرالي الاحتياطي خلق) (1 الخيار يقترح لم وهو ،منشوراته أحد في فريدمان ميلتون سماه الذي الاقتراح هذا رأيت لقد ،الواقع في ."هليكوبتر بالطبع بفائدة .الحكومة تقترضها بأموال سماه كما إسقاطها بل "المروحية إسقاط" بـ يسمى ما ثم شيء لا من النقود.

فائدة بسعر الأموال اقتراض هو ،(QE) الكمي التيسير اسم تحت الآن الواقع في الأوروبي المركزي البنك يفعله ما فإن لذا ،الاستثمارات هذه خلال من أنه هو الواقع في الهدف أن من الرغم وعلى .الاقتصاد في باستثمارات القيام في ذلك واستخدام المركزي البنك فإن لذا .الاقتصاد في أقل بشكل سيحدث هذا أن إلا ،البنوك قبل من العقارية الرهون من المزيد إصدار سيتم أيدي في الحكومية السندات من والمزيد المزيد أن ،الواقع في ،يعني وهذا .الحكومية السندات من الكثير يشتري الأوروبي الاتحاد على وبالتالي الأوروبي المركزي البنك على ماليًا اعتمادًا أكثر الوطنية الحكومات يجعل مما ،الأوروبي المركزي البنك

أن يجب الأوروبي المركزي والبنك الأوروبي الاتحاد على الوطنية للحكومات المتزايد المالي الاعتماد هذا .أيضًا الأوروبي إلى وبالإضافة .الطريقة بهذه الكمي التيسير تنفيذ في قوية مصلحة لديه الأوروبي الاتحاد فإن لذا .الأوروبي الاتحاد يناسب يتعين يزال لا الأوروبي الاتحاد حكومات أن حين في ،الآن للغاية منخفض فائدة بمستوى الحكومية السندات شراء يمكن ،ذلك عندما مطبقة كانت التي المعدلات ،وبالتحديد .الحالي الوقت في نفسها الحكومية السندات تلك على الفوائد من الكثير دفع عليها هو ما .أيضًا للاقتصاد جيدًا وليس تمامًا مبرر غير أمر هذا ،نظري وجهة من .الحكومية السندات تلك إصدار/إخراج تم من يقترب فائدة بسعر السيادية السندات تلك بسداد ببساطة الأوروبي الاتحاد يسمح أن هو بكثير ذلك من أكثر فيه مرغوب الأفضل فمن ،واقعة حقيقة الممتاز النقدي نظامي يصبح وعندما إذا ،المستقبل وفي .المائة في صفر بمعدل أو المائة في الصفر الأخير هذا وسيعود .أيضًا الأوروبي الاتحاد دول ديون من كبير جزء ومعها .بالكامل الحكومية السندات تلك تدمير يتم أن وبالطريقة الصحيح النطاق على تنفيذه تم إذا ،أيضًا الأوروبي الاتحاد وعلى الأوروبي الاتحاد دول جميع على بالنفع الصحيحة.

الأموال اقتراض في يرغبوا لن فهم .ذلك في يرغب لن الأوروبي الاتحاد لأن .ينجح لن ،أشرت كما ،للشعب الكمي التيسير الوقت في .البساطة بهذه الأوروبي الاتحاد لمواطني المقترضة الأموال تلك إعطاء ثم (دفعها عدم أو) عليها الفائدة ودفع التكامل وبالتالي المالي التكامل يفيد وهذا .الحكومية السندات لشراء هذه الكمي التيسير أموال استخدام يتم ،أشرت كما ،الحالي ذلك تحقق لا الأوروبي الاتحاد لمواطني المقدمة والهدايا .الأوروبي الاتحاد مصلحة يخدم وبالتالي .الأوروبي للاتحاد العام الحالي النقدي النظام ظل في كافٍ بشكل.

سداد على ذلك بعد الأموال تلك إنفاق تم وإذا ،بالفعل ذلك سيفعل الأوروبي الاتحاد كان إذا للشعوب الكمي التيسير ينجح قد من أعلى عليها الفائدة سعر يكون ديونًا أيضًا الديون هذه تكون أن يجب ،أخرى مرة ثم .الأوروبي الاتحاد في المقيمين ديون الكمي التيسير هذا كان إذا ما هو السؤال فإن ،الحالة هذه في حتى ولكن .الكمي التيسير مبالغ قروض على المدفوعة الفائدة تلك إنفاق سيتم الذي وما للشعب الكمي التيسير هذا سيعمل كيف حتى يذكر لا للشعب الكمي التيسير ومقترح .حقًا سينجح عليه الأموال.

أفضل حتى أو الوطنية الحكومات به تقوم أن الأفضل من سيكون للناس بالنسبة الكمي التيسير أن الحقيقة تبقى ،ذلك جانب إلى لم ،الحالة هذه في حتى ،الحالة هذه في .الأوروبي المركزي البنك من بدلاً الدولية أو الوطنية المنظمات قبل من بكثير ذلك من ليس وكلاهما .الوطنية البنوك أو الأوروبي المركزي البنك به يقوم شيء هو الكمي التيسير لأن كمي تيسير الكمي التيسير يعد إيجابية بطريقة الشيء هذا مثل تنفيذ على تمامًا قادرين غير أنهما إلى بالإضافة ،ذلك في مصلحة لهما.

يتم الكمي التيسير لأن وأيضًا .تمامًا مكتمل وغير مدروس غير اقتراح الواقع في هو للشعب بالنسبة الكمي التيسير فإن لذا الكمي التيسير لمقترح الاهتمام من الكثير إيلاء يتم أن المؤسف من أنه أجد أيضًا السبب ولهذا .مقترضة بأموال بالتالي تمويله تجاهل تم إذا بكثير الأفضل من وسيكون سيكون .المشروط غير الأساسي الدخل وهو له قيمة لا الذي الآخر والاقتراح هذا تعمل التي الأخرى المجموعات وكذلك ("أموالنا" مؤسسة مثل) النقدي للإصلاح الدولية للحركة التابعة والمجموعات الأفراد أفضل وهو) الممتاز النقدي النظام بإدخال اقتراحي إيلاء يتم وأن .مقترحاتهم وخاصة .المستقبل في تمامًا النقدي الإصلاح على ممكن وقت أقرب في وتقديمه الكامل الاهتمام (!يكون أن ويمكن موجود وحل خيار.

معين دخل على فعلاً يحصل أن يجب مواطن كل أن يعني الاقتراح هذا فإن .المشروط غير الأساسي الدخل لاقتراح بالنسبة أما وعلى .منه الأساس تكاليف لدفع أيضاً كافياً الدخل هذا يكون أن ينبغي ،الجوهر حيث ومن .أيضاً مشروط وغير أساسي كدخل

عندما حتى أوروبا في المواطنين من الكثير يكسبه لما بالفعل مساوياً أو أعلى عندئذٍ سيكون الأساسي الدخل هذا فإن ،النحو هذا في عليه هو مما أقل أو بكثير أسوأ المشروط غير الأساسي الدخل ظل في الأساس يكون أن المرء أراد إذا إلا ،بالفعل يعملون ظل في تمامًا مستحيل ،حقًا الأوروبي الاتحاد مواطني لجميع مشروط غير أساسي دخل دفع أي ،الوضع وهذا .الحالي الوضع دخل دفع فإن ،الاحتياطي كامل احتياطي مصرفي وضع أو نظام مع أو داخل وأيضًا .ممكن غير فهو الحالي؛ النقدي النظام الأساسي الدخل اقتراح فإن ،أيضًا السبب ولهذا ،وبالتالي .تمامًا ممكن غير بالتالي سيكون مواطن لكل مشروط غير أساسي له قيمة ولا بالفعل هراء بالتالي هو للجميع المشروط غير.

هو ،الممتاز النقدي النظام إدخال تم ما إذا تمامًا وممكن جيد بشكل للتحقيق قابل للجميع المشروط غير الأساسي الدخل إن فيه مرغوب وغير القيمة عديم يزال ولا كان المشروط غير الأساسي الدخل فإن ،الحين ذلك في حتى ولكن .واقعة حقيقة الكثير بالفعل يكسبون الناس من فالكثير .الدخل هذا مثل على حقًا الجميع يحصل أن فيه المرغوب غير من لأنه ،أولاً .تمامًا ينبغي لا ،ذلك إلى بالإضافة ولكن .ضروري وغير فيه مرغوب غير أمر مشروط غير أساسيًا دخلًا ومنحهم ،الأيام هذه جدًا لما مكمل هو ما بقدر أساسيًا يكون أن ينبغي لا ذلك إلى بالإضافة يعطى دخل وأي ،مشروط بل مشروط غير الدخل يكون أن بالفعل الاجتماعية والمزايا الاجتماعي التأمين هذا يعمل .والمزايا الاجتماعي التأمين خلال من يتلقاه أو بالفعل الشخص يكسبه تحسين بالإمكان سيكون ،فقط .ومطلوب صحيح بشكل الأقل على أو تقريبًا الأمثل النحو على وضمنه الحالي النقدي النظام في داخل كبير بشكل الجديدة الاجتماعية والمزايا التشريعات وكذلك الاجتماعية والقوانين الاجتماعية والمزايا التأمينات من كل يجب .الجميع عن بعيدًا الجميع على وتنطبق ومشروطة مرغوبة الإضافات هذه ستكون ،وفقط .وضمنه الممتاز النقدي النظام الأفراد ورغبات للمجتمع ومناسباً وتطبيقياً علائقياً إليه وتنتمي تناسبه التي النقدية والسياسة الممتاز النقدي النظام يكون أن السيطرة أملك لا للأسف ولكن ،السلبية الرغبات من الكثير تنفيذ يتم ألا نأمل حيث .الوقت ذلك في والحكومات والمنظمات عام بشكل أنه إلا .البيئية الإدارة نظام سيحققه فيما سلبية أشياء هناك تكون أن جدًا المحتمل ومن ،أيضًا ذلك على الكاملة الصحيحة بالطريقة واستخدامه تنفيذه تم إذا أفضل وضع إلى سيؤدي.

ذلك ويرجع .منه يكفي ما يوجد لا الأقل على أو ،العمل من الكثير هناك أن يبدو لا ،(2016) اليوم ومجتمعنا عصرنا في كان فلو .العمل مقابل والدفع العمل لتوليد الحالي العصر في المتاح والمال .والدخل العمل بين الصارم الارتباط إلى أساسًا فيه مرغوب ولكنه الآن الموجود غير العمل من المزيد خلق لأمكن ،والعمل العمل ثمن لدفع المتاح المال من المزيد هناك. المزيد ،المثال سبيل على ،أو للعلم الأفضل الدعم من المزيد وكذلك ،للمسنين الأفضل الرعاية من المزيد ذلك يشمل أن ويمكن هذه في كافٍ بشكل توظيفه يتم أن يمكن العمل يستطيع من كل بأن مقتنع أنا .المجتمع في والمنظمات الاجتماعية الأنشطة من على مبنية ستكون ،توفرت ما ومتى إذا ،للدخل مكملات أي فإن وعندئذٍ .المال يتوفر وعندما إذا المجتمع في الإضافية المهام استمرار مع .مشروط بشكل منحها سيتم وبالتالي ،بها الالتزام عدم أو للمجتمع الإضافية الرغبات بتلك الالتزام من الأدنى الحد القادرين الأشخاص من بكثير أقل بشروط الدخل مكملات على الإطلاق على العمل يستطيعون لا الذين الأشخاص حصول المجتمع تجاه كواجب ،ما حد إلى وينبغي .العمل على.

حاولت لقد .آخرين بين من غرايبر ديفيد اقترحه كما ،"الديون يوبيل" اقتراح أيضًا هنا أذكر أن أود ،آخرًا وليس أخيرًا من مختلفة ومقترحات "الكامل المصرفي الاحتياطي" وراء أيضًا نفسه هو أنه يبدو الذي ،غرايبر بديفيد الماضي في الاتصال في يرغب وربما "احتلوا" حركة خلال من المقترحات هذه إلى جزئيًا الانتباه لفت والذي ،النقدي للإصلاح الدولية الحركة قبل عام حتى الأقل على والهاوية الرديئة النقدي الإصلاح بمقترحات ويهتم بل أيضًا يفضل بالتالي لأنه هذا .المستقبل في طرحها لن .خاص بشكل جيدة ليست الآن حتى مقترحاته ولكن .الممتاز النقدي نظامي وهو ألا ،وفعال جيد حل يوجد بينما .2016 عدم .يخسرونها لا أو بالكامل أموالهم يخسرون قد الدائنين أن يعني مما ،الديون إلغاء على ينطوي لأنه الديون يوبيل ينجح ليس وبالتأكيد الكفاية فيه بما ليس ولكن ،بعضها .حقًا مفيد غير أمر وهو المجتمع في الأموال تحويل هو هذا .أموالهم استرداد هو به والمقصود .الكتاب هذا من آخر جزء في أيضًا ذكرت كما للديون الفعلي السداد هو وصوابًا مثالية والأكثر .الأمثل أمواله ببساطة الدائن ويستعيد منه يتخلص لا أو جزئيًا الدين من المدين يتخلص حيث .الديون سداد وبالتالي الفعلي السداد.

ولا "سنة آلاف عشرة أول ،الديون" كتابه في إليها يتطرق أو يذكرها غرايبر ديفيد أر لم مهمة أخرى قضية هناك ،ذلك ومع أجل من هي هل .عليها والتعاقد إنشاؤها تم التي الديون هي ما :مسألة عن أتحدث أنا .الأخرى كتاباته أو محاضراته من أي في التي الأساسية للاحتياجات اللازمة بالأموال تتعلق أنها أم ،للناس الإضافية الإضافية المطالب أو الرغبات أو الكمالية السلع ،أنثروبولوجي منظور ومن أنثروبولوجيا عالم بصفته ،غرايبر ديفيد أن أعتقد للعيش؟ ،الحياة قيد على للبقاء حقًا الناس يحتاجها سلع ثمن لدفع بكثير أكثر الماضي في تُؤخذ الماضي في الديون كانت بينما أنه توضيح خلال من الكثير يضيف أن بإمكانه كان أيضًا أخذها ويجب ،فأكثر أكثر تُؤخذ الآن نفسها الديون هذه فإن ،حقًا الناس يحتاجها لا كمالية احتياجات أو وخدمات أشياء أو الاحتياجات هذه أصبحت ربما .لا أو مدفوعة أو اجتماعيًا مرغوبة كانت سواء ،الأساسية الاحتياجات ثمن دفع ومواصلة لدفع عن أتحدث أنا لذلك .طبيعية بطريقة المجتمع في والاستمرار للعمل بآخر أو بشكل عنها غنى لا يزال لا ولكن أكثر الأساسية يزال لا ولكن مباشر بشكل حيوية ليست أشياء .أيضًا والتعليم المحمولة والهواتف الإنترنت مثل مباشرة حيوية ليست احتياجات حالية أساسية احتياجات اعتبارها ينبغي حتى أو الممكن من.

يعملون كانوا إذا وخاصة .الأساسية احتياجاتهم تلبية أجل من الناس يستدين أن الإطلاق على فيه المرغوب غير من ،وبالطبع تقديم من تجعل الحقيقة هذه وبالتأكيد أيضًا .الناس من متزايد لعدد بالنسبة واقعًا الأمر هذا أصبح ،الحالي عصرنا في ولكن آخر شيء أي من أعلى .القصوى الأولوية حقًا هو الممتاز النقدي نظامي تقديم إن .للغاية ضروريًا أمرًا النقدي نظامي.

27. ومقترحهم أموالنا مؤسسة

،الآن وحتى 2011 عام في ،أخرى أمور بين من النقدي للنظام وابتكاري الجديد النقدي نظامي عن الأول كتابي نشر منذ النقدي ونظامي النقدي للنظام ابتكاري عليه يبدو أن يجب وما .للوضع فهمي هو ما مختلفة ومنشورات ملفات في سجلت الممتاز النقدي نظامي صوّرت ،عامين قبل ،أيضًا .تنفيذه ويمكن ينبغي وكيف التكميلية التكميلية النقدية وسياستي الممتاز (W.T.M. مقال/ورقة في (اليوم هي كما آنذاك متقدمة كانت ،الواقع في) آنذاك تصورتها كما التكميلية النقدية وسياستي الاقتصاد مجلة في للنشر ذلك بعد قدمته والذي (2012 ،الممتاز النقدي مجتمعي نحو التحول وقت حان" ،Berendsen هذه قبول يتم لم ،الحظ ولسوء .(السياسي) الاقتصاد مجال في الرائدة الأكاديمية المجلات إحدى وهي .(JPE) السياسي ملفاتها تخزن المجلة هذه كانت إذا - لذا ،أيضًا الوقت ذلك في إلكترونيًا تقديمها تم ولكن .الوقت ذلك في للنشر المنشور/الورقة أمور بين من ،المنشور هذا إلى وبالإضافة .أيضًا هناك متاحة تظل أن المحتمل فمن - صحيح بشكل بها وتحتفظ الإلكترونية بعد شيئًا منه أسمع أو أسمع لم ولكنني ديسلبلوم السيد الهولندي المالية وزير إلى المعلومات بعض بالفعل سلمت قد كنت ،أخرى .الإطلاق على ذلك

نقدي نظام بتقديم الخاص اقتراحي انتظار طال أن منذ جديد نقدي لنظام الأخرى والمقترحات المبادرات من العديد ظهرت كما اقتراحي تنافس إنها بل ،بالموضوع صلة ذات أو مفيدة ليست المقترحات هذه وأن سيما لا ،عموما عنها راضيا ولست .ممتاز .الخاص اقتراحي تنفيذ صعوبة من وتزيد الخاص

مراحل في والمنظمات الناس أزود كنت ،(2002 عام حوالي) النقدية والنظم والمال للاقتصاد واستكشافي بحثي بدأت أن منذ كتبت أنني كما .النقدية والسياسات والنظم الاقتصادية والأزمة بالاقتصاد يتعلق فيما ولديّ لديّ كانت برؤى مختلفة زمنية جزئيًا ونشرت كتبت أنني من الرغم على .الإنترنت على قراءته ويمكن منه كبير جزء نشر وتم الموضوع هذا حول الكثير يفعله كان مما ممكن قدر أكبر وتسجيل معرفة أيضًا وحاولت الآن حتى التواصل على دائمًا حريصًا كنت أنني إلا ،الكثير : وهما ،الأقل على لسببين نسبيًا قليلًا التواصل كان .الأخرى والمنظمات الأفراد

للأسف أنه اكتشفت ،عملي عن الآخرون قرأه أو عرفه ما وعرفت رأيت الذي الوقت في وأيضًا الآخرين مع تواصلي خلال ولا كان ،الحظ ولسوء .النقدي التغيير ومقترحات النقدي الإصلاح على أيضًا تعمل زالت وما كانت أطراف أيضًا هناك كانت على مني اطلعوا أنهم أو حال أي على أعمالي بعض وقرأوا قرأوا قد يكونوا أن إما الأحزاب أو الأفراد بعض أن الحال يزال دون ولكن الخاصة مقترحاتهم بتكييف الأحزاب أو الأفراد هؤلاء قام ذلك بعد ولكن ،مقترحاتي من أجزاء أو الأفكار بعض من قريبًا ،2014 عام نهاية حتى الأقل على ،فرد أو طرف أي يكن لم علمي حد على أنه من الرغم وعلى .اسمي ذكر التي المقترحات من والمزيد المزيد أيضًا ويعلنون مقترحي من فأكثر أكثر ويقتربون اقتربوا أنهم إلا ،أنا كنت كما مقترحهم .الاختلافات من العديد هناك يزال لا لأنه "يبدو" عمدًا أكتب .منها أجزاء في متشابهة أيضًا تبدو أو معه تشترك أنها يبدو حذرًا أكون أن يجب أنني هي الحقيقة لكن .الكتاب هذا من أخرى أجزاء في وأيضًا الفصل هذا في الاختلافات تلك إلى سأعود النقدي النظام بتطوير قام من فقط أنا وحدي أنا .الممتاز النقدي نظامي وتطوير اقتراحي الآخرون يدعي أن أريد لا لأنني للغاية يتم أن وبمجرد إذا ذلك على والتقدير الفضل كل يستحق من فقط أنا أيضاً وحدي وأنا ،(الممكنة) الإضافية والسياسات الممتاز أردتها التي الظروف ظل وفي ذهني وفي ،تصورتها التي بالطريقة النقدي للنظام ابتكاري أو/و الممتاز النقدي النظام تقديم الآن تفعل كما الأموال إنشاء في تستمر وقد أيضًا يمكنها البنوك أن أيضًا الخصوص وجه على هي الظروف .دائماً واقترحتها ابتكاري تقديم يتم بالفعل الموجودة الظاهرة هذه بعد ولكن (وبفائدة الجزئية الاحتياطية المصرفية بالطريقة يسمى لما وفقًا) / أمازون موقع على 2011 عام في المنشور كتابي في أخرى أمور بين من وصفتها التي للأغراض كإضافة المال لنظام Kindle.

يعدلون أو ويعالجون النقدي الإصلاح مقترحات على أيضاً يعملون زالوا وما كانوا الذين الآخرين تبني بسبب أنه كما يبدو النقدي للإصلاح آخر اقتراح فكل .مقترحي مع الأخرى المقترحات تنافس خطر يزداد ،لذلك نتيجة الخاصة مقترحاتهم أكثر يكن لم إن - النقدي لنظامي الفعلي التطبيق وكذلك مقترحي حول والشرح التواصل ويجعل اقتراحي ينافس مجدياً أو قيماً المقترحات جميع فإن ،(2015 عام أواخر في أي) كتابي من الجزء هذا فيه أكتب الذي الوقت وهو ،الآن وحتى .صعوبة للغاية مكتملة غير تزال لا وبالتالي للغاية ضئيل فهم إلى الحقيقة في تستند اقتراحي باستثناء الموجودة النقدي للإصلاح الأخرى ،ذلك من النقيض وعلى .العملي الواقع في الاستخدام أو للتطبيق قابل غير هواة عمل أيضًا المعنى وبهذا نظرية أكثر وأيضًا فهم عدم من بكثير أفضل فهم إلى يستند الممتاز النقدي نظامي هو الذي النقدي للنظام الخاص وابتكاري الخاص اقتراحي فإن الصدد هذا في - للغاية المهم من فإنه ولذلك .النقدي الإصلاح مقترحات يعلنون أو يقدمون الذين الآخرين والأفراد الأطراف يحل وأن المجتمع في بالفعل تقديمه يتم الذي الوحيد الاقتراح أيضًا وهو ،الاهتمام من قدر بأكبر اقتراحي يحظى أن - أيضًا ممكن وقت أقرب في الحالي النقدي النظام محل الممتاز النقدي نظامي.

والأفراد والمجموعات .النقدي الإصلاح على يعملون الذين الآخرين والأفراد المجموعات من العديد هناك ،الحالي الوقت في يلي ما الأقل على هم مقترحاتهم وتطور الآن أو الأخيرة السنوات في سواء بمقترحاتهم علم على أنا الذين:

المجموعات تلك كل وتقترح المجموعات تلك تريد ،عام بشكل .لها التابعة المجموعات وجميع النقدي للإصلاح الدولية الحركة تريد أنها "أموالنا" الهولندية المجموعة/الفرع ذلك في بما ،المجموعات تلك جميع أعلنت ،2014 عام حتى .الشيء نفس أيضًا ربما ،انتباهي يلفت ما ."الكامل المصرفي الاحتياطي" بنظام "المصرفي الجزئي الاحتياطي الاحتياطي" نظام استبدال يتعلق فيما وفهمي أعمالي من بعضًا قرأ قد "أموالنا" مبادرة على القائمين من الأقل على واحدًا شخصًا أن أعرف لأنني غيرت أنها يبدو الخصوص وجه على "أموالنا" مجموعة/مؤسسة أن هو ،النقدية والسياسات والأنظمة الاقتصادية بالأزمة أو المجموعة أن حقيقة هو أيضًا انتباهي يلفت ما .2015 عام بداية/2014 عام نهاية منذ جدًا كبير بشكل مقترحاتها محتوى ،2012 عام في النقدية والسياسات الأنظمة في البحث في فقط بدأت أنها إلى الإلكتروني موقعها على تشير نفسها المنظمة بقوة وتدعم للحكومة مقترحات بالفعل تقدم فهي حال أي وعلى فهمها في جدًا متقدمة بالفعل أنها يبدو 2015 عام في بينما المجتمع في ومحققًا مقبولًا تجعله أن وتحاول الأساسي الدخل إدخال.

الحديثة النقدية بالنظرية مرتبطة/مقترحات

غرايبر ديفيد / "احتلوا" حركة طرحتها كما النقدي الإصلاح مقترحات

تركيزه ومجالات المستدام للتمويل فيفلز هيرمان مختبر مقترحات

يقترحون ،النقدي للإصلاح الدولية الحركة مثل ،ذلك يفعلون الذين وأولئك .الديون من الخالية الأموال يقترحون الذين أولئك شخص أي يقترح لا كما .الكامل الاحتياطي الاحتياطي نظام إلى والانتقال الجزئي الاحتياطي المصرفي النظام إلغاء عمومًا نظام إلى بالانتقال له قيمة لا الذي الاقتراح عن النظر بصرف ،تمامًا جديدًا نقديًا نظامًا الديون من الخالية النقود يقترح المصرفي الجزئي للاحتياطي الكامل الإلغاء عند المصرفي الكامل الاحتياطي الاحتياطي.

أن سبق التي المجموعات في منخرطون الأشخاص هؤلاء من العظمى الغالبية .يلي ما ذلك يشمل ،الأشخاص حيث من ثم أسماؤهم التالية الأشخاص إذن وهم .وراءها يقفون أو ذكرتها :

مقترحات أو اقتراح لديه ولكن أعلاه المذكورة المجموعات من أي في مشاركًا ليس الشخص هذا ،علمي حد على .ليتير برنارد بنفسه النقدي للإصلاح.

المصرفي/المصرفي النظام إصلاح على خاص بشكل يركز ولكنه النقدي للإصلاح مقترحات نفسه بروير أد يقدم بروير أد. حيث من الأكبر الخطر هي المجموعة تلك أن أرى ،أسباب ولعدة . "أموالنا" مجموعة/لمؤسسة المبادرين أحد هو بروير آد فحتى .مقترحاتي إلى نسبها أو الوقت مرور مع/تدريجي بشكل النقدي للإصلاح مقترحاتها وتكييف ومقترحاتي لفهمي تبنيها

من ومختلفة عديدة ولأسباب العملية الناحية من تماماً للاستخدام قابل غير مقترحهم يزال لا ،2015 عام أواخر وحتى ،الآن اقتراحي نحو فأكثر أكثر التحرك (يريدون) أنهم يبدو ،ذلك ومع .(أيضاً والأفضل الأوسع) وفهمي مقترحي عن كثيرة نواحٍ.

به الخاص المستدام التمويل ومختبر فيفلز هيرمان

ذكرت أن سبق (2 في ،هؤلاء من .هولندا "أموالنا" وكذلك المتحدة المملكة في الإيجابية الأموال وراء يقفون الذين الأشخاص بروبري أد السيد

ديفيد اقترح ."احتلوا" حركة وراء يزال ولا وكان ،الديون عن الآن وشائعًا شهيرًا كتابًا كتب الذي المفكر ،غرايبر ديفيد الاحتياطي إلى الجزئي الاحتياطي الاحتياطي من الانتقال شكل في "احتلوا" حركة خلال من نقديًا إصلاحًا أيضًا غرايبر الكامل.

الزمنية المرحلة هذه في الأقل على ،أصلاً بمقترحات أتوا وإن ،فعلاً بمقترحات يأتون لا والمجموعات الأفراد هؤلاء معظم اقتراحي أما .المجتمع إلى مباشرة لإدخالها جاهزة غير وبالتالي مكتملة غير الأقل وعلى عملية ليست فهي ،(2015 أواخر) ،ذلك يحدث وعندما وإذا .والمجتمع المجتمع في لإدخاله ومناسب تمامًا وجاهز وكامل عملي اقتراحي فإن ،أخرى ناحية من في الإطلاق على واجتماعية نقدية ثورة أكبر ذلك سيعني ذلك إلى بالإضافة ولكن ستنتهي الأزمة فإن ،ذلك يحدث وعندما مجتمعنا.

الأكثر الخطوة هو الجديد النقدي ونظامي النقدي ابتكاري أن حين في ،الكتاب هذا من أخرى أجزاء في أيضًا ذكرت وكما النقدية فالثورة .مجتمعنا في شاملة إصلاحات إجراء لضمان النهائية الخطوة أو الوحيدة الخطوة ليس بالتأكيد أنه إلا ،أهمية في الاجتماعية والتحسينات الثورات مختلف لإحداث ضروري الممتاز النقدي نظامي ويوجهه سيحدثه الذي النقدي والابتكار ،التنظيمية والتحسينات ،السياسية التحسينات عن أتحدث إنني .المثلى بالطريقة الإطلاق على ودعمها وتمكينها المجتمع لأن التغيير وليس والتقدم التحسينات عن عمدًا أتحدث وأنا .وغيرها ،والتقدم الفردية والتحسينات ،العلمية والتحسينات فينبغي ،بالفعل حدثت وإذا .تنفيذها ينبغي ولا تمامًا مجدية وغير منطقية غير هي تقدمًا أو تحسينات ليست التي التغييرات وبناءة إيجابية الأكثر التحسين وإمكانيات أنشطة إلى ممكن وقت أقرب في تداركها أو تصحيحها.

مصرفيًا أو نقديًا نظامًا تريد أنها تقريبًا 2015 عام أوائل أو 2014 عام منذ الإلكتروني موقعها على أموالنا مؤسسة تقول المال نظام عمل كيفية حول أبحاث إجراء في 2012 عام في بدأت أنها إلى أيضًا وتشير .ضده وليس المجتمع لصالح يعمل يريدون كما .والديون الفوائد من الخالية الدولة وأموال عامة إدارة تحت النقود خلق وضع أحدهم يريد .بشأنه تحسينه يمكن وما والسيدين (2012 عام في المؤسسة أسس الذي) ماليفييت وال دي لوك أموالنا يدير .البنوك تخلقها التي للأموال حد وضع حقًا في لاحق وقت في وكذلك ،الحالي الوقت في .2012 عام في المؤسسة هذه بدأت .ليندن دير فان ومارتين ألتيس كورثالس نيلز "أموالنا" هي المؤسسة أن أيضًا وندرك نذكر أن المهم من ،الخطاب هذا

المصرفي الاحتياطي نظام نحو التحرك إلى الآن يشير يزال لا النقدي للإصلاح الدولية للحركة الإلكتروني الموقع أن كما الكامل

،الفولغلد يعنيه ما مفهوم إثبات خلال من ،المؤسسة نفس أن يبدو ولكن ،الفولغلد ونظام الفولغلد عن تتحدث "نقودنا" مؤسسة أن حين في ،بالكامل المغطاة الأموال إلى يرمز الواقع في الفولجلد أن حقيقة عن أتحدث أنا .نفسه المفهوم مع الواقع في تتناقض بشكل يرجع وهذا .فهمه تم ما الواقع في ليست فهي وبالتالي ،واقعي شيء أي إلى تستند لا الحالي اقتراحهم في التغطية تلك أن ما بعد يفهموا لم أنفسهم هم لكنهم ،2015 عام في جزئياً الموضوعي اتجاههم غيروا قد أنهم يبدو بذلك أنهم إلى أساسي مفاهيمه يبني ("أموالنا") المرء لأن ومفاهيمهم طرحهم في منطقية عدم هناك .الإطلاق على كامل بشكل عنه يتحدثون المصرفي الاحتياطي مفهوم حتى ،بعد تماماً ذلك يفهم لم نفسه هو ولكنه ويسمعه يقرأه وما الآخرين أعمال على ومقترحاته

الحركة به تلتزم ما هو الاحتياطي الكامل المصرفي الاحتياطي هذا ولكن .كثيراً الآن يطرحه ما مع تماماً يتناسب لا الكامل تريده ما أنه على اليوم تتواصل نقودنا تزال لا وما كامل بشكل نقودنا وكذلك النقدي للإصلاح الدولية.

للنظر ملفتة عرض طريقة هذه .واحد يوم أو واحدة ليلة في يتحقق أن يمكن الفعلي الانتقال أن إلى "أموالنا" مؤسسة تشير عدة ذكرت ،الأخيرة السنوات في وأيضًا وجيزة بفترة ذلك بعد أيضًا ولكن 2011 لعام كتابي في ذكرت لأنني ،لي بالنسبة أو واحدة ليلة في الانتقال ترتيب يمكن أنه ("أموالنا " من أشخاص يقرأها أن يمكن التي والأماكن الإنترنت على أيضًا) مرات الأمر يتعلق ما بقدر الليلة تلك في تحدث أن يجب التي التغييرات أن هي أيضاً الوحيدة والحقيقة .حقيقة وهي ،واحد يوم التي التغييرات تلك وأن .أيضاً وتسميها "أموالنا " مؤسسة تقترحها التي التغييرات مثل المدى وبعيدة صعبة ليست ،باقتراحي ستكون (2015 عام أواخر ،الآن حتى) الإلكتروني موقعهم على واسع نطاق على ذكرها يتم والتي "أموالنا " مؤسسة تقترحها غير مقترحاتهم أن كما .أيضًا العالمي للاقتصاد (بالتالي) ولكن الهولندي للاقتصاد ومزعزعة للغاية ومضرة ضرورية غير بكثير أطول وربما لإعدادها عام من أكثر بالتأكيد ستستغرق العملية الناحية ومن ،الصدد هذا في الإطلاق على للتطبيق قابلة على الحصول الإطلاق على الممكن غير من أنه أعتقد لا لأنني ،الإطلاق على ممكنًا ذلك كان إذا .فعلياً وإنجازها لترتيبها ،واحدة ليلة خلال حقًا فيه التحكم يمكن بالتالي انتقالي أن حين في .المجتمع في أجلها ومن معها يتماشى وما "أموالنا" مقترحات .اللازمة والبرامج والأجهزة الجيدين الخبراء/الخبراء بعض يتطلب أنه من الرغم على ... لذلك المطلوب الإعداد ذلك في بما .آخر شيء أي إلى الحاجة دون ...فقط واحد يوم أو ليلة في والانتقال الإعداد من كل به؛ القيام يمكن ذلك بعد ولكن.

."المتحدة المملكة في الإيجابي المال" منظمة أيضًا إليها تنتسب والتي .النقدي للإصلاح الدولية للحركة تابعة "أموالنا" مؤسسة "أموالنا" مؤسسة وكذلك النقدي للإصلاح الدولية للحركة التابعة المنظمات كل اقترحت .أوروبا في أخرى منظمة 15 وحوالي الجزئي النقدي الاحتياطي من الانتقال 2016 يونيو حتى الأقل على "احتلوا" وحركة "المتحدة المملكة في الإيجابية النقود"و للحركة الإلكتروني الموقع على مكتوب يزال لا ،2016 عام منتصف في ،الآن حتى ،الواقع في .الكامل النقدي الاحتياطي إلى لا ما الواقع في هو وهذا .الكاملة الاحتياطية المصرفية الخدمات إلى الانتقال تريد "أموالنا" مؤسسة أن النقدي للإصلاح الدولية وأن ،النقود خلق عن البنوك تتوقف أن بالتالي يريدون هم ،الأحوال كل في ولكن .الآن وتريده تتواصل "أموالنا " مؤسسة تزال طريقة محلها وتحل تمامًا البنوك قبل من النقود لخلق الحالية الطريقة تختفي وبالتالي ،الفوائد أو بالديون النقود خلق عن تتوقف .الفوائد أو الديون ولا النقود بخلق للبنوك فيها يُسمح ولا مقترحاتهم مع تتوافق.

فهم على وقائم .ومختلف وأفضل بكثير أوسع هو ،أيضًا اقتراح وأفضل حل أفضل أيضًا وهو ،الخاص وحلي اقتراحي إن نظامي لماذا أيضًا شرحت فقد ،الكتاب هذا من أخرى أجزاء في عليه العثور يمكن وكما ،ذلك إلى وبالإضافة .بكثير أفضل التي النقدية السياسة هي وما .الجديد النقدي نظامي ومع الجديد النقدي نظامي في مشكلة التضخم يكون لن ولماذا .أفضل النقدي طويلة فترة منذ جاهزاً وجه أفضل على تناسبه التي والسياسات الممتاز النقدي لنظامي اقتراحي كان لقد .أفضل بشكل تناسبه المنظمات أو/و "نقودنا" مؤسسة الآن قدمتها التي العملية وغير المكتملة وغير المكتملة غير المقترحات من بكثير ذلك وقبل .النقدي للإصلاح الدولية للحركة التابعة الأخرى

"احتلوا" وحركة النقدي للإصلاح الدولية للحركة التابعة الأخرى والمجموعات "أموالنا" مجموعة تقترحها التي المقترحات إن أزمة هي المطروحة الأزمة أن والحركات المجموعات تلك كل تفترض ،الخصوص وجه على .الأطفال لعب من نوع هي على هذا يقرأ أن للمرء يمكن كان إذا خاصة .الديون من خالية نقود إنشاء اقتراح المنطقي فمن ولذا .الأول المقام في ديون ومع .الشيء نفس تقترح والتي بنفسي كتبتها التي العديدة المقالات من 1 في الشأن بهذا اقتراح تغيير قبل أو عام قبل الأقل يجري ما لفهم أكثر والفهم الاحتراف من كاملة ودرجة كامل ومستوى الأمام إلى كاملة خطوة أنها هي الحقيقة فإن ،ذلك بل فقط ممكنة تكون لا التي النقدية السياسة هي وما ،من قبل من ثم ومن الأموال تلك إنشاء ذلك بعد ينبغي وكيف ،بالفعل بالطريقة فعليًا الاقتصاد يتطور لكي المصرفي ونظامنا واقتصادنا مجتمعنا في بالضبط يتغير أن يجب الذي وما .أيضًا مرغوبة عام أواخر) اللحظة هذه حتى إليه تفتقر تزال لا أمر هو ،حقاً المناسب الأمثل والحل الفهم أي ،الأخير هذا .المستقبل في المثلى

الأفراد وكل ("أموالنا" مجموعة أيضاً ذلك في بما أي) النقدي للإصلاح الدولية الحركة إلى المنتمية المجموعات كل (2015 أساساً لها قيمة لا التي مقترحاتها تجاه ما بطريقة يشعرون أو معها التعامل عليهم يتعين الذين.

حتى الأقل على ،بالفعل أرادت النقدي للإصلاح الدولية للحركة تابعة تزال ولا كانت التي المنظمات جميع فإن ،أشرت كما بدلاً أنه يعني وهذا .المصرفي النظام في الكامل الاحتياطي إلى الجزئي الاحتياطي الاحتياطي من الانتقال ،2014 عام نهاية ثم ومن .المتداولة الأموال مقابل كامل احتياطي هناك يكون أن يجب ،المتداولة الأموال مقابل الجزئي الجزئي الاحتياطي من أنها Ons Geld مؤسسة تعلن ،الحالي الوقت في .ملموس وشيء قيمة ذو شيء ،ما شيء من الاحتياطي هذا يتكون أن يجب عن (جدًا صريح بشكل) تتحدث تعد لم ولكنها ،الآن بعد نقودًا البنوك تخلق أن تريد لا وأنها ديون بدون نقود خلق تريد ،لا أم المتداولة النقود مقابل احتياطي هناك يكون أن ينبغي كان إذا ما جدًا المهم من أنه حين في .الكامل المصرفي الاحتياطي تفتقر بالتالي لأنها ،ذلك إلى تتطرق لا أموالنا مؤسسة فإن ،ذلك ومع .لا أم كاملًا الاحتياطي هذا يكون أن ينبغي كان إذا وما قناعة على وأنا .يذكره لا الإلكتروني الموقع ولكن ما مكان في وصفوه قد يكونون ربما أو .ولماذا مطلوب هو ما فهم إلى تمامًا ....الأمثل الفهم على مبني وغير مكتمل غير أيضًا فسيكون ،ذلك في التفكير لكيفية ما مكان في وصف هناك كان إذا بأنه طويلة لفترة الموضوع هذا حول لديّ كان الذي الفهم على ليس وبالتأكيد.

الدولية الحركة إلى المنتمية المجموعات جميع مقترحات أي ،غيري النقديين المصلحين مقترحات أن على يدل شيء كل إن وما الواقع في يجري لما المكتملة غير والرؤية الفهم من جزئيًا هذا الفهم سوء وينبع .فهم سوء على تقوم ،النقدي للإصلاح حد إلى) المشكلة هي ليست ومجتمعنا اقتصادنا في الآن حتى النقود خلق بها يتم التي والطريقة فالبنوك .اقتصادنا في يحدث بها يتم التي فالطريقة .وغيرها ،"أموالنا" مؤسسة تقترح كما تماماً تتغير أو تختفي أن الضروري من يكون لن وبالتأكيد ،(كبير تسميته تم ما أو تسميته تم ما أو تسميه وما العقارية الرهون لتوفير الحالي العصر في البنوك قبل من وتقديمها القروض إنشاء الاحتياطي لأن ،كذلك ليس الواقع في ولكنه) "المصرفي الجزئي الاحتياطي الاحتياطي" بأنه آخرين بين من "أموالنا" قبل من فيه مرغوب وغير ضار "أموالنا" مؤسسة أو مجموعة تراه (قليلاً مختلف الواقع بينما نظري مصطلح المصرفي الجزئي. التخلص "نقودنا" تقترح ولذا .الاقتصادية الأوضاع تدهور في والوحيد الكبير السبب يكن لم إن ،الأسباب أكبر أحد وباعتبارها "الإيجابية النقود" تسميتها يمكن ربما وبالتالي ،إيجابية تكون النقود لخلق أخرى بطريقة واستبدالها منها.

المشكلة هي تكن لم الماضي في العقارية الرهون بها تقدم البنوك تزال ولا كانت التي الطريقة أن هي الحقيقة فإن ،ذلك ومع ذلك ولكن ،ككل والمجتمع للأفراد بالنسبة مشكلة أصبحت الماضي في قدمت عقارية رهوناً هناك أن من الرغم على .الرئيسية : يلي ما عن أتحدث أنا ،حال أي على .بيئية/خارجية بعوامل يتعلق ما بقدر العقارية الرهون بها تقدم التي بالطريقة يتعلق لا

بسبب خاصةً - المالي الوضع هذا تدهور ومع .العقارية الرهون هذه لهم مُنحت الذين المجموعات أو للأفراد المالي الوضع من المستفيدين بعض بإمكان يعد لم - المصروفات أو النفقات بزيادة مقترنًا ،ذلك غير أو مؤقتًا كان سواء ،الدخل في الانخفاض بقدر العقارية الرهون هذه بها مُنحت التي الطريقة بسبب هذا يكن لم .الرهون هذه سداد في بالتزاماتهم الوفاء العقارية الرهون تزال ولا أيضًا المنازل أسعار في الزيادة لعبت ،وبالطبع .الوقت ذلك بعد المجتمع في حدثت التي التطورات بسبب كان ما بسبب أكثر ولكن العقارية الرهون تقديم على قادرة تزال ولا كانت البنوك أن بحقيقة يتعلق لا هذا ولكن ،جدًا كبيرًا دورًا تلعب وأيضاً .ذلك في المشاكل من المزيد يواجهون الأفراد بعض فإن وبالتالي ،المعيشة وتكلفة الدخل بين ينشأ الذي التوازن عدم الأخرى والنفقات التكاليف في والزيادة الصحية الرعاية تكاليف في المتزايدة الزيادة بسبب.

بالرهون المتعلقة للمشاكل ونتيجة .ومجتمعنا اقتصادنا على العقاري الرهن مشاكل تركتها التي الضخمة المتسلسلة الآثار ثم .تصرفاتهم والأفراد المنظمات وغيرت النقدية سياستها الحكومات غيرت ،2008 عام حوالي المتحدة الولايات في العقارية اقتصادنا في الوضع تفاقم إلى والمنظمات الأفراد تصرفات في التغييرات وكذلك للحكومات النقدية السياسة في التغييرات أدت كبير بشكل ومجتمعنا.

فهمي إلى تستند مجموعة أي تقوم أن هو أريده ما آخر ولكن ،الإسهاب من بشيء هنا الموضوع هذا في أخوض أنني أعلم قراءة من المرء عليه يحصل الذي المحسن الفهم مع مقترحها تكيف أو الخاص بمقترحها تأتي ثم نصوصي في المضمن سواء الجزئية مقترحاتي أو مقترحاتي بنفس تأتي "مصادفة" ما مرحلة في وحتى منها يأتي ذلك كل أن تدعي ثم نصوصي النقدية والسياسة النقدي ونظامي النقدي للنظام ابتكاري على والتقدير الثناء كل يستحق من أنا وفقط أنا .لا أم الصياغة بنفس في خاطئ هو ما وكذلك والسياسة بالنظام يتعلق فيما سواء .معه يتماشى الذي والفهم الشرح وكذلك معه تتماشى التي المقترحة بل ،فحسب ناجحاً الجديد النقدي نظامي يكون لن ولماذا .النقدية والسياسات والنظم بالاقتصاد يتعلق فيما الحالي الفهم سوء المأمول القريب المستقبل في والمجتمع للاقتصاد والعظيم الأفضل الحل سيكون.

.2014و 2012 عامي بين كذلك كانت كما أيضًا ولكن ،الآن هي كما . "أموالنا" مؤسسة مقترحات أو مقترح إلى العودة الدولية الحركة داخل المجموعات قبل من تطويرها تم كما المقترحات على "تتكئ" بآخر أو بشكل المؤسسة أن هي والحقيقة في "المتحدة المملكة في الإيجابي المال" مجموعة وفي داخل وتطويرها المقترحات الخصوص وجه وعلى ،النقدي للإصلاح لتعديل استخدامها تم مدى أي وإلى ،أعمالي قرأوا مدى أي وإلى أعمالي على أيضاً اطلعوا قد كانوا إذا ما مسألة وتبقى .إنجلترا حاله على وظل ،2011 عام في جاهزًا كان اقتراحي أن هي والحقيقة .مطروحة مسألة ،لا أم الجوهر حيث من مقترحاتهم حيث من فقط .هي كما النقدية السياسة في التغييرات وكذلك النقدي للنظام ابتكاري وظل .الآن حتى الوقت طوال تقريبًا الخصوص وجه على .خاص بشكل العمل/والعمل الدخل بين الفصل أهمية مع ،الآن حتى أكبر بشكل بتطويره قمت ،المضمون ولكن ،الديون أو البنوك بسبب تكن لم السابقة والسنوات الحالي الوقت في المالية الأزمة أن أيضًا المفهوم من كان إذا أيضًا في المجموعات ولكن طويلة فترة منذ فهمته أمر وهو....الديون أزمة وراء الكامنة للأسباب نتيجة بل السبب ليست الديون وحتى تمامًا تفهمه لا تزال لا ،2015 عام في ،الآن حتى ("أموالنا" مجموعة أيضًا وبالتالي) النقدي للإصلاح الدولية الحركة .ذلك في السبب هي البنوك وأن الديون كثرة هو الأساسي سببها المالية الأزمة أن الآن حتى يفترضون يزالون لا فهم .جزئيًا يمكن لا بطريقة ،نظرهم وجهة من ،يتحول أن يجب النقدي النظام فإن وبالتالي المذنبين أكبر هي ،نظرهم وجهة من ،فالبنوك .المقابل في الديون خلق مع ،الآن تفعل كما المال تخلق أن للبنوك

ليست فالدولة .عملي غير ،الدولة أيدي في بالكامل الأموال تخصيص وكذلك ،الأموال خلق وضع وهو ،يقترحونه الذي فالبديل حقيقة إنها .ذلك تثبت الشخصية بالميزانية يتعلق فيما الأخيرة السنوات في بالفعل ظهرت التي والمشاكل .لذلك يكفي بما قادرة الأفراد من العديد وسيعاني ،الكفاية فيه بما وفعال كافٍ بشكل الاقتصاد وكذلك الأموال إدارة تستطيع لا الحكومة أو "الدولة" أن .المستقبل في الأمر هذا في أخرى محاولة أي هناك كانت إذا والمنظمات

إضافي بدور الأمر يتعلق ،وحالتي اقتراحي في .جدًا مختلفًا دورًا ولكن ،أيضًا دورًا الدولة تلعب ،الانتقالية وحالتي اقتراحي في أن يجب ولا .الاقتصاد إلى الأموال من المزيد عودة لضمان الدولة قبل من الإجراءات من ومزيد مهم ولكنه تمامًا ومؤقت هذه أن ذلك من الأهم بل ،فحسب تعقيدًا أكثر الأمر يجعل لا فهذا .آخر ملموس شيء أي أو بالذهب مدعومة الأموال تلك تكون وقيمة ووظيفة دور له ،الكتاب هذا من أخرى أجزاء في أيضًا أشرت كما ،المال .الإطلاق على ضرورية غير بالذهب التغطية يجب كان إذا الاقتصاد في المال من يكفي ما هناك يكون ولن يمكن لا ،ذلك على وعلاوة .فقط وأيضًا الأول المقام في علائقية في السبب أو السبب هو جوهره في هذا يكون أن المحتمل ومن .بالذهب مغطاة تكون أن يجب أو الأموال جميع تكون أن .الآن واقع هو كما والذهب النقود بين الفصل

.المنخفض الدخل زيادة وخاصة ،المواطنين دخل زيادة إلى أيضًا أدعو ،والذهب النقود بين الفصل هذا إلى وبالإضافة ،لذا تنفيذ يتم وعندما إذا إلا ممكناً الفصل هذا يكون ولن .العمل/العمل عن الدخل فصل ،جزئيًا ،أيضًا بالتأكيد هذا وسيتطلب .واقعة حقيقة (!فقط وأنا) طورته كما الممتاز النقدي النظام معه أصبح وإذا ،النقود لنظام ابتكاري

بين الفصل هذا معالجة كيفية ذلك في بما ،لي أخرى أعمال في أيضًا بالتفصيل والعمل الدخل بين الفصل هذا بالفعل وصفت لقد ابتكاري خلال من إنشاؤها تم التي بالأموال جزئيًا دفعه عدم أو جزئيًا الحكومي الإنفاق دفع عدم أو دفع أن كما .والعمل الدخل الحكومي الإنفاق دفع ،الجانب هذا .ذلك في مهمًا دورًا أيضًا يلعب - كلها أو الضرائب بعض إلغاء عدم أو وإلغاء - المال لنظام ككتاب المنشور كتابي في أيضًا إليه أشرت أو وصفته قد ،الممتاز النقدي النظام وضمن خلال من إنشاؤها تم التي بالأموال ،الممتاز النقدية الإدارة نظام جوانب من جداً مهم جانب وهو .2011 عام في kindle/amazon موقع على إلكتروني أن من الرغم على .ديون أزمة وليست دخل أزمة أيضاً هي الخصوص وجه على المالية الأزمة أن منطلق من أيضاً خاصة الضروري غير أو الضروري للإنفاق فأكثر أكثر تكفي لا الدخول أن حقيقة من .هذه الدخل لأزمة نتيجة هي الديون أزمة .سواء حد على والحكومة الأفراد ديون مستوى على ذلك وتأثير

بالفعل كينز ماينارد جون به تنبأ ما لتمكين أيضاً ضروري ،الممتاز النقدي نظامي الخصوص وجه وعلى ،الانفصال هذا إن بنفسي التنبؤ على وأجرؤ ،بالموضوع صلة وذو للاهتمام مثير النص هذا ."لأحفادنا الاقتصادية الإمكانيات" نصه في للمستقبل فإن ،ذلك ومع .أيضًا سيتحقق .ذلك نحو أو 2030 عام في واقعة حقيقة سيكون هذا وأن المستقبل في أقل العمل بأن تنبؤه بأن هذا أن شخصياً وأعتقد ،الآن من عاماً 14 حوالي 2016و 2030 عامي بين .الممتاز النقدي نظامي تحقيق سيتطلب هذا .كبير بشكل العملية هذه تسريع إلى هذا كتابي نشر يؤدي أن آمل ،الواقع في .الممتاز النقدي نظامي لتحقيق .للتحقيق قابل الأمر بكثير أفضل لمستقبل المفتاح هو - الممتاز النقدي نظامي وتحقيق إدخال - هذا أن فهم في والسياسيين الحكومات تبدأ وأن الآن الموجود اللامنطق كل وربما الكثير ،واحدة بضربة ،تمامًا وسيحل يحل أن يمكن لأنه خاصةً .تميزاً أكثر ولمجتمع للجميع .عنه الناتجة النقدية والسياسات الحالي النقدي النظام في

خيار من بكثير وأسهل أفضل تطبيقه فإن وبالتالي ،المحك على هو لما بكثير أوسع فهم إلى يستند وحلي اقتراحي فإن لذلك أن ذلك إلى يضاف ."أموالنا" مقترح ذلك في بما ،النقدي للإصلاح الدولية للحركة التابعة المجموعات جميع ومقترحات .أيضًا بالاقتصاد ويضر العملية الناحية من الإطلاق على للتطبيق قابل غير - 2015 مقترح أي - "أموالنا" لـ الحالي المقترح هذا وفي .أيضًا والحكومات والمنظمات الأفراد على محتملة وخيمة عواقب مع مجتمعنا في كامل اضطراب إلى يؤدي وسوف .تمامًا وتقترحه تريده ما تحقيق في أيضًا "أموالنا" مؤسسة تفشل ،الصدد

في .أيضاً الأفضل وهو ،خطوات على جزئياً تنفيذه يمكن كما .للتنفيذ تماما وجاهز للتنفيذ قابل اقتراحي ،أخرى ناحية ومن حتى تناول فيها يتم بطريقة تناولها يتم أن أيضًا يمكن ،ذلك ومع .أيضًا بالكامل المقدمة خطوات بالفعل وصفت لقد ،الواقع من المزيد الحكومة يعطي ولكنه ،النهائية النهائية للنتيجة الأفضل الحل هو هذا ليس .فقط جزئي بشكل هذه المقدمة خطوات يعمل سوف واقعة حقيقة الممتاز النقدي نظامي لجعل أقترحها التي والإجراءات النقدي للنظام ابتكاري أن على والدليل اليقين يصبح أن بمجرد ،الممتاز النقدي نظامي إن .الحكومة وكذلك والمؤسسات للأفراد بالنسبة للغاية إيجابية آثار له وسيكون بالفعل تتحلى أن هو الآن نحتاجه ما كل .عديدة نواحٍ من .حقًا المجتمع هذا في والأطراف الأفراد لجميع إيجابيًا سيكون ،واقعة حقيقة (ابتكرته الذي الممتاز النقدي النظام) البيئية الإدارة نظام جعل وبالتالي النقدي للنظام ابتكاري لتنفيذ والشجاعة بالجرأة الحكومة .كذلك ومجتمعنا ،واقعة حقيقة

.للمجتمع تمامًا ومدمر ضروري غير أمر وهذا .الخاصة البنوك من الأموال خلق على القدرة انتزاع يريد .أموالنا تأسيس أكثر سيكون ما وهو ،الأموال لخلق الحالية والطريقة الحالي النقدي للنظام كامل استبدال إلى أموالنا مؤسسة تدعو وبالتالي إلى أدعو لا أنا ،أخرى ناحية من .بها المرتبطين والأفراد المجموعة هذه تدركه مما والمجتمع للاقتصاد وضررًا جذرية لخلق الحالية والطريقة الحالي النقدي النظام استكمال إلى أدعو بل ،النقود لخلق الحالية والطريقة الحالي النقدي النظام استبدال بما القيام في تستمر وسوف للبنوك يمكن حيث .ممتاز نقدي نظام إلى الحالي المال نظام تحويل المكمل هذا وسيضمن .النقود

هذه ولكن ،الممتاز النقدي النظام إلى التحول بسبب خاصة ،المستقبل في الأمر هذا وسيتغير .الآن به تقوم وما الآن تفعله المجتمع أو للاقتصاد ضارة وغير إيجابية ستكون التغييرات.

البنوك أن فهم وسوء افتراض على اقتراحها تبني أموالنا مؤسسة أن نفهم أن جدا الضروري من .سبق ما في أشرت كما ،إنه أو/و المالية للأزمة الجذري السبب هي .البنوك قبل من الأموال إنشاء بها يتم التي الطريقة أيضا وخاصة البنوك وتصرفات أو مؤسسة وأن .الحاضر الوقت في موجودة أنها عام بشكل يعتقد يزال ولا 2008 العام في رسمية أصبحت كما الديون أزمة المشكلة هو الدين وأن ديون أزمة بالفعل هي الأزمة هذه أن يفترضون وراءها يقفون الذين والأفراد "أموالنا" مجموعة والعقلية شيوعًا الأكثر التفسير هو أيضًا أنه من الرغم على .الواقعية الناحية من تمامًا صحيح غير بالتالي وهو .الرئيسية والمجتمع المجتمع في تقريبًا الجميع لدى شيوعًا الأكثر.

يلعب ما .الديون خلق هو ولا .البنوك من الأموال لخلق الحالية الطريقة ليس .الديون أزمة خلق وراء الكامن الحقيقي السبب المشكلة ولكن ،المجتمع في والتغيرات اليوم مجتمع مع يتناسبان لا الحالية النقدية والسياسة الحالي النقدي النظام أن هو دوراً الصدد هذا في بالاقتصاد المقصود ما ندرك أن المهم من حيث .الاقتصاد في المال من جداً القليل الآن هناك أن هي الرئيسية. الاقتصاد .الأساسي الاقتصاد في المال من جدًا القليل هناك أن ،الاقتصاد في المال من جدًا القليل هناك أن أقول عندما ،أعني من جدًا الكثير وربما الكثير هناك أن حين في .والأفراد والمؤسسات للشركات الدخل لتوليد ويعملون الناس فيه ينتج الذي الأولية العمليات في الموجودة أو/و المتداولة الأموال كمية فإن ،والاقتصاد المال عالم في والموجودة المتداولة الأموال وخاصة ،لذلك نتيجة ممكنة هي التي النقدية والسياسة الحالي النقدي النظام بسبب هذا .الحالي الوقت في جدًا قليلة لاقتصادنا النقدية السياسة هذه وستصبح .لذلك نتيجة مستحيلة تزال لا التي بكثير والأفضل والأكبر العظيمة النقدية السياسة بسبب أيضًا ابتكاري يضاف وعندما إذا ممكنة اليوم لمجتمع جدًا ضرورية أيضًا هي بل ،أفضل فقط ليست التي والأكبر والأروع الإضافية واقعة حقيقة الممتاز النقدي النظام إلى الانتقال يصبح وبالتالي الحالي النقدي النظام إلى النقدي للنظام.

لأنه التحديد وجه على للغاية ممتاز "الممتاز النقدي النظام" اقتراحي إن

الحالة هذه في الاقتصاد أن حين في .الاقتصاد في الأموال قلة وهو ،الديون لأزمة الحقيقي السبب هو لما صحيح فهم على بناءً أقصد ولا .دخلهم على والشركات العمال منه يحصل الذي والاقتصاد والخدمات السلع اقتصاد أي ،الأساسي الاقتصاد يعني العمل .التنظيم/الأعمال وريادة العمل من الدخل بالدخل أعني فإنني لذا ،إليه تذهب التي الأموال وكل المالي القطاع بذلك.

أفضل على الأزمة سبب حل يمكن وكيف .ويطابقها الديون لأزمة الحقيقي والسبب المجتمع في التطورات الحسبان في يأخذ بشكل يتضمن ما وهو .المجتمع في التطورات مع وجه أفضل على النقدية السياسة تتماشى أن ينبغي أو يمكن وكيف ،وجه وكذلك العمال دخل فصل زيادة يتطلب وهذا .موظف لكل أقل لساعات العمل ضرورة أو وإمكانية الكفاءة زيادة خاص إلى يُنظر حيث الاقتصاد في والتفكير للأنشطة مختلف تعريف ،ذلك من أفضل أو .الأنشطة أو العمل عن الشركات/المؤسسات الإطلاق على يعملون لا الذين الأشخاص حتى ،لذا .والاقتصاد المجتمع في يساهم لأنه مكافأته ويمكن كنشاط أيضًا الاستهلاك الحالة أو القصوى الحالة .والعيش الاستهلاك لمواصلة كافٍ دخل على الحصول على قادرين يكونوا أن يجب يستهلكون ولكنهم والروبوتات الآلات بواسطة حقًا به القيام يتم شيء كل وأن الإطلاق على يعمل لا مجتمعنا في فرد كل أن هي هنا القصوى وربما ،الضرورية الاحتياجات أو الضروريات جميع تلبية في للاستمرار ذلك من أكثر حتى أو يكفي ما فرد كل يكسب بينما الوضع هذا ولكن .الحالي النقدي النظام ظل في تمامًا مستحيل أيضًا وهو ،مستحيلًا يبدو المتطرف الوضع هذا .ذلك من أكثر حقيقة الممتاز النقدي النظام يصبح وعندما إذا ،الأمر لزم إذا حقًا فوريًا واقعًا يصبح أن ويمكن الفور على حقًا ممكنًا يصبح واقعة.

فهمه يساء التضخم أن وفهم .للتضخم الصحيح الفهم يتضمن والذي .الاقتصادية والعمليات للاقتصاد الصحيح الفهم على بناءً النواحي بعض في بأنني مقتنع أنا .جميعهم أو تقريبًا والمواطنين الاقتصاديين وجميع السائدة الاقتصادية العلوم قبل من تمامًا

ومدى .واقتصادنا مجتمعنا في حقًا يحدث لا أو يحدث وكيف ولماذا حقًا التضخم يعنيه لما ،حقيقي فهم ،بكثير أفضل فهم لدي .بإنشائه قمت الذي الممتاز النقدي النظام في وكذلك الحالي النقدي النظام من كل في ذلك أهمية عدم أو أهمية

في المنطقية العلائقية والعلاقات التبعيات الحسبان في يأخذ فهو .علائقي منطقي علائقي نقدي نظام هو الممتاز النقدي نظامي المثلى بالطريقة ويدعمها ،والمجتمع الاقتصاد.

أن أموالنا مؤسسة تريد ،2016 عام منتصف في النقدي للإصلاح الدولية للحركة الإلكتروني الموقع على مذكور هو كما أن فرضية على الكاملة الاحتياطية الصيرفة تعتمد .الكامل المصرفي الاحتياطي أساس على قائمًا المستقبلي النقدي النظام يكون ويجب ،بالكامل مدعومة تكون أن يجب المتداولة الأموال كمية ولكن نفسه المال ليس .بالكامل مدعومة تكون أن يجب النقود مدعومة ما شخص يملكها التي الأموال جميع أن إلى بالإضافة ،بالكامل مدعومة إقراضها يتم التي الأموال جميع تكون أن أيضًا بالكامل.

الأموال عن يتحدث لا أموالنا أساس وأيضًا الاحتياطي الكامل المصرفي الاحتياطي هذا أن نفهم أن ،الآن للاهتمام المثير من أيضًا ولكن (أيضًا دين الواقع في هو الذي) الائتمان عن أتحدث أنا .إنفاقها أو دفعها يتعين يزال لا التي والأموال المتداولة الاقتصاد سيحول المرء فإن ،كامل بشكل أيضاً الأموال تلك كل تغطية من بد لا كان إذا .الخاص المجال في والقروض السلف أنا أسميه ما إلى ،(البنوك خلال من يجري الذي الأموال تداول من الجزء ذلك كونه المصرفي الجزء فقط ليس أي) بأكمله ،الآن حتى موجود غير ،علمي حد على ،الكامل الاحتياطي اقتصاد المصطلح هذا .الكامل الاحتياطي اقتصاد وأسميه شخصياً الاقتصاد مصطلح فإن ،ذلك ومع .هنا ومسمى مستخدم هو كما والفهم الاحترام حيث من الأقل على .ابتكاري من فهو وبالتالي والاقتصاد الكامل الاحتياطي الاقتصاد من كلا أن لحقيقة كامل فهم إلى للتوصل مطلوب مصطلح هو الكامل الاحتياطي عملي منطق على وليس منطق اللا على وقائم .الفلسفة على وليس الفلسفة على قائمان نظريان مفهومان هما الكامل الاحتياطي ولا منطقيين خيارين ليسا الكامل الاحتياطي والاقتصاد الكاملة الاحتياطية الصيرفة من كلاً فإن ،النحو هذا وعلى .حقًا ممتاز الصيرفة كانت إذا ما أيضاً مفهوماً يكون أن يجب ،ذلك إلى وبالإضافة .وواقعنا واقتصادنا لمجتمعنا مرغوبين ولا عمليين الكامل الاحتياطي اقتصاد بدون ممكنة الكاملة الاحتياطية.

الاقتصاد مفهوم وأن .فيه مرغوب غير الكامل الاحتياطي الاقتصاد وكذلك الكامل المصرفي الاحتياطي فإن ،هذا كل ولفهم بهذين وأعني) الوظيفي وغير الوظيفي التمايز فهم الضروري من هل .كامل بشكل لفهمه أيضاً الصلة وثيق الكامل الاحتياطي فإن ،ذلك إلى بالإضافة .جداً ممتازة بطريقة فعلي بشكل الوظيفي التمايز تطبيق وخاصة ،أيضاً كافٍ بشكل (المفهومين أيضًا مهمان ،أعنيهما كما ،الوظيفي وغير الوظيفي التمايز مفهومي.

.ما مرحلة في أموالهم يسحبون بالفعل الجميع كان إذا المصرفية بالأعمال يتعلق فيما بالكامل مغطاة الأموال تكون أن يجب المطلوبة الأموال وصرف الأموال سحب بين ،الوقت حيث من ،فرق فهناك .العادية الحالات في الحال هو هذا ليس ،ذلك ومع من العظمى الغالبية أن حيث ،الأموال صرف إلى الحالات من كثير في البنوك تحتاج لا ،الحالات من العديد في بينما .للعملاء هي المصرفي للعمل الحالية الطريقة فإن ،النحو هذا وعلى .حال أي على البنوك نفس إلى المطاف نهاية في تعود الأموال أو ،منطقية أكثر المصرفي للعمل الحالية الطريقة أن حقيقة جانب وإلى .منطقي خيار الحالات أكثر في ولكنها .منطقي خيار والاقتصاد المجتمع وكذلك المعنية والمؤسسات الأفراد من لكل بكثير أفضل خيار أيضًا فهي ،ذلك بسبب الواقع في.

وبناءة مثالية الأوضاع أكثر في أنه حيث .للمكافأة الاجتماعية والعلاقة المفهوم حول الاقتصاد علم يدور ،المطاف نهاية في امتيازاً الأوضاع أكثر في وأنه ،الاجتماعي العقد إلى المالي العقد من تحول هناك يكون ومنطقية امتيازاً أكثرها وبالتالي

العقد هذا يحتاج ،ذلك ومع .أكثر ويتسع بل الاجتماعي العقد ويبقى ،المالي العقد إلى حتى حاجة هناك تكون لا وأمثلها الحالات أكثر .معين اجتماعي وضع إلى حاجة هناك فإن ولهذا ،بالثقة مدعومًا يكون أن إلى الحالات من كثير في الاجتماعي ذلك من وأبعد بل ،الصداقة أو الحب وظهور مرحلة هي أيضًا انتشارًا والأكثر شيوعًا الأكثر الحالة أو الوضع لهذا المألوفة الاتصالات قلة بسبب أيضًا شيوعًا أقل الثقة أن ويبدو ،شيوعًا أقل الزواج أن الحاضر الوقت في نرى أننا غير .الزواج أيضًا سلبي تأثير الاجتماعي وواقعنا الاجتماعية علاقاتنا لسطحية يكون ربما ،الصدد هذا في .الوثيقة أو الطويلة الاجتماعية غير الحالي النقدي نظامنا أن حقيقة بسبب فقط (تقريبًا) الواقع في أو ذلك من والأكثر .الاقتصادية وعملياتنا اقتصادنا على فيمكنه الممتاز النقدي النظام أما .الحزم وقلة الاجتماعية الاتصالات سطحية زيادة عواقب مع التعامل يمكنه لا وبالتالي ،مهيأ .الممتاز النقدي النظام في اجتماعي وضع لأي تماماً مهيئين يكونا أن النقدي والتنظيم النقدية للسياسة يمكن كما ،ذلك

المصرفية الخدمات في الأموال جميع أن حقيقة أي ،الكاملة الاحتياطية المصرفية الخدمات من حقًا أساسي بجزء يتعلق فيما منذ لأنه هذا .تقريبًا 2015 عام بداية منذ نفسها تناقض أموالنا مؤسسة فإن ،بالكامل مدعومة تكون أن يجب الكاملة الاحتياطية الوقت بعض مرور بعد وأيضًا Kindle/amazon موقع على كتابي نشر من سنوات 4 حوالي بعد أي ،تقريبًا الوقت ذلك من مختلفة أشكال وفي مختلفة وتعليقات نصوص في الممتاز النقدي النظام حول وجادلت تحديدًا أكثر بشكل شرحت أن بعد لا من المال إنشاء بالتالي يمكن أنه (تتواصل تزال ولا) التواصل في أيضًا أموالنا مؤسسة بدأت ،أيضًا الإنترنت على التواصل الكاملة الاحتياطية الصيرفة لأن .الاحتياطي الكامل المصرفي الاحتياطي مع يتناقض شيء لا من للمال الخلق هذا .شيء الصيرفة ونظرية لتعريف وفقًا ،ما بشيء مدعومًا المال هذا يكون أن يجب وبالتالي .للمال كاملة تغطية بالتالي تفترض لا ،شيء لا من المال خلق في .شيء بأي مغطاة غير النقود تلك فإن ،شيء لا من النقود إنشاء يتم عندما .الكاملة الاحتياطية الاحتياطي نظام ظل في أو في مطلوب أو مفهوم هو كما غطاء هناك ليس ،الأقل على .المال يغطي الإطلاق على شيء يوجد .الاحتياطي الكامل المصرفي

الممتاز النقدي النظام أن هو ،فيه لبس لا بشكل أثبت قد أيضًا رأيي وفي ،كتابي من الفصل هذا في هنا أوضحه أن أحاول ما فيه بما الواضح من أنه أيضًا أعتقد ،ذلك إلى بالإضافة .فقط وأنا قبلي من تطويرها تم قد ،النظام لهذا الجوهرية السمات وأيضًا من كجزء النقدي للنظام ابتكاري أنها على أقترحها التي بالطريقة وبالتأكيد ،شيء لا من النقود خلق في البدء اقتراح أن الكفاية من أنه إلى الإشارة مع .غيري فرد أو مجموعة أي قبل من حقًا اقتراحه يتم لم 2015 عام أوائل في ،الممتاز النقدي النظام اقترح فرد أو مجموعة ذلك مع هناك بأن ضئيل احتمال هناك وأن ،أيضًا شيء بكل علم على أكون أن يمكنني لا أنني الواضح أو الأفراد هؤلاء يعرف من هناك كان إذا ،بذلك علم على أكون أن آمل ،الحالة هذه في .طويل بوقت 2015 عام قبل هذا اقترحوه أو اقترحوه ما بين الاختلافات في جوهري بشكل الخوض من أيضًا أتمكن حتى .المنظمة أو المجموعة أو الشخص 2012 عام في إلا Stichting Ons Geld تأسيس يتم لم الأقل على أنه هي فالحقيقة ،ذلك ومع .الممتاز النقدي ونظامي الأنسب النقدية السياسة عن ناهيك .جديد نقدي نظام اقتراح حيث من قريب مكان أي في يكونوا لم العام ذلك في الأقل وعلى ذلك بعد كتاباتي لقراءة كبيرة فرصة المعنيين والأفراد Stichting Ons Geld لـ أتيحت ،ذلك على علاوة .ولماذا ،لها ذلك حدوث الممكن من أنه أقول ولكنني ،بالفعل حدث هذا أن أقول لا أنا .ذلك فعل الأقل على واحدًا شخصًا أن وأعتقد ،الوقت

من الأموال تخصيص على قادرة تكون وأن للبنوك يُسمح وأن الدولة إلى بالكامل الأموال إنشاء يذهب أن أموالنا مؤسسة تريد Postbank و Rabobank و ABNAMRO مثل البنوك قبل من الأموال لخلق الحالية الطريقة .المستقبل في نفسها تلقاء الأموال البنوك تخلق أن Ons Geld Foundation مؤسسة تريد ،ذلك ومع .تمامًا تختفي أن (يجب) عندها .ذلك شابه وما بشيء مدعومة تكون أن يجب النقود تلك كانت سواء .ديون بدون أموال إنشاء البنوك على سيتعين أنه فارق مع .منها بدلاً يكون أن يجب لا هذا أن أموالنا تستخدمها التي المصادر بعض تدّعي....السؤال هو .لا أم قيمة له وشيء ملموس شيء ،مادي مؤسسة تزال لا ،ذلك إلى وبالإضافة .2014 عام بعد حتى أو .علمي حد على 2013 عام بعد المصادر هذه ولكن ،الحال هو أن الكاملة الاحتياطية المصرفية الخدمات وتتطلب ،الكاملة الاحتياطية المصرفية الخدمات نحو التحرك تريد أنها تدعي أموالنا .المثال سبيل على ،الذهب مثل .وقيم مادي بشيء مدعومة الأموال تكون

الأفراد لمختلف وذكرته بالفعل هذا اقترحت أن بعد (!!!!!) عامين بعد أخرى بعبارة أو ،2011 عام من عامين بعد الحكومة نفقات من جزءًا الحكومة / الدولة تدفع أن أيضًا (أموالنا مؤسسة) Stichting Ons Geld تقترح ،والجماعات متأخرًا يأتي هذا اقتراحهم فإن ،ذلك ومع .الضرائب من جزء إلغاء أيضًا ذلك بعد يمكن أنه يعني وهذا ،إنشاؤها تم بأموال وهو ،"جيلد أونز ستيشتينج" مؤسسة قدمتها التي الثلاثة المقترحات من واحد أيضًا ولكنه ،بالفعل اقترحته الذي الوقت عن تمامًا كيف (ب و الاقتصادية للأزمة الحقيقي السبب هو ما (أ عن شمولاً أكثر وقصة وشرح بكثير أوسع بفهم مدعوم غير بالتالي بمجموعة المرتبطين الأفراد قبل من (ب) و (أ) من بكل يتعلق فيما تفسير هناك .أوسع سياق في وجه أفضل على حلها يمكن فهم أو كافٍ غير فهم إلى يستند (ب) و للغاية شاملاً ليس (أ) التفسير هذا ولكن ،Our Money ومجموعة Our Money بالفعل لحلها مطلوب هو وما يحدث لما فقط جزئي.

لمجلة كتبتها بحثية ورقة خلال من وكذلك www.academia.edu الإلكتروني الموقع على ذلك إلى أشرت أن سبق لقد هناك كان ،ذلك ومع .بالتفصيل الجديد النقدي نظامي شرحت أن سبق وقد ،سنوات بضع قبل (السياسي الاقتصاد مجلة) JPE الأطراف يمنح ولكنه .بالطبع ذاته حد في جيد أمر وهو .الموضوع هذا حول أجريتها التي الأخرى الاتصالات من العديد .التواصل من ومزيد لديّ التي المفاهيم على بناءً ذلك غير أو الهاوية وأفكارهم مقترحاتهم لتعديل الفرصة الآخرين والأفراد سنوات 5 من أكثر منذ أي) 2010 نوفمبر 23 إلى تاريخه يعود ،فيسبوك على لي منشورًا أيضًا مؤخرًا رأيت ،وبالمصادفة بشكل سواءً الضرائب إلغاء يمكن أنه (ب)و النفقات لدفع المال خلق (أ) يمكنها الحكومة أن إلى بالفعل فيه أشرت (!الآن حتى الاحتمالات من المزيد على (!2011 عام في هناك المنشور) kindle/amazon موقع على كتابي يحتوي .لا أو كامل بنفسي أنشأته الذي الممتاز النقدي والنظام المال لنظام لابتكاري.

بنظام الحالي النقود نظام باستبدال يتعلق لا الممتاز النقدي والنظام النقود لنظام ابتكاري أن هو الصدد هذا في فهمه يجب ما حيث الحالي النقود نظام إلى بإضافة يتعلق بل (نقودنا لتأسيس لي بالنسبة والهاوي النظري الاقتراح في كما) تماماً مختلف نقود في تستمر .الحالي النقود نظام إلى الابتكار إضافة وقت في الأقل على الديون وكذلك الحالية النقود وكميات الحالية القروض أن إلى الإشارة تجدر ،ذلك ومع .الممتاز النقدي النظام يخلق المال لنظام/لـ ابتكاري إضافة خلال من ،ذلك ومع .الوجود وتتعلق .وأفضل مختلفة نقدية سياسة أساسي بشكل أيضًا يتطلب الممتاز النقدي النظام إلى الحالي النقدي للنظام الكامل التحويل الذي النحو على النقدية السياسة في التغييرات تكون أن يجب حيث ،بذلك القيام بكيفية أيضاً خاص بشكل النقدية السياسة هذه وجه وعلى ،أيضاً ولكن ،الغرض لهذا مهم النقدي للنظام ابتكاري إن .كتاباتي/أعمالي من الكثير في بالتفصيل وصفته أن سبق ذلك من أساسيًا جزءًا يشكل .الضرائب لجميع الجزئي أو الكلي الإلغاء أو الاستبدال وكذلك العمل عن الدخل فصل ،الخصوص أيضًا.

النقدي نظامي مقابل أموالنا مؤسسة مقترح بين الاختلافات وتوضيح شرح هو بأكمله الفصل هذا من الرئيسي الغرض إن عام في النقدية السياسة خيارات مع النقدي للنظام ابتكاري حول كتابي بنشر بالفعل قمت فقد ،ذلك ومع .الإمكان قدر الممتاز الإنترنت على أخرى أماكن في بنشره أيضًا قمت ،بعده وبالطبع التاريخ ذلك قبل أيضًا ولكن تقريبًا التاريخ ذلك وفي .2011 الإدارة نظام أن هي الحقيقة فإن لذا .إضافية ومعلومات مكتوبة نصوص خلال من فهمي من أجزاء الناس مختلف إلى وأرسلت ،مختلف نقدي نظام إمكانيات عن البحث في Stichting Ons Geld بدء من طويل وقت قبل جاهزًا كان بي الخاص البيئية وقت في كبير بشكل ومقترحها وفهمها أفكارها Stichting Ons Geld طورت .أخرى أطراف مع تواصلت أيضًا ولكنني يستند .2015 عام نهاية في "الآن" هو الذي المقترح إلى فأكثر أكثر تدريجياً وتغيرت تكيفت ،ذلك إلى وبالإضافة ،لاحق ،الواقع في .كافٍ فهم إلى تستند لا التي والمقترحات الأفكار من ومجموعة الآخرين من مقترحات إلى الآن لديهم الذي الاقتراح الاقتراح كان .اقتراحهم منطقية عدم إلى يؤدي (ب)و بالمخاطر محفوفًا تقديمه (أ) يجعل مما اقتراحهم في الكثير أيضًا هناك ببضع نقودنا اقتراح قبل أي 2011 عام قبل) الوقت ذلك في (الممتاز النقدي النظام وهو) وضعته الذي الأصلي والحل 2015. عام في الآن نقودنا لدى مما بكثير وأفضل أبعد (سنوات

مرة الاقتصاد لتحريك مطلوب هو ما كل الحقيقة في هو النقدي للنظام ابتكاري أن حقيقة الصدد هذا في نفهم أن الضروري من وإلغاء ،العمل عن الدخل وفصل الدخل وزيادة الديون حل/لسداد (محدود غير) تمويل مصدر خلق إلى بالإضافة ،أخرى (بعيد حد إلى) حتى أو كافٍ مستوى إلى المزايا وزيادة ،ضرائب بدون الدولة إنفاق ودفع ،إلغائها عدم أو بالكامل الضرائب ذلك من أعلى.

المصرفي العمل وطريقة النقود لخلق الحالية الطرق استبدال حتى أو النقدي النظام في الابتكار هذا إلى الإضافات فإن وبالتالي غير وتعقيدات مخاطر إلى الإضافات هذه تؤدي ،ذلك جانب إلى .مفيدة غير إنها بل ،تمامًا ضرورية غير (الصيرفة) كتابي في وكذلك الكتاب هذا في أوجزها التي النقدية السياسة أهداف لتحقيق النقدي للنظام ابتكاري من الاستفادة إن .ضرورية البيئية الإدارة نظام إلى التحول لتحقيق .الحالي النقدي النظام إلى الإضافة حيث من مطلوب هو ما كل هو 2011 عام الصادر الإدارة نظام إن .وتنظيمنا اقتصادنا في والضارة المنطقية غير الجوانب من الكثير وإزالة بكثير أفضل مجتمع خلق وبالتالي الإطلاق على وروعة استدامة الأكثر النقدي النظام هو بل ،حر نقدي نظام هو بي الخاص النقدي البيئية.

28. اقتراحنا مقابل البيئية الإدارة نظام اقتراح المالي

في فريس دي .م .ج .ب مع "عمل ورقة" ،فيفلز هيرمان لـ التابع المستدام التمويل بمختبر المرتبط ،إغموند فان .د .ن نشر نظام ديناميات" ،فرايس دي .م .ج .وب إغموند فان .د .ن) "مستدام اقتصادي-مالي نظام ديناميات" بعنوان 2015 مارس المملكة في الإيجابي المال مبادرة"و "غيلد أونز" مؤسسة أيضًا فيه ويذكر .(2015 ،أوتريخت جامعة ،"مستدام اقتصادي-مالي في ترغبان المؤسستين كلتا وأن .الفيدرالي الاحتياطي على قائم مصرفي نظام نحو التحرك يريدان كلاهما أن ويذكر "المتحدة المصرفي النظام :عنصرين على يقوم المقترح نظامه أن منشوره في أيضًا يذكر كما .1936 لعام تشيكاج خطة رؤية الكامل الاحتياطي (FRB) و"الديون من الخالية النقود" (DFM).

مؤسسة منشورات من وكذلك (آخرين بين من "أموالنا" مبادرة إلى ينتمي الذي) إغموند فان للسيد المنشور هذا من يتضح ما الديون من خالية أموال إنشاء أو وظيفة هو (إليها يشيرون التي المنشورات أو الإلكتروني موقعها على سواء) نفسها "أموالنا" الأفضل الطريقة أيضًا سيكون وما مطلوبة أنها أعتقد كما المالي دبي لسوق تمامًا مختلفة طريقة .يريدونها كما (DFMFRB) إن .مختلفة لأغراض واستخدامه مختلفة أوقات وفي مختلفة بطرق المالي دبي سوق إنشاء يمكن وبالطبع .المالي دبي لسوق طريقة عن تماماً مختلفة طريقة هي الكامل الاحتياطي المصرفي النظام ظل في الفيدرالي الاحتياطي المالي دبي سوق طريقة مقترحات وكذلك شيكاغو لخطة الكاملة الفكرة أن حيث .الممتاز النقدي نظامي ظل في الكامل الاحتياطي المالي دبي سوق مرغوب غير أيضًا ولكن للغاية نظرية فقط ليست (أيضًا إغموند فان كلاس مثل) وراءها يقفون الذين الأشخاص وجميع نقودنا الفوضى من حالة في سيصبح بأكمله الاقتصاد فإن ،المجتمع في إدخالها تم إذا .الإطلاق على العملية الناحية من تمامًا فيها التبعيات الاعتبار في تأخذ لا "إغموند فان كلاس"و "نقودنا" مقترحات أن إلى ذلك ويرجع .الكامل للتدمير وسيتعرض العارمة مدعومة والمنطق العلائقية التبعيات هذه فإن ،ذلك ومع .النقدي النظام في موجودًا يكون أن يجب الذي والمنطق العلائقية الديون لأزمة الفوري للتنفيذ وقابل بالكامل عمليًا فعليًا حلاً أيضًا بالتالي يمثل والذي ،الممتاز النقدي نظامي خلال من بالكامل.

"أموالنا" اقتراح - شيكاغو خطة) الكامل الاحتياطي المصرفي الاحتياطي ظل في DFMFRB في الاختلافات هذه وبسبب في DFMFRB أعطي هل .البيئية الإدارة نظام ضمن تنشأ التي DFMEMS بـ مقارنةً (إغموند فان كلاس مثل وأشخاص الإدارة نظام إطار في تنشأ التي وتلك DFMFRB أو DFM-FRB الاختصار الكامل الاحتياطي المصرفي الاحتياطي إطار DFMEMS أو DFM-EMS اختصار البيئية

في الإيجابية النقود" أيضًا مثل) النقدي للإصلاح الدولية للحركة التابعة الأخرى المنظمات وجميع أموالنا مؤسسة أن حين في خطة من نسخًا يقترحون جميعهم المنظمات هذه إلى المنتسبين والأفراد "غرايبر ديفيد/احتل" ومنظمة ،"المتحدة المملكة إلى الجزئي الاحتياطي الاحتياطي من بالكامل الانتقال في الرغبة وبالتالي .المصرفي الكامل الاحتياطي والاحتياطي شيكاغو الكاملة الاحتياطية المصرفية الخدمات من معين مزيج رؤية في ويرغبون بل يقترحون وبالتالي .الكامل الاحتياطي الاحتياطي الكامل الاحتياطي الاحتياطي - الديون من الخالية النقود من يبدو ما على وصارمة ومقيدة مطابقة ونسخة (FRB) أعددته قد كنت الذي النقدي الإصلاح أي ،إدخاله يمكن نقدي إصلاح أفضل هل .مجتمعنا في إدخالها تم التي (DFMFRB) الواقع في ولكنه ،(MaD) "كديون النقود" منشوره في إغموند فان السيد يسميه مما مزيج من يتألف ،سنوات منذ وأعددته المالية-الديون من الخالية النقود من نسخة مع (FRB-EMS) الجزئية الاحتياطية المصرفية للنسخة مماثل (DFMEMS).

وَهُمَا ،الْمَذْكُورِينَ الْجَمَاعَةِ بِقَوْلِ قَوْلِي قُوبِلَ إِذَا قَوْلَانِ الْمَسْأَلَةِ فَفِي وَبِالْجُمْلَةِ

في DFB يعنيه ما هو هذا .DFMFRB هي الديون من الخالية النقود من وجامدة مقيدة نسخة مع الكاملة الاحتياطية الصيرفة له الشائع والفهم التعريف.

بنفسي تسميته أفضل لا والذي .الديون من الخالية النقود من للغاية ورائعة مرنة طريقة إضافة مع الجزئي النقدي الاحتياطي الممتاز النقدي النظام إنشاء إلى يؤدي الذي النقود لنظام ابتكاري هي المالي دبي سوق نسخة فإن ذلك من بدلاً ولكن ،أيضًا DFMEMS أو DFM-EMS أشكال من معين شكل فيه ذلك في بما .(EMS)

والجماعات الأفراد وجميع غرايبر ديفيد/احتلوا ومؤسسة أموالنا ومؤسسة المتحدة المملكة في الإيجابي المال مؤسسة تقترح للتطبيق مناسب أو فيه مرغوب غير أيضًا ولكنه ،الإطلاق على مدروس وغير للغاية نظري خيار وهو .1 الخيار لها التابعة العملي.

إلى الحالي النقدي النظام تحويل وبالتالي النقدي للنظام ابتكاري تطبيق خلال من الاقتصادي النقدي النظام بإدخال اقتراحي إن بشكل بالفعل ذلك حدث وكلما .المجتمع في الفوري للتنفيذ وقابل ومهني عملي اقتراح هو ابتكرته الذي الممتاز النقدي النظام والمجتمع للاقتصاد أفضل ذلك كان كلما ،أسرع.

من الخالية النقود" مصطلح أيضًا أستخدم ،النص هذا في هنا أنني هو النص هذا في هنا ندركه أن للغاية مهم هو ما ،ذلك ومع نظام في للتطبيق قابل وغير صحيح غير الواقع في هذا ولكن .المال لنظام وابتكاري البيئية الإدارة نظام سياق في "الديون النقدي النظام داخل إنشاؤها تم التي النقود جوانب من جانب هي الديون من الخالية النقود أن حين في لأنه هذا .البيئية الإدارة في تنعكس لا النقود لنظام بابتكاري صلة أكثر جوانب هناك أن إلا ،النقود تلك جوانب من مهم جانب أيضًا وهي ،الممتاز الممتاز النقدي النظام داخل النقود إنشاء بها يتم التي الكيفية عن أتحدث أنا ،التحديد وجه على .الديون من الخالية النقود مفهوم القانوني الدعم هو وما ،بذلك تقوم أن يمكن التي المنظمات هي ما أو من قبل من أيضًا ولكن النقود لنظام ابتكاري خلال من دبي سوق فإن وبالتالي .(EMS) الممتاز النقدي النظام داخل أيضًا ذلك بعد ممكن هو وما ،لذلك اللازمة والهياكل والتنظيمي الخاص البيئية الإدارة نظام لمقارنة ولكن .الممتاز النقدي النظام داخل شيء لأي بالنسبة للغاية محدود مفهوم بالتالي هو المالي النص هذا في DFMEMS أستخدم عندما ،ذلك ومع .ذلك يلي ما وفي هنا استخدامه المفيد من ،الممتاز النقدي النظام مع بي هذا من لذا .الديون من المال خلو مجرد من بكثير أكثر جوانب أيضًا وله بكثير أوسع شيئًا أعني فإنني ،آخر مكان أي في أو ومحتوى الأصلي التعريف من بكثير وأشمل أوسع DFMEMS مصطلح فإن ،الصدد هذا في به القيام يمكن ما فإن ،المنطلق الكاملة الاحتياطية المصرفية الخدمات في مستخدم هو كما DFMS مصطلح.

يستخدم مصطلحًا الآن حتى تزال ولا كانت (DFM) الديون من الخالية النقود أن هو أيضًا هنا بوضوح فهمه يجب ما ولكن (DFM) بـ المقصود أن حيث .الكاملة الاحتياطية بالبنوك الخاص النظري الاقتراح إلى ينتمي (التعريف بحكم) ما لشيء فقط ،الكامل الاحتياطي المصرفي النظام إطار في لأنه (DFM) مع يتماشى (التعريف بحكم) المصرفي الكامل الاحتياطي أن هو في إنشاؤها يتم النقود أن أي .تخصيصها عند DF(M) أيضاً ولكن ،DFM الحقيقة في الأموال جميع إنشاء يتم أن يجب ديون بدون مخصصة أيضاً دائماً تكون النقود هذه فإن ثم ومن ،بالفعل واقعة حقيقة الكامل الاحتياطي يكون عندما ما مرحلة. هذا من لذا .الديون من خالية وتظل تكون "النظام" في الأموال جميع لأن FRB داخل للديون إنشاء أي أبدًا يوجد لا ،الواقع في من نطاقاً وأوسع نطاقاً أوسع هي الكامل الاحتياطي المصرفي النظام داخل الأموال فإن ،الديون من خالية وكونها ،المنطلق البيئية الإدارة نظام داخل عليه تكون أن في ترغب أو عليه ستكون مما أكثر الديون من خلوها حيث.

أيضًا يسمى أن يمكن شيء الوجود حيز إلى يظهر ،البيئية الإدارة نظام إطار في ،الصدد هذا في ،وبالتالي ،الصدد هذا وفي حيز إلى ستظهر التي الديون من الخالية للأموال والصفة التعريف هذا فإن ،ذلك ومع .الصدد هذا في الديون من خالية نقودًا حتى إليها يشار التي تلك عن الديون من الخالية للأموال تمامًا مختلف ومضمون شكل هو البيئية الإدارة نظام واقع في الوجود أي قبل من وأيضًا الحالي واقتصادنا مجتمعنا داخل ،الواقع في .الديون من خالية أموال أنها على مجتمعنا وفي عام بشكل الآن بطريقتين وتقديمها استخدامها تم قد الديون من الخالية النقود فإن ،باستثناءي المجتمع هذا داخل أخرى مجموعة أو شخص أي ،فقط مختلفتين

ومن .نقدي نظام أي مع بالاقتران ليس ولكن ،فقط الكلمة أو المفهوم فيه يستخدم مفهوم هو الديون من الخالية النقود اقتراح إن من خالية نقود الواقع في هو المفهوم هذا يتضمنه الذي الوحيد فالشيء ،تقريباً له معنى لا المفهوم هذا فإن ،المنطلق هذا أو والإنشاء ،التخصيص أو الإنشاء عند ذلك كان سواء ،عندئذ الديون من الخالي للمال ذكر أي يوجد لا ولكن .الديون لا الديون من الخالية النقود خصائص أن كما ،الإطلاق على علائقي ترابط أي يوجد لا ثم ومن .لمن أو من قبل من التخصيص النقود هذه أن الاقتصاديون يفترض ما عادة ،الحالة هذه في .التسمية في توسع أي هناك كان إن ضيق نطاق على أو تُذكر المصرفي الكامل الاحتياطي نظرية أو حالة من يتجزأ لا جزء هي الديون من الخالية

.الكاملة الاحتياطية المصرفية الخدمات من يتجزأ لا كجزء الديون من الخالية النقود

أمر وهو ،الكامل الاحتياطي المصرفي نظامي مع بالاقتران الآن حتى DFM مصطلح استخدام يتم لم ،اليوم مجتمع في لذلك من شكل هذا ليس وبالتأكيد الآن حتى كافٍ بشكل الكامل الاحتياطي المصرفي نظامي بالتالي يفهم أحد لا لأنه أيضًا ممكن غير النقود من يتجزأ لا كجزء الديون من الخالية النقود فإن وبالتالي .واقتراحي ابتكاري من لأنه الديون من الخالية النقود أشكال الأفراد ذكرها التي الديون من الخالية النقود من الوحيدة الترابطية النسخة الآن وحتى الواقع في هي والتي) الكاملة الاحتياطية في يحدث لن وضع وهو .حقاً الديون من خالية المجتمع في الأموال جميع فيها ستكون التي الحالة بالتالي هي (والجماعات كبير حد إلى فيه مرغوب غير وضع لأنه ،يحدث أن ينبغي ولا ،أبداً المجتمع في الواقع.

يتم التي اللحظة في إلا الديون من خالية تكون لا البيئية الإدارة نظام داخل الديون من الخالية النقود فإن ،ذلك من العكس وعلى غير النقود عن مختلفة نقدية وسياسة ولغرض ،ورابوبنك ABN Amro مثل الخاصة البنوك غير آخر طرف قبل من إنشاؤها يتم .الخاصة البنوك قبل من والديون النقود إنشاء عند الحالي النقدي النظام داخل حاليًا إنشاؤها يتم التي الديون من الخالية أو بإنشاء الخاصة البنوك تقوم عندما وكذلك ،والمؤسسات للأفراد الأموال تخصيص أو بإنشاء البنوك تقوم عندما الديون إنشاء للحكومة الأموال تخصيص.

.الخاصة البنوك قبل من للحكومة الأموال وتخصيص إنشاء كبير حد إلى يتقلص أو يتلاشى ،البيئية الإدارة نظام إطار وفي ومع .مختلفة لأطراف التخصيص يتم أن ويمكن .الحكومة قبل من ديون بدون الأموال وتخصيص إنشاء يتم ،ذلك من وبدلاً قبل من الأموال وتخصيص البيئية الإدارة مكتب قبل من للأموال الديون من الخالي والتخصيص الإنشاء هذا فإن ،ذلك البيئية الإدارة مكتب قبل من الأموال لإنشاء تمامًا الجديد الشكل) المختلفة النقدية السياسة لأغراض أخرى لأطراف الحكومة من الخالية غير الأموال إلى بالإضافة ،(كذلك يكون أن وينبغي للتطبيق قابل هو والذي البيئية الإدارة نظام داخل ينشأ الذي ،البداية في ،وبالتأكيد .للحكومة أيضًا وربما ،والمنظمات للأفراد الخاصة البنوك قبل من وتخصيصها إنشاؤها يتم التي الديون من الخالية غير أي) وإقراضها الخاصة البنوك قبل من وتخصيصها الأموال إنشاء أيضًا سيستمر ،البيئية الإدارة نظام داخل وفي ،الصدد هذا في لذا .البيئية الإدارة نظام داخل ما حد إلى موجودًا سيظل وربما ذلك وسيستمر .للحكومات (أيضًا الديون لنظام النقدي النظام داخل واسع نطاق على أبداً تنشأ لن البيئية الإدارة نظام داخل الديون من الخالية الأموال فإن ،أيضاً الواقع نظام داخل ،أيضًا وهكذا .الكامل الاحتياطي المصرفي النظام داخل مقترح هو كما البيئية الإدارة نظام واقتصاد البيئية الإدارة في وستستمر واقعة حقيقة ستكون سواء حد على الديون من الخالية غير والنقود الديون من الخالية النقود فإن ،البيئية الإدارة الوجود في الواقع.

الاحتياطي المصرفي النظام داخل الديون من الخالية والنقود جهة من المالي دبي سوق وفهم تعريف من أساسيًا جزءًا فإن لذا وأيضًا أساسي جزء هو الكاملة الاحتياطية المصرفية الخدمات داخل المالي دبي سوق أن حقيقة هو ،أخرى جهة من الكامل فلا الديون من الخالية غير النقود أما .الكاملة الاحتياطية المصرفية الخدمات داخل حقيقة هي التي النقود من حقًا الوحيد الشكل تكون أن يجب ،الأموال وتخصيص إنشاء من كل في .أيضًا منها جزءًا وليست الكاملة الاحتياطية الصيرفة داخل لها وجود المصرفي النظام في الديون من الخالية النقود أن حين في .الكاملة الاحتياطية المصرفية الخدمات داخل الديون من خالية النقود الديون من خالية تكون أن يمكن والتخصيص الإنشاء عند النقود أن إلى "الديون من خالية" مصطلح يشير ،الكامل الاحتياطي نتيجة فهي ،البيئية الإدارة نظام داخل الديون من خالية كانت إذا .كذلك تكون أن الضروري من ليس ولكن ،النواحي بعض في النقود تكن لم إذا أما .البيئية الإدارة لنظام النقدية والسياسة النقدي النظام من جزء وبالتالي النقود لنظام ابتكاري من وجزء وخصصتها أنشأتها نقود فهي ،أيضاً فيه مرغوب أمر هو بل احتمالاً فقط ليس وهو ،الديون من خالية البيئية الإدارة نظام داخل البنوك قبل من الحالي النقدي النظام ضمن تخصيصها أو/و إنشاؤها يتم التي للأغراض ذلك أكان سواء .الخاصة البنوك أيضًا أجلها ومن للحكومات وبالتالي ،أجلهم ومن والمؤسسات للأفراد الخاصة.

سوق سياق في دينياً سوقاً كونه) المجتمع في المالي دبي لسوق الحاليين والفهم للتعريف وفقاً دينياً سوقاً ليس أنه بما ،ذلك ومع .الاسم بهذا البيئية الإدارة نظام ضمن الديون من الخالية النقود تسمية ينبغي كان إذا فيما الصدد هذا في أشك زلت ما ،(المال من البيئية الإدارة نظام داخل الديون من الخالية والأموال جهة من المالي دبي سوق بين هنا الفرق إلى الإشارة المفيد من ولكن سوء وتجنب أفضل فهم ولتحقيق ،ذلك ومع .البيئية الإدارة نظام داخل الديون من الخالية الأموال تنشأ وهكذا .أخرى جهة .المطاف نهاية في مختلف بشكل البيئية الإدارة نظام داخل الديون من الخالية الأموال تسمية إذن الأفضل من يكون قد ،الفهم والنقود (الديون من الخالية النقود سياق في) المالي دبي سوق من كلاً أن وبما .الحالي الوقت في أيضًا الوضع هو هذا ولكن أن يجب المصطلح هذا المالي دبي سوق فإن ،عملية قيمة لها وليس العملية للأغراض تماماً مجدية غير الديون من الخالية يصبح عندما أو البيئية الإدارة نظام سياق في سواء ،منه بدلاً الديون من الخالية النقود مصطلح استخدام وسيتعين .تماماً يختفي حيث من تماماً مختلفاً مصطلحاً سيكون ولكن باستخدامه وسيُسمح ،واقعة حقيقة النقدي البيئية الإدارة لنظام النقدي نظامي المالي دبي سوق بمصطلح حالياً المقصود هو عما والصفة المصطلح.

المال لنظام ابتكاري

ذلك على إضافي حساب إنشاء أيضًا يمكن أنه فارق مع ،أيضًا البنوك تستخدمه الذي البرنامج نفس عليه ووضع كمبيوتر جهاز غير ارتفاعات) محدود غير ارتفاع إلى ببساطة فيه الأموال عدد زيادة أو الحساب ذلك في الأرقام كتابة أيضًا ويمكن ،البرنامج (محدودة

الناحية من الدولي المصرفي النظام من جزءًا جعله وبالتالي الأخرى البنوك بنوك/المصرفية بالأنظمة الحاسوب هذا ربط المعلوماتية/التقنية

التالية الخطوات تنفيذ ويمكن .بنكًا الكمبيوتر هذا أصبح ،(2 خلال من

حساب أنه على الآن إليه المشار - المصرفي الحساب هذا املأ .بنكي حساب بإنشاء قم .(1 في إليه المشار الكمبيوتر هذا على من المطلوب/المرغوب بالعدد زيادته أو .الأصفار من المطلوب بالعدد رقم إدخال طريق عن بالمال - EMS مصرفي أخرى حسابات إلى تحويله يتم لا أنه وطالما ،الإطلاق على الاقتصاد على يؤثر لا المزيد ...بكثير ذلك من أكثر أو الأصفار.

المطلوبة النفقات لدفع (4 في إليه المشار البنكي الحساب في (النقدي العرض) الأرقام استخدم.

كان إذا ولكن ،البنوك خلال من الأرجح على أو ربما ،فقط الحكومة قبل من البداية في يتم أن يجب (5 إلى 1 من) هذا كل للأفراد حتى سُمح إذا أيضًا والمفيد المستحسن من فسيكون ،للاقتصاد مفيدًا ذلك كان وإذا التشريعات من يكفي ما هناك وقيود بشروط ،ذلك غير أو محدود غير كان سواء ،بهم الخاص EMS حساب بامتلاك الشركات/والمؤسسات.

يسحبون من جميع كان إذا ،أيضًا الأوروبي المالية الإدارة نظام داخل الإطلاق على مشكلة المصرفي بالهروب يسمى ما يعد لم وقت أي في أخرى مرة ذلك إيداع ويمكنهم .المناسب الوقت في الأجهزة بعض على رقميًا الأموال تلك على يحصلون الأموال أموال لديه بذلك القيام عليه يتعين الذي البنك كان إذا .الفور على آخر بنك إلى رقميًا الرصيد تحويل تم إذا أو .آخر بنك في بالتأكيد يمكن ولكن ،بالطبع معينة شروط تحت .المال لنظام ابتكاري خلال من ذلك استكمال فيمكن ،لذلك جدًا قليلة رقمية كانت إذا المعني البنك قبل من المستقبل في الأموال لسداد اتفاق بدون أو مع .والتنظيمية القانونية الناحيتين من ذلك ترتيب لذلك إمكانية هناك.

29. البيئية الإدارة لنظام النقدية السياسة

التي والأغراض النقدية السياسة طبيعة هو هنا المهم والأمر .النقدية السياسة في قوي بتحسين البيئية الإدارة نظام يسمح أجلها من وتوضع النقدية السياسة تُستخدم.

المهم من ،بذلك القيام وعند .للتنفيذ طريق وخارطة البيئية الإدارة نظام تنفيذ لاستراتيجية أولياً مقترحاً التالية الأقسام في سأقدم الأساسية وأهدافه النظام طبيعة نفهم أن.

ذلك؟ في الأفضل هو ما ،ولكن .أفضل بشكل يعمل اقتصاد هو الآخر والهدف .استدامة أكثر مجتمع هو الأهداف أحد ،بالطبع النظر ذلك وسيتضمن .البيئية الإدارة نظام واقتصاد مجتمع جوانب من مهمًا جانبًا الاستهلاك يصبح أن يجب ،الأحوال كل في والمثقفين للعلم ويمكن .وتوزيعها إنتاجها كيفية وكذلك ،وخدمات سلع من إليه بحاجة مجتمعنا يزال لا ما إلى مختلف بشكل المجال هذا في مهمة مساهمة يقدموا أن والأكاديميين.

يتعلق وفيما .البداية في خاصة المنخفض الدخل ذات للفئات الاهتمام من الكثير البيئية الإدارة نظام سياسة تولي أن يجب .الإعانات من المستفيدين من وغيرهم والمتقاعدين الاجتماعية الرعاية من المستفيدين عن أتحدث فإنني ،هولندا في بالوضع الدعم من مزيد إلى يحتاجون والمجموعات الأفراد هؤلاء كل .دخلاً الأقل الفئات إلى ينتمون الذين العمال عن أيضاً ولكن بالنسبة فيه مرغوباً أو ضرورة أقل الاجتماعي الدعم يكون قد حيث .حالياً الحال عليه هو مما أقل أو أكبر بدرجة والمساعدة الدخل ذات الفئات على التركيز جانب وإلى .أقل أو أكبر بدرجة فيه مرغوب المالي الدعم أن الواضح من ولكن ،للبعض ينصب أن يجب ،نشرها ينبغي وكيف للغاية إيجابية البيئية الإدارة نظام طريقة بأن فهم هناك يصبح أن وبمجرد ،المنخفض أيضًا الدولي المستوى على بل ،فحسب الوطني المستوى على ليس .والطبيعة البيئة على أيضًا والاهتمام التركيز من الكثير .بالطبع.

المؤسسات داخل خاصة ،وستتحسن تحسينها يمكن التي الأمور من الكثير تحسين يمكن ،والسلامة بالصحة الأمر يتعلق عندما فإن ،أيضًا وهنا .والصحة بالبيئة ضررًا وأقل الضرورة عند أمانًا أكثر العمل وعمليات المنتجات تصبح أن يجب .بينها وفيما جدًا مهم العلم دعم فإن ،وتحقيقه البيئية الإدارة نظام إدخال من نسبيًا متأخرة مرحلة في ،أيضًا السبب ولهذا .كبيرة العلم أهمية امتيازاً أكثر مجتمع وتحقيق دعم في امتيازاً أكثر مجتمع وتحقيق دعم في أهميته وستزداد .أيضًا.

وحالة البيئية الإدارة نظام من لكل الجيد الفهم فإن ،التنفيذ طريق وخارطة البيئية الإدارة نظام إدخال استراتيجية من كل في الإدارة لنظام يمكن المجتمع في مرغوبة وتطورات خطوات هناك .كبيرة أهمية ذا سيكون الوقت ذلك في وإمكانياته المجتمع الممكنة التطورات جميع مالياً يدعم أن ويمكنه للغاية مرن البيئية الإدارة لنظام النقدي النظام) بالفعل يدعمها أن البيئية المستهدف الدعم خلال ومن .بعد لها مستعداً ليس مجتمعنا ولكن (إذلك غير أو مستقبلية كانت سواء ،المجتمع في والمرغوبة تسريعها وربما المرغوبة التطورات هذه دعم يمكن ،الضرورة عند والأكاديميين للمثقفين.

الدخل ذات للفئات وخاصة ،المتاح الدخل زيادة إلى أساسي بشكل البيئية الإدارة نظام لإدخال المقترحة الأولى خطواتي تهدف نطاق على تنفيذها ،ينبغي وربما ،يمكن التي الخطوات هي هذه .فعلياً (الحكومية) الديون مشكلة حل إلى بالإضافة ،المنخفض نظام جوهر هو هذا ،المطاف نهاية وفي .والمجتمع للمجتمع التوازن إعادة أجل من ،البداية في خاصة ،ما حد إلى واسع للتطورات بالنسبة لأنه تمامًا الآن التوازن هذا اختفى لقد .الاقتصاد في التوازن استعادة أي الاقتصاد؛ وتعافي البيئية الإدارة في (الحكومات ،الشركات ،المنظمات ،الأفراد ،الخدمات ،العمليات ،المنتجات) الكيانات وعدد وحجم المجتمع في الحالية الديون من الخالي المال عن أتحدث أنا .مجتمعنا في الموجود المال من جدًا القليل بالفعل هناك ،مجتمعنا.

خاص بشكل ولكن مختلفة بطرق النقدي للنظام ابتكاري تطبيق خلال من - الكفاية فيه بما المجتمع في التوازن استعادة بعد في والمستقبلية الحالية التطورات لدعم ابتكرته الذي البيئية الإدارة نظام ابتكار تطبيق يمكن - اقترحته الذي والنظام الطرق .والمؤسسات الشركات وفي العمل سوق في التطورات الخصوص وجه على ذلك ويشمل .أفضل بشكل وتشكيلها المجتمع أي على وكافٍ ثابت دخل على الحصول في اليقين من والمزيد .والعمل الدخل بين الفصل من مزيد إلى التطورات هذه وتدعو النقدي النظام ظل في وتحقيقه الأمن هذا مثل ضمان يمكن ولا .يعملون لا من أو يعملون من سواء ،البلد سكان لجميع حال الممتاز النقدي النظام إلى الانتقال إلى ماسة حاجة هناك أيضًا ولهذا الحالي؛.

تم إذا .قصوى أهمية ذات الطريقة فإن ،الدخل عن العمل لفصل البيئية الإدارة نظام في ابتكاري استخدام لخطوة بالنسبة ولكن تعطيل إلى مختلفة بطرق وسيؤدي فيمكنه ،الخاطئة السكانية للفئات أو جدًا واسع نطاق على أو خاطئة بطريقة الابتكار استخدام ،للغاية وفعال جدًا وممكن جدًا ممكن أمر وهو ،الصحيحة بالطريقة استخدامه تم إذا ،ذلك ومع .أيضًا بأكمله الاقتصاد وتدمير ولكن .للجميع ممكنًا أعلى دخل أو الدخل نفس مقابل أقل العمل فيه يصبح مستقبل .للجميع جدًا مشرق مستقبل إلى يؤدي فإنه يقودني وهذا .حال أي على الأوقات جميع في مضمون دخلهم لأن تمامًا العمل عن التوقف يختاروا ولن الناس يستطيع لا حيث عن العمل لفصل المال لنظام ابتكاري تطبيق عند ،الحالي الوقت في الأقل على ،سيبقى وربما حقًا حاسم هو ما إلى مباشرة في راغبين الناس يكن لم لو حتى للأجور مشروط غير ضمان إلى يؤدي أن يمكن ولا يؤدي أن ينبغي لا هذا أن أي .الدخل العمل

يزال لا الدخل يتلقون من كان إذا إلا ضمانه يتم ولن البيئية الإدارة لنظام ابتكاري خلال من للأشخاص الدخل ضمان يمكن لا نظام تطبيق وبمجرد ،ذلك ومع .بذلك القيام على قادرون أنهم طالما ،ذلك في والرغبة الضرورة عند العمل عليهم يتعين أكثر بطريقة الاختيار إمكانية (البيئية الإدارة نظام ابتكار طريق عن والعمل الدخل بين الفصل) الخيار هذا سيتيح البيئية الإدارة يختاروا أن لهم سيسمح ،ما حد إلى ،ولكن ،منه استبعادهم يتم لن والذين العمل عليهم سيتعين ربما الذين للأشخاص استهدافًا لا أم عليه وقادرين العمل في يرغبون يزالون لا كانوا إذا ما بأنفسهم.

الذين للأفراد كافٍ دخل بإعطاء شرط أو قيد دون والقيام ،العمل من المهنية الفئات بعض في السن كبار استبعاد عن أتحدث أنا حالة وفي .العمل عدم في الأفراد هؤلاء يرغب الأسباب من سبب لأي أنه أو الأسباب من سبب لأي العمل بإمكانهم يعد لم من كافٍ عدد هناك كان إذا - للعمل ببساطة العمل عن العاطلين استخدام أيضًا يمكن ،المستقبل في العمل في الأفراد استمرار الأسبوع في العمل ساعات عدد تخفيض يمكن - معينة لأنشطة المتاحة الروبوتات (فقط) أيضًا المستقبل في أو الأشخاص الحد هذا من أكثر لساعات العمل خيار الأفراد هؤلاء لدى يظل أن احتمال مع .فرد لكل المتوسط في معينة مهن أو لأنشطة أن للمرء يمكن وبالتالي .الإضافي الدخل بعض كسب (في الاستمرار) وبالتالي .لائق دخل على للحصول المطلوب الأدنى للمستقبل الإضافي الأمان يختار.

الأموال من المزيد توفير أيضًا يمكن ،الممتاز النقدي النظام إطار في أنه هو البيئية الإدارة لنظام الإضافية المزايا ومن يبدأوا أن للأفراد أيضًا الممكن من يصبح أن يجب أنه أتصور لذلك .والفكري العلمي للعمل الميزانية وبالتالي (الكثير) يتم أن .مجموعة مع أو فردي بشكل المشروع لهذا ميزانية على للحصول بطلب للتقدم الفرصة يُمنحوا وأن الخاصة مشاريعهم شرط أو قيد دون الأموال تخصيص أيضًا ذلك بعد يتم عليها الموافقة تمت وإذا ،معينة هيئة قبل من ذلك بعد المشاريع هذه تقييم المشاريع هذه تحقيق (لمحاولة) ديون وبدون.

النقود نظام في الابتكار تنفيذ يتم أن الواقع في وينبغي يمكن البيئية الإدارة نظام من الأولى المراحل في أنه من الرغم وعلى وأكثر لاحقة مرحلة في النقود نظام في للابتكار السماح يتم أن أؤيد شخصياً أنني إلا ،فقط الوطنية الحكومة قبل من واستخدامه على والأفراد والمنظمات والشركات الحكومات قبل من مباشرة واستخدامه تنفيذه يتم بأن أيضاً البيئية الإدارة نظام من نضجاً بالطبع معينة شروط تحت هذا .الأدنى المستوى.

وإذا .الاقتصاد في الأموال من الكثير وجود إلى أيضًا المال نظام في الابتكار يؤدي أن يمكن ،الحال بطبيعة .آخرًا وليس أخيرًا الممكن من كان إذا وما .الأموال تلك فيه تُستخدم الذي الغرض في ننظر أن فعلينا ،الحال هو هذا يصبح أن المحتمل من بدا أذكر أن أريد .الاقتصاد في الزائدة الأموال لتلك سلبي تأثير أي لإبطال الاتفاقيات أو القوانين خلال من ما شيء ترتيب قليلة أموال بالفعل هناك وكان هناك أن التحديد وجه على (كذلك؟ كان أو) هو 2016 إلى 2008 من الوضع أن هنا صراحةً إلى أيضًا وحاجة كبير مجال بالفعل هناك ،البيئية الإدارة نظام تطبيق بداية في خاصة ،النحو هذا على .الاقتصاد في جدًا الأموال تلك من الكثير سيبدأ ،لاحقة مرحلة وفي .وشامل واسع نطاق وعلى جدًا واسع بشكل المال نظام في الابتكار تطبيق البيئية الإدارة بنظام الخاص الابتكار تطبيق إلى الحاجة من أيضًا يقلل قد مما ،الاقتصاد عبر التدفق في لاحقة مرحلة في أيضًا. هو ما بقدر للحكومات دخل على للحصول ليس ،(أخرى مرة) الضرائب بعض فرض الضروري من يكون قد ،الحالة هذه في في ستزداد والعمل الدخل بين المناسب الفصل إلى الحاجة فإن ،حال أي على .الممتلكات/الدخل توزيع لإعادة ضروري يؤدي أن المحتمل ومن .والأتمتة الروبوتات بواسطة متزايد بشكل أو فقط ستؤدى الأعمال بعض كانت إذا خاصة ،المستقبل إلا ،أخرى أنشطة في أيضًا استخدامهم يمكن أنه أعتقد شخصيًا أنني من الرغم على .العمال بعض إلى الحاجة تناقص إلى ذلك قمت الذي البيئية الإدارة لنظام النقدي النظام مع بكثير أفضل بطريقة وسيُدعم ويمكن بكثير أفضل شكلًا سيأخذ أيضًا ذلك أن والذي .EMS ابتكار وهو ،النقدي للنظام ابتكاري تطبيق وعند خلال من الفور على واقعة حقيقة سيصبح نظام وهو .بإنشائه الكتاب هذا في EMS طريقة أيضًا أسميته.

الإشارة وتجدر .أجله ومن البيئية الإدارة نظام تنفيذ وخطوات استراتيجية عن شيئاً التالية الأقسام في ذكرت أن سبق وقد التاليين الفصلين فإن ،ولذلك .المجتمع (في التطورات) على كبير حد إلى يعتمد النقدية السياسة خطوات محتوى أن إلى بالطبع نظام لتنفيذ الأولى الخطوات رأيي في تكون أن ينبغي ما إلى الفصول هذه في أشير فإنني ،ذلك ومع .فقط إرشادات بمثابة هما أفضل أنها أعتقد التي بالطريقة تنفيذها كيفية وكذلك الحال هو هذا ولماذا ،البيئية الإدارة نظام تنفيذ وخطوات البيئية الإدارة طريقة.

30. استراتيجية النظام النقدي الممتاز وتطبيقه

وآمل ،الحاليين ومجتمعنا اقتصادنا في يجري ما فيه شرحت وقد .الممتاز النقدي النظام كبير حد إلى الكتاب هذا في وصفت لقد يمكن - معه تعاملنا وطريقة النقدي نظامنا - وسياساته الحالي النقدي النظام أن الكفاية فيه بما أوضحت قد أكون أن أيضًا أحد هو وهذا .الأخيرة الآونة في جوهره في كثيرًا يتغير لم أيضًا السبب ولهذا ،تمامًا التاريخ قبل ما إلى يعود بأنه وصفه الذي والمجتمع الاقتصاد مع ليس وبالتأكيد .اليوم ومجتمع اقتصاد مع يتناسب لا الحالي النقدي النظام تجعل التي الأسباب فيما مساهماتي ستلعب حيث .التغيير وإدارة التنظيم مجال في والمستقبلية الحالية المعرفة مع ممكنًا يصبح أن يمكن أو أصبح العملية ومنظوراتي منهجيتي أيضًا تحديدًا أكثر وبشكل الحواس صناعة مجال في رؤيتي وكذلك البيئية الإدارة بنظام يتعلق تنظيمية وأشكال مجتمع نحو تحول إلى ومؤديًا مدفوعًا .تميزًا وأكثر متسارع بشكل مجتمعنا تحسين في حاسمًا دورًا والشمولية أيضًا وستصبح دعمًا أكثر أخرى مرة والنقدية المالية والسياسات والنقدي النقدي النظام سيصبح حيث .واستدامة ترابطًا أكثر مجتمعنا في والمؤسسات للأفراد تمكينًا أكثر.

أن من أجمل وهي .الفرص من وينبوعًا رائعًا وتحديًا يصدق لا بشكل جميلة تحول نقطة نواجه نحن ،البيئية الإدارة نظام مع وعلى ،ممكن وجه أكمل على وتحقيقه وإمكانياته البيئية الإدارة نظام استخدام تم ما فإذا .الحالي الوقت في بالكامل نستوعبها ومحفزًا جميلًا مستقبلًا جميعًا سنواجه فإننا ،العالم أنحاء جميع في الحكومات قبل من وتبنيه دعمه تم ما إذا الخصوص وجه وكذلك ،المثال سبيل على ماركس كارل مثل لأشخاص العليا المثل من العديد فيه ستصبح حيث .هائل بشكل بالتحديات ومليئًا في يدور كان مما كبير حد إلى ومحسنة مختلفة نسخة في .واقعة حقيقة المثال سبيل على كينز ماينارد جون طرحها التي تلك الوقت ذلك في الماضي في الحالمين هؤلاء أذهان.

1930 عام الصادر نصه في عنها عبر التي الاحتمالات إلى الخصوص وجه على أشير فإنني ،كينز ماينارد بجون يتعلق فيما احتمالات هي النقدية بالنظم يتعلق فيما الاحتمالات أن فهمي من وانطلاقاً . "لأحفادنا الاقتصادية الاحتمالات " بعنوان في ذلك على تنويعة كتبت فقد ،التغيير إدارة مجال في ورؤيتي خبرتي على كبير بشكل أيضاً تعتمد حالتي في ولكنها اقتصادية في الأقل على ،الكتاب هذا في النص هذا أدرج لم ،ذلك ومع ."(أحفادنا) ولأحفادنا لنا التغيير (إدارة) حلول" بنص 2013 عام الحالي الوقت.

في وأنه .عصره في الحال كان كما طويلة لمدة العمل المستقبل في الضروري من يكون لن أنه كينز ماينارد جون اعتقد 15 من أقل يعمل أن ذلك في يرغب من لكل يمكن ،(ذلك قبل أو 2030 عام حوالي أي) كتابته بعد تقريبًا عام 100 غضون الأجور وارتفاع الإنتاجية في باستمرار المتزايدة الزيادات بسبب وذلك .حواليها أو الأسبوع في ساعة.

بالفعل الممكن من سيجعل ،بي الخاص البيئية الإدارة نظام إدخال وبعد خلال من ربما ،والدخل العمل بين الفصل من المزيد إن ومع .الناس لمعظم ممكناً سيكون الأسبوع في عمل ساعة 15 حوالي وربما .2030 عام حوالي وأعتقد المستقبل في أقل العمل له ومسموحًا قادرًا شخص كل يكون أن يجب ،المثالية الناحية من .فيه مرغوب أمر هذا كان إذا ما بالطبع هو السؤال فإن ،ذلك في الجميع يستمر أن ضمان مع .وأكثر أطول لفترة العمل يواصل أو ساعة 15 إلى بالفعل سيذهب كان إذا ما بنفسه يختار أن والمؤسسات للشركات كافية عمالية قدرة هناك تظل وأن ،احتياجاتهم تلبية.

وأمن كافٍ بدخل مصحوبًا البيئية الإدارة نظام في واقعًا أصبح الذي والدخل العمل بين الفصل يكون أن يجب ،ذلك ومع لبعض الحكومة دعم بسبب أيضًا ولكن الكفاءة بسبب الوظائف من والمزيد المزيد إلغاء يتم ،الحالي العصر في .للجميع الوظائف تلك لأن وظائفهم الخصوص وجه على المنخفضة المهارات ذوي العمال من العديد يفقد ،لذلك ونتيجة .الوظائف أفضل حلاً البيئية الإدارة نظام تطبيق وسيوفر فيه مرغوب غير أمر وهذا .العمل نطاق خارج أصبحت الحكومة من المدعومة تكون أن يجب أو مدعومة حاليًا المدعومة الوظائف تكون أن ينبغي لا ،الحالي النظام ظل في حتى ولكن .أيضاً المشكلة لهذه العمل من معينة لأنواع للأجور الأدنى الحد رفع ينبغي ،ذلك إلى وبالإضافة .مختلفة بطريقة أو (بكثير) أقل بدرجة مدعومة والعمال.

أمور بين من ،مثل .مثل ،وضمنه البيئية الإدارة نظام مع ممكن هو ما 2011 عام في الصادر كتابي في أوجزت أن سبق وقد أخرى

كلها أو الضرائب لبعض الكامل الإلغاء أو التخفيض

من الحكومي الإنفاق تكاليف دفع يتعين لا بحيث .ديون وبدون العدم من إنشاؤها يتم بأموال الحكومي الإنفاق تكاليف دفع الضرائب دافعي أموال.

الأخرى والمؤسسات الشركات أو/و الموظفين عائدات زيادة

الديون تسوية.

من الممكنة الاختلافات من العديد فهناك .واحد آن في جميعاً وحلها القضايا هذه معالجة الضروري من ليس ،الحال وبطبيعة الكيفية في الاختلافات من العديد أيضًا وهناك .وداخله البيئية الإدارة نظام خلال من وتحقيقها القضايا هذه تكييف مدى حيث .أو الخاطئة الطريقة أن كما تمامًا ،ضارًا يكون أن يمكن العمل في الإفراط أن كما .ذلك بكل القيام كيفية جدًا المهم من ،وبالطبع فهم لديّ شخصيًا ولأنني .بالأشياء للقيام الأخرى الطرق مثل مفيدة تكون لن أو مساوئ لها سيكون بالأشياء للقيام المثلى غير الإدارة نظام تحقيق بعد) المستقبل في أشارك أن آمل ،العلائقية البصيرة إلى بالإضافة ،الإجراءات بعض لعواقب حقًا جيد عكس على ،وعندها .السلطات قبل من البيئية الإدارة لنظام الإضافية القدرات هذه إدخال خطوات من خطوة كل في (البيئية به والعمل وفهمي رأيي إلى الاستماع بالفعل سيتم ،(2016) الحالي الوقت.

الإجراءات مختلف دعم يجب ولكن ،التنفيذ سهل ذاته حد في البيئية الإدارة نظام أن ندرك أن المهم من ،بالتنفيذ يتعلق وفيما فيه مرغوب أمر الجديدة التشريعات بعض أن حتى الدعم هذا يعني وقد .مشاكل أي لتجنب كافياً دعماً المجتمع في الممكنة منتجات حتى أو المنتجات بعض لأسعار أدنى أو أقصى حد بوضع الحكومات أو للحكومة تسمح تشريعات ذلك يشمل وقد .أولاً مثل ،للدخول موحدة معايير وضع بموجبه يتم الذي التطور أن وأعتقد .أيضًا للأجور بالنسبة الشيء نفس ربما أو .معينة شركة الحكومات لدى يكون أن .جيد تطور ذاته حد في هو ،هولندا في مؤخرًا التنفيذ حيز دخل الذي الدخول أعلى يحدد الذي القانون ذلك في رغبت إذا ذلك في التحكم إمكانية الأقل على.

المنخفضة الدخول أصحاب لدى يكون أن ضمان أيضا يجب ،الأعلى الدخل بتوحيد الخاص القانون هذا جانب إلى ،ذلك ومع خاصة ،الاختيار يتم أن يجب البيئية الإدارة نظام تطبيق باستراتيجية يتعلق فيما أنه أعتقد شخصياً أنا .أقل نفقات أو أكبر دخل وسداد والمقيمين الموظفين بين التكاليف تقاسم ودفع ،العام الإنفاق طريق عن أي ،(4و (2 الخيارين باستخدام ،البداية في محتمل تخفيض تنفيذ بالفعل يمكن ربما ،الوطني الدين وخفض المقيمين على التكاليف خفض إلى بالإضافة أنه لضمان ،الديون

يمكن حين في ،خاص بشكل مهم أمر والضرائب التكاليف تخفيض فإن ،بالمقيمين يتعلق وفيما .جزئياً الضرائب بعض في العام الدين تخفيض بالفعل تم إذا مسؤولية أكثر بشكل جزئياً ذلك تطبيق.

إلى يؤدي الذي المال لنظام ابتكاري خلال من العام الإنفاق ودفع العام الدين تخفيض إلى الحكومة جانب من أدعو السبب ولهذا أو/و تقديمه وينبغي أهمية أكثر هو ما ،ولكن .البيئية الإدارة نظام في أهمية الأكثر الجزء يعد والذي البيئية الإدارة نظام تحقيق والعمال السكان على الضرائب وربما التكاليف خفض هو ،أولاً تحقيقه.

على التأمين أيضاً وربما الصحي التأمين تكاليف خفض هو فيه التفكير يجب ما أول ،إذن للمقيمين بالنسبة التكاليف خفض طريق عن) للمقيمين بالنسبة للتكاليف الكامل الاختفاء أو التخفيضات هذه من جزء أو كل .(الطرق) ضريبة أو/و السيارات نتيجة له سيكون (!للمال ابتكاري نظام خلال من والضرائب التأمينات جميع دفع يمكن المطاف نهاية في ،البيئية الإدارة نظام طريقة خلال من أيضًا وتأمينها العمال معاشات دفع تم إذا ،ذلك إلى وبالإضافة .للمقيمين المتاح الحر الدخل على للغاية إيجابية أيضًا يمكن ولكن .للعمال المتاح والدخل السكان تأمينات من كل على إيجابي تأثير لذلك فسيكون ،المالية البيئية الإدارة نظام حاليًا العمل أصحاب يدفعه الذي والمبلغ للأجور الحالي الأدنى الحد بين بالفرق الأقل على ،الطريقة بهذه العاملين أجور زيادة العاملين لمعاشات.

هذه ولكن ،الحالي النقدي النظام إلى إضافة هو البيئية الإدارة نظام أن هو البيئية الإدارة نظام إدخال عند إدراكه يجب ما إن الحكومات أو للحكومة أو والشركات للمؤسسات أو ما بلد لسكان إما الإيرادات أو التكاليف زيادة على بالتالي ستعمل الإضافة. يتم عندما ،الخصوص وجه على البداية في وأنه .السياسية الناحية من وتشكيلها السياسة هذه لإدخال جدًا كثيرة طرقًا هناك أن نظام إدخال وأسهل وواقعية واقعية والأكثر الأسلم من يكون قد بل الحكمة من يكون قد ،مرة لأول البيئية الإدارة نظام إدخال هذا يبدو .الفور على كثيرة بملايين تكون قد لأنها هنا نسبيًا محدودة وأذكر .نسبيًا محدود نطاق على البداية في البيئية الإدارة الشاملة العامة السياسة إلى النظر عند جداً محدود ولكنه كبيراً مبلغاً.

من الأقل على واحدة مرة للمقيمين معينة ضريبة أو تأمين بدفع أولاً البدء هو ،سبق ما ضوء في ،الخاص اقتراحي فإن ،لذا يتم أن .رأيي في لذلك الأنسب هو الصحي التأمين فإن ،بالتأمين يتعلق وفيما .(EMS طريقة) المال لنظام ابتكاري خلال فحص يتم ثم ،EMS طريقة خلال من واحد عام لمدة بالكامل هولندا سكان لجميع الصحي التأمين أقساط إجمالي دفع ببساطة للأسف ولكن يصدق لا بشكل إيجابية ستكون العواقب أن أفهم شخصياً أنا .والعالمي الهولندي الاقتصاد على المترتبة العواقب بأنفسهم وتجربته ذلك رؤية أولاً عليهم سيتعين الذين والأطراف الأفراد من الكثير هناك يزال لا.

31. الممتاز النقدي النظام تنفيذ خطة

هذه ومن .البيئية الإدارة نظام تنفيذ لاستراتيجية جزئي ووصف بشرح السابق الفصل في بدأت ،السابق الفصل في الإدارة نظام تنفيذ خطة تنبثق ،النقدية السياسة في الاستراتيجية للخيارات (والفهم الوعي) ،ذلك من والأهم ،الاستراتيجية بالسياسة يتعلق فيما اتخاذها يتم التي (الاستراتيجية) بالخيارات وثيقاً ارتباطاً بالطبع ترتبط هذه التنفيذ خطة لأن ونظراً .البيئية للغاية ملموس بشكل هنا البيئية الإدارة نظام لتنفيذ واحدة تنفيذية خطة تقديم من أتمكن فلن ،البيئية الإدارة نظام وتنفيذ النقدية .للتنفيذ اقتراح تقديم هو به القيام أريد ما ،ذلك ومع

على البيئية الإدارة نظام تنفيذ ينبغي أنه أعتقد أنني البيئية الإدارة نظام تنفيذ باستراتيجية الخاص القسم في بالفعل ذكرت لقد يتم وحالما إذا .كبيرة بسرعة البيئية الإدارة نظام تنفيذ يتم أن في وأرغب أريد فإنني ،ذلك ومع .البداية في نسبياً محدود نطاق أقساط دفع إن .الفور على واقعة حقيقة البيئية الإدارة نظام فسيكون ،المال لنظام ابتكاري خلال من الأقل على واحدة تكلفة دفع الخطوة هو ،كامل عام لمدة ثم ،واحدة لمرة البيئية الإدارة نظام طريق عن هولندا سكان لجميع واحدة لمرة الصحي التأمين عام في ،الكتاب هذا ،كتابي نشر وسيتم .2017 عام من مبكر وقت في ذلك يحدث أن أفضل شخصياً وأنا .لي بالنسبة الأولى جدًا مبكر وقت في أيضًا الكثيرون ويفهمه يقرأه وأن كثيرًا عنه بالإعلان الكتاب هذا عن يعرف من كل يقوم أن وآمل .2016 لنظام المخاطر من وخالٍ نسبيًا محدود تطبيق بتنفيذ قريب وقت في بالفعل الحكومة تقوم أن وآمل ،ربما لذلك .2016 عام من الخطوات من المزيد اتخاذ في البدء على الحكومة ذلك على ستترتب التي النتائج ستشجع ثم ومن .هنا أصفه كما البيئية الإدارة مرغوبة ولوائح بتشريعات مدعومة أكانت سواء .مجتمعنا في أوسع نطاق على البيئية الإدارة نظام وإدخال لمواصلة السياسية .لا أم وإيجابية

عن الصحي التأمين أقساط دفع) الأولى الخطوة تحقيق من نسبياً وجيزة فترة بعد الأقل على أو ،الأولى الخطوة مع مباشرة يكون أن ويفضل) جزءاً تسدد حكومات عدة ربما أو الحكومة أرى أن شخصياً أود ،(البيئية الإدارة نظام في ابتكاري طريق لتمكين أكبر مجالاً الفور على يخلق أن شأنه من وهذا .أيضاً البيئية الإدارة نظام طريقة طريق عن العام دينها من (كبيراً جزءاً .أيضاً المباشرة غير الرسوم أو/و الضرائب إلغاء أو تخفيض أي ،البيئية الإدارة لنظم النقدية السياسة من الثالث الجانب

أي) النقدية السياسة بخيارات يتعلق فيما الخيارات من العديد اتخاذ بالتالي سيتعين ،البيئية الإدارة نظام تنفيذ بخطة يتعلق وفيما عدم أو والتزامن التسلسل حيث من أيضاً ولكن (البيئية الإدارة نظام طريقة خلال من أولاً دفعها سيتم التي النفقات أو التكاليف .المتخذة الخطوات حجم وبالطبع ،المحتمل التزامن

فأنا ،جداً واسع نطاق وعلى واحدة دفعة كلها تنفذ أن الأفضل ومن مفيدة ستكون الخطوات من العديد أن أفهم شخصياً أنني وبما ينبغي لا خطوات أيضًا هناك أن الواضح من ،ذلك ومع .واحد وقت في تتحقق الخطوات من الكثير أن أرى أن أحب شخصياً ولكن للاقتصاد جيداً فهماً الأمر يتطلب .الإطلاق على تنفيذها عدم الأفضل من حتى أو البداية في التحديد وجه على تنفيذها ذلك يكون أن ويفضل) جداً واسع نطاق على أيضاً تنفيذها يجب التي والجيدة الإيجابية الخطوات وفهم ذلك لفهم لمجتمعنا أيضاً قرارات اتخاذ عند واسع نطاق على واستشارتي إشراكي يتم أن أتمنى شخصيًا يجعلني آخر سبب وهذا .(ممكن وقت أقرب في .النقدية البيئية الإدارة سياسة خطوات بشأن

لاحقة مرحلة في الواقع في هذه التنفيذ خطوة تتم أن ويجب .والدخل العمالة بين الفصل السهل من ليس ،الخصوص وجه وعلى وخطوات الأخرى الجوانب تلك حتى أنه حين في .البيئية الإدارة لنظام العامة السياسة وخطوات الأخرى الجوانب بعض من البيئية الإدارة نظام من اللاحقة المراحل في وإيجابي مهم دور لعب في تستمر أن (ينبغي) الأخرى السياسات.

الإدارة نظام وواقع تنفيذ من أساسي جزء منها وكل مترابطة البيئية الإدارة نظام سياسة خطوات جميع فإن ،المطاف نهاية وفي تلك تنفيذ يتم أن أيضًا المهم ومن .غيرها قبل الخطوات بعض تنفيذ يتم أن بالتالي المهم فمن ،ذلك ومع .حقاً الممتاز البيئية وكيف .المجتمع في الأطراف قبل من الخطوات.

البحث أيضاً يعني الكامل التنفيذ وهذا .المطاف نهاية في البيئية الإدارة لنظام الكامل التنفيذ يتم أن المهم من ،ذلك ومع ستكون ،البداية في لأنه ،البيئية الإدارة نظام من اللاحقة المراحل في خاصة هذا .وأفضل أحدث تطبيق إمكانيات عن باستمرار ،المستقبل في ولكن .أيضًا نواجهها التي والمشاكل الاقتصادية الأزمة حل على أساسي بشكل وستعمل للغاية أساسية الخطوات يستطيع ولا .المثلى بالطريقة والاقتصاد المجتمع في التطورات بعض لدعم البيئية الإدارة نظام إلى أيضًا حاجة هناك ستكون (بيريندسن ويلفريد) أنا طورته الذي الممتاز النقدي النظام إلى الانتقال فإن لذا ،الآن حتى بذلك القيام الحالي النقدي النظام أيضًا لذلك حقًا ضروري.

على التالي بالترتيب يوصى لذلك ،البيئية الإدارة نظام ضمن اتخاذها ويمكن ينبغي التي بالخطوات يتعلق فيما ،حال أي على الأقل

للموظفين الصحي التأمين أقساط على الكاملة السنوية النفقات دفع

كلها أو للموظفين التقاعدية المعاشات اشتراكات من جزء دفع.

بالطبع وينبغي .تحديدا أكثر لأطراف أيضا ربما مجموعات في أو واحد آن في (2 و (1 الخيارين هذين تنفيذ أيضا ويمكن ولكن ،البداية في واحدة مرة (2و (1 من كل تنفيذ يتم أن المحتمل ومن .أولاً الخصوص وجه على دخلاً الأقل الفئات مساعدة عقود حتى أو سنوات لعدة استمرارية أكثر الخطوتين هاتين جعل هو ،أعتقد ما على ،الهدف.

3) الديون إلغاء إن .بالفعل حلها ويجب اليوم كبيرة مشكلة الحكومية الديون هذه تزال لا .الحكومة ديون كل أو بعض سداد أو الديون يوبيل مع لأنه .حقًا جيدًا وحلًا خيارًا ليس ،وآخرون غرايير ديفيد واقترحه وصفه كما "الديون يوبيل" بـ يسمى ما ،في يجلب ما وهو .بالفعل هذا يحدث - EMS طريقة - المال لنظام ابتكاري تطبيق عند .بدقة الديون سداد يتم لا وبالتالي المجتمع إلى الأموال من المزيد أيضًا النهاية.

4) فصل العمل عن الدخل .أو ،بشكل أكثر أكثر تحديداً ،استكمال دخل بطريقة العمال أكثر مباشرة من تلك في المذكورة (1 و2). العمال أجور إلى بالإضافة ،الحكومة قبل من الشهر في أو الأسبوع في أو الساعة في إضافية أجور دفع ذلك يشمل أن ويمكن العادية.

5) زيادة الحد الأدنى لأجور العمال .يمكن تنفيذ إذا ذلك كانت الشركات والمؤسسات المعنية تكسب هامش ربح كافٍ مرة ذلك في تساهم أن يمكن البيئية الإدارة نظام طريقة خلال من الشركات لأرباح لازمة تكملة أي أن كما .ذلك لتحقيق أخرى ذلك في بالتأكيد وستساهم

6) زيادة عائدات الشركات والمؤسسات الأخرى من خلال طريقة نظام الإدارة البيئية.

في يمكن بينما ،تنفيذه عليها وسيتعين الحكومة قبل من مباشرة ذلك تنفيذ يمكن ،البيئية الإدارة نظام من نسبياً مبكرة مرحلة وفي لشروط بالطبع ذلك ويخضع .نفسها الشركات أو الأفراد قبل من مباشرة (6و (5 من كل تنفيذ إمكانية في النظر لاحقة مرحلة ،لأنفسهم به ومسموحًا ممكنًا يكون لن هذا فإن ،الأفراد قبل من البيئية الإدارة نظام طريقة بتنفيذ الأمر يتعلق ما وبقدر .معينة بدفع ،البيئية الإدارة نظام طريقة خلال من ربما ،يقوم محترف شخص في يفكر أن للمرء يمكن .أخرى ومؤسسات لأفراد بل الضرورة عند إضافية ميزانية توفير أو محتاج لشخص الخدمات أو السلع ثمن.

2016: ،بيريندسن إم تي دبليو ،"النقدية الثورة" مصادر

الكتب والمقالات

Robert J. Barro, 2013. "Inflation and Economic Growth," Annals of Economics and Finance, Society for AEF, vol. 14(1), pp. 121-144, May

W.T.M. Berendsen، "سردية فرونيسيس حول فهم المال واستخدام المال بطرق أكثر تعبيرية"، المؤتمر العالمي للاتحاد الدولي للعلوم الاجتماعية والإنسانية حول الإدارة، 2010

W.T.M. Berendsen، "المضطهدون بالمال ونظامنا المالي المجنون - دعوة للاستيقاظ للمواطنين والمنظمات والحكومات والمجتمع ككل"، 2011

W.T.M. Berendsen، "حان وقت التحول نحو مجتمع نقدي ممتاز"، 2012

W.T.M. Berendsen، "نحو مجتمع متجدد من خلال السرد القصصي والسرد الفروني"، المؤتمر العالمي للإدارة IFSAM، 2010.

أوليفييه بلانشارد، "الاختلالات العالمية"، مكسيكو سيتي، مايو 2007 .سلسلة من الأوراق التي تعتبر الورقة رقم 4 فيها مثيرة للاهتمام بشكل خاص فيما يتعلق بالتضخم.

Jaromir Benes en Michael Kumhof, "إعادة النظر في خطة شيكاغو"، صندوق النقد الدولي، 2012

Boje, D.M., "مؤسسات سرد القصص"، منشورات SAGE 2008 المحدودة،

بوجيه، د .م.، "الأساليب السردية للبحوث التنظيمية والتواصلية"، لندن :سيج، 2001

بوجيه، د .م.، "رحلة السرد القصصي في نظرية التعقيد الهائل"، تمارا، نظرية التنظيم القصصي .ورقة قُدمت في مؤتمر التعقيد والوعي في هويز مولينار، أوتريخت، هولندا)2001(

ديردري ماك كلوسكي، "عبادة الدلالة الإحصائية :كيف يكلفنا الخطأ المعياري الوظائف والعدالة والأرواح)الاقتصاد والإدراك والمجتمع "(، مطبعة جامعة ميشيغان، الطبعة الأولى، 2008

جيل دولوز وفيليكس غاتاري "ألف هضبة :الرأسمالية والفصام"، مطبعة جامعة مينيسوتا؛ طبعة الطبعة الأولى، 1987

جاك دريدا وغاياتري شاكرافورتي سبيفاك، "عن علم النحو"، مطبعة جامعة جونز هوبكنز، 1977

شارلوت فان ديكسهورن، "بنك الاحتياطي الكامل - تحليل لأربع خطط للإصلاح النقدي,

مختبر التمويل المستدام، 2013

كليفورد هيو دوجلاس، "الائتمان الاجتماعي"، إير وسبوتيسوود)ناشرون (المحدودة .لندن، 1924

ديناميكيات النظام المالي-الاقتصادي المستدام"، جامعة أوتريخت، 2015" ،B J M de Vries و N D van Egmond

أخطاء جوهرية في النظام المالي - يجب أن يكون إنشاء النقود مهمة الحكومة "، 12 مايو " ,Klaas van Egmond 2012

ميلتون فريدمان، "الكمية المثلى من النقود"، 1969

كينيث غيرغن، "الكينونة العلائقية :ما وراء الذات والمجتمع"، مطبعة جامعة أكسفورد، طبعة معادة، 2011

ديفيد غرايبر، "الدين :أول 5,000 سنة"، دار ميلفيل؛ طبعة معادة، 2012

فريدريك حايك، "النزعة الفردية والنظام الاقتصادي، مطبعة جامعة شيكاغو، طبعة ورقية الغلاف 1980، الصفحة 210

جون كاي، "الخدمات المصرفية الضيقة - إصلاح التنظيم المصرفي"، 2009

جون ماينارد كينز، "الإمكانيات الاقتصادية لأحفادنا"، 1930

جون ماينارد كينز، "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود "لندن :ماكميلان، 1936

لورانس ج .كوتليكوف .جيمي ستيوارت ميت .جون وايلي وأولاده، 2010

فريدريك نيتشه، "ما وراء الخير والشر"، 1886

تشارلز ساندرز بيرس، "في قائمة جديدة من التصنيفات"، وقائع الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم 7، 1868

روبرت وإدوارد سكيدلسكي، "كم يكفي؟ المال والحياة الجيدة"، مطبعة أخرى، طبعة أخرى,

ال**مواقع الإلكترونية**

www.academia.edu

http://www.ftm.nl/exclusive/inflatie-btw-en-de-cijfers/

http://www.filosofie.nl/jacques-derrida.html

www.Internationalmoneyreform.org

www.onsgeld.nu

http://www.unigaia-brasil.org/Cursos/Materias/Economia/TheMoneyGame1.pdf

http://www.moneyreformparty.org.uk/money/about_money/quotes.php

Podcast “The Excellent Monetary System”

In addition to the book 'The Excellent Monetary System', a podcast with the same name is now available.

A true monetary transformation is necessary to solve the crises and systemic failures in our current financial systems. The Excellent Monetary System provides the most comprehensive and effective solution for that transformation.

The Excellent Monetary System podcast can be found on Spotify and Springcast:

🎧 Spotify:

https://open.spotify.com/show/3KpO0Si6CODOnk82HpTbNJ

📌 Springcast:

https://app.springcast.fm/podcast/the-excellent-monetary-system-ems